, & Mais جامعت أم القتري كلية الشريعة والدراسات الإسلامة قِسم الدراسات العليا لِمرْعِيّر ضرع الفقه والأصول مكتر لمكرمة)..7071 تأثيفت الشيخ غانم بن محتمد البغدادي المنوفي سَنة ١٠٣٠ هجرية تحقيتي ودراسة بحث مقدم لنيل درجة "الماجستير" إثراف فضيلة الدكتور إعدادالطالب نزيم لل عَسَالَة

العوصيكرلي

الراح من برواهه به مغيرار. الراح من البيني العسراق في ملحه وليونط في فقت ائر. الراح من مجنا المحلي وأرشفق ---الروس به الورة جهي

عبيعت

شكروتعيرير

مها فدمت ، فلن أوفي ومها كرت فلن أجسزى لكن لا أقل من أن أقول من الله ولا أفل من أفي قول جزى لىدعنى خبرًا 6 من أسدى إلى خيرًا ·

فت كرًا لمن بذل معي قصاري انجهد، وأعطاني كالوقن

ودلنى على طريق العل الصحيج · من كرًا كمن عننت معه رحيانة العلم ، وقضيت معه الوقت للفهم، وتشعرت معه بعطف لأبوة ، وصدافة الأخوة وبرالمحبة

إنه فضيلة الدكتور نزيه كالحاد

وت كرى لمن قدم لى من أهل العلم علمه ، ونورعفلى لف كرة 6 وأسرى إلى نضيحة .

وللجامعة ومسئوليهات وتفاريه وتنناء والرعاية والعناية والوفء -

الحد لله الحكم العدل ، أنزل الكتاب بالحق ، ليقسوم الناس بالقسط ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، الذي بعث الله بالحق والشرع البين ، الذي ارتضاه لعباده الى يوم الديسن ، وأمره أن يحكم بين الناس بالقسط فقال : * وأن حكت فاحكسسم بينهم بالقسط ، أن الله يحب المقسطين * . . . الآية (١)

يمسد :

فان القضا عنزلة رفيعة الشأن ، عظيمة القدر ، كبيرة الخطر، فهو الحكم المدل ، والقول الفصل في اختلاف الناس ومنازعاتهم .

واذا كانت مشيئة الله سبحانه قضت أن يقع التنازع بين النساس في هذه الحياة ، فقد أنه أنهم النظام العادل ، والحكم المنصف، وأرسل لهم من يقوم على تطبيقه ، ويسهر على تنفيذه ، ليقوم النساس بالقسط ، ويسيروا على نهج الفضيلة . . . ومن أجل ذلك قال سبحانه :

إنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيما ، . . . الآية (٢)

وقال: * لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهمهما الكتاب والميزان ، ليقوم الناس بالقسط * . . . الآية (٣)

⁽١) سورة المائدة : الآية "٢٤" .

 ⁽٢) سورة النسا ؛ الآية ١٠٥ ...

⁽٣) سورة الحديد : الآية " ٢٥ " •

ولما كان لولاية القضاء تلك الأهمية وذلك الشأن ، في حياة الأسة واستقرارها ، واستتباب الأمن فيها ، ورقيها وطو شأنها ، اهتت بها نصوص التشريع الاسلامي ، وتولاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه ، وولاها بعض أصحابه ، وقام يها الخلفاء من بحده ، وجمعلوها ولاية خاصة ، وكانت موضع اهتمام الفقهاء في كل العصور ، فد ونوا الأقضية والحكومات ، واجتهد وا في بيان أصولها وفروعها وقواعدها ، ملاحظين في ذلك تحكم شرع الله بين الناس ، وارساء وتواعدها ، ملاحظين في ذلك تحكم شرع الله بين الناس ، وارساء دعائم الحق والعدل ، وبهادى الانصاف والفضيلة ، حتى زخر علم القضاء بالمدونات الجامعة لكثير من المسائل المفيدة ، والقضايا المحكم بها ، والنوازل المقضي بها من القضاة الأعلام .

ولقد كان "البغدادى "رحمه الله أحد أولئك الذين انكبوا طى مسائل هذا العلم ، وعنوا بالأقضية والأحكام ، فدون كتابه : "ملجأ القضاة عند تعارض البينات "ليكون مرجعا لرجال القضا"، فيما يعرض لهم من خصومات ومنازعات ، فجمع فيه جملة هامة من المسائل مينا أحكامها ، ومنهما على القواهد والضوابط التي يرجع اليها فسسي هذا الشأن ، فكان كتابه هذا جديرا بالاهتمام ، وحقيقا بأن ينسال حظا وفيرا من العناية والدراسة من أهل العلم ، ورجال الاختصاص.

واته لمن كرم الله وفضله ، أن أعانني على احيا هذا السفر النافع والمصنف الجامع ، وخدمته ، وتقديمه لأهل العلم ، بأيسر ماينال به مطلب ، وأسهل مايصل اليه قاصد ، سائلا المولى العزيز في ملكوته ، العدل في حكمه بين مخلوقاته ، أن يجعله خالصا لوجهه الكريسم ، وأن يجزل مثوبتي يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم .

المق مسسة

لابد لي قبل ايراد نص كتاب " طجأ القضاة عند تعسارض البينات " للشيخ " البغدادى " محققا ، من تقديم دراسة نافعة ، لاغنى عنها في هذا المقام .

يتضمن شطرها الأول : الكلام عن المؤلف ، والكتاب ، ومنهجسي في تحقيقه .

وشطرها الثانسي : بحث قضية تعارض البينات ، بدراسة مقارنسة مقارنسة مقطرها أساس الموضوع السدى ألف مقطلة ، باعتبارها أساس الموضوع السدى ألف المعدادي " فيه كتابه ، الذي أعسسرض

ونظرا لكون البحث في تعارض البينات ، يستلزم بادى الأسر التعريف بالبينات ، التي يطرأ فيها التعارض ، ليتمكن القارى الكريسم من تصورها وفهمها ، قبل الشروع في بيان أحكامها ، وعلى الخصسوص ما يعنينا منها وهو التعارض . .

مهدت لذلك بعرض موجز للبينات التي قد يقع فيها التعارض، وعلى ذلك: قسمت هذه العقدمة الى قسمين:

القسم الأول: وتكلمت فيه عن الموالف ، والكتاب ، ومايتعلسسق ------ بذلك من الماحث ، ثم منهجي في تحقيق النص.

وجملت للكلام عن النكول والحكم به فصلا رابعا . ثم أفردت للكلام على تمارض البينات فصلا خاسما مسهبا تناولت فيه أحكامه الأساسية وموقف القاضي أمامه . الفسم الأوليت في المؤلف وكتابه

التعريف بالموالف

الامام "البغدادى " _ رحمه الله _ صاحب " ملحاً القضاء "، هو أحد العلماء الأفاضل ، الذين لم يحظوا باهتمام الموارخيسين وأصحاب كتب التراجم ، على الرغم من انتشار موالفاته ، وذيوع صيتسه وشيوع ذكره في مذهب الحنفية ، وكثرة النقل عن كتبه ومصنفاته ، والمزو اليها في مدونات الفقهاء المتأخرين عنه .

لقد حسبت بادى الأمر ، أن كتب التراجم ستقدم لنا الكثير عن حياته وطعه وموالفاته وشيوخه وتلاعدته ومنزلته العلمية ، لكن ظنسي هذا كان وهما وسرابا ، وليس ذلك بالأمر العجيب ، فكثير من علما الأمة ، وجهابذة الملة ، لم يحظ بعناية الموارخين والمترجمين ، أو أن الكتب التي عنيت بترجمته لم تصل الى أيدينا .

وعلى هذا ؛ فصاحبنا " البغدادى " لم يترجم لــــه " النجم الغزى " في " الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة " أو في " لطف السعر وقطف الشر في تراجم أعيان الطبقة الأولى سن القرن الحادى عشر " ، كما أن " ابن العماد " لم يورد ذكره فــي كتابه " شذرات الذهب " ، وكذا " المحبي " لم يتعرض لترجمته أو ذكره في كتابه " خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر " .

ولقد بحث عن ترجعت في كتاب " الشقائق النعمانية في علسا الدولة العثمانية " وكتاب " مفتاح السعادة ومصباح السيادة " وهسا للشيخ " أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده " فلم أجسد له فيهما خبرا ... ومثل ذلك حدث في كتابي " محمد بن عبد الحسي اللكنوى " " الفوائد البهية في تراجم الحنفية " و " طرب الأماثل بتراجم الأفاضل ".

وهكذا لم أجد أحدا ترجم له ولو بترجمة موجزة ، سوى ماذكره صاحب " كشف الظنون " ومو لف " هدية المارفين " ، وقد نقل هنده الترجمة المختصرة عنهما " الزركلي " في " الأعلام " وكحاله فللمسلم معجم المو لفين " ، وهي ترجمة لا تعدو ذكر اسمه ولقبه وكنيته .

وجملة ماذكروه عن ترجمته ، هو أنه :

غانم بن محمد البغدادى _ غياث الدين _ فقيه حنفي ، عالم مشارك في بعض العلوم . (١)

ثم انهم اختلفوا في كنيته ووفاته :

- _ فقيل : هوأبومحمد (٢)
 - _ وقيل : أبويوسف (٣)
 - أما عن وفاته :
- _ فقيل : توفي سنة (١٠٣٠) هجرية ^(٤)
- ــ وقيـل : توفي بعد سنة (١٠٢٧) هجرية (٥)

⁽۱) انظر كشف الطنون : ۱۸۱۲/۳ - ۱۸۱۷ ، وهديسسة المارفين : ۸/۲/۸ ، ومعجم الموالفين : ۸/۲۷-۳۸، والأعلام : ۵/۷۸ .

⁽٢) انظر الأعلام : ٥/٧٠ ، ومعجم الموالفين : ٨/٧٧ - ٣٠٠

⁽٣) انظر هدية المارفين: ٨١٢/١ ·

⁽٤) انظر الأعلام : ٥/٧٥ .

⁽ه) انظر معجم الموالفين : ٣٨/٨٠

آثاره العلمية:

لقد كان " للبغدادى " رحمه الله أثر واضح في تراث الأسة الاسلامية ، حيث أثرى الخزانة الاسلامية بموالفاته النافعة ، ومصنفاته القيمة الجامعة ، وقد ذكر الذين ترجموا له أن له : (١)

- ١ ملجأ القضاة عند تعارض البينات ، (مخطوط)
 وتحقيقه هو موضوع هذه الرسالة .
- ٢ ترجيح البينات (مخطوط) موجود في مكتبة "برنستون بأمريكا " تحت رقم / ٥٥٢ / وفي مكتبة "هاجسرج بألمانيا " تحت رقم / ٢/٢٥ / ٠
 - ٣ مجمع الضمانات ، وقد طبع بالمطبعة الخيرية بالقاهرة سنة (١٣٠٨) هجرية .
 - ع . الوسيط في شرح تهذيب العنطق .
 - ه . حصن الاسلام في ألفاظ الكفر والمقائد .
 - ٦٠ الا وصيا . (مخطوط) موجود في مكتبة محسد
 مراد بتركيا تحت رقم (٢٢٨/٧٢٤) .

(۱) انظر: معجم الموالفين: ۳۸/۸ ، وكشف الظنون: ۱۹۸/۱ وملحق بروكلمان: ۲/۲۰۰۰

التمريف بالكتاب:

وينتظم التعريف بالكتاب ثلاث نقاط ؛

الأولسى : طريقة الكتاب ومنهجه بين مناهج التأليف في هذا الفن :

تنوعت مناهج الكتّاب الذين صنفوا في علم القضاء ، فاختلفت لذلك مصنفاتهم .

- _ فمنهم من تحدث عن القاضي وأوصافه ، وشروط توليته ، وامتناعه عن القضا ، وحكم قضا والقاضي ، ورجوعه عن الحكم ، وحكم القضا ، والدعاوى والهيئات ، والاجرا وات القضائي ______ ونحو ذلك ،
- ومن هوالا * * " ابن أبي الدم " في كتابه " أدب القضاء " .

 ومنهم من جمع في كتابه قضايا وواقعات ، رتبها على أبسواب
 الفقه .
- ومن هوالا * : " قدرى أفندى " في كتابه "واقعات المفتين" .
 وكذا " البغدادى " في كتابيه : " ترجيح البينات " و" ملجأ
 القضاة عند تعارض البينات " .
- والخرون جمعوا بين المنهجين السابقين في مصنفاتهم ، فتحد شوا عن القاضي ، وما يتعلق به من أحكام ، وعن الاجراءات القضائية ، وضوا الى ذلك الواقعات والقضايا ، مرتبة على أبواب الفقه ، ومن هو الا " ابن فرحون " حيث صنف كتابا سمّاه : " تبصرة الحكام في أصول الا قضية ومناهج الأحكام " و " الطرابلسي "

حيث صنف في ذلك " معين الحكام فيما يتردد بين الخصيب من الأحكام " و " ابن الشحنة " حيث صنف في ذللله " السان الحكام في معرفة الأحكام " ومنهم " الصدر الشهيد " في " شرح أدب القاضي للخصاف " وكذا " الجعاص" فسي " شرح أدب القاضي " و " السمناني " في " روضة القضاة وطريق النجاة " و " ابن سلمون الكناني " في كتابه " المقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والأحكام "

وهناك من جمع في كتابه "القضايا والواقعات"، دون الكلام على القاضي والدعاوى والبينات ورتب هذه المسائسل والأقضية على غير الأبواب الفقهية المعهودة وذلك بطريقة تناسب موضوعاتها وتتلام مع الغرض من تأليف الكتاب ، وذلك مثل :

" جامع الفصولين " " لا بن قاضي سعاوه " الذى جمع في بين " فصول المعادى وفصول الاستروشني " ، وجعله فسوى أرسمين فصلا . . . فصل لد فع الدعوى مثلا ، وفصل لد فسوى الخارج ، وثالث لدعوى ذى البد ، ورابع لسائل الضمان . اذا " فالبغد ادى " رحمه الله معن اختار المنهج الثاني مسئ طرائق المصنفين في الأقضية والحكومات . فير أن كتابه هذا ، يعتاز بأنه جمع المسائل التي يمكن أن تفيد في وضع قواعسد الترجيح بين البينات ، وذكر القواعد في بعض المسائل كدليل الترجيح .

ولعل هذا من أهم مزايا الكتاب ، التي د فعتنسسي الاختيار تحقيقه ، من بين مصنفات الفقه الاسلامي ، كرسالسسة لنيل درجة (الماجستير) .

الثانيسة ـ توثيق الكتاب :

كتاب " ملجاً القضاة عند تعارض البينات " هذا الذي بيسن أيدينا ، هو للشيخ " غانم بن محمد البخدادي الحنفي " ، يسدل لذلك أمران :

أحد هسا:

ماذكر في " كشف الظنون " و" هدية العارفين " و" الاعلام " و" معجم الموافين " من أن الشيخ " فانم بن محمد البغدادى " قسد ألف كتابا سمّاه : " ملجأ القضاة عند تعارض البينات . " .

والثانسي:

ما نسبه بعض العلما من السائل المدونة في كتبهم السسسى " البغدادى " في كتابه " ملجأ القضاة عند تعارض البينات " وقسد وجد تها فيه ، مما يدل على صحة نسبة هذا الكتاب الى " البغدادى " ـ رحمه الله ـ .

ومن هو لا * العلما * الذين نقلوا عن كتاب " ملجاً القضاة " :
الشيخ " محمد أمين عابدين " في " حاشية رد السحتار " ٢ / ١٥٥ ،
فقد نقل المسألة التالية :

" رجل الدعى على آخر أنه ضرب بطن أمته ، وماتسست بضربه ، فقال المدعى عليه في الدفع : انها خرجت بعد الضرب الى السوق ، لا يصح الدفع ،

ولو أقام البيئة أنها صحت بعد الضرب . يصح .

ولو أقاما البينة ، هذا على الصحة ، والآخر على البوت بالضرب، فبيئة الصحة أولى . كذا في البزازية ، ومشتعل الأحكام ، وبه أفتسسى الفاضل أبو السعود . أ . ه . كذا في تمارض البينات للشيخ غانم البغدادى " . وهذه المسألة هي المذكورة في كتاب " البغدادى " في كتاب " البغدادى "

ومنهم أيضا الشيخ "علا الدين عابدين " في " قرة عيسون الأخيار " في ٢١٤/٨ حيث ساق مسألة في الابرا العام نقسسلا عن " التاتر خانية " ثم قال :

" وانظر مافي اقرار تمارض البينات لغانم البغه ادى "،

وقد ذكر "البغدادى " ـ رحمه الله ـ في الصفحتيـــن : / ١٦٨ ـ ١٦٨ / مسألتين مشابهتين للتى ذكرها الشيخ "علا" الدين عابدين ".

ومنهم أيضا الشيخ " محمود حمزة " فقد أثبت مرارا في كتابه " الطريقة الواضحة الى البيئة الراجحة " مارجحه " البغدادى " في تمارض البيئات وأثبت اسمه بجانب كل ترجيح .

الثالثة ـ مخطوطات الكتاب :

تمكنت يغضل الله وعونه ، من الحصول على عدة نسخ من هـندا الكتاب :

ثلاثة منها من مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وواحدة مسن دار الكتب بالقاهرة ، ونسختين من مكتبة الحرم المكي ، وسابعة مسن جامعة الدول العربية .

وسآتي بنعون الله تعالى على وصف جميع هذه النسخ .

النسفة الأولسي :

وهي نسخة من مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وتحمل رقسم (٣٩٩٦) ، وقد رمزت لها بالرمز (٣) ،

أوصاف هذه النسخة :

وهذه النسخة هي أصح النسخ ، وذلك لقلة السقط فيها ، ولا ثنها أقدم النسخ ، حيث انها كتبت في حياة الموالف ، في يوم الثلاثاء غرة جمادى الأولى ، من سنة / ١٠٢٥ / هجرية ، ولذلك اتخذتها أصلا في التحقيق .

وقد خطت هذه النسخة بيد السيد " محمود درويش محمد " بخط نسخ واضح ، وعليها توقيعات تتابع الوقف وانتقاله ، وبيدو عليها واضعا أحد هذه الأوقاف ، وهو وقف باسم " مصطفى عبد اللطيسيف أفندى " ، وتاريخه ه/ جمادى الأولى سنة / ١٣٢٩/ هجرية.

وهي مزينة في البداية بزخارف ، ومحاطة في جميع أوراقها

أما عدد أوراقها فهو / ٥٠ / ورقة ، في كل صفحة / ٢١ / سطرا .

تبدأ هذه النسخة بقول المصنف :

" سيحان من لا حجة أقوى من كلامه . . . "

وتنتهي بقوله:

" وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صو اب عنده ، والحمد لله الذي بنصت تتم الصالحات وتنزل البركات " .

ثم يأتى بعد ذلك تقرير الناسخ ، ومكان النسخ وتأريخه .

النسخة الثانية :

وهي نسخة دار الكتب بالقاهرة ، وتحمل رقب من وهي نسخة دار الكتب بالقاهرة ، وتحمل رقب من وهي المام (ب) ٠ وقد رمزت لها بالرمز (ب) ٠ امه ١٩٣٨ أوصاف هذه النسخة :

كتبت هذه النسخة بخط جميل واضح ، في غرة رجسب سنة /١٠٤٤ مجرية ، وناسخها هو "مصطفى بن خليل البرموى " وهسي مصورة عن الأصل المحفوظ في مكتبة " محمد عارف " ولها فهرس للموضوعات في بد ايتها . كتب عليها تعليقات مفيدة ، لكن فيها سقط كثير ، وتلف مصلح في الورقات (١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠) .

تبدأ هذه النسخة بقول المصنف:

" سبحان من لا حجة أقوى من كلامه . . . "

وتنتهي بقوله :

" وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صو اب عنده ".

النسخة الثالثة:

وهي نسخة من مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وتحمل الرقسم (ح.٠٠) ، وقد رمزت لها بالرمز (ح) ،

أوصاف هذه النسخة :

كتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح، في أوائل ذى القعـــــــة سنة / ١١٨٥ / هجرية ، بخط " مصطغى شاكر الاسلامبولي القاضي"، ولها في بد ايتها فهرس للموضوعات ، وقد كتب لها مقدمة عن شــــروط القاضي ، وأد ب القاضي ، وخاتمة فيها مسائل مهمة عن بيئة النفسي ، وعليها تعليقات مفيدة وقيمة ، وفيها تصويبات في الهامش ، وعليهـــا تعليقات مفيدة وقيمة ، وفيها تصويبات في الهامش ، وعليهــا تعلي الهامس " اسماعيل حنفي " ،

أما عدد أوراقها فهو / ه٤ / ورقة ، في كل صفحة / ٢١ / سطرا .

تهدأ هذه النسخة بقول الموالف :

" سيحان من لا عجة أقوى من كلامه . . . "

وتنتهي بقوله :

" وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده ، من قاضيخان والحمد لله على الاتمام ، والصلوة على رسول الأنام ، وعلى آله وأصحابه الذين فاقوا بالعلم على الأم . " .

النسخة الرابعة :

وهي نسخة جامعة الدول العربية ، وهي مصورة عن الأصحصل المحفوظ في مكتبة جامع الشيخ ابراهيم بأشا بالاسكندرية ، وقد رمزت لها بالرمز (د) .

أوصاف هذه النسخة:

وهذه النسخة لا يعرف ناسخها ، ولا تاريخ نسخها ، وفيها سقط كثير ، وقد عدت عليها عوامل الزمن ، فأكلت الأرضة جوانهها ، وجزءًا من د اخلها ، الا أنها لم تواثر في الكلمات ،

خطها واضح ، يميل في غالب أحيانه الى النسخ ، وعسد د أوراقها / ٣٠ / ورقة ، في كل صفحة / ١٩/ سطرا ،

تهدأ هذه النسخة بقول المصنف :

" سبحان من لا حجة أقوى من كلامه . . "

وتنتهي بقوله :

" وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده ، والحمد لله الذي بنعمه والصلوات على من بفضله وطي آله وأصحابه الكرام ."

النسخة الخاسة:

وهي نسخة من مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، وتحمل رقسم (٣٣٧٤٦) وقد رمزت لها بالرمز (ه) ،

أوصاف هذه النسخة :

كتبت هذه النسخة بخط جيد ، في ٦ / ربيع الأول /

سنة / ١١٥٨ / هجرية ، وناسخها هو ؛ " درويش محمد بسست حسين أفندى " ، لكنه لا يكاد ببين في بعض الصفحات ، فالأوراق سن (٢٠٠١) لا يكاد يقرأ منها شي ، سوى بداية باب الخلع ، وبعض المسائل من أوسطه ، ثم يتحسن الحال ، فيقرأ من الأوراق الباقيسسة أواسطها .

ولهذه النسخة فهرس ، لكنه يختلف في تبويه عن باقي النسخ ، فتارة يقول الناسخ : كتاب كذا ، وتارة باب كذا ، وتارة يزيسك أبوابا جزئية ، وأحيانا كتبا ، وفيا يلي ذكر لفهرس هذه النسخسسة كاملا ، ليلاحظ الفرق بينه وبين فهرس باقي النسخ ، الذى ذكر في نهاية البحث ، حسب وروده في المخطوطات :

كتاب النكاح _ باب الخلع _ كتاب الاعسار والنفقة _ كتاب المعتق _ كتاب المعتق _ كتاب المعقة _ كتساب المعتق _ كتاب الشفقة _ كتساب الاجارة _ باب لو زنت _ الاجارة والوديعة _ باب الفصب _ باب المعلم _ كتاب العوى _ كتاب المزارعة المهيم _ باب الاقرار _ باب الصلح _ كتاب الدعوى _ كتاب المزارعة _ كتاب المضاربة _ كتاب الشركة _ كتاب القسمة _ كتاب النتساج والدعوى _ كتاب الشهادة _ باب المأذون .

واضافة الى هذه الغوارق ، فان فيها سقط كثير واختلاف عن باقي النسخ ، لكن لها هامش مفيد في الورقة (؟ ؟) يتكلم عن الشهادة ، على الشهادة ، منقول من فتاوى قاضيخان والخلاصة والوجيز ،

أما عدد أوراقها فانه (ه ٤) ورقة وصفحة ، في كل صفحـــة

لا تتضح بداية هذه النسخة كما بينت من قبل لكنها تنتهي بقول المصنف : وان اختلفوا يجتهد ويفتى بما هو صواب عنده ".

النسخة السادسة:

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الحرم المكي ، وتحمل رقـــم

أوصاف هذه النسخة:

هذه النسخة كثيرة الأخطا والسقط ، وقد كتبت في هامشها بعض المسائل الساقطة منها ، كما يلاحظ هذا في الورقـــات : (، ، ، ،) ، ويلاحظ عليها تملك باسم "سليمان فردق "أمين احتساب مكة المكرمة ، وتملك آخر لا يتضح اسم صاحبه ،

عدد أوراقها (٢٦) ورقة في كل صفحة (٢٥) سطرا . تبدأ هذه النسخة بقول المصنف :

- " سبحان من لا حجة أقوى من كلامه . . . "
- " وان اختلفوا يجتهد ويفتى بما هو صواب عنده . "

النسخة السابعة:

وتنتهى بقوله :

وهي نسخة محفوظة في مكتبة الحرم المكي وتحمل رقم (٢٤)٠ أوصاف هذه النسخة :

قابلت هذه النسخة مع نسخة جامعة الدول العربية ، المصورة سن مكتبة " ابراهيم باشا " ، فوجد تهما متطابقتين ، ولذلك اكتفيسست بمقابلة الأولى على الأصل ، والاشارة الى فروقها ، دون حاجة السسى التنبيه على الثانية ، اذ هى مثلها تماما .

وهذه النسخة لايعرف ناسخها ، ولا تاريخ نسخها ، لكن عليها وقف من " قدرى باشا الشرواني " وعدد أوراقها (٣٠) ورقة ، في كل صفحة (٢١) سطرا .

عيدا هذه النسخة يقول المصنف :

" سبحان من لا حجة أقوى من كلامه . . . "

وتنتهى بقوله :

" وان اختلفوا يجتهد ويفتى بما هو صواب عده . "

الورقة الأولى مندسوة (١)

できるというできることでは、 できることは فيللاوهذا الالان الراحاء الماويات ويور ويول فالعمدوي والمتادر وما فسالله ولدوان ما الماله القصول علواءة متوسها ومرمورها والداري مراوي かいいいいいいいいいいいい والرو والدادع فيديد ما والما اليوا برونية واحتالها برناصف المروان كالتا いとからいいというというという できる はないでは とのにある。 アとをかららいがいからしましい المتعرف والمقط متعسى والتفلما والوج からしていているいか これできんでいるというという الالاسترفندا وورايتما يكامه مناكا 一年の日本人は日本人は日本日本 からない というしゅん والمرد العدار فرجاس

وععن صوبها فتنفي علومها نتعيا وفها وفوق عندو بين المنحة وفدوك سي سيلد في ترجرور عا فالها هوريند سنى د يالك داروج لا مرك وق روه لدكاد كالشاقافها وبنا كومام تزود مت نيد معلوف و دی کام دری و دری کرت دی و استد به دروجر کا اعتق کام الله الله الله الله مرندود عثرى رزوح خيا دمها ومهاجل و المدومية كالمتع يحويه زنرك ويسوعهم تفجيانها ودخل بعا وتديد وتهاجتها ووالفط بعال فف الوطان معالما ما معال واستنظرهان فيدرى ورفو ودورو الناداد عنالماء أبالعث ودايا للنظوه وغا عفوجشا لمراحاتها بتدريا إلزاده والداكمولها ينسه بح للام و من الماي و درو سيو سيكوم المار و وقائن مشكل وعن لها في أوه معي دين بوردوم في الماصرة وري مه ديس رعيد وري بطر و وين لامارة الرويع اداد متناخدان الإحراجان ف م كاف مديه البشكال على والتعارية وي ملاد ين ليعود بهاي حداقاً باطل يتدس و والمائين الى التيرين ولها معتريفه ي 元の一日のといるからいる للصدق على إدار ان ويالد وها يتحر الماله العانا فردد وللبصاد رج الدرفي عاصط ولرد ملايا بعنف ود رسالام مرفعا وا المفطلها وخذاؤاكا وجهجا شاويتي وعميك معاند الفقط الدجول وقدة اعتليه يغنو مى يحدث فيها والأح الصف لو والد سور علا في عاص

مالان من مبلوه كرفيده with the constitution of t La Charles Mills of Minus Charles Contraction of the contraction o in the design inica: بجريتعة واحدة لهابول نصفيالهم وان كان الفرقة بطالول المارسقط مندئري والماطئ والزوج لابدرى برالأازوج بالكاولهماة منهما المهرافظا يهكاملال نواستع بالدحول منالخزائه اذااصكف كزوجان في قلركهسمّ فإدع كازوج ائترابي بشبوة وق الفائي بن كاعرة وبن لاعي ولايقفة كلانانعاب نوعتن امریمها رض کاحها تصادقها و فرق بن و براگاوی و قدد کرای بده المسئلری فن در داجها ر باخیها من گلاف ولواقة مناب يلاقا تدروح بالمهودهل يدا وصلهاوتها الدى بكاح ان بتراليقفى بكاح انعا نيته ديفى كاح الحاخرة واذادوى كلحام فأة فانكرت فافكا البينة انهاد وأنهوادع ولانتركوج اخركاءوامهاء ونتها فبالهوقت لذياء ومحاجبتكاء الى ميته الكاضرة من الحقايق وكذا ذا فامت كلاضرة بيئا وان انكرت ذمكن مفضى نكاح الماضمة ببنيته الزوج وكأبا ال مرالی ان تکیفرای فرتری ان حفرت واق مریک نینه مها الحاضرة بغضی إنها مرا تدویوق بن از وج والی م بنكا حيادعند المارحها اسرتنا لايقضى نجاحها ايعباجها وانها ميجام أتدوافامت البيندوانزوج نيكروالبعف انغانية إلاجاع واحالكا ضرة فعندا بمطنيندر حداميكا يا منهالريع مهربا وآن لميكن ستما فالعقدوكات الغوا هی سند، نبرس، نبری گنگه اس کانداری و ایندی

طود النارخيس الول واف در در در فران والا ياب والقول وتبعقدالناج بارجة الفاظ بلفظ الناج والنزج والتمكي والهية ولا بعقدالناج بارجة الفاط عقدالناج بارجة الفاط عقدالناج والمسلمة والمنطقة والمنظمة والمنطقة والمنطقة

الورقة الأولى مد شخة (د)

اواده ساخت نا تا عربه المنه في المنها المنه

المشال وم اهل مادوسط في والواع سدادي ومتريف الات

ع في المراسية المعالية المالية المالية

إرعيمتهام منافرانيدلول يادريما وتعاعل يسات جنهاجعى

وافعالمقضاة بسالاتما مخديضاكمتا بدفامها والمعولك

المان مناه عدور محاملة مروريا معافر فروا محاملة معلى

ترجيريات ليمزيدان

إلاامديان شكفنا جهميا أرده فاللزكوادد سبنول

Acedor are si



لورقة ١٧٠ 9)

سامرا شدميزن جن الزوج وجن الحاصرة والاسترت والكفيل متذبيالمهودي فاصلحان ادعاء 20 Part - 60 - 1206 - William 18 والملازون المالا こうなんで ال يدع دول محرة ورا مراوية والمالين والمال بمون زوتونم والفض خشاده تماد ويتهاج الوقت الدى ادعى في فيهاما والما الوق المناعقة والمدرن والتسف برنها وانا وبالصعفال وعلات الالاع كالحراء فالمرت فالالاندانها المرحوادية Och 1919 بها و بلاق كان مراهات اوين وموج ال وال كانا محسّفين العِنْ كالراحي منها بريع الأوا تزوالدرات وميته عجاءالقصناة عندن المنكاح الذاء عنسات الاعراج والامام بن كاحمادا (وجوال مارى وال بمادين الجدوق كالمام ووس الموسارة المندواصفالها وا

والمانسكادان والأول الأنتيان والمانسكادان وا المستوعي من الكالمستان و مع الروامي الم

نظرات في منهج وخصائص الكتاب:

يمتاز كتاب " ملجأ القضاة " هذا الذى بين أيدينا بميزات ، سبق وذكرت واحدة منها ، وبينت أنها أهم البواعث التي د فعتنسسي لاختياره موضوط لرسالتي .

ولعل ذكر " البغدادى " تارة لقواه الترجيح ، وجمعسسه المسائل التي تفيد في صيافة قواه أساسية في الترجيح ، من الأسسباب الرئيسية التي حدت بالفقها أن يهتبوا بكتابه هذا ، ولقد عول الشيخ " محبود حمزة " على كتاب " البغدادى " كثيرا عدما رجح بيسسن البيئات المتعارضة فهو مصدره الأساس ومرجعه الأول ، ويهدو هسسذا واضعا في كتابه " الطريقة الواضحة الى البيئة الراجعة " .

وهذا هو أهم شي في هذا المخطوط ، بل هو من أهم مايطلب في تعارض البينات ، وطلاوة على ذلك ، فان لكتاب "البغدادى " هدا فائدة جليلة ، وهي ذكره لمسائل يعزوها لكتب فقدت ، ولم نكن لنعرفها لولا ذكره لها ، وحكايتها في كتابه ، مثل كتاب "القنية " وكتسساب شمتعل الأحكام " وغيرهما .

ولولم يكن لكتاب " ملجاً القضاة " الا هاتين الفائد تين ، لكفتاه أن يكون محل الدراسة والبحث ، طلاوة على أن في تحقيقه احيسا لتراثنا الاسلامي الزاخر عوبمثا لعلم السابقين النافع ، من أجل تقديم الطلبة العلم بصورة مفيدة سهلة المنال ، فعلمهم أهل لأن يقرأ ، وتعيه الأنفس والى مناله تشد الرحال .

غير أنه يلاحظ على "البغدادي " رحمه الله ، نقطتان ;

أما الأولسى :

فانه كان يكرر بعض المسائل ، كما في صفحة / ١٢١ / فقسد ذكر مسألتين ، ذكرتا من قبل في صفحة / ٨١٠٨ / ، وصفحسة / ١٠٢ / ٠

وسألة أخرى ذكرت في صفحة / ٦٦ / وكررت في صفحة / ١٥٦ / ٠ ورابعة ذكرت في صفحة / ٢٦٢ / ٠ وكررت في صفحة / ٢٦٢ / ٠ وخامسة ذكرت في صفحة / ٠ ٢٦ / ٠

أما الثانيسة:

فلملها تكون من منهج "الهفدادى "في كتابه ، وهي عسدم تعرضه لذكر المذاهب الفقهية ، فير مذهب الحنفية ، وليس هذا ما يماب عليه في نظرى ، لأن هذا المنهج هو طريقة غالب فقها المذاهب في عصره ...

ولكن الأمر الذى لم أستحسنه منه ، تعصبه البالغ لمذهــــب المنفية ، حتى قال في خاتمة كتابه ، أثنا وكلامه عن الفتوى والمفتي :

" لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ، ولا يعدوهم " ،
وقال أيضا :

" ولا ينظر الى قول من خالفهم ، ولا تقبل حجته ، لأنهم عرفوا الأدلة ، وميزوا بين ماصح وثبت ، وبين ضده ". وليس هذا منه بسديد الله مقبول .

منهجي في التعقيق:

يتجلى ملى في التحقيق من وجبتين :

الأولسى : من حيث النص .

والثانيسة : من حيث الهواش والتعليقات .

أما عن الأولى : فتتلخص فيما يلي :

إ ـ تقويم النص ، واصلاحه ، وابرازه في صورته التي كتبه بها موالفه ، باعتماد نسخة (T) أصلا ، ومقابلة باقي النسخ عليها ، ثم توثيق نصوصه بالاعتماد على كتب الفقه التي رجع اليهـــــا المصنف ، ونقل عنها الأحكام ،

وقد اقتضائي ذلك في بعض الأحيان لزيادة مايدعسو اليه المعنى ، ويقتضيه السياق ، ونظرا لكون هذه الزيسادة ليست من كلام المعنف ، جعلت اللفظ المزيد بين قوسسين كبيرين على شكل [.....] ، ليتبين القارى الزيسادة التى اقتضاها السياق ،

- ب مقابلة النسخ بمد جمل نسخة (أ) أساسا ، والترجيح بيبن
 الألفاظ المختلفة في النسخ ، للتعرف على عارة الموالف ،
 واثباتها في نص الكتاب ،
 - ٣ _ الترجمة للأعلام الواردة في النص بشكل موجز .
 - ع ... التمريف بالكتب الواردة في النص أيضا بشكل موجز،

- و منط المفردات اللفوية ، والاصطلاحات الفقهية ، وبيسان معانيها في اللغة والاصطلاح ، بالرجوع الى معاجم اللغسة ومدونات الفقه ، والكتب التي تشرح اصطلاحات الفقها .
 - ٦ _ ترجمة النصوص الفارسية التي وردت في النص .
 - γ ... حل الرموز التي ذكرها المصنف عشل :
 - ح : ويقصد بها : حينئذ ،
 - فع : ويقصد بها : فحينئذ ،
- ۸ ـ أشير للسقط باعتبار ابتدائه والا اذا كان هناك تعليسق
 أو توثيق على آخره ، فأشير اليه بحد ذكر التعليق أو قبله ،
 في آخره .
- و ... اذا كان السقط كلمة واحدة ؛ وضعت فوقها رقم التعليق بين قوسيع . وان كان أكثر من ذلك ؛ وضعت قوسا مفتوحا مسع رقم التعليق في أول السقط ، وقوسا مفلقا مع نفس الرقسيم في آخر السقط .
- ١٠ ولو قلت : في النسخ الخطية : وليى ، وأثبت في النص : أبي ٠
 فالتصحيح هذا من المصدر الذي وثقت منه ، وفالبا مايكون هسو
 المصدر الذي نقل منه المصنف .
 - 11 ذكرت رقم الورقة وجهها عند مرور أول كلمة من هذا الوجه مسن الورقة ، محددا الكلمة بوضع خط معترض قبلها على شكل : /
 - ١٢ ـ كتبت لا سم كل باب تمريفه اللغوى والشرعي •
- ١٣ ـ اذا تكرر لفظ من أسماء أحد الأبواب كالشفعة مثلا ، في نص الكتاب ، فأتركه دون أن أشير الى مكان تكراره ، مكتفيا بوضوحه على أنه عنوان باب ، وأشير في الفهرس الى مكان ذكر تمريف الباب،

ا وضعت في آخر الكتاب فهارس تغصيلية للموضوعات والمراجسع ، والآيات والأحاديث الواردة ، وفهارس للأعلام والكتسب ، والمصطلحات التي وردت في النص ،

وأما عن الثانية: فتتجلى فيما يلي:

- ب توثيق النقول التي اقتبسها المصنف ، وذلك بالرجوع السسى
 المصدر الذي أخذ منه المصنف أن وجد .
- ٣ تحقيق النصوص الواردة في الكتاب ، والتثبت من صحة أحكامها ،
 ١ بالرجوع الى كتب الفقه الحنفي .
- س السمي لتوثيق النقول التي اقتبسها المصنف من كتب فقسدت " كجامع الفتاوى " مثلا ، وذلك بالبحث عنها في كتسبب المند المند الله ، المذهب المتداولة ، على أجد أحدا نقلها عن المكان السذى اقتبس منه المصنف ، فأشير اليه ،
- ع توضيح المسائل الفامضة في الكتاب ، وتفصيل ما أجمله المصنف
 وبيان الخلاف فيه ، ان كان فيه خلاف عند الحنفية .
 - o _ الالتزام بالمذهب الحنفي ، الذي هو مذهب الكتاب ومصنفه .
- ٦ مقارنة بعض المسائل مع أقوال الغقها * الثلاثة ، ذاكرا الا قسوال
 بالتغصيل ، غير متعرض للأدلة والترجيح ، ومشيرا الى كسان
 الا دلة ، عتى لا يطول التعليق ،
- γ _ التعليق بصورة فيها شي من التغصيل على بعض الموضوعـــات الهامة : كالمتعة ، والمس ونحو ذلك .
- م ا أمكن الوصول الى ذلك.

و _ بيان الراجح من الآرا و عند المعنفية و ما أمكن ذلك و وذلك عند ما يتعرض الموالف لذكر الخلاف في المذهب و أوعند مسا يرد الخلاف في التعليق و

والله أسأل المعونة والتوفيق والسداد ، انه خير مسوول .

القسم المشاني في النان وتعاضها

ولايد لي قبل تقديم الكتاب للقارى ، من أن أقدم له دراسسة موجزة عن البينات . وهذه الدراسة تقع في تمهيد شرحت فيه معنسسى البينة ، وخمسة فصول ، جعلت ثلاثة منها للبينات التي يمكن أن يقسع فيها التعارض وهي الاقرار والشهادة واليمين ، وخصصت النكول بفصسل رابع ،

أما الخامس فقد أفردته للتعارض بين البيئات والجمع بينهسا

تمهيسد نسي " حقيقسة البينسسة "

أولا ؛ تعريف البينة لغة ؛

البيئة : هي ولاية واضحة عقلية كانت أو محسوسة (() .
وقيل: هي الحجة الواضحة (٢) .
وانما سميت بيئة ، لأنها توضح الحق وتظهره ، وتكشف اللبس والغموض . (٣)

ثانيا ؛ حقيقتها شرعا ؛

البينة: هي اسم لكل ماييين الحق ويظهره (٤)

وليس المراد منها الشاهد أو الاثنين أو الأربعة ، بل يراد بها ما يقع البيان به ، ويرتفع الاشكال بوجود ، .

وقد وردت "البينة " في القرآن الكريم في مواضع عديدة بمعنى الحجة والبرهان لا بمعنى شهود العيان ، ولم ترد فيه بمعان أخرى . (٥)

(١) انظر المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصبهاني ٦٨

⁽١) انظر المعردات في عريب العران ، ((٢) انظر تاج العروس : ١٥٢/٩٠

⁽٣) انظر لسان العرب: ١٣ /٦٦ - ٦٢ ،

ومعجم مقاييس اللغة ﴿ ٣٢٨/١ •

⁽٤) انظر معين الحكام: /٦٨/ ، وتبصرة الحكام: ٢٠٢/١، والطرق الحكمية / ١٤/٠

⁽٥) انظر معين الحكام / ٦٨ / ، والطرق الحكمية / ١٤ / ، ومفرد ات الراغب الأصبهاني : / ٦٨ ٠



المحسث الأول تمريف الا قسرار

أولا ؛ لفسة

هو الاعتراف بالحق ، يقال أقربالحق ؛ أي اعترف به (١) الاقرار: هو اثبات وقال الكفوى في " الكليات " : الشي * باللسان أوبالقلب أوبيها * (٢)

ثانیا ؛ شرعا :

لا خلاف بين الفقها * في مفهوم الاقرار شرعاً ، وأنه اخبار بحسق لآخرطي المقره

لكنهم اختلفوا في تصريفه ، بنا على اختلافهم في أحكاسه . فالمالكية عرفوه بأنه : اخبار عن أمر يتعلق به حق للغير (٣) وعرفه محققوا الحنفية بأنه " اخبار بحق على المقر للغير مصدت وجه ، انشار من وجه " (٤)

أما الشافعية فقد عرفوه بأنه : اخبار عن هق ثابت على المخبر (٥) وأما المنابلة فقد حدّوه بأنه ؛ اظهار مكلف مختار ماعليه ، بلفظ أو كتابة أو اشارة أخرس ، أو على موكله أو موليه أو مورث ، بما يمكسن صدقه ، وليس بانشاء . (٦)

انظر لسان العرب: ٥٨٨/٥ (1)

انظر الكليات: ٢٦٠/١٠ (7)

انظر تبصرة الحكام: ٣٩/٢ ، والشرح الصفير: ٣٩/٢٥ (7) ومواهب الجليل: ٢١٦/٥

انظر رد المعتار : ٥٨٨٥ ، وتكملة رد المعتار : ٩٧/٨-٩٩

⁽¹⁾ انظر مفني المحتاج : ٢٣٨/٢ ، ونهاية المحتاج : ٥ / ٦٤ ٠ (0)

انظر شرح منتهى الارادات ؛ ٢٨٤/٢ • (r)

المحث الثانسي

مشروعيسة الاقرار وهجيتسه

الاقرار هو سيد الأدلة ورأس البيئات ، وهو حجة معتبسرة في الشريعة الاسلامية وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة ، والاجماع، والمعقول .

أولا ـ الكتاب:

١ ـ قوله تعالى في سورة البقرة :

* وليملل الذي عليه الحق ، وليتق الله ربه ، ولا يبخسس منه شيئا * الآية (١)

تبين هذه الآية وجوب املا المدين على الكاتب ماعليه مسسن الدين ،وهذا اقرار منه بثبوت الدين في ذمته (٢) ، لأن الله تعالسي أمر باملا من عليه الحق ، ولو لم يلزم من الاملا شي الما أسر به ، والاملا لا يتحقق الا بالاقرار . (٣) .

٢ ـ قوله تعالى في سورة النساء :

ب يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ، شهدا الله ولو على أنفسكم ، . . * الآية (٤)

فيجب على المرّ أن يشهد بالحق ، ولو عاد ذلك الضرر عليه ، وهذا هو الا قرار ، لأن الا قرار هو شهادة المرّ على نفسه بما عليه مصدن المقوق . (٥)

وهاتان الآيتان ، وان كانت دلالتهما على حجية الاقرار غير قوية لكنهما تشيران وتومآن الى مشروعية الاقرار،

⁽١) الآية: " ٢٨٢ ".

⁽٢) انظر تفسير ابن كثير: ٣٤٨/١ ، وفتح القدير: ١٠٠٠/١

⁽٣) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٣١٩/٨.

⁽٤) الآيسة: " ١٣٥ ".

⁽ه) انظر تغسیر ابن کثیر: ۲۰۲/۱ ، وفتح القدیر: ۲۳/۱ ، وتکملة شرح فتح القدیر: ۳۱۹/۸ ،

ثانيا: السنسة:

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ؛ يارسول الله ؛ اني قد ظلمت نفسي ، وزنيت ، واني أريد أن تطهرني ، فرده ، فلما كان من الفد ، أناه فقال ؛ يارسول الله ، اني قد زنيت ، فرده الثانية ، فأرسلل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قومه ، فقال : " أتعلمون بعقله بأسا تنكرون منه شيئا ، فقالوا ؛ مانعلمه الا وفي العقل ، من صالحينا ، فيسا نرى ، فأتاه الثالثة ، فأرسل اليهم أيضا ، فسأل عنه فأخبروه ؛ أنه لا بأس يه ولا بعقله ، فلما كان الرابعة ، حفر له حفرة ، ثم أمر بسه فرجم . " رواه البخارى ومسلم وأبود اود وابن ماجه (۱)

٣ - ماروى بريدة أن الغاهدية جائت فقالت: يارسول الله اني تقد زنيت فطهرني ، وانه ردها ، فلما كان الغد قالت: يارسول الله تردني ؟ لملك أن تردني كما رددت ماعزا ، فوالله اني لحبلى ، قال: " اما لا ، فاذهبي حتى تلدى ، فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة ، قالت: هذا قد ولدته ، قال " اذهبي فأرضعيه حتى تغطبيه" فلما فطمته وقد أكل الطعام ، فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ، شهر أمر بها فحفر لها الى صدرها ، وأمر الناس فرجوها ، فيقبل خالد بسن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتنضح الدم على وجه خالد ، فسبها ، فسمع نبي الله عليه وسلم سبه اياها ، فقال : " مهلا ياخالد فوالذى نفسي بيده لقد تابت توبة ، لو تابها صاحب كس لفغر له " ، مؤالذى نفسي بيده لقد تابت توبة ، لو تابها صاحب كس لفغر له " ، مختصرا ، (٢))

⁽۱) انظر صحیح البخاری : ۱۱۰/۶ ، وصحیح مسلم : ۱۳۲۳/۳ ، وسنن أبي د اود : ۱۳۲۲۵ ، دوستن ابن ماجه : ۱۳۲۳/۳ ،

⁽۲) انظر صحیح مسلم : ۱۳۲۳/۳ - ۱۳۲۴ ، وسنن أبي لا اولا : ۲/۲۶ ، وسنن ابن ماجه : ۲/۲۶ .

٣ - ماروى أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني ، أن رجلا مسن الأعراب ، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله سه أنشدك الله الا قضيت لي بكتاب الله ، فقال الخصم الآخر ، وهو أفقه منه : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، وائذن لي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "قل " ، قال : أن ابني كان عسيفا على صلى الله عليه وسلم : "قل " ، قال : أن ابني كان عسيفا على هذا ، فزئى بأمرأته ، واني أخبرت أن على ابني الرجم ، فافتد يست منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني ، انما على ابني جلا مائة وتفريب علم ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " والذى نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ، الوليسدة والفنم رد ، وعلى ابنك جلد مائة وتفريب عام ، وافد يا أنيس السي

قال ؛ فغدا عليها ، فاعترفت ، فأمريها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت ، " رواه البخارى ومسلم وأبود اود وابن ماجه ، (١)

ثالثا : الاجساع :

أجمع المسلمون على كون الاقرار حجة ، من لدن رسول الله عليه وسلم الى يومنا هذا من فير نكير ، (٢)

⁽۱) انظر صحیح البخاری : ۱۱۳/۶ ، وصحیح مسلم : ۲۳/۶ ، ۱۳۲۶ ، وسنن أبي داود : ۲۳/۲ ، وسنن أبي داود : ۲/۳۶ ، وسنن ابن ماجه : ۲/۲۰۸ ،

⁽٢) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٣١٩/٨٠

رابعا ـ المعقبول :

خبر المقر يتردد في الأصل بين الصدق والكذب ، لكسسن ظهر رجعان الصدق على الكذب لوجود الداعي الى الصدق ، والصارف عن الكذب ، لأن عقله ودينه يحملانه على الصدق ، ويزجرانه عن الكذب ، ونفسه الأمارة بالسوا ربما تحمله على الكذب في حق الفير ،

أما في حق نفسه فلا ، فصار عقله ودينه وطبعه دواع السسى الصدق ، زواجر عن الكذب ، فكان الصدق ظاهرا فيما أقر به علسى نفسه ، فوجب قبوله والعمل به ، (۱)

ولأنه اخبار على وجه تنتغي التهمة عنه ، لأن العاقل لا يكذب على نفسه . (٢)

(١) انظر تكلة شرح فتح القدير: ٣١٩/٨٠

(٢) انظر أحكام القرآن لابن المربي : ١٨٩٠/٤ •

البحسث الثالث

حكم الاقسرار

يترتب على وجود الاقرار حكم وهو:

لزوم ما أقر به على المقر ، واظهار المخبر به لغيره ، لا التمليك ابتدا ، ان لو كان تعليكا لما صح اقرار الرجل بعين ليست بملكه ، والاقرار بالخمر للمسلم ، واقرار المريض الذي لادين عليه بجميع مالسسه لأجنبي ، دون اجازة الورثة ، (1)

فحكم اللزوم (٢) ، والالزام بالاقرار أقوى أسباب الحكم ، وأعظم اثباتا من الشهادة ، لأن الحكم بالاقرار مقطوع به ، بينما الحكم بالشهادة مظنون فيه . (٣) ولذلك رتب رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفيذ الحكم على صدور الاقرار ، فقال : " واغد يا أنيس الى امرأة هذا ، فان اعترفت فارجمها " .

ثم أن الاقرار يلزم المقر ، ولو كان غير مطابق لنفس الأسر ، اذا لم يثبت كذب المقر في اقراره (٤) ، بان ادعى أن عمرا ابنسه وتبين أنه أكبر منه سنا ،

⁽١) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٣١٩/٨٠

⁽٢) انظر تيصرة الحكام: ٣٩/٢ •

⁽٣) انظر معين الحكام / ١٢٥ / ٠

⁽٤) انظر شرح مجلة الأحكام : ٩٨/٤٠

الجحث الرابسع

سن يعتبر اقـــراره -----

يشترط فيمن يعتبر اقراره شروط ، بعضها متفق عليه بيستن الفقها ، وبعضها مختلف فيه ،

أ _ أما ما اتفق عليه الفقها * من الشروط فهي :

أن يكون المقر مكلفا ، أى بالغا عاقلا ، غير محجور عليه (١)، مختارا غير مكره ، لا يكذبه الحس ولا الشرع (٢)

فلا يصح اقرار الصبي غير المأذون ، والمجنون ، والنائسم ، والمغمى عليه باتفاق (٣) . وكذا من زال عقله بسبب مباح أو معذور فيه ، فهو كالمجنون لا يسمع اقراره (٤) .

أما السفيه (٥): فلا خلاف بين الفقها في قبول اقراره في المجنايات والحدود والمقوبات والنكاح والطلاق والعتاق والاستيلا ، ووجوب الزكاة والحج والعبادات .

(۱) انظر لسان الحكام /۱۲٥/ ، والشرح الصغير: ۲٥/۳ ، والخرشي : ۸۷/۲ ·

(٣) أنظر المفني : ١٠٩/٥ ، ورد المحتار : ١٠٩٥ ، ومفنى المحتاج : ٢٣٨/٢ -

(٤) انظر المغني: ٥/٠١ وكشاف القناع: ٦/١٥٤ ، ونهاية المحتاج: ٥/٦٦ ٠

(٥) السفه نوعان : أحدهما : خفة في العقل تجعل القلب لا يهتدى ==

⁽٢) أنظر مغنى المعتاج: ٢٣٨/٢ ، ونهاية المعتاج: ٢١/٥، و وواهب الجليل: ٢١٦/٥ ، والخرشي: ٢/٢٨، وتكملة شرح فتح القدير: ٨/٠٣ ، وكشاف القناع: ٢/٤٥٤ ، والعدة: ٢٦٢/٠ ،

أما اقراره بالمال فلا خلاف بينهم أيضا في عدم قبوله (١)

أما المعتوه : وهو من به آفة ناشئة عن ذاته ، توجب خلــــلا في العقل (٢) :

فان كان مأذونا فلا خلاف بين الفقها • الأربعة في صحصت اقراره (٣) .

وان كان غير مأذون:

فالمالكية والشافعية والحنابلة : يرونه كالمجنون فلا يصح اقراره (٤) أما المنفية فأنزلوه منزلة الصبي المأذون (٥)

وسا ذهب اليه الجمهور أولى . لأن العته آفة ناشئة عن السذات توجب خللا في المعقل ، سا يجعل المعتوه مختلط العقل أشبه المجنون وقياسه على الصبي المأذون ، قياس مع الغارق ، لأن الصبي المأذون ظهر فيه رجعان العقل على السفه ، بخلاف المعتوه فلا رجعان للعقل على العته عنده .

وما اتفق الفقها على صحة اقراره ؛ العبد المأذون له فسسي التجارة ، وذلك لقد رته على الانشاء ، لأن الأصل أن من قدر على الانشاء ، قدر على الاقرار . (٦)

وسيأتى حكمه .

والثاني: اضاعة المال وعدم التصرف فيه بشكل حسن • وهسندا هو المراد في البحث.

انظر البحر الرائق : ١٩١٨٠

(۱) انظر قوانين الأعكام الشرعية / ٣٤٣ / ، والتاج والاكليل : ٥/٦١ ، والخرشي : ٥/٤٩ - ٥٩٥ ، ورد المحتار : ٢/٨٤١ - ١٤٤ ، ومغني المحتاج : ١٧١/١ - ١٧١ ، والمدة / ٦٦٤ / ، وكثاف القناع : ٣/١٤١ - ٢٤٤ ،

(٢) انظر التعريفات / ٢٩ /٠

(٣) انظر مفني المحتاج: ٣/ ٣٨ ، والأم: ٣/ ٥ ٢٣ ، والمقنع: ٣/ ٥ ٢٧ ، والمفنى: ٥/ ٥ ١٠ ، ورد المحتار: ٥/ ٥٩ ٥٠

(٤) انظرالم : ٣/٥٣ ، ومُفني المحتاج : ٢٨٨/٢ ، والمقنع: ٣/٥٢٢ والمفنى : ٥/١٠٩

(٥) انظر شرح مجلة الأحكام: ١/٤/٤ ، ومجمع الأنهر: ٢٨٩/٢٠

(٦) انظر الشرح الصفير: ٣/٥٦٥ ، والخرشي: ٨٧/٦ ، وكشــاف القناع: ٣/٦٥ ، والمقنع: ١٤٧/٣ ، ومفني المحتاج: ٢٣٨/٢، وكشف الحقائق: ٢٠/٢ ،

ب .. وأما ما اختلف فيه الفقها عن الشروط فهي :

أولا : اقرار الصبي المأذون :

اختلف الفقها في اقرار الصبي المأذون على أرسمة أقوال:

أحدهما : وهو مذهب الحنفية والراجح من مذهب الحنابلة . يصح اقرار الصبي المأذون في الخصومات التي تكون حول مأهو مأذون فيه من التصرفات ، كالبيع والشرا والديسن والوديعة والغصب والعاربة (١) .

ويكون اقراره في قدر ما أذن له فيه دون مازاد عليه. (٢)

الثانسي: وهو مذهب المالكية والشافعية:

لا يصح اقرار الصبي مطلقا (٣) .

واست لوا لذلك بما يلى :

- ا س قوله صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاثة : ٠٠ وعن الصبى حتى يكبر . . " . أخرجه ابن ماجه (٤)
 - ٧ _ ولاً نه التزام حق بالقول ، فلم يصح من الصبي كالبيع (٥)
- ا _ ولاننا لو أجزنا اقراره اذا أذن له في التجارة ، لأجزنا أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته ، أو يأمره بقذف رجل ، أو جرحه ، فيلزمه الطلاق والحد والقصاص ، ولا يصح ، لأنه لا يلزمه شي من هذا ما يلزم البالغ بحال . (٦)

(١) انظر شرح مجلة الأحكام: ٢٤/٤ .

⁽٢) انظر كشاف القناع: ٢/٩٤٦ ، والمقنع: ٣/٥/٣ ،

وشرح منتهى الارادات : ٦٨٤/٢ ، والانصاف : ١٢٨/١٢

⁽٣) انظر قوانين الأحكام الشرعية /٢٤٣/، والأم: ٣٥٥٣ ، ومفنى المحتاج: ٨٨٠٨٣، والخرش : ٨٧/٦٠

⁽٤) انظر سنن ابن ماجه : ١٥٨/١ ، وفيض القدير : ١٥٣٥

⁽٥) قتظير تكملة المجموع: ١٨/١٨ ٠

⁽٦) انظرالأم : ٣/٥٣٠٠

الثالث - وهو مذهب أبى بكر وابن أبي موسى من الحنابلة :

يصح اقرار الصبي المأذون له في التجارة ، فيما أذن لمه فيه ، اذا كان يسيرا ، (١)

الرابع - وهو رواية عند الحنابلة :

يصح اقرار السيز (٢) .

الراجيح :

ويهدو - والله أعلم - أن ماذهب اليه الحنفية والحنابلة هـــو الراجح لما يلى :

ر . لأن أدلة الشافعية والمالكية فير مسلمة :

فأن مقتضى الرفع في الحديث أمران ؛ أحدهما رفسع الاثم والآخر رفع الفعل ، والثاني معتنع لوقوعه ، فبقي الأول، ولا يصلح الحديث دليلا لهم ، لأن معناه حينئذ أن الصبسي لا يواخذ في الآخره على فعله ، وهذا لا تعلق له بالا قرار شمان الهيع يقعمن الصبي ، وهذا ما جرى عليه الناس حتى صسار عرفا لهم .

وايضا فان طلاقه لا مرأته لا يكون الا بولاية لا باذن وأمر أبيه له بقتل أو نحوه يحاسب عليه الأب ، لأن الابن في هذه الحالة كأداة للقتل ، أشبه السكين ونحوها .

۲ ولأن الصبي المأذون عاقل مختار ، يصح تصرفه ، فيصح اقراره ،
 ۲ كالبالغ (۳)

⁽١) انظر المحرر : ٣٦٦/٢ ، والمفتى : ٥١٠٩٠٠

⁽٢) انظر الانصاف: ١٢٨/١٢ ٠

⁽٣) انظر المفني : ١٠٩/٥٠

ثانيا ـ السكران :

سبق البيان بأن من زال عقله بسبب مباح ، لا يعتبر اقسراره

أما السكران بمعصية ؛ فاختلف في اقراره الفقها على ثلاثسسة أقسوال :

أحدها و وهو مذهب المالكية والشافعي في القديم والحنابلة فسي رواية عندهم :

لا يصح اقرار السكران مطلقا سوا كان سكره بسسبب ماح أو بمعصية . (١) قياسا على عدم قبول طلاقه (٢)، ولا نه زائل المقل أشبه المجنون ،

والثاني ؛ وهو مذهب الشافعي في الجديد والصحيح من مذهب الشافعية والمعتمد من مذهب الحنابلة ؛ يصح اقراره قياسا على صحة ووقوع طلاقد . (٣)

الثاليث : وهو مذهب الحنفية :

اقراره جائز في الأمور كلها ، الا الحدود التسيي تكون حقا خالصا لله تعالى . (٤)

الراجست :

هو مانه باليه الشافعية في الصحيح والحنابلة في المعتمد ، من أن اقراره جائز ومعتبر والله أعلم ويكون ذلك عقوبة له ، وتغليظا عليه لينزجر (٥) ولأنه مكلف ، فيعتبر اقراره كباقي المكلفين ، (٦)

⁽١) انظر حاشية الدسوقي : ٣٩٧/٣ ، والخرشي : ٨٧/٦ ، والمقنع : ٣٩٥/٣ .

⁽٢) انظر حاشية قليوبي: ٣٣٣/٣ ، وكفاية الأخيار: ٢٨٨/١ .

⁽٣) انظر حاشية قليوبي: ٣٣٣/٣ ، وكفاية الأخيار: ٢٨٨/١ ، والمقنع: ٢٢٦/٣ ، وشرح منتهى الارادات: ٦٨٤/٢ ، والانصاف: ١٣٣/١٢ ، وكشاف القناع: ٢/٤٥١ ،

⁽٤) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٨/ ٣٢٤ ، والبحر الرائق: ٧/٥٠/٧

⁽٥) انظر حاشية عبيرة: ٣٣٣/٣٠

⁽٦) انظرتكملة المجموع: ٦٢/١٦٠

ثالثا _ المفلس:

اختلف الغقهاء في اقرار المفلس على أرسمة أقوال:

أحدهما: وهومذهب المالكية:

لايقبل اقرارة بالنسبة لما فلس فيه ، الا ماتجست د له في المستقبل ، (١)

وفي رواية أخرى عند هم :

لايقبل اقراره لأحد محيث كان الدين الذي فلسس فيه ثابتا بالبيئة ع لائم يشهم بضياع مال الفرباء (٢)

الثانسي : وهو مذهب الحنفية :

وقد اختلف الحنفية في قبول اقراره على قولين:

١ - فذهب أبو حنيفة رحمه الله الى قبول اقراره مطلقا ،
٢ - وذهب صاحباه الى عدم قبول اقراره ، (٣)

الثاليث : وهو مذهب الشافمية :

لايقبل اقراره بدين أوعين أونكاح .

وفي اقراره باتلاف المال ، أو الجناية التي توجسب

المال ، روايتان :

أظهرهما: أنه لايقبل. (٤)

(1) أنظر الشرح الصفير: ٣٢٦٥ ، وقوانين الأحكام الشرعية / ٣٤٦ / ،

⁽٢) انظر حاشية الصاوى على الشرح الصغير: ١٦٨/٢٠

⁽٣) انظر رد المعتار : ١٤٨/٦٠

⁽٤) انظرمفني المحتاج : ١٧٢/٢٠

الرابسع : وهو مذهب الحنايلة :

يقبل اقراره بما يوجب الحد والقصاص ، ويواخسنا به في الحال ، ولا يجب مال عني عليه ، وان أقر بمال فيلزمه يعد فك الحجر عنه ، (1)

رايما ... النويض مرض النوت (٢)

واقرار المريض اما أن يكون لوارث أو لفيره :

١ - اقراره لغير وارث :

اختلف الفقهاء في اقرار المريض لفير وارث على ثلاثبة أقوال :

الأول: وهو مذهب الحنفية والشافعية والمشهور عند الحنابلة:
يصح اقراره بمال مطلقا ، عينا كان أو دينا ، ويعتبر
كاقراره في صحته . (٣)

الثاني : وهو رواية أبي الخطاب من الحنابلة :

لا يصح اقراره فيما زاد عن الثلث ءلاً ن مازاد عسن الثلث تعلق به حق الورثة فلم يصح اقراره به (٤)

(١) انظرشرح منتهى الارادات : (١/ ٣٩) ،

⁽٢) مرض الموت : هو المرض المعوف الذي يتصل به الموت ، ولو لم يكن بسببه ،

انظر الفتاوي الهندية : ١٧٦/٤ •

⁽٣) انظر كشف المقائق: ١٥٢/٢ ، ومفنى المحتاج: (٣) ٢٤٠/٢ ، وفتح المعين: ١٩٣/٣ ، والمفني: ٥/٧٥١ والعدة / ٢٦٢/ ، وكشاف القناع: ٢/٠٥١ ·

⁽٤) انظر المفتى : ٥/٧٥١ ، والعدة / ٦٦٢ / ٠

الثالث م وهو مذهب المالكية :

- ان أقر لقريب غير وارث ، كالخال ، أو لصديق ملاطف أو مجهول حاله ؛ صح الاقرار ، ان كان لذلك المقر ولد ، أو ولد ولد ، والا فلا ، وذلك لتحقق التهمة في هذه الحالة .
 - وان أقر لأجنبي غير صديق ؛ كان الاقرار لا زما ، كان له ولد أم لا . وذلك لأن التهمة همنا ضعيفة . (١)

الراجسح ۽

والذى يهدو ـ والله أعلم ـ أن ماذهب اليه جمهور العلما • أولى ، ثما يلى :

ب لأن قياس الاقرار على الصدقة قياس معالفارق ، لأن الصدقة عطية بيتفى بها المثنية عند الله (٢) ، بخلاف الاقرار ،
 فانه اخبار بحق لآخر على المقر. (٣) .

⁽۱) انظر الخرشي: ۸۸/٦ ، وحاشية الشيخ علي المدوى: ۲۸/۲ ، وحاشية الصاوى: ۱۹۸/۲ ، وحاشية الدسوقي: ۳۰۸/۳ - ۳۰۹ ،

۲۰ (۲) انظر التمريفات / ۲۰ / ۰

⁽٣) انظر ماسيق عنه تعريف الاقرار .

- وحديث الثلث (١) ، نص على الصدقة ، فلا يصح دليسلا
 في الاقرار .
 - ٣ _ ولائن المقرغير متهم في اقراره . (٢)
- ولاً نه انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ، ويتوب الفاجر ،
 فالظاهر صدقه (٣)

۲ - اقراره لوارث :

واختلف الفقها اليضافي اقرار المريض مرض السوت لوارث على أرسمة أقوال :

الأول : وهو مذهب الحنفية والشافعية في قول :

لا يصح اقراره لوارث بالمال ، الا أن يرض باقسسي الورثة . (٤)

(۱) وهو مارواه عامر بن سعد عن أبيه ، قال : طدنسسي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في حجة الوداع ، من وجسع أشفيت منه على الموت ، فقلت : يارسول الله : بلغني ماترى من الوجع ، وأنا نو مال ، ولا يرثني الا ابنة لي واحدة ، أفأتصد ق بثلثي مالي ؟ قال : " لا " ، قال : قلت : أفأتصد ق بشطره ؟ قال : " لا " الثلث ، والثلث كثير، الثان تذر ورثتك أفنيا ، خير من أن تذرهم عالة يتكفف ون الناس .

وللحديث تتمة في صحيح مسلم: ١٢٥١/٣٠

(٢) انظر العدة / ٦٦٢ / والمفني : ٥/٧٥١ •

(٣) انظر تعليقات السيد البكرى على فتح المعين : ١٩٣/٣٠

(٤) انظر كشف الحقائق: ١٢٥/٢ ، والمهذب: ٣٤٥/٢ ، ومفني المحتاج: ٢٤٠/٢ ،

واستدلوا على ذلك بما يلي :

- أ _ قوله عليه الصلاة والسلام: " لا وصية لوارث " أخرجه الد ارقطنى وفيره . (١)
- ب _ ولائة اثبات مال للوارث بقوله ، من غير رضى الورشة ، فلم يصح من غير رضى سائر الورثة ، كالوصية ، (٢)
- حد ولأنه تعلق حق الورثة بماله في مرضه ، وفي الاقسسرار ابطال لحق الباقين فاذا صدقوا الاقرار ، فقد أقسسروا بتقدمه عليهم ، فيلزمهم ، (٣)
 - ولائد متهم بحرمان بعض الورثة ، ولا يحل للمقر له أخمذ
 المقر بمه ، (٤)
 - الثاني : وهو الصحيح من مذهب الشافعية، وفي قول آخر القطع بأنه الثاني : المذهب . يقبل اقراره (٥).

واستدلوا على ذلك يما يلي:

- أ _ بأن من صح اقراره له في الصحة ، صح اقراره فسسي المرض بكالأجنبي . (٦)
- ب. ولائه انتهى الى حالة يصدى فيها الكاذب ، ويتسوب فيها الفاجر ، (٢)

ولايص الف ير : ١٠/١٠ ٠

⁽۱) انظر سنن الدارقطني : ۱۵۲/۴ - ۱۵۳ و وفيض القدير : ۲۰/۱ -

⁽٢) انظر المهذب: ٣٤٥/٢٠

⁽٣) انظر كشف الحقائق : ١٢٥/٢ •

⁽٤) انظر مفني المحتاج : ٢٤٠/٢ •

⁽ه) انظر المصدر السابق .

⁽۲) انظرالسهدب: ۲/۵۶۳۰

⁽٧) انظر مفني المحتاج : ٢٤٠/٢ •

الثالث : وهو مذهب المنابلة :

لا يصح اقراره الا ببيئة ، الا أن يجيز الورثة ، لأنسسه ايصال المال الى الوارث ، فلم يصح كالوصية ، الا أن يقر لزوجته بمهر مثلها فما دون ، فيصح ، لأن سببه ثابت ، وهو النكاح ، فيكون لزوم ما أقر به بالزوجيسة ، لا بمجرد اقسراره (١)

الرابسع: وهو مذهب المالكية :

- أ _ ان أقر لوارث قريب ، مع وجود الأبعد ، أو المساوى كان ذلك الاقرار باطلا .
- ب_ وان أقر لوارث بعيد ، كان صحيحا ، ان كان هنساك وارث أقرب منه ، سوا كان ذلك الأقرب حائزا للسسال أم لا . (٢)

الراجسح ۽

ويظهر من خلال العرض السابق للآرا وأدلتها _ والله أطم _ أن ماذهب اليه الشافعية بصحة الاقرار للوارث أولى لما يلي :

- ١ ـ الائدلة التي ذكرت فيما سبق ، عند ذكر رأيهم .
- عياس الا قرار على الوصية ، قياس مع الغارق ، ذلك أن حكم
 الا قرار يسرى على المقر به ، فور صدور الا قرار .

أما الوصية فلا تنفذ الا بعد الموت ، بمعنى أن الوصية تعليسك مضاف الى مابعد العوت ، (٣)

اضافة الى أن الاقرار: اخباريحق لآخر على المقر، بخسسلاف الوصية، فأنها صلة. (٤)

⁽١) انظر العدة / ٦٦٢/ وشرح منتهى الارادات: ٦٨٦/٢٠

⁽٢) انظر حاشية الصاوى على الشرح الصغير: ١٦٨/٢ ، والخرشي : ٨٨/٣ - ٥٣٥٩ - ٥٣٥٩ - ٥٣٥٩

⁽٣) انظر التعريفات: /١٣١/

⁽٤) انظر تهذيب الأسماء واللفات: ١٩٢/٢ ٠

خاسات المبد:

والعبد الما أن يكون كامل الرق ، أو بعضه حر ، أو مكاتبا ، أو مأذونا ،

أما كامل الرق :

فقد اتفقت كلمة الفقها على هم صحة اقراره بالمال ، كما اتفقوا على صحة اقراره فيما يرجع الى بدنه فيما دون النفس (١) .

فير أنهم اختلفوا في اقراره بما يوجب القصاص في النفس طلسسى قولين اثنين :

أحدهما : وهو مذهب المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة في رواية : يصح اقراره فيما يرجع الى بدنه مطلقا (٢) ، فلا يقبسل اقراره بجناية الخطأ ، ولا شبه العمد ، ولا بجناية عمد موجبها المال ، كالجائفة والمأمومة . (٣)

والثانسي: وهو المعتبد عند المنابلة: لا يقبل اقراره ، لكن يتمع به بمد العتق. (٤)

الراجسح :

والذى يظهر لي _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه الحنابلة أولسى لما يلي :

١ ... لأنه يسقط حق سيده باقراره .

٢ .. ولا أن نفسه من قبيل المال ، فآل الأمر الى الاقرار بالمال .

(٣) أنظر المفني : ٥/١١١

⁽۱) انظر الشرح الصفير: ٣٥/٥ وقوانين الأحكام الشرعسية: / ٣٤٣ / ، والأم: ٣٣٣/٣ ، ومفنى المحتاج: ٢٣٩/٢ والسراج الوهاج / ٢٥٥ / وكشاف القناع: ٢/٣٥٦ ، والبحر الرائق: ٢٥٠/٧ .

⁽٢) أنظر الشرح الصفير: ١/٥٢٥ ، والأم: ٢٣٣/٣ ، ومفنى المحتاج: ٢٣٩/٣ ، ولسان الحكام / ٢٦٦ / ، ومعين الحكام / ١٢٥ / والمقنع: ٣/٨٢٧ - ٢٢٩ ، والمقنع: ٣/٨/٣ - ٢٢٩ ، والمقنع: ٣/٨/٣ - ٢٢٩ ،

⁽ع) انظر كشاف القناع: ٣/٣٥ ، والمقنع: ٣٢٨ - ٢٢٩ ، و) والمحرر: ٣٨٢ - ٣٨٢ ،

- ٣ ـ ولأنه قد يتهم بأنه يريد باقراره هذا الخلاص من سيده والفرار الى ولي الدم الذى يعفو عن القصاص الى الدية ويأخذه بدل الدية (١) .
- ولأن ماذهب اليه الجمهور يقتضي ؛ أنه لا يصح عضو
 ولي الجناية على المال ، الا باختيار السيد ، لئلا يفضي
 العفو الى ايجاب المال على السيد باقرار غيره . (٢)

وأما البيعض :

- ر فلم يخرجه الحنفية والحنابلة عن كونه عدا ، وجعلوا ل---
- وعند الشافعية: لو أقر باتلاف دين مثلا ، لزمه نصسف
 ما أقر باتلافه ولا يقبل اقراره طبي سيده ، الا أن يصدقه،
 فيتملق نصف ما أقر به بجزئه الرقيق .

وان أقر بدين جناية لا توجب حدا أو قصاصا ، كجناية الخطأ والفصب والا تلاف فكذبه السيد ، تعلق بذمته ، دون رقبته للتهمة ، ويتبع به اذا عتق .

أما ما أوجب عقوبة غير حد أو قصاص ، ففي تعلقه

أظهرها أنه لايتملق أيضا .

وان أقريدين معاملة ، لم يقبل على السيد ، أن لسم يكن مأذونا ، يل يتعلق بذمته ، ويتبع به اذا عتق ، وأن صدقه السيد ، (٤)

⁽١) انظر المفني : ٥/١١٠ •

⁽٢) أنظر المغني : ١١١/٥٠

⁽٣) انظر لسان الحكام /٢٦٦/ ، ومعين الحكام / ١٢٥ / ، و وهين الحكام / ١٢٥ / ، و والمقنع: ٣/٨٧٣ - ٢٢٩ ، والمقنع: ٣/٨٢٨ - ٢٢٩ ، والمقنع: ١١١/٥٠

⁽٤) أنظرمفني المحتاج : ٢٣٩/٢٠

س ما المالكية فقالوا ؛ من فيه شائبة حريبة ، يقبل اقسراره بدين في ذمته ، وكذا بحد أو قصاص أو تعزير في بدنه ، الا أن يكون القصاص في النفس فانه مقيد بما اذا لم يتهم (١)

الراجسح:

وماذهب اليه الشافعية - والله أطم - حسن:

لأن تفليب جانب الحرية على السعض فيه اجحاف يحق السيه ، وقد يوصى الى الحاق الضرر به ،

وتفليب جانب الرق ، فيه اهدار لحق السعض في جسسزا حريته ، وسلب لبعض كرامته ، فان الرقيق لا يكافى الحر .

وأسا المكاتب:

١ فذهب الحنابلة والحنفية الىأن حكم حكم الحرفي صحبة
 اقراره (٢)

٢ ـ وفصل الشافمية فقالوا:

اقرار المكاتب في البدن والمال كالحر ، ويوصيه مسا في يده ، فان عجز ولا مال معه ، فديون معاملاته يوصيها بعد عتقه ، وأرش جناياته في رقبته ، توصى من شنه . (٣)

٣ ـ أما المالكية ظم يفرقوا بين السمض والمكاتب لأن كــــــلا منهما فبــه شائبة حرية . (٤)

الراجسح :

وماذهب اليه الحنفية والشافعية والحنابلة أولى - والله أعلم - وتفصيل الشافعية حسن.

وأما العبد المأذون :

فقد سبق ذكره في بداية هذا السحث،

- (١) انظر حاشية العدوى : ١٤٦/٨ •
- (٢) انظر المفني : ١١١/٥ ، والمسوط : ١٦٢/١٨ ٠
 - (٣) انظر مفني المحتاج: ٢٤٠/٢ .
 - (٤) انظر هاشية العدوى : ١٤٦/٨ ·

المحمدث الخاس ------الرجموع عمسن الاقممسرار

لابد لي لبيان الرجوع عن الاقرار م من قسم الحقوق المترتبسة على الاقرار الى ثلاثة أقسام :

أولا : ماكان حدا لله تعالى يدرا بالشبهات :

وهذا القسم اختلف فيه الفقها على قولين :

الأول وهو مذهب المالكية والحنفية والشافعية والحنابلة يقبل رجسوع العقر في هذه الحالة (1)

لكن للشافعية في حد السرقة وقطع الطريق قولان (٢) الثاني وهو مذهب أبي ثور:

لايقبل الرجوع عن الاقرار في هذه الحالة ، لأن الحسسة ثبت بالاقرار ، فلا يسقط بالرجوع (٣)

الراجنح ۽

أنه يقبل الرجوع كما ذهب الى ذلك المالكية والحنفية والشافعيسة والمنابلة موالله أعلم من والله وال

وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: "الدوا الحدود ما استطعتم عن العسلمين ، فأن وجدتم للمسلم مخرجا فخلوا سبيله ، فأن الامام لأن يخطي في العقوبة "أخرجسسه الدارقطني ، وأخرج ابن ماجة نحوه ، (٤)

⁽١) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٢٤٤ وشرح مجلة الأحكام: ١٠٢/٤ و وكفاية الأخيار: ١٠٢/١ ، وكشاف القناع: ٢/١٧٤ ، والمفني: ٥/١٩٠٠

⁽٢) انظر المهذب: ٣٤٥/٢٠

⁽٣) انظر المصدر السابق،

⁽٤) انظر سنن الدارقطني : ٨٤/٣ ، وسنن ابن ماجه : ١٨٥٠/٢

والرجوع عن الاقرار شبهة لجواز صدق العقر في رجوعه (1) ، فيدرأ عنه الحد برجوعه .

ثانيا _ ماكان حدا لله تعالى ، لا يدرأ بالشبهات :

اختلف الفقها عني حكم رجوع المقر في هذا القسم على قولين :

الأول : وهو مذهب الشافعية والحنابلة والمالكية في رواية : لا يقبل رجوع المقرعن اقراره في هذه الحالة . (٢)

الثاني: وهو مذهب الحنفية ورواية عن المالكية: يعلم الرجوع عن الا قرار . (٣)

الراجسج ۽

أنه لا يقبل الرجوع عن الا قرار فيما كان حدا لله تعالى ، لا يدراً بالشهبات _ والله أعلم _ وهو مذهب الشافعية والحنابلة ورواية عـــــن المالكية . وذلك لأن الرجوع في هذه الحالة ، لا يعتبر شبهة يدراً بها الحد ، وان اعتبر ، فهذا الحد لا يسقط بالشهبات ، لأن الشهبة فيسر محكمة في مثل الزكاة والكفارات . (٤)

⁽١) انظركفاية الأخيار: ١٧٧/١٠

⁽٢) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٤٤٣ / وكفاية الأ خيار : ١٢٧/١ و والمهذب : ٣٤٥/٢ ، والمفني : ٥/١١٩ - ١٢٠ ، وكشاف القناع : ٢/١/٦ ،

⁽٣) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٤٤ / ، وشرح مجلة الأحكام:

⁽٤) انظر المفنى: ٥/١٢٠

الثا _ حقوق الآرسين :

أما حقوق الآرسين ؛ فلا خلاف بين الفقها الأرسسة المنفية والشافعية والمالكية والحنابلة ، في أنه لا يقبل الرجوع عسسن الا قرار فيها . (١) لأن المقر باقراره أثبت الحق لفيره ، فلم يملسك اسقاطه بمفير رضاه . (٢)

⁽١) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٤٤ / ، والمهذب: ٣٤٥/٢ وكفاية الأخيار: ١٧٧/١ ، وشرح مجلة الأحكام: ٤٠٢/٤ ، والمفني : ٥/١١ ، وكشاف القناع: ٢/٢/١ .

⁽٢) انظر المهذب : ٣٤٥/٢ •



أولا _ لفـة:

هي الخبر القاطع (١)

ثانيا : شرعا :

لاخلاف بين الفقها وفي أن العراد من الشهادة هسو : اخبار بحق للغير على الغير ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فسي تصريفها ، نظرا لاختلافهم في الأحكام العتملقة بها .

فالمالكية عرفوها بأنها:

" اخبار عدل حاكما بما علم ، ولوبأمر عام ، ليحكسم بمقتضاه ". (٢)

وعرفها الحنفية بأنها:

" اخبار بحق للفير على الفير " (٣)

وعرفها الشافمية بقولهم :

الشهادة : هيّ اخبار بحق للفيرعلى الفيربلفظ أشهد" (٤)

أما الحنابلة فعرفوها بأنها:

"حجة شرعية ، تظهر الحق ولا توجبه ، وهي الاخبار بما

علمه بلفظ خاص. * (٥)

(٢) انظر الشرح الصفير : ٢٣٧/ - ٢٣٨٠

(٤) انظر حاشية القليوس: ٣١٨/٤ ، وانظر تصحيح التنبيه/١٦١/ فقد عرفها النووى بأنها: "الاخبار عن مشاهدة وعلم ".

(٥) انظر كشاف القناع: ٣٩٩/٦، والتنقيح الشبع/ ٣١٣ /٠

⁽١) انظر لسان العرب: ٣٨٤/١ ، وفي العصباح العنير: ٣٨٤/١ ، همدت الشيء : حضرته وعاينته ، والشاهد هو العاضر ، والشهادة: هي الاخباريما قد شوهد ،

⁽٣) انظر مجمع الأنهر: ١٨٥/٢ صدائع ١٨٥/٢ ، وانظر شرح فتح القدير: ٣٦٤/٧ فقد عرفها ابن الهمام بأنها: "اخبار صدق لا ثبات حق بلفظ الشهادة ، في مجلس القضاء "

البحسث الثانسي

مشروعيتهـا وأدلـة حجيتهـا

الشهادة حجة شرعية ، مشروعة بالكتاب والسنة والمعقول .

أولا ـ الكتساب :

لقد دلت آيات عدة في كتاب الله المزيز على مشروعية الشهادة، بل بعضها أبر بالشهادة، ومن هذه الآيات:

١ ـ قوله تعالى:

* واستشهد وا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونارجلين ، فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهد ا * . . الآية (١)

قال ابن كثير : هذا أمر بالاشهاد مع الكتابة ، لربسادة التوثقة (٢) ، والمعنى :

اطلبوا أن يشهد على الدين شاهد ان . (٣)

۲ ـ قوله تمالی:

* وأشهدوا ذوى عدل منكم * . . الآية (٤)

أى : فأشهدوا على حقكم على كل حال ، سوا كان فيد أجل أولم يكن ، وذلك قطعا للتنازع ، وحسسللخصومة ، (٥)

فهاتان الآيتان عدلان على أن الشهادة حجة شرعية ، الله الشهادة حجة شرعية ، الله لله الشهادة حجة في التوثيق والاثبات ، لكان أسسر الشارع بها عبثا ، والعبث معال في كلام الشارع الحكيم ،

⁽١) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ .

⁽٢) انظر تفسير ابن كثير : ٩٧/١ •

⁽٣) انظر أنوار التنزيل : ٢٧٠/١

⁽٤) سورة الطلاق؛ الآية "٢".

⁽ه) انظرتفسيرابن كثير: ١٧١/٨ - ١٧٢ ، وفتح القدير: ٥/٢٤١٠

ثانيها ـ السنة:

ولت أحاديث كثيرة على مشروعية الشمادة ، من ذلك

- وسلم قال : " ألا أخبركم يخير الشهود ؟ الذى يأتسي بشهادته قبل أن يسألها " أخرجه مسلم وأبود اود وابن ماجه والدارقطني (1)
- و مارواه ابن عباس رضي الله عنهما و أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد " أخرجه مسلم وأبو د اود وابن ماجة والد ارقطنى (٢) .
- ٣ مارواه ابن عباس رضي الله عنهما ؛ أن رجلا سأل النبسي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال له : " هل تسرى الشمس ؟ قال : نعمقال "على مثلها فاشهد ، أو دع " رواه الدارقطني . (٣)

ثالثا ب المعقول :

وهو أن الحاجة داعية الى الشهادة ، لحصول التجاحد بين الناس، فلق الرجوع اليها ، والتمويل عليها ، (٤)

⁽۱) انظر صحیح مسلم : ۱۳٤٤/۳ ، وسنن أبي د اود : ۲۲۲۳، وال وسنن أبي د اود : ۲۲۲۳، والسنن الكبرى للد ارقطني : والسنن الكبرى للد ارقطني : ۱۹۹۰۰ • ۱۹۹۱۰

⁽۲) انظر صحیح مسلم: ۱۳۳۷/۳ ، وسنن أبي د اود : ۲۷۲/۳ ، وال وسنن أبي د اود : ۲۲۲/۳ ، والسنن الكبرى لك ارقطني : ۱۱۲/۱۰۰

⁽٣) انظر السنن الكبرى للد ارقطني: ١٥٦/١٠ ٠ ونصب الراية : ١٨٢/٤

⁽٤) انظر المغنى: ١٢٨/١٠ •

البحبث الثالسث

حكم الشهادة

للشهادة أحكام ثلاثة وهيى :

أولا : حكم تحمل الشهادة :

اختلف الفقهاء في حكم تحمل الشهادة:

ندهب الحنفية والمالكية والشافعية الى أن تحمل الشهادة فسرض
 كفاية ، اذا قام به من يكفي سقط عن الباقين ، الا أن يتعين ،
 فيجب على الشاهد تحملها . (١)

فهذه الآية دلت على وجوب التحمل عند التعبين (٣) وعند الشافعية وجه بالاستحباب ، في غير حق الله تعالى ، ولكن الأول هو الصحيح في المذهب. (٤)

٣ _ وفصل الحنابلة فقالوا:

أ ـ تحمل الشهادة في المال ، وفي كل حق لآد مي ، فسرض كفاية ، اذا قام به من يكفي سقط عن الباقين ، وان لسم يوجد الا من يكفي ، تعين طيه ، وان كان عبد ا ، لم يجسز لسيده منعه .

⁽۱) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٣٩ والشرح الصفير: ٢٨٤/٤ ، والخرشي: ٢١٢/٧ ، والمجموع: ٢٨٤/٥ ، وأدب القاضي لابن أبي الدم / ٣٢٢ / ، والتنبيه / ١٦١ /، ومعين الحكام / ٢٩ / ،

⁽٢) سورة البقرة ؛ الآية " ٢٨١ .

⁽٣) انظر حاشية عميرة : ٢٩/٤ •

⁽٤) انظر روضة الطالبين: ٢٧٤/١١ •

ب _ أما في حق الله تعالى: فعلى الصحيح من المذهب، أن تحملها ليس بفرض كفاية .

وقيل ؛ بل هو فرض كفاية أيضا .

وقيل : أن قلّ الشهود ، وكثر أهل البك ، فهـــي في فرض عين ، (١)

الراجسح ۽

والذى يهدو ـ والله أعلم ـ رجعان ماذهب اليه جمهـــور العلما وهو رواية عند الحنابلة باطلاق . وذلك خوفا من ضياع وتلـــف حقوق الآدميين ، لعدم الشاهد ، ولعنع الاعتدا على حرمات الله والحفاظ على سلامة المجتمع ما يلحق به من أذى ، نتيجة لانتهـاك حقوق الله .

نانيا _ حكم أداء الشهادة :

اختلف الفقها وفي حكم أدا والشهادة على ثلاثة أقوال:

وقد رعلى أدائها أو أهله أو أله أو المحيح من المذهب وهو مذهب المعنابلة في غير حق الله تعالى والى أن الداء الشهادة من فروض الكفاية ولكن يجبعلى من تعملها أداوها اذا دعي اليها وقد رعلى أدائها ومن غير أن يلحقه أذى من أدائها وفي بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله . (٢)

⁽۱) انظر المحرر: ۲٤٣/۲ ، والمغني : ۱۲۹/۱۰ ، والانصاف: ۳/۱۲ ،

⁽٢) أنظر الخرشي : ٧/ ٢١٣ ، وقوانين الأحكام الشرعية / ٣٣٩ ، ومني المحتاج : ١/ ٥٦ ، وكشاف القناع : ٣٣٩ ، والانصاف : ١/ ٤ ،

ب سودهب المنفية والنووى من الشافعية: الى أن أدا عها فرض
 عين مطلقا . (١)

واستدلوا على ذلك بما يلي:

أ ... قوله تمالى : ﴿ وَلا يَأْبِ الشهدا * اذا مادعوا ﴿ الآية (٢)

أى ليقيموا الشهادة ، أو ليتحملوها ، وهذه الآيسسة
بظاهرها تدل على النهي عسن الابا * عند الدعوة (٣)
قال ابن عاس رضي الله عنه : " ولا يأب الشهدا * اذا
مادعوا " أى : اذا كانت عندهم شهادة ، (٤)

وقال الشوكاني: لا يـأب الشهدا * اذا دعوا لأدا * الشهادة التي تحملوها من قبل . وظاهر هذا النهبي : أن الامتناع من أدا * الشهادة حرام . (°)

ب ـ قوله تعالى : ﴿ وَلا تَكْتُمُوا السَّهَادَةَ ، وَمَن يَكْتَمَهِـــا فانه آثم قلبه ﴾ ... الآية (٦)

وهذه الآية بظاهرها ، تدل على النهي عسن كتمان الشهادة على وجه المالغة ، والنهي عن أحسس النقيضين ، وهو الكتمان ، يستلزم ثبوت النقيض الآخر ، لئلا يرتفع النقيضان ، فاذا كان الكتمان منهيا عنه ، كان الاعلان ثابتا ، وهو يساوى الاظهار ، فيكون ثابتا ، وهو يساوى الاظهار ، فيكون ثابتا ، ومالم يجب لايثبت ، فكان اظهار الأدا ، واحدا . (١٠)

⁽١) انظر شرح العناية : ٣٦٥/٧ ، وروضة الطالبين : ٢٢١/١١ ٠

⁽٢) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " .

⁽٣) انظر شرح المناية: ٧/٥٣٦٠

⁽٤) انظرفتح القدير: ٣٠٣/١

⁽ه) انظر العرجع السابق: ١/٣٠٢ •

⁽٦) سورة البقرة : الآية " ٢٨٦ ".

⁽٧) انظر شرح العناية : ٧/٥٣٩ •

وذهب الشافمية في قول ، والحنابلة في رواية ، الى أن أداءها فرض كفاية مطلقا . (١)

الراجسج :

والذي بيدو لى _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه المالكيــــة والشافعية في الصحيح من المذهب والحنابلة في غير حق الله سن أن أدا • الشهادة من فروض الكفاية ، لكن يجب على من تحملها أد او ها بشروط ذكرت وذلك لما يلى:

- الأدلة التي استدل بها الحنفية تصلح دليلا لهم عند تعيسن الأدا • . لكن بشرط أن لا يلحق الشاهد ضرر من أدا الشهادة، لقوله تعالى: ﴿ وَلا يَضَارُ كَاتِبِ وَلا شَهِيدٍ ﴾ . . الآية (٢)
 - ماذكر الشوكاني من أن قوله تعالى: ﴿ وَلا تَكْتُوا الشَّهَا لَهُ ﴿ مَا لَكُ السَّهَا لَهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا في حكم التفسير لقوله تعالى: ﴿ وَلا يَضَارَ كَاتِبُ وَلا شَهِيهُ *
 - فدل هذا على أن نهى الشاهد عن كتمان الشهادة ، مشروط بأن لا يصيبه ضرر من أد اكها .

ثالثا _ حكم القضاء بالشهادة :

الشهادة حجة شرعية مظهرة للحق ، والقاضي مأمور بالقضاء بالحق ، قال تعالى : ﴿ ياد أود أنا جعلناك خلينة في الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق * الآية (٣)

فاذا استجمعت الشهادة شرائطها ، وجب على القاضي القضاء بمقتضاها ، ان لم یکن هناك مایمارضها . (٤)

قال القاضي شريح: "القضاء جبر ، فنحه عنك بحودين ، يعني الشا هدين ، وانما الخصر داء ، والشهود شفاء ، فأفرغ الشفاء على الداء " (٥)

سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " . **(1)**

انظر فتح القدير: ٣٠٣/١ • سورة ص: الآية " ٣٦ " • (7)

^(4)

انظر بدائع الصنائع : ٢٠٦١/٩ ، وشرح العناية: ٧/٥٣٦٠ ()

انظر المفنى: ١٢٨/١٠٠ (0)

البحسث الرابسسع ------من تقبل شهادته

يشترط فيمن تقبل شهادته شروط : منها ثلاثة في حالة الأداء دون التحمل ، وهي الاسلام والبلوغ والحرية (١) . ومنها خمسة تشترط في الحالتين ـ أعنى التحمل والأداء ـ وسآتي على ذكر آراء الفقهاء في هذه الشروط :

أ _ شروط الأداء دون التحمل:

أولا ـ الاسلام:

اتفق الفقها على عدم قبول شهادة الكافر على السلم فيما عدا الوصية (٢) .

واستدلوا على ذلك بما يلى:

- ١ قوله صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه معاذ رضي الله عند :
 " لا تجوز شهادة أهل دين على أهل دين آخر ، الا المسلمين ،
 فانهم عدول على أنفسهم ، وعلى غيرهم " أخرجه الدارقطني
 وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط . (٣)
 - ولائن الكافر لا يجتنب الكذب ، فإن الله تعالى أخبر عنهم أنهم ينكرون الآيات عنادا ، مع علمهم بأنه حق ،
 قال تعالى: * وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا * . . . الآية (٤)

⁽١) انظر حاشية الصاوى: ٢٣٩/٤- ٢٤٠٠

⁽٢) انظر روضة الطالبين: ٢٢٢/١١ ، والشرح الصغير: ٢٣٩/٤ وتبيين الحقائق: ٤/٤٣٠ ، والانصاف: ٣٩/١٢ - ٤٠٠

⁽٣) انظر سنن الدارقطني : ١٩٦ ، ومجمع الزوائد : ٢٠١/٤ ،

ونصب الراية : ٤/٨٦٠ (٤) سورة النمل : الآية "١٤".

فكان ذلك كذبا منهم ، والكذاب لا تقبل شهادته ، فلم يكن أهلا لها .

٣ - ولانه يتضرر بشهادة الكافر عليه. (١)

- عـ ولقوله تعالى: ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴿ ١٠ الآية (٢)
 والكافر ليس بعدل (٣)
 - م ولقوله تعالى: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ٠٠ من ترضون من الشهدا * ﴿ • الآية (٤) ، والكافسر ليس من نرضاه ، ولا من رجالنا . (٥)

أما شهادة الكافر على السلم في الوصية : فقد اختلف فيها الفقها • طبى ثلاثة أتوال :

الأول : وهو مذهب المالكية والشافعية .

لا تصح شهادة الكافر على السلم فيها (Y) .

وذلك لمس الأدلة التي سبق ذكرها .

⁽١) انظر تبيين الحقائق : ٢٢٤/٤ •

⁽٢) سورة الطلاق: الآية " ٨ " •

⁽٣) انظر المفني : ١٦٧/١٠

⁽٤) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " •

⁽٥) انظرالمفني: ١٦٧/١٠٠

⁽٢) انظرالمهذّب : ٢/٥٢٠ •

⁽γ) انظر روضة الطالبين : ۲۲۲/۱۱ ، والشرح الصغير : ٢٣٩/٤ وقوانين الأحكام الشرعية / ٣٣٥ / •

الثانسي ـ وهومذهب المنفية:

تصح شهادة الكافر على العسلم في الوصية . (١)

الثالث _ وهو مذهب الحنابلة:

لاتقبل شهادة كافرعلى مسلم ، الا أهل الكتاب في حالسة وصية المسلم في السفر ، اذا لم يوجد غيرهم ، وحضر الموصي الموت، فتقبل شهادتهم اذا كانوا رجالا ، وهذا هو المذهب، (٢)

وروی انه بشترط آن یکون دیا . (۳)

واستدلوا على ذلك بما يلى :

- وله تمالى فى آية الوصية : ﴿ يَا أَيْهَا الذِّينَ آمنُوا شَهَادَةُ بَيْنُكُمُ الْوَا شَهَادَةُ بَيْنُكُمُ الْوَا شَهَادَةُ بَيْنُكُمُ الْوَالِيَّةُ الْوَالِيَّةِ الْفَالِيِّةِ الْفَالِيِّةِ اللَّهِ اللَّمِنُ فِي الأَرْضُ ، فأصابتكسم مصية النوت ، ، ، الآية (٤)
- ماروى ابن عاس رضي الله عنهما قال : خرج رجل من بنسي سهم مع تميم وعدى بن بدا * نمات السهمي بأرض ليس بهسسا مسلم ، فلما قدما بتركته فقد وا جام فضة مخوصا بالذهب ، فأحل فهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم وجد وا الجسام بحكة ، فقالوا : اشتريناه من تميم وحدى ، فقام رجلان من أوليا * السهمي فحلفا بالله لشهاد تنا أحق من شهاد تهما ، وأن الجمام لصاهبهم ، فنزلت فيهم : إلا أيها الذين آمنوا شهسادة بينكم إ أخرجه البسخارى وأبود اود ، (٥)

⁽١) انظر تبيين الحقائف: ٢٣٤/٤ •

⁽٢) انظر كشاف القناع: ١١/٦ - ١١٤٠

⁽٣) انظر الانصاف: ٣٩/١٢ - ٤٠ والمحرر: ٢٢٥/٢ •

⁽٤) سورة المائدة: الآية "١٠٠".

⁽ه) انظر صحيح البخارى: ١٦/٤ ، وسنن أبي د اود: ٢٧٦/٢ ٠

- وروى أن رجلا من المسلمين حضرته الوفاء بد قوقاء (١) ، ولسم يجد أحدا من المسلمين يشهده على وصيته ، فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقد ما الكوفة فأتيا أبا موسى الأشعسسرى فأخبراه ، وقد ما بتركته ووصيته ، فقال أبو موسى ؛ هذا أمر لسم يكن بعد الذى كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلسم فأحلفهما بعد العصر ماخانا ولا كذبا ، ولا بدلا ، ولا كتسا ولا غيرا، وانها لوصية الرجل وتركته ، فأمضى شهاد تهما ."
- وحمل قوله تعالى: ﴿ من فيركم ﴿ على أنه المقصود به : من غير عشيرتكم لا يصح ، لأن الآية نزلت في قضية عدى وتمسيم بلا خلاف بين المفسرين ولاًن ابن مسعود وابن عاس وفيرهمسا قالوا : أى من غير ملتكم ودينكم ، ولاًن الشاهدين من المسلمين لا قسامة عليهم ، (٣)

الراجسح ::

هو ماذهب اليه الحنفية من جواز شهادة الكافر على المسلم في الوصية لكن يشرط أن يكون ذلك في السفر ، للقيد الذى ورد في الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ ان أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت ﴾ حد والله أعلم حد .

⁽١) دقوقا ، دينة بين الل وبفداد دلها ذكر في الفتوح ، كان بهسا وقعة للغوارج . انظر معجم الهلدان : ١٩٥٦ .

⁽۲) انظر سنن أبي داود : ۲۲۲/۳ .

⁽٣) انظر المفني : ١٦/٦٠ ، وكشاف القناع : ٦/٦١٠ ٠

ثانيا _ البلوغ :

اختلف الفقها وفي شهادة الصبي على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو مذهب الشافعية والمعتمد من مذهب الحنابلة: الأول: لا تقبل شهادة الصبي مطلقا. (١)

الثاني: وهومذهب الحنفية ،

لاتقبل شهادة الصبي الذى لا يعقل ، لأن الشرع ألحقه بعديم العقل في حق التصرفات الضارة ، أو الدائرة بين النفع والضرر ، والشهادة من جملة ذلك ، فلم يبسق أهلا للشهادة ، (٢)

الثالث : وهو مذهب المالكية :

والأصل عندهم أن شهادة الصبيان غير جائزة في كسل شيء لعدم العدالة والضبط فيهم .

الا أن أئمة المالكية جوزوها في شي عناص للضسرورة بشسروط :

(۱) انظر روضة الطالبين: ۲۲۲/۱۱، ونهاية المحتاج: ۹۲/۸، وكشاف القناع: ۲۱/۲۱، وانظر الانصاف: ۳۷/۱۲، والمفني: ۱۱/۱۱، والمفني: ۱۴۶/۱۰، فعند الحنابلة أقوال كثيرة منها:

تقبل الشهادة من هو في حالة المدالة ، فتصح من معيز ،
لا تقبل شهاد تهم الا في الجراح ، اذا شهدوا قسسل
الا فتراق عن الحالة التي تجارحوا عليها ،

_ تقبل شهادتهم على مثلهم .

تقبل شهادة ابن عشر اذا كان عاقلا ، في حال أهسل المدالة لأنه يوامر بالصلاة ، ويصرب عليها ، فأشبسه البالغ .

_ انظر معين الحكام / ٧٠ / وشرح فتح القدير: ٣٦٤/٧٠

- أن تكون على بعضهم لا على كبير
- ٧ _ أن تكون في جرح وقتل فقط ، لا في مال ولا في غيره ،
 - س _ أن يكون الشاهد حرا ،
 - ع ـ أن يكون مسلما .
 - ه ـ أن يكون ذكرا .
 - ٣ ي أن يتمدد الشهود ، بأن يكونوا اثنان فأكثر ،
 - γ 💺 أن لايشتهر الشاهد بالكذب .
- ر ت أن لا يكون الشاهد حدوا ، سوا كانت العداوة بين الصبيان ، أو بين آبائهم ، وسوا كانت دينية أو دنيوية ، لشدة تأثيب ر العداوة عند الصبيان ، وضعف شهادتهم ،
- و ت أن لا يكون الشاهد قريبا للمشهود له و ولو بعدت القرابسة و فليسوا كالبالفين ،
- ه ١٠ أن لا يختلفوا في شهاد تهم ، بأن قال بعضهم : قتله فلان ، وسكست وقال غيره : بل قتله فلان آخر ، أو شهد بعضهم ، وسكست الهاقي ، أو قال : لا أعلم .
- را . أن لا يتفرقوا بعد اجتماعهم الى تحو منازلهم ، فان تفرقوا ؛ لم تقل مناد تهم ، لأن تفرقهم مناتة تعليمهم ، ما لم يكسسن وقم ،
- 17 أن لا يكون بينهم كبير وقت القتل أو الجرح ، فان حضر الكبير وقت القتل أو الجرح ، فان حضر الكبير وقت القتل أو الجرح ، وكان حد لا ، فلا تصح شهاد تهم على المشهور للاستفناء به ، ولا مكان تعليمهم ،

وهذا اذا كان متمددا مطلقا أو واحدا ، والشهادة فتي

جرح •

أما اذا كانت الشهادة في قتل ، فلا يضر حضور ذلك الواحد في شهادتهم،

وان كان غير عدل ب فقولان ، جواز شهاد تهم ، وعسده جوازها ت وهو المعتد سه سواء كان واحدا أو متعددا .

وأما اذا حضر بعد المعركة ، وقبل الافتراق : فتجوز شهادتهم اذا كان عدلا .

وأما اذا كان غير عدل فلا. (١)

وان كان الحاضر عدلا ، وخالفهم ؛ لم تقبل شهاد تهم ، وأن وافقهم قبلت .

وقيل: لا .

فان قال العدل ؛ لا أدرى من رماه ؛ قبلت شهادتهم (٢).

الراجسح:

والذى يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن شهادة الصبي لا تقبـل مطلقا ، وهو ماذهب اليه الشافعية والحنابلة في المعتمد لما يلي :

- أ_ قوله تعالى : ﴿ واستشهد وا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ . . الآية (٣) ، والصبي ليس من الرجال . (٤)
 - ٢ _ ولا نه غير كامل العقل فهو في معنى المعتوه. (٥)
- س _ ولائد ادا لم يواتمن على حفظ أمواله ، فلأن لا يواتمن على حفظ حفظ حقوق غيره أولى . (٦)
- ولان من لا يقبل قوله على نفسه في الا قرار ، لا تقبل شهاد ته على على غيره كالمجنون . (Y)
- ه ولائه لا يوامن جانبه من ناحية صدقه ، فلا تحصل الثقة بقوله (٨)

⁽۱) انظر الشرح الصفير: ٢٦١/٤ - ٢٦٣ ، وهاشية الصاوى: ٢١٣ - ٣١٤ - ٣١٣/٢

⁽٢) انظر الشرح الصفير: ٢٦٣/٤٠

⁽٣) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ " •

⁽٤) انظركشاف القناع: ٦/١١٤٠

⁽ه) انظر المصدر السابق .

⁽٦) انظرالمهذب: ٣٢٤/٢ •

⁽٧) انظر المفني : ١٠/٥١٠ ، وكشاف القناع : ١١/٦٠

⁽٨) انظرالمفني : ١٤٥/١٠ •

النا ـ المرسة:

ا عُتلف الفقها على عبول شهادة الميد على ثلاثة أقوال :

الأول ؛ للمالكية والمنفية والشافعية ؛ وهو أن شهادة العبد لا تقبل مطلقا (١١)

الثاني .. وهو رواية عند الحنابلة :

لا تقبل شهادته في الحدود والقصاص ، وتقبل فيمسا سواهما . (٢)

الثالث: وهو المعتمد في مذهب الحنابلة . تقبل شهادة العبد مطلقاً . (٣)

الراجنح :

هو قبول شهادة العبد - والله أعلم - وهو المعتبد مسسن مذهب الحنابلة ، لما يلي :

- وله تمالى: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴿ ١٠ الآية (٤)
 فقد أطلق سبحانه الشهيد من رجالنا ، ولم يقيده بالحر . .
 فشمل العبد . (٥)
- ٢ قوله تعالى: ﴿ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، اولئسك
 هم خير البرية ﴿ . . . الآية (٦)

والمبد الموامن الصالح من خير البرية ، فكيف ترد شهادته، وقد عدّ له الله تمالى ، (Y)

⁽۱) انظر الشرح الصغير: ٢٣٩/٤ ، ومغني المحتاج: ٢٧/٤ وروضة الطالبين: ٢٢/١١ ، ومعين الحكام / ٧٠ / ٠

⁽٢) انظر الانصاف: ٦٠/١٦ ، والمفني: ١٧٦/١٠ - ١٧٧ ، والعدة / ٦٤٤ / ٠

⁽٣) انظر كشاف القناع : ٢٠/٦ •

⁽٤) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ ".

⁽ه) انظر الطرق الحكمية: /١٩٤/ /

⁽٦) سورة البينة : الآية "٢".

⁽٧) انظر المفني ، ١٧٦/١٠ ، والطرق الحكمية / ١٩٤ /٠ فغيهما زيادة أدلة للترجيح .

ب ـ شروط تحمل وأدا الشهادة :

أولا _ المقسل:

اتفق الفقها على أنه لا تصح شهادة المجنون مطلقا ، لعدم ضبطه ، ولأنه غير مكلف، (١)

ثانيا ـ المفسظ:

اتفق الفقها على عدم قبول شهادة المغفل ، والمعروف بكثرة الغلط والنسيان . (٢)

أما من عرف بالنسيان : فقد اختلف فيه الفقها * على أرب مستة

الأول : وهو مذهب الحنفية والمعتد من مذهب الحنابلة: لا تقبل شهادة المعروف بالنسيان مطلقاً . (٣)

الثاني: وهسو رواية للحنابلة:

تقبل شهادة المعروف بالنسيان ، اذا كانست شهادته في أمر جلي ، ويراجعسه الحاكم فيه ، حتى يعلم تثبته فيه ، وانه لا سهو ولا غلط فيه (٤)

(۱) انظر شرح فتح القدير: ٣٦٤/٧ ، والشرح الصفير: ٢٣٩/٤ ، وروضة الطالبين: ٢٣٢/١١ ، والانصاف: ٣٨/١٢ ، وكشاف القناع: ٢١٢/٦ ،

(٢) انظر معين الحكام / ٢٠ ، ٢٢ / والشرح الصغير : ٢٤١/١١ ، وروضة الطالبين : ٢٤١/١١ ، والانصاف : ٢/١٢ ، وكشاف القناع : ٢/٢٢ ،

والمقتى : ١٤٧/١٠ ، ١٢٠٠

(٣) انظر معين الحكام : / ٧٢ / ٢٠ / ٠٠ وكشاف القناع : ٢ / ١٢ ٠

(ع) انظر الانصاف : ١٣/١٢ ٠

الثالث: وهو مذهب الشافعية: تقبل شهادته اذا شهد مفسرا، وبيّن وقت التعمل ومكانه. (١)

الرابع : وهو مذهب المالكية : تقبل شهادة المفغل ، فيما لا يلتبس (٢)

الراجسح :

أن شهادة المعروف بالنسيان مقبولة ، اذا شهد مفسرا ، أو كانت شهادته في أمر جلى أو لا يلتبس . ـ والله تعالى أعلم ـ .

ثالثا _ المدالية :

اتفق الفقها على اشتراط العدالة في الشاهد ، واحتسروا لها أسران :

أحدهما : صلاح الدين : -

ويدل على صلاح الدين أمران :

إدا الغرائض ، ولو لم يصل السنن ،
 وقيل : أدا الغرائض بسننها ، فين ترك سنة سنهــــا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو رجل سوا .

- (١) انظر روضة الطالبين : ٢٤١/١١ ، والسراج الوهاج/٥٠٥٠٠
 - (٢) انظر الشرح الصفير: ٤/ ٣٤٣ ٢٤٤ ، وقوانين الاحكام الشرعية / ٣٣٦ / ·

المعتقد ولا يرتكب كبيرة ، ولا يد من على صغيرة ، فلا المعتقد ولا يرتكب كبيرة ، ولا يد من على صغيرة ، فلا تقبل شهادة الكذاب ، ولو كذب مرة واحدة ، ولا سسن قال بخلق القرآن ، كما لا تقبل شهادة أصحاب البدع والضلالات ، كالخوارج ونحوهم ، (١)

واختلف الفقها عني قبول شهادة أهل الأهوا علمان

الأول: وهو مذهب المالكية والحنابلة وقول للشافعية:

لا تقبل شهادة أهل الأهوا ، وردها أولى من ردّ شهادة النسقة . (٢)

الثاني : وهو قول آخر للشافعية :

ترد شهادة من أنكر امامة أبي بكر ، لمخالفة الاجماع ، ومن فضّل على أبي بكر ، ومن سبّ الصحابة ، وقسدُ ف عائشة رضي الله عنها ، (٣)

⁽۱) انظر كشاف القناع: ٢١٦/٦ عبوالانصاف: ٢٢/٣٤ - ٦٥ ، والمفني: ١٤٦-١٤١ ، ١٤٦-١٤١ ، ١٢٩/١٠ ومابعدها ، وروضة الطالبين: ٢٢٢/١١ ومابعدها ، والمهذب: ٢/٥٣٣ - ٣٢٦ ، والمهذب: ٢/٥٣٣ - ٣٢٦ ، والسراج الوهاج / ٣٠٣ - ٥٠٠ / والشرح الصفير: ٢٤٠ - ٢٤٢ ، والشرح الصفير: ٢٤٠ - ٢٤٢ ، ومعين الحكام / ٢١ / ،

⁽٢) انظر الانصاف : ٢٠/١٢ - ٦٤ ، وكشاف القناع: ١٧/٦ و وبلغة السالك : ٣٠٦/٣ ، والشرح الصغير : ١٤٠/٢ ، وروضة الطالبين : ٢٤٠/١١ ،

⁽٣) انظر روضة الطالبين ؛ ٢١/٠٢١ •

الثالث : وهو ظاهر قول ألشافهي رحمه الله :

تقبل شهادة جميع أهل الأهوا ، لأنهم مصيبون فسسي زعمهم ، ولم يظهر منهم مايسقط الثقة بقولهم ، (١)

الرابع: وهو مذهب الحنفية:

تقبل شهادة أهل الأهوا ، الا الخطابية (٢) ، لا أنهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، لا لهدعتهم ، والباطنية (٣) لأنهم كفار ملاحدة زنادقة ، في حكم المرتدين ، (٤)

الراجسح :

والذى يبدولي _ والله أعلم _ أنه ان كان تسكهم بالأهوا مبلغ حد الفسق ، فيكون حكمهم حكم الفسقة ، وترد شهادتهم ، لغف حد القوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمنوا ان جَا كُم فاسمسق بنباً فتبينوا ... ﴾ الآية (٥)

فأمر الله تمالى بالتوقف عن نها الغاسق ، والشهادة نها فيجب التوقف عنها . (٦)

أما أن لم يهلفوا بتسكهم حد الفسق ، فالظاهر قبيدول شهاد تهم ، لأنهم متأولون للنصوص لا منها ونون في تطبيقها .

⁽١) انظر روضة الطالبين: ٢٤٠/١١

⁽٢) الخطابية : هم أتباع أبي الخطاب الأسدى ، وهم يقولون : أن الا مامة كانت في أولاد على الى أن انتهت الى جعفر الصادق ، ويزعبون أن الأئمة كانوا آلهة ، وهم يرون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، انظر الفرق بين الغرق للبغدادى: / ٢٤٧/

⁽٣) الباطنية ؛ فرقة من الفرق الضالة عن الاسلام ، تأولت أصول الدين على الشرك ، وفروعه على الاباحية ورفع الاحكام الشرعية ، انظر الفرق بين الفرق للبغد ادى :

^{· /} ٣1٢ - ٣٨١ /

⁽٤) انظررك المحتار: ١٠٦/٧ ، ١٠٩ ،

وكشف الحقائق: ٢٩ - ٧٨/٢

⁽٥) سورة الحجرات: الآية " ٦ " ٠

⁽٦) انظر المفني: ١٤٥/١٠

النانسي : التعلي بالمرواة :

وهو فعل مايجمّل الشاهد ويزينه ، وترك مايد نسه ويشينه ، والا وصاف المخلة بالمروّة مبنية على العرف ، وهي تتغسير بتغيره ، وقد أشار الى ذلك " البهوتي " حيث قال : " ولا تقبسل شهادة من يكشف من بدنه ما العادة تغطيته ، ككشف رأسه " (١)

وقد ذكر الفقها عملة من الأوصاف التي كانت في زمانهسم مخلة بالمرواة ، من ذلك ؛ المتسخر ، والمغني ، والذي يتغذى في السوق ، والنفاط ، والقمام ، والدياغ ، والحارس ، ونحوها ، (٢)

رابعا ـ البصـر :

ذهب الحنفية والحنابلة في رواية ؛ الى عام قبول شهسادة الأعسى مطلقا ، سواء تعملها قبل العمى أو بعده ، وكانت شهسسادة سماع أو غيره . (٣)

وفرق باقي الفقها عين ماتحمله قبل العمى ، وماتحملسه

نما تحمله قبل العمى :
 اختلف فيه الفقها على ثلاثة أقوال :

(١) انظر كشاف القناع: ١٧/٦٠

^{(ُ}نَ) انظر كشاف القناع: ٢/٢١٦ - ٢١٤ ، والانصاف:
٢ (٢) انظر كشاف القناع: ٢ (٢١٤ - ١٤٦ ، ١٤٩/١٠)
ومابعدها ، وروضة الطالبين: ٢ (٢٢/١١ ومابعدها ،
والمهذب: ٢ / ٢٥ ٣ - ٣٢٦ ، والتنبيه / ١٦١ / ،
والسراج الوهاج: / ٣٠٣ - ٥٠٣ / والشرح الصفيير:
٤ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ومصين الحكام / ٢١ / ،

⁽٣) انظر شرح فتح القدير: ٣٩٧/٧ ، والبسوط: ١٢٩/١٦ ، والانصاف : ٢١/٦- ٢٣ ، وكشاف القناع: ٢١/٦ ،

الأول وهو مذهب الشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية:

تجوز شهادته مطلقا ، اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه ، فان لم يعرفه باسمه ونسبه : قبلت شهادته اذا وصف المشهود له أو عليه للحاكم وصفا يتعيز به ، (١)

الثاني : وهو مذهب المالكية :

تقبل في الأقوال مطلقا ، لضبطه الأقوال بسمعه ، وفي الأفمال ؛ تقبل ان علم الفعل قبل العمسى ، أو بحبس كما في الزنا (٢)

الثالث : وهو قول زفر من الحنفية ورواية عن أبي حنيفة :

أجازها في المسموعات فقط ولأن الحاجة فيها السسى السماع ولا خلل فيه (٣)

٢ ـ ماتحمله بعد العمى:

اختلف فيه الفقها على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو مذهب الشافعية:

لا تقبل شهادة الأعبى في الأقوال والأفعال ومايحتاج السى ابصار ، الا أذا لم يكن هناك التباس ، كأن يسك بالزانسي والزانية وهما متابسان ، حتى يشهد عليهما ،أو يقر البائسع والمشترى باذنه فيسكها حتى يشهد عليهما ، (٤)

⁽١) انظر مفني المحتاج: ٤٦/٤٤ ، وكشاف القناع: ٢١/٦٤، والاختيار: ٢٠٣/٢ ، وشرح فتح القدير: ٣٩٧/٧٠

⁽٢) انظر الخرشي : ١٧٩/٧ ، وحاشية الشيخ على المدوى : ١٧٩/٧ ، وشرح الحطاب : ٣٠٧/٢ ، وشرح الحطاب :

⁽٣) انظر الاختيار: ٢٠٣/٢ ، وشرح فتح القدير: ٣٩٧/٧٠

⁽٤) انظرمفني المحتاج : ١/١٤٤٠

الثاني: وهو مذهب المالكية والحنابلة وزفر من الحنفية:

تقبل شهادته في الأقوال فقط ،بشرط ان يتيقن من صوت المشهود له أو عليه ولا تقبل في الأفعال . (١)

الثالث: وهو رواية عن المالكية :

تقبل شهادته في الأفعال كما تقبل في الأقوال. (٢)

الراجست :

والذى يبدولي - والله أعلم - أن شهادة الأعمى فسسسي السبوعات مقبولة مطلقا تحملها قبل العمى أو بعده ، اذا تيقن الصوت، أما في الأفعال: فتقبل شهادته اذا تحملها قبل العمى ، وعرف الفاعل باسمه ونسبه أو مايتميز به ، أو باللس ،

خاسا ـ الكلام:

اختلف الفقها ، في شهادة الأخرس على قولين -:

الأول: وهو مذهب الحنفية والشافعية في قول والحنابلة فسسسي المعتد :

لاتقبل شهادة الأخرس (٣).

⁽۱) انظر كشاف القناع: ۲۱/۲) ، وتكلة رد المحتار: ۲۲/۲) وشرح فتح القدير: ۳۹۷/۷ ، وشرح العناية: ۳۹۷/۷ والخرشي: ۲۲/۹۷ ، وحاشية الشيخ علي العدوى: ۲/۹/۷ ، وبلغة السالك: ۳۰۷/۳ ، وشرح الحطاب:

⁽٢) انظر الخرشي : ١٧٩/٧ ، وحاشية الشيخ على المدوى : ١٧٩/٧ ، وبلغة السالك : ٣٠٧/٢ ، وشرح الحطاب :

⁽٣) انظر شرح فتح القدير: ٣٩٩/٧ ، والبسوط: ١٣٠/١٦ ، والمهذب: ١٣٠/٢ ، وكشاف القناع: ١٧/٦ ،

واستدلوا لذلك بما يلى:

- ر للأن لفظ الشهادة لا يتحقق من الأخرس ، لأن شهسسادة الأخرس مشتبهة ، فانه يستدل باشارته على مراده ، وهو طريق غير موجب للعلم ، فتمكن في شهادته التهمة ، (1)
- والطلاق ، لأن اشارته أقيت مقام عبارته في موضع الضرورة ، وهو النكاح والطلاق ، لأنها لا تستفاد الا من جهته ، ولا ضرورة بنسالى شهادته لأنها تصح من فيره بالنطق ، فلا تجسسون باشارته . (٢)
- س _ ولانها شهادة بالاشارة ، فلم تجز ، كاشارة الناطق .
 والشهادة يعتبر فيها اليقين ، فلا يكتفى بايما الناطسق ،
 ولا يحصل اليقين بالاشارة . (٣)
- الثاني: وهو مذهب المالكية والأصح من مذهب الشافعية والحنابلة فسي رواية : تقبل شهادة الأخرس، ويواديها بالاشارة المفهمسسسة والكتابة . (٤)

الراجــح :

هو ماذهب اليه المالكية والأصح من مذهب الشافعية والحنايلة في رواية ـ والله أعلم ـ لما يلي :

١ - الأن اشارة الأخرس الواضحة المفهمة تفيد غلبة الظن ،
 وهذا يكفى لجواز بناء الأحكام علىغلبة الظن ،

⁽١) انظر المبسوط: ١٣٠/١٦٠

⁽٢) انظر تكملة المجموع : ١٢/١٨ ، وكشاف القناع: ١٧/٦

⁽٣) انظرالمفني د ١٧٣/١٠ •

⁽٤) انظر الخرشي: ١٧٩/٧ ، وكشاف القناع: ١٧/٦ ، و والمهذب: ٣٢٤/٣ ،

والقول بأن اشارته أقيت مقام عبارته في موضع الضرورة فيسسر مسلم ، لأن اشارته تقوم مقام عبارته في كل موضع تكفي فيسسم عبارة غيره ، ثم ان شهادته قد تكون مكملة نصاب الشهادة ، فتكون واجبة ، ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب ، فاشارته واجبة .

ثم ان عقود الأخرس تصح باشارته المغبومة وبكتابته ، فلأن تصح شهاد ته أولى .

- والقول بأن الشهادة يعتبر فيها اليقين غير مسلم ، فانسسا
 نحكم بشهادة الشاهدين وليس صدقهم متيقنا بل بغلبسسة
 الظن ، واشارة الأخرس المعروفة تغيد غلبة الظن .
 - ع _ ولا أن اشارة الأخرس كعبارة الناطق ، فأقيمت مقامها (١)

⁽١) انظر المهذب: ٣٢٤/٢ ، وتبصرة الحكام: ١٩/٢- ٠٨٠

المحسث الخامسس ------الرجوع عن الشهادة

ورجوع الشاهد عن شهادته ، اما أن يكون قبل قضا القاضي ، أو يكون مخطئاً أو يعد قضائه ، وشهادته اما أن يتعمد فيها الكذب ، أو يكون مخطئاً فيها ، وما الذي يلزمه برجوعه ،

وسآتى على بيان هذه التفصيلات بمون الله .

أولا : رجوعه قبل القضاء :

اتفق الفقها على أن رجوع الشاهد عن شهادته ، قبسل قضا القاضي ، يمنع القضا بمقتض شهادته ، سوا تعمد الكذب في الشهادة أم لا (١)

آما لو تعمد الكذب ؛ فانه فاسق ، وهل يلزمه شي "؟
 اختلف الفقها * في ذلك على قولين ؛

الأول : وهو مذهب المالكية والشافعية ورواية عن الحنابلة : لا يلزمه شي و برجوعه . (٢)

الثاني : وهو مذهب الحنفية والمعتمد عنه الحنابلة ، يعزر الشاهد برجوعه عن شهادته ان تعمد فيهاالكذب (٣)

⁽۱) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٤١ / ، وروضة الطالبين : ٢٦٩ / ، وشرح فتح القدير : ٢٦٩ / ، وشرح فتح القدير : ٢٨٨٧ .

⁽٢) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٤١ ، وروضة الطالبين :

٢٦٩/١١ ، والعدة / ٢٥٦ / ٠ (٣) انظس شرح مجلة الأحكام : ١٨٨٤ ، وكشاف القناع :

الراجسح:

وهذا _ أعني مذهب الحنفية والمعتند من مذهب الحنابلة أولى _ والله أعلم _ وذلك ردعا وزجرا لعن تسول له نفسه مثل هذا الفمل من باب السياسة الشرعية .

ب .. وأما لولم يتعمد الكذب ، أو كان رجوعه على سبيل التوبة ، فان شهادته ترد ولا يفسق ولا يعزر (١)

ثانيا : رجوت بمد القضاء :

ورجوع الشاهد بعد القضاء ، اما أن يكون قبل استيفسساء الحكم ، أو يكون بعده .

١ - رجومه بعد القضا وقبل الاستيفا :

فان كانت شهادة الشاهد في مال ، أو في شي من العقود : أمضي الحكم ، ويلزمه ضمان بدل المال الذي شهد به (٢) وان كانت شهادة الشاهد في حد أو قصاص : فقد اختلف الفقها في هذه الحالة على قولين :

الأول : وهو مذهب الحنفية والمالكية : يستوفي الحد أو القصاص ، ولا ينقض الحكم بعد قضــا القاضي . (٣)

(٣) انظر قوانين الأحكام الشرعية / ٣٤١ / ، وتبيين المقائق :

⁽۱) انظر روضة الطالبين: ٢٩٦/١١ ، وشرح مجلة الأحكام:

⁽٢) انظر روضة الطالبين: ٢٩٦/١١ ، وتبيين المقافق: ٤/٤٤ ، وقوانين الأحكام الشرعية / ٣٤١ ، وكشـاف القناع: ٣٨/٦ ، وأصله ق / ٣٥٢ /٠

لأن كلام الشاهد متناقض ، فكما لا يحكم بالمتناقض ، لا ينقض الحكم بالمتناقض ، لأنهما مستويان في الدلالة على الصدق ، وقد ترجح الأول باتصال القضائه. (١)

الثاني : وهو مذهب الشافعية والحنابلة :

لايستوفى الحكم ، ويوقف تنفيذه (٢)

الراجسح:

والذى يبدو - والله أعلم - أن ماذهب اليه الشافعية والحنابلة أولى لما يلي :

- لأن الحد والقصاص المحكوم ببهما عقوبة ، لا سبيل السسى جبرها اذا استوفيت بخلاف المال . (٣)
- ولاً ن رجوع الشا عد شبهة ، لاحتمال صدقه ، والحسسد والقصاص يدرآن بالشبهة ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ادرووا الحدود بالشبهات " أخرجه الدارقطني . (١) ورجوع الشاهد عن شهادته من أعظم الشيبهات. (٥)
 - ٢ ـ رجوعه بعد القضاء ، صعد الاستيفاء ،

ان كانت شهادة الشاهد في مال ، أو في شي من العقود ، غرم الشاهد ماضيع على المشهود عليه ،ان كان ذلك بسسبب شهادته (۲)

انظر تبيين الحقائق: ٢٢٤/٤ •

⁽¹⁾

انظر روضة الطالبين: ٢٩٦/١١ ، وكشاف القناع: (7) ٦/٨٦٤ ، والعدة / ٢٥٢ / ٠

انظر كشاف القناع: ٢٨٨٦٠ (T)

انظر سنن الدارقطني : ٨٤/٣ ، فقد أخرجه بألفاظ كثيرة (3) وطرق كثيرة.

انظر العدة / ١٥٧ / ٠ (0)

انظر تبيين المقائق : ٢٤٤/٤ ، وقوانين الأحكام الشرعية : (r)/ ٣٤١/ ، وكشاف القناع : ٣٨/٦ ، ٠

وان كانت شهادته في حد أو قصاص : فقد اختلف الفقها في هذه الحالة على قولين :

الأول : وهو مذهب المنفية ورواية عن المالكية :

يلزم الشاهد غرم الدية في الخطأ والعمد ، ولا يقتص

وذلك لأن القصاص نهاية المقوية ، فلا يجب الا بنهاية الجناية ، والتسبب فيه قصور ، ولهذا لا يعتبر مع الماسسر الا اذا تعذر اعتبار المهاشر ، فكانت فيه شبهة ، والقصساص يسقط بالشبهة ، (٢)

الثاني: وهو مذهب الشافعية والحنابلة ورواية عن المالكية : عن المالكية : يقتص من الشاهد بشهادته (٣) .

الراجــح:

لأن دليل الفريق الأول لا يسلم ، فان الزيلعي الذى أورد ه قد سبق له أن نقضه ورده ، وذلك أن المباشر هو القاضي والمدعي ولا يمكن ايجاب الضمان على القاضي وان كان مباشسرا لأنه مُلجاً من جهة الشهود ، فان القضاء واجب عليه بعسد ظهور عد الة الشهود ، ولو امتع يأثم ويستحق العزل ويعزر ، ولو أوجبنا عليه الضمان لا متنع الناس عن تقلد القضاء مخافسة الفرامة ، ولا يمكن استيفاوه من المدعي ، الأن الحكم قد مضى ، فتعين الضمان على المتسببين ، (١٤)

1

⁽١) انظر تبيين المقائق ١٤٤/٤٠ ، وقوانين الأحكام الشرعية / ٣٤١

⁽٢) انظرتبيين الحقائق: ١٤٤/٥)

⁽٣) انظر روضة الطالبين: ٢٩٧/١١، والمدة / ٢٥٨ / ، ووانين الاحكام الشرعية / ٢٥٨ / ٥٣ / ٤٣) انظر تبيين الحقائق: ٢٤٣/٤ •

- ولأن الشاهد متسبب في اقامة الحد أو القصاص على المشهسود عليه ، وقواعد الشريعة الكلية تقضي بالضمان على المتسبب وحده ، اذا كانت المباشرة لا تمنع من نسبة الضرر الى المتسبب ،أو كان التسبب أقوى من المباشرة ،أو كان التعدى منتفيا في المباشرة ، شأن الشريعة في تقدم الراجح عند التعارض .
 - ولقول على رض الله عنه: " لو أعلم أنكبا تمد تما ، لقطمتكما ،
 وغرمهما دية الأول " أخرجه البخارى . (١)

هذا فيما لو تعمد الشهود الكذب في الشهادة ، قبسل الاستيفا • أو بعده .

أما لو أخطأوا :

فانهم يغرمون أرش الجرح ، لأنهم تسببوا فيه ، فلزمهم صحصان أرشه . (٢)

⁽۱) انظر صحيح البخارى : ١٠/٩٠

⁽٣) انظر كشاف القناع: ٣٨/٦ ۽ وقوانين الأحكام السرعية / ٣٤١/ وروضة الطالبين: ٢٩٧/١١ ، والعدة / ٦٥٨ /٠

المتاين وَفيه آئر بعنة مباحث المبحث الأول، نعريف البميين لغة وشرعسًا المبحث الثاني و مشوعية اليمين وأدلة حجيته المبحث الثالث و من يقبل بمينه المحت الرابع: أقسام الميات

السحث الأول : تعريف اليمين لغة وشرعا :

أولا ؛ لفـة ؛

هي العَلِفُ والقسم . جمعها أَيْنُن وأيمان (١)

نانیا : شرعـا :

تقاربت تعريفات الفقها الليمين ، وجلّها يفيد أنها: " تحقيق الأمر أو توكيده ، بذكر اسم الله تمالى ، أو صفة من صفاته " (٢)

(١) انظرلسان العرب: ١٣/٦٣ •

⁽٣) انظر روضة الطالبين: ٣/١١، وفي شرح منتهى الارادات: ٥٢٨/٢ وكشاف القناع: ٢٢٨/٦: اليمين هي: "توكيد الحكم المحلوف عليه بذكر معظم علمى وجه مخصوص ."

البحث الثاني : مشروعية اليمين وأدلة حجيتها .

ثبتت مشروعية اليمين بالكتاب والسنة والاجماع :

أولا ب الكتاب :-

دلت آيات كثيرة في كتاب الله تعالى ، على مشروعية اليميسن بالجملة ، فمن ذلك ، قوله تعالى ، إن الذين يشترون بعبد الله وأيمانهم ثمنا قليلا . . . ، إلاّية (١)

وقد نزلت هذه الآية في قصة الأشعث بن قيس ، فقد كان بينه وبين رجل خصومة في بشر ، فاختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " شاهد الى أو يمينه "، قلت : يحلف ولا يهالي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من حلف على يمين يستحق بها مالا وهو فيها فاجر ، لقي الله وهو عليه غضبان " فأنزل الله الآية السابقة . (٢) أخرجه البخارى وسلم واللفظ له (٣)

نانيا _ السنة :

دلت أحاديث كثيرة على مشروعية اليمين ، منها :

مارواه أبو أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من اقتطع حق امرى" مسلم بيمينه ، فقد أوجب الله له النار ، وحرّم عليه الجنة " فقال له رجل : وان كان شيئسا يسيرا يارسول الله ؟ قال : " وان قضيها من أراك " أخرجسه مسلم وابن ماجه . (٤)

⁽١) سورة آل عمران : الآية " ٧٧ ".

⁽٢) انظر فتح القدير: ١/٥٥٧ .

⁽۳) انظر صحیحالیخاری : ۲۳۲/۳ و ۱۷۱/۱۳۱-۱۷۲ وصحیخ مسلم : ۱۲۲/۱ - ۲۳ ۰۱

⁽٤) انظر صحيح مسلم : ١٣٢/١ ، وسنن ابن ماجه: ٢/٩٧٠٠

- مارواه أبو وائل عن عد الله قال: كانت بيني وبين رجسل
 خصومة في بئر ، فاختصمنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال: " شا هد اك أو يمينه " أخرجه البخارى ومسلم ، (())
- مارواه طقمة بن وائل عن أبيه قال : جا وجل من حضرموت ، ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضري : يارسول الله ان هذا قد غلبني على أرض لي ، كانت لا بي ، فقال الكندى : هي أرضي في يدى أزرعها ، ليس لسد فيها حق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحضري : " ألك بينة ؟ " قال : لا . قال : " فلك يعينه " ، قال : يارسول الله ان الرجل فاجر لابيالي على ماحلسف عليه ، وليس يتورع من شي " ، فقال : " ليس لك منه الا ذلك " فانطلق ليحلف . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أد بر " أما لئن حلف على ماله ليأكله ظلما ، ليلقين الله وهو عنه مصرض " أخرجه مسلم والترمذى . (٢)
- ع مارواه عروبن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى اللسه عليه وسلم قال في خطبته : " البيئة على المدعي واليمين علسى المدعى عليه " أخرجه الترمذي (٣) .

وأخرجه ابن ماجه بلفظ : " ولكن اليمين على المدعى عليه (١٠)

ثالثا: الاجماع:

أجمعت الأمة على مشروعية اليمين ، وترتب الأحكام عليها . (٥)

⁽١) انظر صحیح البخاری: ٣/٦٢ - ٣٣٣ ، محیح مسلم: ١٢٣/١

⁽٢) انظر صحیح سلم : ١/٤/١ ، وسنن الترمذي : ١/٤/٠

⁽٣) انظر سنن الترمذي : ١٩٧/٦٠

⁽٤) انظر سنن ابن ماجه : ۲۲۸/۲

⁽ه) انظر المغني : ١٨٧/٩٠

البحث الثالث و من يقبل يمينسه

يشترط في الحالف حتى يعتبر يمينه شروط هي :

أولا - الاسلام :

اختلف الفقها عني اشتراط الاسلام في المالف على قولين :

الأول .. وهو مذهب المالكية والحنفية : الاسلام شرط في الحالف لاعتبار يمينه وقبوله (١)

الثاني _ وهو مذهب الشافعية والحنابلة :
تصحح اليمين من الذمي و الكافر ، ويترتب عليهسا
حكمها في الخصومات والمنازعات، (٢)

الراجسج :

هو ماذهب اليه الشافعية والحنابلة ـ والله أعلم ـ لما يلي: ١ ـ لأنه من أهل القسم ، لقوله تعالى : ﴿ فيقسمان بالله • • ﴿ الآتِيةَ (٣)

٢ - وقوله تعالى: ﴿ انهم لا أيمان لهم ٠٠ ﴾ الآية (٤)
 والمعنى أنهم لا يوفون بأيمانهم ، فدل هذا على اعتبار
 أيمانهم . (٥)

⁽۱) انظر بلغة السالك: ۲۷۵/۱ ، والشرح الصغير: ۲/۵۲۱، والهمر الرائق: ۳۰۱/۶

⁽٢) انظر روضة الطالبين: ١١/١١ ، وكشاف القناع: ٢٢٦/٦ .

⁽٣) سورة المائدة : الآية "١٠٦ ".

⁽١) سورة التوسة : الآية " ١٢ .

⁽ه) انظرفتح القدير: ٣٤١/٢٠٠

س _ ولقوله تعالى: ﴿ أَنَ الذِّينَ يَشْتَرُونَ بِعَبِدُ اللهِ وأَيَّانَهِمَ وَأَيَّانَهُمَ مِنْ قَلِيلًا . . ﴾ الآية (١) .

فقد نزلت في الأشعث بن قيس ورجل من اليهود ، وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعين اليهود ، (٢)

ثانيا ـ التكليف :

اتفق الفقها على أن التكليف شرط الاعتبار اليمين وقبوله ،
لا أن اليمين قول يتعلق به حق ، فلم تصح من فير المكلف، (٣)
فلا يعتبر يمين الصبي والمجنون والنائم ، ومن زال عقلسه
بعرض ، (٤)

ثالثا ـ الاختيار:

اختلف الفقهاء في اعتبار يمين المكره طي قولين :

الأول: وهو مذهب الحنفية:

يقبل يمين المكره ، ويعتبر ويترتب عليه حكمه في الخصومات والمنازعات ، (٥)

الثاني: وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة: لا تصح يمين المكره، ولا يلزم من حلفها شياا (٦)

⁽١) سورة آل عمران : الآية " ٢٧ " .

⁽٢) انظر فتح القدير: ١/١٥٥ ، وصعيح البخارى: ٣٥٢/٣٠

⁽٣) انظركشاف القناع: ٢٢٦/٦ ، والمهذب: ١٣٩/٢ ،

والشرح الصفير : ١٢٥/٢ ، والهجر الرائق : ٢٠٠/٤ .

⁽٤) انظر المهذب: ١٢٩/٢ ، والبحر الرائق: ١٠٠/٣ ، ويد المعالم الصنائع: ١٢٥/٢ ، والشرح الصغير: ١٢٥/٢ وكثاف القناع: ٢/٢٢/٢ ٠

⁽ه) انظرالهداية : ۲۲/۲

⁽٦) انظر المهذب: ١٢٩/٢ ، والشرح الصغير: ٢/٥/٢ و وكشاف القناع: ٢٢٦/٦ ،

الراجسح :

ويهادو _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه المالكية والشافعيسة والمنابلة أولى وذلك :

- ١ لأنه قول حمل عليه بغير حق ، فلم يصح ككلمة الكفر (١)
- والاكراه لا يترتب عليه حكم في الكفر ، فعن باب أولى فسسي اليمين ، قال تعالى ، * الا من أكره وقلبه مطمئسسن بالايمان * . . الآية (٢)

(١) انظر المفني : ١٩٧٨٩٠

(٢) سورة النحل: الآية "١٠٦ " ٠ .

البحث الرابسع : أقسام اليمين

اليمين مشروعة في جانب أقوى المدعيين ، فأيهما قوى جانهه ، شرعت اليمين في حقد بقوته وتأكيده.

فتكون في جانب المدعى عليه ، حيث لم يترجح جانب المدعي بشي أغير الدعوى ، فيكون جانب المدعي عليه أولى باليعين لقوتسه بأصل برائة الذمة ، فكان هو أقوى المدعيين باستصحاب الأصسل ، فكانت اليعين من جهته ، فاذا ترجح جانب المدعي بلوث أو نكسول أو شا هد ، كان أولى باليعين لقوة جانبه بذلك ، لذلك لما قوى جانب المدعيين باللوث شرعت الأيمان في جانبهم ، ولما قوى جانب المدعسي بنكول المدعى عليه ، ردت اليعين عليه ، ولما قوى جانب المدعى عليه بالبرائة الأصلية ؛ كانت اليعين في حقه ، (١)

وعلى هذا فان اليمين اما أن تكون في جانب المدعي ، أو فسي جانب المدعى عليه ، وهذان قسمان :

وهناك قسم ثالث: وهو يمين الشهود . (٢)

وسأتكلم عن كل قسم بما يوفي الغرض - أن شاء الله - :

القسم الأول : يمين المدعى عليه :

وهي أول ماينصرف اليها الذهن عند عدم التقييد ، وهسسي اليمين التي يقيمها المدعى عليه ، وتسمى بالدافعة لأنها تدفسسع دعوى المدعي (٣) ، كما تسمى باليمين الرافعة لأنها ترفع دعوى المدعي ، وتنفي ما ادعى به على المدعى عليه ، (٤)

⁽١) أنظر الطرق الحكية / ٨٨ /٠

⁽٢) انظر أصول المحاكمات الشرعية والمدنية / ١٨٠ /٠

⁽٣) انظر تهذيب الغروق ، ١٦٠/٤ •

⁽٤) انظر تهذيب الفروق: ١٥١/٤

وقد ورد ذكرها في أحاديث كثيرة بمنها حديث ابن عساس رضي الله عنهما : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبين علسسى المدعى عليه " أخرجه البخارى والترمذي (١)

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " البيئة على المد عي ، واليمين على المد عي عليه " أخرجه الترمذي (٢)

فجعل اليمين في حجة المدعى عليه ، والبينة في حجسسة المدعي (٣).

وهذه اليمين تقطع الخصومة والمطالبة في الحال ، وتخلسص كلا من الخصمين من ملازمة الآخر ، لكنها لا تسقط الحق ، ولا تسبرى الذمة باطنا ولا ظا هرا .

فلو أقام المدعي بينة بعد حلف المدعى عليه: سمعت وقضي بها ، لكن يشترط لسماعها أمر الحاكم ، وسوال المدعي ، (٤)

القسم الثاني : - يمين المدعي :

وتنقسم يمين المدعى الى ثلاثة أنواع :

الأول: اليمين الجالبة: وهي اليمين التي يوم يها المدعي فسسي الثات حقف ، لسبب يستدمي القيام بها . (٥)

⁽۱) انظر صحیح البخاری: ۱۸۷/۳ ، ۲۳۳ ، وسنن الترمذی : ۸۸/۲ ،

⁽۲) انظر سنن الترمذي : ۲/۸۸۰

⁽٣) انظر تهذيب الفروق: ١٥٣/٤

⁽٤) انظر الطرق الحكية / ١٣٣ / وكشاف القناع: ٢/٣٤١ ه وشرح منتهى الارادات : ٢٠٠/٢ ه ٢٧٩ ه والمسوط : ١١٨/١٦ ه ومغني المحتاج : ١٢٧/٤ ه

⁽٥) انظر أصول المحاكمات اسرعية والمدنية / ١٨١ / ٠

والأسباب المستلزمة لهذه اليمين كثيرة منها:

- ر ... القسامة (1): سوا كانت قسامة دما أو قسامة مع اللوث (٢) .
 - ٢ .. رد اليمين على المدعي : وتسمى اليمين المنقلبة. (٤)
 - ٣ _ اذا شهد للمدعي شاهد واحد ، حلف واستحق (٥)
 - اذا تداعی زوجان أو صانعان ، فیحکم لکل واحد منهما بسا
 یصلح له ، مع یمینه ، (۲)
 - ه ـ أيمان اللمان. (Y)
 - الثاني: يمين التهمة: وهي التي تتوجه الى المدعي بقصد ردّ الدعوى غير المحققة على المدعى عليه ، وتكون حيث يكسون المدعي قاطعا بالمدعى فيه ، شاكا في المدعى عليه. (٨)
- الثالث: يعين الاستبرا^{*}: وتسمى أيضا يعين الاستظهار: وصورتها: أن يشهد شاهد ان لرجل بشي^{*} معين في يدآخر، فانه لا يستحق هذا الشي^{*}، حتى يحلف ماباع ولا وهب ولا خرجت عن يده بطريق من الطرق العزيلة للملك، (⁹)

(١) القسامة: هي أيمان تقسّم على المتهمين بالدم ه انظر التمريفات / ٩٣ / ٠

(٢) اللوث: هي البيئة الضميفة .

انظر النصباح النبر: ١٧٩/٢٠

(٣) انظر تهذيب الفروق: ١٥٤/٤ ، والطرق الحكمية /١٦٨/، والبسوط: ١١٢/١٦٠

(٤) انظر تهذیب الغروق: ١٥١/ - ١٥٢ •

(ه) انظر الطرق المكمية / ١٧١ / ٠

(٦) انظرالمصدرالسابق،

(٧) انظرتهذیب الفروق ۱۵۳/۱۰

(٨) انظر الطريقة المرضية / ٨٦ / ، وأصول المحاكمات الشرعيسة والمدنية / ١٨١ / ٠

(٩) أنظر تبصرة الحكام: ٢٧٣/١، ومعين الحكام / ٩٢/٠

وقد اختلف الفقها عنى اشتراطها على قولين :

أولهما : وهو مذهب المالكية والحنابلة في رواية والأوزاعي والحسن بسن حيى وبه قال الشافعية استثناء في بعض المسائل ، وهسسو ان اشتراط اليمين ليس ببعيد من قواحد الشرع ، لاسيسا مع احتمال التهمة . (١)

وقد فعل هذا القاضي شريح فقيل له : مأهذا السذى أحدثت في القضاء ؟ قال : رأيت الناس أحدث و ٢) فأحدثت . (٢)

ثانيهما: وهو مذهب الحنفية والشافعية والمعتمد من مذهب الحنابلة.

لا يلزم من أقام البيئة اليمين (٣) لأن كلا منهما حجسة لأحد المدعين ، فالبيئة حجة المدعي ، واليمين حجسسة المدعى عليه ، فاذا أقام المدعي حجته كاملة ، استوجب الحكم والقضا ، بها ، اذا كانت مسلمة لا مطمن فيها .

القسم الثالث عين الشهود :

وهذه اليمين جعلت في العصور المتأخرة بدلا من التزكية (٤)
وقد حكي عن بعض القضاة تعليف الشهود ، وانما جعـــل
يعين الشهود لما استشرى بين الناس من الفساد ،

⁽۱) انظر تبصرة الحكام: ۲۷٦/۱ ، والخرشي : ۲۰٦/۷ ، والمحرر : ۲۱۰/۲ ، وكشاف القناع: ۳۸٤/۲ ، والمحرر : ۲۱۰/۲ ، ومغني المحتاج : ۲٦/٤ ،

⁽٢) انظر الطرق الحكمية / ١٧١ / ٠

⁽٣) انظر المبسوط: ١١٨/١٦ ، وكشاف القناع: ٢/٤/٦ ، ومفنى المحتاج: ٤٦٦/٤ ٠

⁽٤) انظير اصول المحاكمات الشرعية والعدنية / ١٨٠ / ٠

قال ابن القيم: " وهذا ليس ببعيد ، فقد شرع اللسسه سبحانه وتعالى تحليف الشاهدين ، اذا كانا من غير أهل الطلسسة على الوصية في السفر ، وكذلك قال ابن عاس بتحليف المرأة اذا شهدت في الرضاع " (١)

والضابط في ذلك عند ابن تيمية ؛ أن كل من قبلت شهادتمه للضرورة استحلف .

أما ابن القيم فانه يرى تحليف الشاهد ، اذا ارتاب الحاكم في شبهادته . (٢)

⁽١) انظر الطرق الحكمية / ١٦٨ / ٠

⁽٢) انظر المصدر السابق.



المبحث الأول _ تمريف النكول:

قال ابن فارس: النون والكاف واللام أصل صحيح يد ل على منع وامتناع (١) . يقال: نكل عن اليمين: امتنع عن حلفها (٢)

⁽١) انظر معجم مقاييس اللغة: ٥/٢٧٠ •

⁽٢) انظر العصباح المنير: ٢/٦٦/٠

البحث الثاني: الحكم بالنكول

اذا توجهت اليمين التي هي هجة المدعى عليه اليه ، وامتنع عن أدائها ، فانه يعتبر ناكلا ، لكن هل يحكم عليه بمجرد نكوله ؟

خلاف بين الفقها على خمسة أقوال:

الأول: وهو مذهب الحنفية والحنابلة في رواية .

اذا نكل المدعى عليه عن اليمين ، قضي عليه بالنكول ، ولا ترد اليمين الى المدعي . (١)

الثاني : وهو رواية عند الحنفية والمعتبد عند الحنابلة.

يقضي على الناكل بنكوله في المال ومايقصد به المسال دون غيره. (٢)

الثالث : وهو قول ابن أبي ليلي :

ان كان المدعي متهما ؛ ردت عليه اليمين ، وان لم يكن متهما ؛ قضي عليه بنكول خصمه ، (٣)

الرابسع: وهو ماذكره ابن القيم رواية في مذهب الامام أحمد: يجبره القاضي على اليعين _ شا ً أم أبى _ بالضسرب

والحبس ، ولا يقضى عليه بنكول ولا برد يمين ، (٤) الخاص : وهو مذهب المالكية والشافعية :

لا يقضى على الناكل بالحق بنكوله حتى يحلف المد مي (٥)

(١) انظر تكلة شرح فتح القدير: ٢١٠/٨ ،

وتبيين المقائق: ٤/٥١٤ ، والانصاف : ١١/١٥٠٠

⁽٢) انظر معين الحكام / ٩٦ / وكشاف القناع: ٦ / ؟ ؟ ؟ •

⁽٣) انظر الطرق الحكية / ١٤٦ / ٠

⁽٤) انظر الطرق الحكمية / ١٤١ / ٠

⁽ه) انظر المهذب: ٢/١/٢ ، ومغني المحتاج: ٤٧٧/٤ ، وهني المحتاج: ٤٧٧/٤ ، وأدب القضاء لابن أبي الدم / ١٨٤ / والموطأ: ٥/١٣٧٠

الراجسح :

والذى يبدو _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه المالكية والشافعية أولى ، وهو الذى رجمه ابن القيم ، لما يلي :

- ر ـ لأن نكول المدعى عليه أضعف من شاهد المدعي ، فهو أولسى ان يقوى بيمين الطالب فان النكول ليس بينة من المدعى عليه ، ولا اقرارا ، وهو هجة ضعيفة ، فلم يقو على الاستقلل بالحكم ، فاذا حلف معها المدعي ، قوى جانيه ، فاجتمسع النكول من المدعى عليه ، واليمين من المدعي ، فقاما مقسام الشاهدين ، أو الشاهد واليمين ، (1)
- ولأن الحق انما يثبت بالاقرار أو الشهادة ، والنكول ليسس
 باقرار ولا شهادة . (۲)
- س ولما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ردّ اليمين علسى طالب الحق " أخرجه الدارقطني (٣)
- ولما رواه حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عسسن
 طي رضي الله عنه قال : " المدعى عليه أولى باليمين ، فسان
 نكل أحلف صاحب الحق وأخذ " . أخرجه الدارقطني (٤)

⁽١) انظر الطرق الحكمية / ١٣٧ /٠

⁽٢) انظرالمهذب: ٢/ ٣٠٠

⁽٣) انظر سنن الدارقطني: ٢١٣/٤٠

⁽٤) انظر سنن الدارقطني: ١٤/٤٠٠

نعارض البينان وطرق نرجيم وَفِيهُ شِلاشة مباحث المبحق الأول: تقامض الدينا المجت التاتى، توجيح البيناد المجت الثالث، بين المجمع واللز

المحت الأول

نعامض البكينات . وفيه مطلبات المطلب لأول : تعرب النف المن لغة وشعك المطلب لأول : تعرب النف المن لغة وشعك المطلب لشانى : شرط المقامن .

المطلب الأول : تعريف التعارض

أولا _ لفسة :

هو التقابل والتعادل والتمانع .

يقال : اعترض لني في الطريق عارض : أن منعني مأنع سن يقال : المضى .

وتعارضت البيئات ؛ أى اعترضت كل منهما الأخرى ، ومنعت نغوذها . (١)

ثانیات شرعساً :

هو تعادل البينات من كل وجه ، بأن تثبت كل منهما ما نفته الأخرى ، حيث لا يمكن الجمع بينهما ، (٢)

فالتعارض اذا : هو أن يقدم كل خصم بينة توايد دعواه ، وتنفى دعوى خصم ، وتكون بينتاهما متساويتين في القوة ،

(۱) انظر النصباح الشير: ۲/۹۷۶ ، ولسان العرب: ۱۲۷/ - ۱۲۹ - ۱۲۷/۷

> (۲) انظر كشاف القناع: ۳۹۸/٦ ، وكشاف اصطلاحات الفنون: ه/۹۹۰

المطلب الثاني : شروط التعارض

يشترط لتحقق التعارض بين بيئتين تحقق شرطين أساسيين:

الشرط الأول ؛ أن تكون البيئات المتعارضة في قوة واحدة .

فان كانت احداهما أقوى من الأخرى ، فلا يقع التعارض حينئذ ، ويحكم لصاحب البينة الأقوى ، لأن بيئة الآخر في حكم العدم بالنسبسة للأقوى ، (١)

فعثلا ترد شهادة الزوجة دون الزوج ، فيما لو شهد أحدهما للآخر ، لأن تهمتها أقوى من تهمة الزوج ، فتكون شهادة الزوج أقوى سن شهادة الزوجة . (٢)

وتقدم أيضا شهادة الشاهدين على الشاهد واليمين (٣) ، لأن شهادة الشاهدين أقوى من الأخرى ، لأنها بيئة تامة والأخرى ، ناقصة ، ولا يكون التعارض هنا ، لأن شرط التعارض في البينسسات التساوى ،

وكذا تقدم شهادة الشاهدين على شهادة شاهد وامرأتين ، الأن الله تمالى قال : * فان لم يكونا رجلين ، فرجل وامرأتان * • • • الآلة (٤)

فاعتبر شهاد تهن عند عدم وجود الشاهدين (٥)، وماذاك الا لأن شهادة الرجلين أقوى ، لاحتمال النسيان عند المرأة ،بدليل قوله تعالى : ﴿ أَن تَصَلَ احداهما فَتَذَكّر احداهما الأُخرى . . ﴿ الآية (٦) والله أعلم .

وسيأتي الكلام في طرق الترجيح عن الترجيح بقوة الحجة.

⁽١) انظر شرح التلويح على التوضيح : ١٠٣/٢

⁽٢) انظر قواعد الأحكام : ٣٦/٢٠

⁽٣) انظر الغروق: ٢/١٤٠

⁽٤) سورة البقرة : الآية "٢٨٢ "٠

⁽ه) انظرالخرشي : ۲۳۱/۷ م

⁽٦) سورة البقرة : الآية " ٢٨٢ "٠

الشرط الثاني : أن يكون التعارض بين بينتين لا يمكن الجمع بينهما :

كأن يكون الحكمان متضادين ؛ كالحل والحرمة ، والنفي والاثبات . لائد اذا لم يكن هناك تضاد ، فلا تعارض . ويلزم لتحقيق هذا الشرط أمور ثلاثة ؛

الأول : أن يكون محل البينتين واحدا ، لأنه لو اختلف المحل ، فلا تعارض حينئذ ،كالنكاح : فانه يوجب الحل في الزوجية والحرمة في أمها ، فلا تعارض .

الثاني : اتحاد الوقت ، فإن اختلف وقت البينتين فسلا تعارض ،

وهذا ليس على اطلاقه ، بل في الأمر خلاف بين الفقها ، سآتي على بيانه عند الكلام على طسرة الترجيح .

الثالث: اتحاد النسبة ، لأنه يجوز اجتماع الضدين فسي محل واحد ، في وقت واحد ، بالنسبة السس شخصين ، كالحل في الزوجة بالنسبة الى الزوج ، والحرمة فيها بالنسبة الى غيره ، فلا يكون هسذا تعارضا . (1)

⁽۱) انظر تسهيل الوصول / ۲۶۱ ، وفواتح الرهموت : ۲/۱۸۹ ،

المبحث البينان

فرجيج البينات. وفيه مطلبات، المطلبان، المطلبان في المطلبان ولا المعرفية المناول المعرفية المنافي المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المطلبان المعرفية المطلبان المعرفية المطلبان المعرفية المطلبان المعرفية المع

المطلب الأول: تعريف الترجيح:

أولا ـ لغـة :

هو الميل والتفضيل والتقوية. (١)

ثانیا ۔۔ شرعا :

هو اثبات مرتبة في أحد الدليلين عن الآخر، (٢) والرجحان : هو زيادة أحد المثلين المتعارضين عن الآخر ، وصفا ومعنى . (٣)

⁽۱) انظر المصباح المنير: ٢٦٠/١ ، ولسان العرب: ٢/٥٤٥، والصحاح: ٢٦٦/١ ، وتاج العروس: ١٤٣/٢ ، وفي أساس البلاغة : ٣٣٣/١ ، تُرَجُّحُ في القول : تَسِلُ فيه.

⁽٢) انظر التعريفات / ٣١ / ٠

⁽٣) انظر كشاف اصطلاحات الفنون : ٢٨٨٢٥ ٠

المطلب الثاني : طرق الترجيح .

تختلف طرق الترجيح كثيرا باختلاف الدعوى وموضوعها ، لكن هناك طرق للترجيح تعتبر قواعد أساسية في هذا الباب ، ولا تختلصف باختلاف الدعوى ولا موضوعها ، لأن الترجيح في هذه القواعد ، لا يقوم على الدعوى ، وانما سببه قائم في البينة المقدمة نفسها ، وقد سبت أن الشيخ " البغد ادى " رحمه الله ، كان يذكر أحيانك قواعد لترجيح احدى البينتين على الأخرى ، لكن هـــــنه القنواعــــده الله على الأخرى ، فتارة تكون بينة الحدوث أولى ، وتارة أخرى تكون بينة القدم أولى ، . . وسأبين ذلك فـــي نهاية هذه الدراسة موضعا دليل وأساس الترجيح في المسائل المتعارضة عند " البغدادى " رحمه الله ،

أما ما أريد بحثه الآن ، فهو القواعد الأساسية للترجيح ، الثابتة مهما تغيرت الدعوى ، أو تغير موضوعها ، وجملة هذه القواعد ثمانية ،

القاعدة الأولى م الترجيح بزيادة العدالة :

سبق الكلام عن اشتراط العدالة في الشاهد , وبينت هناك أن الفقها ومتفقون على اشتراطها فيه ، لكن اختلفوا في زياد تها في شهود أحد الخصيين عند التعارض ، هل يعتبر مرجحالبينت على بينست خصمه ، وذلك على ثلاثة أقوال :

الأول: وهو مشهور مذهب المالكية ورواية عن الحنابلة وقول الشافعي القديم: زيادة العدالة مرجح لشهادة على أخرى (١)

⁽۱) انظر تبصرة الحكام: ۲۰۹۱ ، وبد اية المجتهد: ۲/ه ۳۹ ، والكافي: ۹۱۳/۲ ، وأدب القضاء/ه ۳۰/ والمحرر: ۲۲۸/۲ ،

واستعالوا لذلك بما يلى :

- ر _ أن البيئة انما اعتبرت لما تثيره من الظن ، والظن في الأعدل أقوى ، فيقدم ، كأخبار الأحاد .
 - ٣ ... تقديم الأعدل ، أقرب للصدق ، فيكون هو المعتبر .
- ب ولان الاحتياط مطلوب في الشهادة أكثر من الرواية ، بدليسل جواز العبد والبرأة والمنفرد في الرواية ، دون الشهادة ، ولما كان الاحتياط مطلوبا في الشهادة أكثر ، وجب أن لا يعدل عن الأعدل . (١)

الثاني : وهو رواية للمالكية :

زيادة العدالة مرجح لشهادة على أخرى ، اذا كان المشهود عليه مالا ، أو مايؤول اليه ، (٢)

وذلك لائن زيادة العدالة في الشهادة على المتسبق والحدود والدماء في القتل العمد والجروح والطلاق والنكساح ملغاة ، لا اعتبار لها. (٣)

الثالث: وهو مذهب الحنفية والشافعية في الجديد - وهو المذهب - والحنابلة في المعتمد والمالكية في رواية :

زيادة العدالة في بيئة أحد الخصين ، لا يعتبر مرجحا لبيئته على بيئة خصه . (٤)

الراجسح :

ويهدو _ والله أعلم _ أنه لا اعتبار لزيادة المدالة ، لترجسيح بيئة على أخرى لما يلي :

⁽١) انظر الفروق : ١٤/٤٠

⁽٢) انظر الطريقة المرضية / ٦٩ /٠

⁽٣) انظر المرجع السابق ،

⁽٤) انظر البحر الرائق: ٢٤٦/٧، ومجمع الأنهر: ٢٨٠/٢، و انظر البحر الرائق: ٣٤٦/٧، وأب القضا / ٣٠٥/، ونهاية المحتاج: ٣٦٤/٨، وتبصرة الحكام: ٣٠٩/،

- ر _ لأن شهادة كل شاهدين علة تامة ، وزيادة المدالة ليس لها مد ، فلا يقع الترجيح بها . (١)
- ولأن معرفة الأعدل من كل وجه متعذر ، لخفاء بعض ماينقس
 العد الة ولأنه لا يوجد من يمحض الطاعة . والشهادة لا تسسرد
 بالقليل من الصفائر (٢) ، فاذا اعتبرت زيادة العدالة ،
 وجب معرفة ماخفي ، وهو عسير بل متعذر .
- والقول بأن شهادة العبد والعرأة والمنفرد غير جائزة لايسلم ، وقد سبق البيان بقبول شهادة العبد ، والنص على قبسول شهادة المرأة من الكتاب العزيز قوله تعالى : * فأن لسم يكونا رجلين فرجل وامرأتان " . . . الآية (٣)
 وشهادة العنفرد تقبل مع يعينه .
 - ع ـ والتغريق بين المال وغيره لا يسلم الا بدليل .
 - ه ولان ماقدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص ، كدية الحر(٤)

القاعدة الثانية: الترجيح بقوة الحجة:

سبق البيان بأنه يشترط للتعارض بين بينتين ، أن تكونا فسي قوة واحدة ، فالتساوى في قوة الحجة شرط أساسي للحكم على بينتين بأنهما متمارضتان ، فاذا تفاوتت بينة الخصمين ، وكانت احداهما أقوى مسن الأخرى ، حكم لصاحب البينة الأقوى ،

لكن لوكانت بينة أحد الفصيين رجلين ، وبينة الآخر رجسل وامرأتان ، فيما لو ادعى كل منهما ملك عين ، فهل يحكم على هاتيسن البينتين بالتساوى وبيحث عن مرجح آخر ،أم تعتبر شهادة الرجلين أقوى فيرجح بها ،

⁽١) انظر البحر الرائق : ٢٤٦/٧٠

⁽٢) انظرالمهذب: ٣٢٥/٢٠

⁽٣) سورة البقرة يالآية "٢٨٢" •

⁽٤) انظرنهاية المعتاج : ٣٦٤/٨ ، والفروق : ١٤/٤ ، والمفنى : ١٤/١٥ •

اختلف الفقها على قولين :

الأول : وهو مشهور مذهب المالكية وقول للشافعية :

شهادة الرجلين أقوى من شهادة الرجل والعرأتيسسن وترجح عليها . (١)

واستدلوا على ذلك يقول الله تمالى: ﴿ فَأَنْ لَسَمَ يُكُونَا رَجَلِينَ فَرَجَلِ وَالرَّاتَانَ ﴾ فجعل مرتبتهس عند عسدم الشاهدين ،

لكن المالكية قالوا بي تقدم شهادة الشاهدين على شهادة رجل وامرأتين الا ان كان الرجل الذى مع المرأتين أعدل على فيقدم هو والمرأتين (٢)

الثاني: وهو مذهب المنفية والأظهر من قولي الشافعية والمنابلسة والمالكية في رواية:

شهادة الشاهدين ساوية لشهادة الرجل والعرأتين ، ولا تترجح احداهما على الأخرى باختلاف نوع البيئتين ، مادات بيئة كل منهما كاملة النصاب ، (٣)

الراجسح :

والذى يهدو _ والله أعلم _ أن شهادة الرجلين مساوية لشهادة الرجل والمرأتين ، وذلك لما يلي :

ر _ لان البينتين متساويتان في الاثبات ، فكان حكمهما واحد ا (٤)

⁽١) انظر الخرشي : ٢٧٠/٧ - ٢٣١ ، والمهذب : ٣١١/٢ ،

⁽٢) انظر الخرشي : ٢٣١/٧٠

⁽٣) انظر معين المحكام / (٩ - ٩٢ / ١ والمحرد : ٢٢٨/٢ ، والمحرد : ٢٢٨/٢ ، وكشاف القناع : ٣٨٧/٦ ، وقوانين الأحكام الشرعية /٣٣٧ والمهذب : ٣١٤/٨ ، ونهاية المحتاج : ٣٦٤/٨ ، وأحكام القرآن لابن العربي : (٣٥٣/١ ،

⁽٤) انظرالمهذب ۽ ٣١١/٢٠

وله تعالى: ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم
 يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴿ الآية (١)

ومعنى الآية : أن الشخص مغير في اشهاد شاهدين أو شا هد وامرأتين ، ويجب الحكم بنوجب هذه الشهادة .

Service of the service of

وشهادة رجل وامرأتين ، ليست من قبيل بدل شهادة الرجلين ، بل يجوز اشهاد رجل وامرأتين حتى لو وجد رجلين ، لا أن الله تعالى قال : * فان لم يكونا * وهذا القسول يتناول حالة الوجود والمدم ،

ثم أن كُل شهادة منهما حجة كالله ، فلا تترجح آحد أهما

gar a set

مسال آخر :

لوكانت بينة أحد الخصمين شاهدين أو شاهدا وامرأتين ، وبيئة الآخر شاهدا ويمينا ، فَهِل تُعتبر بيئة كل منهما مساوية للأخرى ولا يد من مرجح آخر أم أن بيئة الأول أقوى من بيئة خصمه فترجح عليها :

اختلف الفقها * في دُلْك على قولين :

الأول: وهو المعتبد من مذهب الحنابلة وقول للشافعية:
شهادة شاهدين أو شاهد وامرأتين مساوية لشهسادة
ويدين ولا تترجح عليها . (٣)

لأن البيئتان تساوتا في الاثبات ، فكان حكمهمسسا واحدا (٤) ، ولان الشهادة مقدرة في الشرع ، فلا تختلسف بالزيادة . ثم ان شهادة كل واحد حجة مفردة ، فأشبه الرجلين والمرأتين . (٥)

⁽١) سورة البقرة ؛ الآية " ١٨٢ "٠

⁽ ٢) انظر أحكام القرآن لأن العربي : ١/٢٥٢٠

⁽٣) انظركشاف القناع: ٣٨٧/٦ ، والمهذب : ٣١١/٢ ٠

⁽٤) انظر المهذب: ٣١١/٢٠

⁽ه) انظركشاف القناع: ٣٨٧/٦

الثاني: وهو مذهب المالكية والحنفية والأظهر من قولي الشافعيه

شهادة الشاهدين أو الشاهد والبرأتين أقوى من شهسادة شاهد ويمين ، وترجح طيها ، (١)

الراجىح :

ويبدو _ والله أعلم _ أن تقديم شهادة الشاهدين أو الشاهدد

لأن الأخيرة مختلف فيها وفيرها متغق عليه (٢) ، فلا تساوى احد أهما الأخرى في الاثبات ، حيث أن احد أهما حجة كالمة ، والأخرى قاصرة ، (٣)

القاصة الثالثة: الترجيح بزيادة العدد:

زيادة عدد الشهوا ، لا يخرج عن واحدة من صور ثلاث :

الصورة الأولى: أن يزيد عدد الشهود في احدى البيئتين ، دون الصورة الأولى الأخرى ، حتى يبلغ حد التواتر .

وفي هذه الحالة تترجح الأولى لافاد تهسسا اللهم المالكة والشافعية (٤) علافا لمذهب الحنفية الحنابلة في المعتبد (٥)

⁽۱) انظر الخرشي : ۲۳۱/۷ ، ونهاية المحتاج : ۳٦٤/۸ ، والمجذب : ۳٦٤/۸ ، والمحرر : ۲۲۸/۲ ، والمحرر : ۲۲۸/۲ ، والمحرر : ۲۲۸/۲ ،

⁽٢) انظر المهذب: ٣١١/٢ ، قال الجصاص في أحكام القرآن: ٢٤٧/٢ : " لا يحكم الا بشاهدين ، ولا يقبل شاهد ويمين في شي " " .

⁽٣) انظر وسائل الاثبات / ٨١٧ /

⁽٤) انظر تبصرة الحكام: ٣٠٩/١ ، ومغني المحتاج: ٨/٤٢٣ ومجمع الأنهر: ٢٨٠/٢ ·

⁽ه) انظر كشاف القناع: ٣٨٧/٦ ، ومجمع الأنهر: ٢٨٠/٢

الصورة الثانية: أن يزيد عدد الشهود في كلا البينتين ، حسستى يبلغ حد التواتر ع أو يزيد عليه في الأولى ويبلغسه في الأخرى ، فالبينتان متعارضتان ، وهسسده الصورة لا يمكن وقوعها ، لأنها تؤدى الى أن يكذب الملم العلم ، واليقين اليقين وهو محال. (١)

أن يزيد عدد الشهود فسمى واحدة من البينتين أه الصورة الثالثة: أو كلتيهما ، لكن لا يبلغ فيها حد التواتر ، وهسذه هي محل الخلاف الذي سأورده أن شاء الله،

وقد اختلف الفقها على ثلاثة أقوال :

الأول: وهو مذهب بعض المالكية والشافعي في القديم والحنفي في رواية :

زيادة المدد معتبرة في ترجيح احدى البينتين على الأخرى (٢) واستدلوا على ذلك بما يل :

ر _ بأن الشهادة انما اعتبرت لغلبة الظن بالنشهود به ، واذا كثر المدد كان الظن أقوى . (٣)

٣ - ولأن القلب أميل الى قول الأكثر . (٤)

الثاني : وهو مذهب الأوزاعي كما نقله ابن قدامة ؛

ان الكثرة لا تعتبر مرجحا ، وانما يقع التعارض بها ، وملجأ القاض لحل هذا التمارض ، قسمة المدعى على عدد الشهود (٥).

انظر وسائل الاثبات / ٨١١ - ٨١٢ / ٠ (1)

انظر المهذب: ٣١١/٢ ، وأدب القضا م ٣٠٠ - ٣٠٠ / (Y) وتهصرة الحكام : ٢٠٩/١ ، ومجمع الأنهر : ٢٨٠/٢ ،

^(4)

انظر المفني: ٢٥١/١٠ • انظر مجمع الأنهر: ٢٨٠/٣ • ()

انظر المفنى: ١٠/١٥٠٠ (0)

الثالث: وهو مذهب العنفية والعشهور من مذهب المالكية والشافعسي في الجديد والعنابلة:

لاتترجح البيئات بزيادة العدد . (١)

الراجسح :

والذى بيدو _ والله أعلم _ أن البينات لا تترجح بزيــادة المدد وذلك لما يلى :

- الأن المعتبر في الأعكام هو مجرد غلبة الظن ، ويحصل بالبيئية
 التامة .
- ۲ ولائد يترتب على الترجيح بكثرة المدد مشقة وحرج في احضار المدد الكبير. (۲)
 - ٣ _ ولاً ن الترجيح يقع بقوة الدليل لا يكثرته. (٣)
- ولائن الشهادة مقدرة بالشرع ، فلا تختلف بالزيادة ، كالدية (٤)
- و ولأن شهادة الاثنين علة تامة ، موجبة للحكم ، فالكثرة لا تصليح ولا أن شهادة الاثنين علة تامة ، موجبة للحكم ، فالكثرة لا تصليح

⁽۱) انظر مجمع الأنهر: ۲۸۰/۲ ، والبحر الرائق: ۲٤٦/۷ والخرشي: ۲۳۰/۷ ، والمهذب: ۳۱۱/۲ ، وأدب القضاء: / ۳۰۰–۳۰۰ ، وكشاف القناع: ۳۸۷/۲، والمحرر: ۲۲۸/۲ ، والمغنى: ۲۰۱/۱۰

⁽٢) انظروسائل الاثبات / ٨١٤ /٠

⁽٣) انظر مجمع الأنهر : ٢٨٠/٢ ، والبحر الرائق : ٢٤٦/٧-

⁽٤) انظرالمغنى: ١٠/١٥٠٠

⁽ه) انظر مجمع آلائنهر: ٢٨٠/٢ ، والبحر الرائق: ٢٤٦/٧ ،

القاعدة الرابعة ـ الترجيح باليد ؛

وهذه القاعدة هي من أوسع قواعد الترجيح عند التمارض، ولا بد لبيانها من توضيح ثلاث نقاط :

الأولى: معنى اليد:

المراد بوضع اليد ؛ جمل الشي ً في حيـــازة الشخص وتحت تصرفه .

وقد جاء في م (١٦٧٩) من مجلة الأحكام * ذواليد : هوالذي وضع يده على عين بالفعل أوالذي ثبت تصرفه تصرف الملاك "(1)

ويختلف وضع اليد حسب اختلاف الأشياء التي يسسرد عليها ، ويكون في العقار مثلا ؛ بحوز مغتاحه ، سع القدرة على التصرف فيه ، وفي النقود مثلا ؛ بقيضها بالبراجسس أو وضعها في الجيب ، أو وضعها فيما يرجع الى ملك الحائز، كالصندوق ، وهي في المرأة مثلا ؛ دخولها مع الرجل السس بيت واحد ، أو تمكنه من الدخول بها (٢)

الثانية : من صور الترجيح باليد :

رجل ادعى أنه ابتاع هذه الدار من زيد ، وهو يملكها ،
ونقده الثمن ، وأقام عليه بيئة ، وادعى آخر أنه ابتاعها مسن
عمرو وهو يملكها ، ونقده الثمن ، وأقام عليه بيئة ، فان كانست
في يد أجنبي أو في يد أحد الهائعين وقلنا باسقاط البينتين :
رجع الى من هو في يده . (٣)

⁽١) انظر شرح مجلة الأحكام: ٢٩٢/٤٠

⁽٢) انظر الغوائد السمية : ٣٢٧ - ٣٢٧ *

وتكملة شرح فتن القدير: ٢٤٩/٨٠ • (٣) انظر المهذب: ٣١٣/٢٠

- ب _ رجل في يده قار ، ادعى زيد انه باعها خه بألف ، وأقسام عليه بيئة ، عبرو أنه باعها خه بألف ، وأقام عليه بيئة ، فان كانت البيئتان بتاريخ واحد تعارضتا ، وعلى القول بأنهما تسقطان ، رجع الى قول من هي في يده ، (١)
- س _ دار في يد رجل ، ادعاها رجلان ، وأقام كل واحد بينسسة أنها له ، وتكافأت بينتاهما ، فان الدار تبقى في يد السذى هي في يده . (٢)

وتجمع أمثال هذه الأمثلة السابقة قاعدة واحدة:

اليد مرجح معتبر في الاثبات عند وجود بينتين متساويتين من كلل وجد ، وذلك لأن الهيئتين تتهاتران ، وتبقى اليد مرجحا،

وكأن البينتين لم توجد ا .

ع ... مسائل النتاج :

- أ ... لو أقام كُل من الخارج وذو اليد بيئة على النتاج ، فصاحب اليد أولى . (٣)
- ب ۔ ولو برهن كل من الخارج وذو اليد على نتاج في ملك بائمه ، بائمه ، حكم لذى اليد ، أذ كل منهما خصم عن بائمه ، فكأن يائميها حضرا ، وادعيا ملكا بنتاج ، فانه يحكم لذى اليد ، (٤)

⁽١) انظر المهذب : ٣١٣/٢

⁽٢) انظر الخرشي : ٢٣٣/٧ ٠

⁽٣) انظر البحر الرائق: ٢٤٣/٠

⁽٤) انظر المصدر السابق ،

- جـ ولوبرهن الخارج أنه له ، ولد في ملكه ، وبرهـن ذو اليد أنه له ، ولد في ملك بائعه ، حكم به لسذى اليد ، لأنه خصم عمن تلقى الملك منه ، ويده يــــد المتلقى منه ، فكأنه حضر وبرهن طي النتاج ، والمدعى في يده ، يحكم له به ، كذا هذا . (١)
 - ر _ ويلحق بالنتاج كل سبب للملك لايتكرر ، كفسزل قطن ، وحلب لبن ، وصنع جبن ، ولبد ، وجرز صوف (٢)
- هـ ادعى الخارج المتق مع مطلق الملك ، وذواليد ادعى النتاج ، فبيئة ذى اليد أولى ، لأنهما لسم يستويا في اثبات أولية الملك ، لأن الخارج ما أثبست الملك ، فلم يعتبر العتق للترجيح ، (٣)
- و _ وكذا لوادعى الخارج التدبير أو الاستيلاد مع النتاج أيضا ، وذو اليد مع النتاج عتقا باتا ، فهو أولى (٤)
- ومن السائل التي يحكم فيها باليد ، مسائل اليد والشرا : فلو ادعيا دارا ، وهي في يد أحدهما ، وادعيا الشرا ، من واحد ، فصاحب اليد أولى ، سوا أرخ الآخر أو لم يو أرخ ، وسوا ، ذكر الشهود القبض أو لم يذكروه ، لأن القبض من صاحب اليد أقوى ، لثبوته حسا ومشاهدة وقبض الآخر لم يثبت الا ببيئة تحتمل الصدق والكذب ، فكان القبض المحسوس أولى .

وان الدعيا الشراء من اثنين ووقتاً ، وكان وقت صاحب اليد أسبق ، كان صاحب اليد أولى ، (٥)

⁽١) انظر البحر الرائق: ٢٤٣/٧٠٠

⁽٢) انظر البحر الرائق : ٢٤٤/٧٠

⁽٣) انظر المصدر السابق

⁽٤) انظر المصدر السابق،

⁽ه) انظر بدائع الصنائع: ٨/١٥٩٣٠

الثالثة _ الخلاف في الترجيح باليد :

لقد اختلف الفقها وفيما اذا ادعى الخارج عينا في يست آخر ، وأقام كل منهما بينة على ملك العين ، فيتحقق التعارض فسي هذه الحالة ، وهل يحكم لصاحب اليد ، أم للخارج ؟

للفقها و في ذلك آرا محمسة :

الأول: وهو مذهب الحنفية:

بيئة ذى اليد ترجح على بيئة الخارج في النتاج ، اذا لم يدع الخارج على ذى اليد فعلا ، وكذا في كسل سبب للملك لا يتكرر ،

أما أن ادعى الخارج على ذى اليد مع النتاج فعلا ، أوكان سبب الملك يتكرر أوكانت الدعوى في الملك المطلق ، فأن بينة الخارج أولى ، (١)

الثاني : وهو مذهب المالكية :

اليد من المرجحات فيما لم يعرف أصله ، عند تسماوى البينتين في الشهادة بالملك ، ويعقى الشي والمتنازع فيمسمه بيد حائزه ،

وان كانت فيما عرف أصله ، ككونه بالارث عن فسلان ، وأقام كلا المدعيين البينة أنه وارثه : فلا يختص به حائزه ، بل يقسم بينهما . (٢)

الثالث: وهو مذهب الحنابلة:

الممتمد من مذهبهم تقديم بينة الخارج .

وقيل بل تقدم بيئة ذى اليد . وهذا الخلاف يجسرى عدد هم هيث لا يكون التنازع في سبب اليد ، بأن يدعي كسل منهما أنه اشتراها من زيد ، ويقيم على ذلك بينة ،

⁽١) انظر تكملة شرح فتح ألقدير: ٢٦٦/٨ - ٢٦٧٠

⁽٢) انظر الطريقة المرضية / ٧٢ / والخرشي : ١٣١/٧٠

فان كان هناك تنازع فيها : فعندهم في المذهب فسسي هذه الحالة ثلاث روايات :

قيل : تقدم بينة الخارج .

وقيل : تقدم بينة ذىاليد .

وقيسل: تتمارضان ويسقط اعتبار اليد، ويكسسون الترجيح بالقرعة . (١)

الرابع: وهو مذهب عيسى بن أبان من الحنفية:

تترك العين في يد ذى اليد ، لا على طريسق قضا الاستحقاق ، بل بقضا الترك ، لأن في تعسسارض البينتين التساقط ، (٢)

الخاس: وهو مذهب الشافعية:

تقدم بينة ذى اليد على بينة الخارج باطلاق (٣)

الراجـــح:

ويبدو _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه الشافعية من تقديسم بيئة ذى اليد مطلقا أولى ، وذلك لما يلي :

ا _ الأن ذى اليد والخارج استويا في اقامة البيئة ، وترجح و بيئته بيده ، كالخبرين اللذين مع أحدهما قياس ، فيقض لسبه بها ، ولا فرق بين أن تكون بيئة أحدهما شاهدا ويمينا ، وبيئة الآخر شاهدين . (٤)

⁽١) انظر القواعد / ٣٩٤ / ٤ والمحرر : ٢٣٠/٢ ٠ وكشاف القناع : ٣٨٣/٦٠

⁽٢) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٧/٨٠

⁽٣) انظر مفني المحتاج : ١٨٠/٤ •

⁽٤) انظر المصدر السابق.

و الما رواه جابرأن رجلين تداعيا دابة ، وأقام كل واحد منهما بينة أنها دابته ، فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلسلم للذى هى في يده "

أخرجه الدارقطني والبيهقي- وفي رواية فيها دعوى النتاج (١)

ولان الهيئتين لما تعارضتا من كل وجه تساقطتا ، وصلسارت المسألة كما لو ادعيا وليس لأحدهما بيئة ، وأحدهما ذويك ، فيحكم له ليده ، وهذا هو مذهب عسى بن أبان .

فالحكم عند الشافعية وعيسى بن أبان لصاحب اليحد ، لكن طريق الحكم عند كل مختلف ،

القاعدة الخامسة : الترجيح بذكر التاريخ :

لو ادعى اثنان ملك عين ، وأقام أحدهما بينة على ملك موارخ ، وأقام الآخر بينة على الملك فقط ، دون ذكر التاريخ ، فهسل يحكم للموارخ ، أم لمن أطلق ؟

اختلف الفقها في ذلك على أرسمة أقوال :

الأول : وهو مذهب الشافعية :

لا فرق بين الموارخة وغيرها ، والحكم في هذه الحالة ، كما لولم يوجد تاريخ أصلا ، وفي تعارض البينتين التهاتر، الا أن يكون هناك مرجح آخر، (٣)

⁽۱) انظر سنن الدارقطني : ۲۰۹/۶ ، والسنن الكبرى للبيهقي . ۲۰۹/۶ ، والتعليق المغني : ۲۰۹/۶ ، والجوهر النقي : ۲۰۷/۱۰ - ۲۰۸ ، والجوهر النقي : ۳۱۳/۷ ، وأدب القضاء / ۲۹۶ / ۰

الثاني ب وهو المعتمد من مذهب الحنابلة :

لا يعتبر التاريخ ، لأن المدعيين تساويا في طسسك المين الآن ، فوجب تساويهما في الحكم . (١)

أما المنابلة فان البيئتين تستعملان منه هم ودلسك

الثالث: وهو مذهب الحنفية:

فصّل الحنفية القول في تقديم الموارخة أو الأخسرى . فقالوا ب

يشترط في تقديم البيئة الموارخة على المطلقة ، أن يكون الملك قد انتقل الى المدعيين من شخص واحد .

أما لوكان من شخصين ، كرجلين أقام كل منهما المهنسة على الشراء من آخر ، ووقت أحدهما : فانه يقضى بينهما . لأن توقيت أحدهما لايدل على تقدم ملكه ، لجواز أن يكون الآخر أقدم .

بخلاف ما اذا كان البائع واحدا ، لأنهما اتفقا على أن الملك لايتلقى الا من جهته ، فاذا أثبت أحد همسسا تاريخا ، يحكم به ، حتى يتبين أنه تقدمه شرا ً غيره ، (٢)

⁽۱) انظر المحرر: ۲۲۸/۲ ، والمقنع وحاشيته: ۲۲۲/۳ ، والتنقيح المشبع / ۳۱۱ / ۰

⁽٢) انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٦١٠-٢٦١٠٠

الرابسع : وهو مذهب المالكية ورواية عن الحنابلة : تقدم البينة الموارخة على المطلقة . (١)

الراجيح :

والذى يبدو _ والله أعلم _ أن ماذهب اليه المالكيسسة والمنابلة في رواية أولى ، وذلك لما يلي :

- إن الموارخة تتضمن زيادة علم وهو السبب ، والأخرى خفي عليها ذلك. (٢)
- ولاً ن البيئة الموارخة تقدم على المطلقة ، لأنها اثبتت الملك
 في هذا الوقت ، واحتملت الأخرى أن تكون قبلها أو بعدها ،
 واعتبار المتيقن أولى من المظنون ،

القاعدة السادسة: الترجيح بسبق التاريخ:

لو تنازع خارجان في دار ، وأقام أحدهما بينة أنها ملكسه منذ سنة ، وأقام الآخر بينة أنها ملكه منذ شهر ،أو الآن ؛ فهل يحكم لأسبقهما تاريخا ،أم يسقط اعتبار التاريخ ، ويكون المدعيان سوا في اثبات الملك ؟

اختلف الفقها عنى ذلك على ثلاثة أقوال :

⁽۱) انظر الطريقة المرضية / ۲۲ / ه والمحرر : ۲۲۸/۲ ، وحاشية المقتم : ۲۲۲/۳ ، والتنقيح المشبع / ۳۱۱ / ۰ (۲) انظر المراجع السابقة .

الأول : وهو المعتمد من مذهب الحنابلة وقول بعض الشافعية وقول محمد من الحنفية في الاملاء :

لا يعتبر سبق التاريخ مرجحا لبينة على أخرى ، بل هما سوا ، لأن القصد اثبات الملك في الحال ، وهمسسا متساويان في ذلك ، ولان الشاهد بالملك الحادث أحق بالترجيح ، لجوازأن يعمل به دون الأول ، لأنه لو ذكر أنه اشتراه من الآخر ، أو أنه وهبه أياه ونحوه ، لقد ست بينته بذلك اتفاقا ، فاذا لم يرجح بها فلا أقل مسسن التساوى ، (١)

الثاني : وهو مذهب محمد رحمه الله في رواية الأصول : يحكم بالمدعى بينهما في الميراث فقط . (٢)

الثالث: وهو مذهب المالكية والصحيح من مذهب الشافعية وروايسة عن الحنابلة ، والحنفية في ظاهر الرواية، ترجح أسبق البينتين تاريخا، (٣)

الراجسح :

ويظهر لي _ والله أعلم _ أن ترجيح أسبق البينتيـــن تاريخا أولى ، وذلك لما يلى :

لأن المشهود فيه ثبت للأقدم ، والأصل الاستصحاب ،

⁽۱) انظر كشاف القناع: ۳۸۲/۲ ، والمهذب: ۳۱۱/۲، وال وأدب القضاء / ۲۹۰ ، وتكملة شرح فتح القديسر:

⁽٢) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٠/،

⁽٣) انظر الطريقة المرضية / ٢٢ / ، والمهذب : ٣١١/٣ ، وأدب القضاء / ٢٩٠ / وكشاف القناع : ٣٨٧/٦ ، وتكملة شرح فتح القدير: ٢٦٠/٨ ،

وما أثبتته البيئة الأخرى محتمل لمعارضة هذه البيئة له ، فتساقطتا فيما تعارضتا فيه ، ويبقى استصحاب الحال لذات التاريخ الأقدم خاليا عن المعارض، (١)

القاطدة السابعة : الترجيح بذكر سبب الملك :

تترجح البيئة التي تذكر سبب ملك العين على التي تشست الملك مطلقا ، الا اذا أرختا :

فان كان تاريخ التي تذكر السبب أقدم ، أو تساوتها في التاريخ ؛ قد ست على الأخرى التي لم تذكر سهبب الملك ، (٢)

أما ادا كانت الشاهدة بالمك أقدم : فتتهاتر البينتان في هذه الحالة ، ويقضى بترجيح احداهما على الأخرى بمرجح آخر غير ذكر سبب المك ،

هذا هو مشهور مذهب المالكية. (٣) وعندهم رواية بترجيح بينة الملك مطلقا. (٤)

⁽۱) انظر الطريقة المرضية /۲۲/ ، والمهذب: ۳۱۱/۲ ، وأدب القضا المرمية /۲۹ ، وكشاف القناع: ۳۸۲/۲ ، تكملة شمسرح فتح القدير: ۲۲۰/۸ ،

⁽٣) انظر المهذب : ٣١٣ - ٣١٣ ، والطريقة المرضية / ٢٨/ ولسان الحكام / ٣٣٠ / ، وشرح مجلة الأحكام : ١٥٥٤ ٠

⁽٣) انظر الطريقة المرضية : / ٦٩-٦٨ / ٠

⁽٤) انظر المصدر السابق،

لكتهم لا يرجمون بيئة من يذكر سبب الملك ، الا اذا تحقق شرطان :

أحد هما : أن يكون الملك لمصلحة من أقام البينة على

تانيهما ؛ أن لا يكون لصاحب بيئة الملك يسبب خصم فسي ملكه هذا ، غير الخصم الأول ، (١)

أما الحنفية والشافعية والحنابلة: فالقول عندهم تقديم التي تشهد بالملك بسبب مطلقا ، لأن بينة الملك شهدت بالملك على الأصل ، والأخرى شهدت بأمر حادث ، وبينة الحدوث أولى . (٢)

وهذا هو الراجح ـ والله تعالى أعلم ـ .

القاهدة الثامنة : الاثبات يرجح على النفي :

ترجح البيئة المثبتة على البيئة النافية ، لأن البيئات شرعت في الأصل للاثبات ،

فلو تنازع اثنان في حوز العطية ، فالبينة الشاهدة بحوزها هي الراجعة لأنها تثبت الحوز ، والأخرى نافية .

ويد غل في هذا تعارض بينتين في تمام العقل واختلاله فالبيئة المثبتة للتمام أولى •

هذا عند المنفية والمالكية والمنابلة. (٣)

⁽١) انظر الطريقة المرضية / ٩٩ /٠

⁽٢) انظر المفني : ١٠/٩٤٠ ، وكشاف القناع : ٢/٥٨٦ ، ولا وشرح مجلة الأحكام : ٤/٥٨٤ ، والمهذب : ٣١٢/٢ ،

⁽٣) انظر تكملة شرح فتح كالدير : ٢٧/٧) ، والطريقة المرضية :

أما الشافعية : فأن البينات تترجح عند هم بزيادة الأثبات، لكن لو تعارض الأثبات مع النفي في واقعة ، فأنهم يحكمون بالقدر المتفق عليه بين البينتين أن كانت أحدى البينتين تتضمن الثانية وزيادة ، ومأزاد عن الثانية لا يحكم به ، لأن الزيادة هذه تثبتها أحدى البينتين وتنفيها الأخرى ،

فلو شهدت احدى البيئتين أن لفلان على المدعى عليه ألسف درهم ، والأخرى أن له عليه ألفي درهم ، حكم بالألف المتفق عليها ، بين البيئتين ، ولا يحكم بالألف الأخرى ، لتعارض النفي والاثبات فيها ،

وبنا على ذلك : فالشافعية لا يمتبرون البيئة المثبتة راجعة على النافية ، بل يجملون في تعارضهما التهاتر والتساقط (١). لراجع:

والذى يبدو لي - والله أعلم - أن البينة المثبتة ترجح علس البيئة النافية ، وذلك لأن البينات شرعت في الأصل للاثبات ، والبينة بيئة المثبت في الأصل ، فاذا أقامها ، فلا بيئة للمنكر ، والنافي منكر،

هذه هي أهم قواعد الترجيح ، وهي قواعد أساسية ، تجسع كثيرا من مسائل التعارض ، وهناك قواعد أخرى مثل :

النقل يرجح على الاستصحاب ، الأصالة ترجح على الفرعية ، والصحة ترجح على المرض ، وقواعد أخرى كثيرة ، سآتي على ذكر عدد ليس بالقليل منها في آخر هذه المقدمة ،

⁽١) انظر المهذب: ٣١٤/١٠

المبحث الثيالِث

بين المجمع والنرجيع . وفيه مطلبان ، المطلب لأول ، موقق لف اضى أمام البينات المنعام المنات المنعام أنه المنعام أنه المطلب لشاف ، نعذ والمجمع والمنوجيع بان المطلب لشاف ، نعذ والمتاب المنات المتعارضة .

المطلب الأول : موقف القاضي من البينات المتمارضة

ان أهم مايواجه القاضي في الفصل بين الخصومات ، أن يقسدم كل خصم بيئة تعارض بيئة الخصم الآخر ظاهرا ،

وفي هذه الحالة ، فلا بد للقاضي للفصل في مثل هذه الخصومة من اللجوان:

اما الى ترجيح احدى البينتين على الأخرى ، أو الجمع بيسن البيئتين ، واذا تمكن من الجمع بين البينتين ، فلا يكون بينهما تعارض في الحقيقة ونفس الأمر ، وأن بدا في الظاهر ،

لكن هل يلجأ الى الترجيح أولا ، أم الى الجمع ؟ خلاف بين الفقها * على قولين :

الأول : وهو مذهب الحنفية :

ان تكن القاضي من ترجيح احدى البينتين ، فهسسذا أولى ، وعمل بالراجحة ، والا جمع بينهما .

وذلك لأن البيئة حجة من حجج الشرع ، والراجسح ملحق بالمتيقن من أحكام الشرع . (١)

ولاً ن ترك المعل بالراجح خلاف المعقول والاجماع (٢)

الثاني : وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة :

سبيل القاضي عند تمارض البينات الجمع بينها ، فأن تعذر الجمع لجأ الى الترجيح ، (٣)

⁽١) انظر بدائع الصنائع: ٣٩٤٠/٨ ، وفواتح الرحموت : ١٨٩/٢٠

⁽٢) انظر فواتح الرهبوت: ١٨٩/٢٠

⁽٣) انظر تبصرة الحكام: ٣٠٩/١ ، والخرشي: ٢٢٩/٧ ، والمحتمد : ٢٢٩/٢ - ٢٧٤٠

الراجسح:

هو مانهب اليه المالكية والشافعية والحنايلة - والله أعلم - لائن اعمال البينتين ، خير من اعمال احد اهما واهمال الأخرى ، لكن لو تعذر اعمالهما ، فالمصير الى اعمال الراجح متهتن ،

ولاً ن التعارض ظاهرى وفاذا تيكن القاض من رفع التعارض و فائه يكون أمام بينتين صحيحتين و فيجب العمل بهما .

⁽١) انظر وسائل الاثبات / ٨٠٧ /

المطلب الثاني: تعذر الجمع والترجيح بين البينات المتعارضة

اذا تعارضت بينتان ، وتعدر الجمع بينهما ، ولم يتمكسن القاضي من ترجيح احداهما على الأخرى ، لعدم وجود مرجح ، فما همو موقفه حينئذ في ذلك ؟

اختلف الفقها فن فلك على قولين :

الأول ؛ هو مذهب المالكية والمنفية والشافعية في قول ، والمعتمد

تسقط البينتان عند التمارض وهم القدرة على الجسسع أو الترجيح (١).

وذلك لأن البينتين حجتان شرعيتان ، تمارضتا من كسل وجه ، ولا مزية لاحد اهما طي الأخرى ، فتتهاتران ، وتسقطان

ولاً في البيئة لا ثبات خلاف الظاهر ، وكشف الخفي ، وبيان صاحب الحق ، فاذا طارضتها بيئة أخرى ، ومنعست تحقيق ذلك ، فقد بطل الهدف منها ، فتسقط .

واذا سقطت البيئتان تصبح الدعوى مجردة عن البيئات، ويمالج القاضي الموضوع كما لوكانت الدعوى بدون بيئة، (٢)

الثاني : وهو قول للشافعية ورواية للحنابلة :

البينات المتمارضة تستعمل ولا تسقط (٣)

⁽١) انظر الطريقة المرضية / ٦٨ / والمهذب : ٣١٣/٢ ، والمهذب : ٣١٣/٢ ، وشرح مجلة الأحكام : ١٥/٤ ، ٤٧٩ ، وكشاف القناع : ٣٩٣/٦ ،

يمير الفقها عن تسائط البينة بالتهاتر ، وهما بمعنى ، فغي البصباح المنير: ٢٧٨/٢ : البحر؛ السقط من الكلام ، ومنه قبل : شها تر الرجلان : اذا الدعى كل واحد على الأخر باطلا ، وتها ترت البينات : اذا تساقطت وبطلت .

⁽٢) انظر وسائل الاثبات / ٨٢٨ /٠

⁽٣) انظر المهذب: ٣١٣/٢ ، والمحرر: ٣٢٨/٢ ، والمفنى : ٣٢٨/١٠ ،

لكنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة اعمال البينات المتعارضة :

- القسمة يرون أن هناك ثلاثة طرق للأعمال :
 القسمة أو القرعة أو التوقف . (١)
 - والحنابلة يرون أن للاعمال طريقين :
 القسمة أو القرعة (٢) .

وسأتكلم عن صور الأعمال هذه ، مفرد ا كل واحدة بفرع مستقل، وجزا ايجازا يؤدى الغرض ، ولا يخل بالفائدة ان شاء الله .

⁽١) انظر المهذب : ٣١٣/٢ ، والتنبيه / ١٥٨ / ٠

⁽٢) انظرالىمرر : ٢٢٨/٢ •

الفسرع الأول : القسمة :

أولا _ تمريفها :

١ - لفسة : هي الفرز الى أجزا ، يقال قسمته قسما ،
 أى فرزته أجزا فانقسم .

وتطلق القسمة على النصيب. (١)

٢ - شرعا: هي تبييز الحقوق ، وافراز الأنصباء (٢).

والمقصود من القسمة في تعارض البيئات : تمييز المدعى به ، وجعله قسمين أو أكثر، واعطاء كل من المتخاصمين قسما . (٣)

ثانیا ۔ شرطها :

يشترط لصحة استعمال القسمة ؛ أن لا تغوت المنفعة بالمدعى المقسوم بالقسمة (٤) ، وألا يكون ذلك معارضالنص شرعي ،

فلو كان النزاع في نكاح امرأة ، كل منهما يقيم البينسسة أنها زوجته ، ولم يوجد مرجح لاحدى البينتين على الأخرى ، فتتساقط البينتان هنا قولا واحدا ، (٥)

⁽١) انظر المباح العبير : ٢٠٧/٢ •

⁽٣) انظر التمريفات / ٩٣ / ٠

⁽٣) انظر وسائل الاثبات / ٨٣١ / ٠

⁽٤) انظر رد المعتار : ٢/٤٥٢ •

⁽ه) انظر المهذب: ٣١٢/٢ ، وشرح مجلة الأحكام: ١٥/٤ وهر مجلة الأحكام: ١٥/٤ والقواعد /٣٩٤ والقواعد /٣٩ والقواعد /٣ و

ثالثا حكسها:

يترتب على وجود القسمة : تعيين نصيب كل من الشركسسا ، على حدة . (١)

رايما ـ أنواعها :

للقسمة نوعان :

١ _ قسمة لا يجبر الآبي عليها . كقسمة الأجناس المختلفة .

٢ ـ تسمة يجبر عليها . وتكون في أمرين :

أحدهما : المثليات .

والثاني ۽ ماكان من نوع واحد ۽ وليس بمثلي ٠

كالثياب ذات النوع الواحد ، والبقسر والبقسر والفنم ونحو ذلك . (٢)

خامسا _ مشروعیتها :

القسمة مشروعة لحل التنازع بين الخصوم على شيء اذا العاد كل منهم ، وأقام بيئة تعارض بيئة الآخر من كل وجه ، وتعذر الجمع بينها أو الترجيح ،

⁽١) انظر رد المحتار: ١٠٤/٦٠

⁽٢) انظر المصدر السابق: ٦/٥٥٦٠

والدليل على مشروعيتها:

١ ـ من الكتاب:

- أ ـ قوله تعالى : ﴿ واذا حضر القسمة أولو القربيسي واليتامي والمساكين ، فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا معروفا ﴿ . . الآية (١)
- قال الشوكاني: والمعنى ؛ أن الله سيحانه وتعالى شرع للمذكورين أنهم اذا حضروا قسمة التركة ، كسان لهم طها رزق . (٢)
- ب .. قوله تعالى : ﴿ ونبثهم أن الما عسمة بينهم ، كسل شرب محتضر ﴿ . . الآية (٣)

هذه الآية تدل على جواز المهايأة على الما ، لأنهم جملوا شرب الما يوما للناقة ، ويوما لهم ، وتسدل أيضا على أن المهايأة قسمة المنافع ، لأن الله سبحانه قد سعى ذلك قسمة ، وانما هي مهايأة على الما ، الا قسمة الأصل (٤) .

٢ - من السنة:

ماروى أبو موسى الأشعرى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " اختصم اليه رجلان ، بينهما دابة ، وليس لواحت منهما بيئة ، فجعلها بينهما نصفين " أخرجه ابوداود ، وابن ماجه ، (٥)

⁽١) سورة النسا ؛ الآية "٨".

⁽٣) انظر فتح القدير: ٢٨/١] ، وأحكام القرآن للجماص : ٣٦٨/٢ ، وأنوار التنزيل : ٢٠/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي : ٢٩/١ ،

⁽٣) سورة القبر : الآية " ٢٨ " .

⁽٤) انظر أحكام القرآن للجصاص: ه/٢٩٨ ، وفتح القدير: ه/١٢٦، وأنوار التنزيل: ه/١٠٧ ·

⁽٥) انظر سنن أبي داود : ٢٧٨/٢ ، وسنن ابن ماجه: ٢٨٠/٢

قال ابن القيم: والأصل في هذا الباب: حديث سماك ابن حرب عن تعيم بن طرفة: "أن رجلين اختصا السسسى رسول الله صلى الله عليه وسلم في يعير ، فأقام كل واحد منهسسا شا هدين ، فقينى به بينهما نصفين "(١)

قال ابن رسلان ؛ يحتمل أن تكون القصة في حديث أبسي موسى والثاني واحدة ، الا أن البينتين لما تعارضتا تساقطتا وصارتا كالعدم . (٢)

قال الخطابي: ويحكم لهما بالشي و نصفين بينهم المسلط لا ستوائهما في اليد . (٣)

٣ ـ الاجساع:

أجمعت الأمة على جواز القسمة ومشروعيتها (٤) ، للأن لـــــة السابقة ، ولا أن بالناس حاجة الى القسمة ، ليتكن كل واحسد من الشركا أمن التصرف بحقه ، وللتخلص من سو المشاركة ، وكثرة الأيدى . (٥)

سادسا ـ صور لاستعمالات القسمة عند التعارض ؛

اذا ادعى اثنان ملكا مطلقا أو بسبب واحد ، فسي يد ثالث لا يدعيه لنفسه ، وأقام كل منهما بينة أنه لمه دون صاحبه ، وتعارضت البينتان ، وتعذر ترجسيح احداهما على الأخرى ، قسم المدعى به بينهسسا نصفين ، (٦)

انظر شرح ابن القيم على سنن أبي داود: ١٠/١٠٠

⁽١) انظر شرح ابن القيم على سنن ابي (٢) انظر عون المعبود : ١/١٠٠ •

⁽٣) انظر المرجع السابق .

⁽٤) انظر رد المعتار: ٦٥٣/٦ ، والمفني: ١٩٩/١٠

⁽ه) انظر المفني : ١٠/٩٩٠

⁽٦) انظر المرجع السابق : ٢٥٦/١٠٠

٢ ـ ادعى أحدهما أنه اشترى هينا من زيد بمائسة ، وهي ملكه ، وادعى آخر أنه اشتراها من عمرو ، وهي ملكه ، وأقام كل واحد منهما بينة بدعواه والعين فسي يدهما ، تسقط البينتان ، وتقسم العين بينهما (١)

(١) انظر المفتى : ١٠/٩٥١٠

الفرع الثانسي ـ القرمسة :

أولا _ تمريفها :

القرصة : هي الاستهام . يقال : أقرعت بين الشركا و نبي شي شي عقت مونه ، فاقتر عوا عليه وتقارعوا . (١١) ويطلق لفظ القرعة على النصيب . (٢)

ثانيا _ مشروعية القرعة :

اختلف الفقها عني مشروعية القرعة ، كوسيلة لحسسل التنازع والقضا عين الخصوم ، عند ما يتعذر الجسع والترجيح ، وذلك على رأيين :

الأول : وهو مذهب الحنفية :

القرعة غير مشروعة عند تمارض البينات ، وفقد ان وسيلة الترجيح ، بل في تعارضها التهاتر (٣) واستدلوا على ذلك ؛ بأن حديث القرعة ـ المذى سيأتي في دليل الغريق الثاني ـ كان في ابتدا الاسلام ، وقت اباحة القار ، ثم نسخ بحرسة القار ، لأن تعيين المستحق بمنزلة الاستحقاق ابتدا ، فكما أن تعليق الاستحقاق بخروج القرعة قار ، فكذلك تعيين المستحق ، (٤)

⁽٢) انظر المعجم الوسيط : ٢٠٥٧، وانظر الطرق المكية : (٢) انظر المعجم الوسيط : ٧٣٥/٢ وانظر الطرق المكية :

⁽٣) انظر تكلة شرح فتح القدير: ٢٤٦/٨٠

⁽٤) إنظر البرجع السابق ،

الثاني : وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة :

القرعة مشروعة وجائزة للفصل بين الخصومات ، وحل الثنازع . (١)

يدل لذلك :

ر ـ الكتاب :

أ _ قوله تعالى : ﴿ ذلك من أنها * الغيب نوحيـــه اليك ، وماكنت ك يهم اذ يلقون أقلامهم أيهسم يكفل مريم ۽ وماكنت لديهم اذ يختصمون 🛊 ... الآية (٢)

قال قتادة ؛ كانت مريم ابئة امامهم وسيدهم ، فتشاح عليها بنو اسرائيل ، فاقترعوا عليهــــا بسهامهم ؛ أيهم يكفلها ، فقرع زكريا ، وكان زوج اختها ، فضمها اليه ،

وروی تحوه عن مجاهد . (۳)

ب ـ قوله تمالى: * وان يونس لمن المرسلين ، ان أبق الى الفلك المشحون ، فساهم فكسان من المدحضين * . . . الآية (٤) أى فقارع ، فكان من المفلوبين . (٥)

انظر تيصرة الحكام: ١٠٦/٢ ، والمهذب : ٣١٢/٢، (1)وكشاف القناع: ٣٩٣/٦ ، والمقنع: ٣٩٢/٣ ٠

سورة آل عمران ؛ الآية " ؟ ؟ " . (7)

⁽ T)

انظر الطرق الحكمية / ٣٣٥ / • سورة الصافات : الآيات : " ١٣٩ - ١٤١ " • (8)

انظر الطرق المكسية / ٣٣٦ / ٠ (0)

٢ - السنة :

مارواه عمران بن حصين رضي الله عنه ۽ "أن رجلا أعتق ستة مطوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله عليه الله عليه وسلم ، فجزأهم أثلاثا ، ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين ، وأرق أربعة ، وقال لسه قولا شديد ا " أخرجه مسلم ، (١)

قال النووى : وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد واسحق وداود وابن جريسر والجمهور ، في اثبات القرعة في العتقونحوه، (٢)

ب مارواه أبو هريرة رضي الله عنه : " أن رجلين اختصما في متاع الى النبي صلى الله عليه وسلم ، ليس لواحست منهما بيئة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " استهما على اليمين ، ماكان أحبا ذلك أو كرها ، " أخرجسه أبو داود . (٣)

قال الخطابي: معنى الاستهام ههنا: الاقتراع يريد أنهما يقترعان ، فأيهما خرجت له حلف وأخسست ما الدعاه . (٤)

والأحاديث في ذلك كثيرة وصحيحة ، وقد جمل الله سبحانه وتعالى القرعة طريقا الى الحكم الشرعي في كتابه ، وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمريها ، وفعلها أصحابسه من بعده (٥) ، ولا أدل من هذا على مشروعيتها . (٦)

⁽۱) انظر صحيح مسلم: ١٢٨٨/٣٠

⁽۲) انظر شرح النووى على مسلم: ۱۱/۰۱۱ •

 ⁽٣) انظر عون المعبود : ٢/١٥ - ٣٤ ٠

⁽٤) انظر المرجع السايق .

⁽ه) انظر الطرق الحكمية/ ٣٣/ ومابعدها ففيها بيان فعل السلف للقرعة .

⁽٦) انظر الطرق الحكمية / ٣٣٧ ، ٣٤٧ / ٠

٣ ـ الاجماع:

أجمع التابعون رضي الله عنهم على مشروعية القرعسة ، كما قال عمر بن عبد العزيز ، وخارجة بن زيد ، وأبان ابن عثمان ، وابن سيرين ، وغيرهم ، ولم يخالفهم فسسي عصرهم أحد ، (١)

الراجسح :

والذى يبدو والله أعلم وأن القرعة طريق شرعي ، شرعه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم للتعييز عند الاشتباه ، وحسل الخصومة والمنازعة ، عندما تسد كل الطرق ، وتوصد سائر الأبواب (٢)

ثالثا - متى تستعمل القرعة ومتى يمنع استعمالها:

أما عن استعمال القرعة ؛ فانه يشترط تساوى الحقسوق أو المصالح أو ل رجات وأسباب الاستحقاق ، مثل أن يكسون الشيء في يد اثنين ، كل واحد منهما يدعي كله ، فيريسسد أحدهما أن يحلف ويستحق ، ويريد الآخر مثل ذلك ، فيقرع بينهما ، فمن خرجت له حلف واستحقه . (٣) ويشترط فيه أيضا قبول الرضا بالنقل ، فهو موضع القرعة عند الشارع، وذلك كحرية الرقيق حال الصحة ، لا يجوز الا قتراع فيه . (١٤)

⁽١) انظر عددة المحققين : ١٧٨/٤ ، والفروق : ١١٢/٤ .

⁽٢) انظر الطرق المكمية / ٣٥٩ /٠

⁽٣) انظر الفروق: ١١١/٤ ، وعون المعبود: ١٠١/٥٠ ١٠٠٠

⁽٤) انظر عدة المحققين : ١٧٦/٤ - ١٧٧٠

فالقرعة تستعمل عند التنازع ، دفعا للضغائن والأحقاد ، والرضى بما جرت به الأقدار ، ومضى به الملك الجبار (١) لكن لو تعينت المصلحة أو الحق في جهة ، فلا يجوز الاقتراع بينه وبين غيره ، لأن في القرعة ضياع ذلك الحق المتعين ، أو المصلحة المتعينة . (٢)

رابعا _ هل يلزم اليمين مع القرعة :

اختلف الفقها الذين أجازوا العمل بالقرعة ، واعتبروها طريقاً شرعيا للترجيح بين البينات عند التعارض ، هل يحكم لأحسد الخصين بمجرد القرعة ،أم يلزم يمينه للحكم ، وذلك علسى رأيين :

الأول : وهو مذهب المالكية والمعتبد من مذهب الحنابلة: يلزمه اليمين ليستحق المدعى . (٣)

الثاني: وهو مذهب الشافعية ورواية عن الحنابلة: من خرجت له القرعة أخذها ، ولا يمين عليه . (٤)

الراجسح:

هو مانه اليه الشافعية والعنابلة في رواية _ والله أعلم _ لأن البيئة تفني عن اليمين (٥) ، والقرعة في حق من خرجت له تأخسف حكم البيئة.

⁽۱) انظر تبصرة الحكام: ١٠٦/٢ ، وانظر الفروق: ١١١٥-١١١ وعون المعبود: ٣٤١٥ - ٢٦ ، والطرق الحكمية / ٣٤٤ / ومابعدها ، ففيها استعمالات القرعة ،

⁽٢) انظر الفروق: ١١١/٤ ، وعمدة المحققين: ١٧٧/٤ •

⁽٣) انظركشاف القناع: ٣٨٩/٦ ، والغروق: ١١١/٤ •

⁽٤) انظر مفني المعتاج : ١٠/٤ ، والمفني : ٢٥٦/١٠٠

⁽٥) انظر المفني : ١٠١/٥٥٠

الفرع الثالث ــ التوقــف

والتوقف و هوأن يدع الغاضي الغصل في القضية المقدمة و والتي تعارضت فيها بيئة الخصمين من كل وجه و دلك الى أن ينكسف الأون و وتظهر البيئة الراجحة فيحكم بها و أو يصطلح المدعيان و

والتوقف طريق من طرق استعمال البينات ، لكنه اعمال سلبي ، حيث يوقف العمل بها ولا تسقط ، وهو ما يعبر عنه في المحاكم الآن ، تأجيل الدعوى حتى تكتمل الأدلة لدى المحكمة ،

وقد أخذ بهذا الشافعية ، ذلك لأن احدى البينتين صادقة ، والأخرى كانبة ، ويرجى معرفة الصادقة ، فوجب التوقف ، وذلسك كالمرأة اذا زوجها وليان أحدهما بعد الآخر ، ونسي السابق منهما (١)

ولاً ن العمل باحدى البيئتين ليس بأولى من العمل بالأخرى ، وذلك لا ستوائبهما في القوة .

ووجوب التوقف انما هو لانتفاء الظن ۽ الذي هو مستند الأحكام، اذ لايجوز الحكم الايملم أوظن. (٢)

⁽١) انظر المهذب: ٣١٢/٢ ، والتنبيه / ١٥٨ /٠

⁽٢) انظر وسائل الاثبات / ٨٤٣ /٠

المبحث الرابع

الفواعِد الكليّة للزجيح البينات.

سأعرض في هذا البحث لذكر أهم القواهد الكلية ، التي تعتبر أساسا للترجيح عند تعارض البيئات ، في مذهب الحنفية ، وقد جمعت فيه سائر القواعد التي اعتبد طيبا "البغدادى "فسسي الترجيح في كتابه "ملجأ القضا عند تعارض البيئات وهي سست وأربعون قاهدة ، وأضفت اليبا ـ اكمالا للفائدة ـ بقية قواعد الترجيح عند الحنفية ، وأن لم يرد لبا ذكر أو اعتماد أو استشهاد في مصنسف "البغدادى "وهي احدى عشرة قاهدة ، وقد ابتدأت بذكر القواعد التي اعتبد طيبا "البغدادى " في كتابه "ملجأ القضاة "، وحرصت على بيان مواطن اعتماده طيبا في الهامش مع توثيقها من الكسب الممتعدة عند الحنفية ، ثم اتبعتها بالقواعد الأخرى التي لم يشسسر الممتعدة عند الحنفية ، ثم اتبعتها بالقواعد الأخرى التي لم يشسسر اليبا "البغدادى" مقتصرا على بيان المصدر الذى استقيتها منه .

وجملة تلك القواعد الكلية سهم وخمسون قاعدة هي :

- ١ _ بينة الوفاء أولى من بينة البتات. (١)
 - ٢ _ بيئة البرائة أولى من بيئة الاقرار. (٢)
 - ٣ . بيئة الشراء أولى من بيئة الهبة . (٣)
- بيئة الفين أولى من بيئة كون القيمة مثل الشن . (٤)
 - ه بينة الخارج أولى من بينة الورثة. (٥)
 - ٦ بينة الشركة أولى من بينة الهبة . (٦)
 - γ _ بينة الكره أولى من بينة الطوع . (٢)

⁽۱) انظر الفتاوى الخيرية: ۲۲۲/۱ ، وواقعات المفتين / ۲۰۰۰ ، وواقعات المفتين / ۲۰۰۰ ، وملجأ القضاة / ۲۹ ،

⁽٢) انظر تكلمة رد المحتار: ١١٤/٨ ، وملجأ القضاة/١٦٨،٤١/

⁽٣) انظر جامع الفصولين : ١١٣/١ ، وطجأ القضاة / ١٤٣/٠

⁽٤) انظر الدرر والفرر: ٢/٣٨٣ - ٣٨٤ ، وملجأ القضاة / ٨٣٠٠

⁽٥) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٢، ٤ ، وملجأ القضاة /٢٣٩٠.

⁽٦) انظر المبسوط: ١٨٤/١١ - ١٨٥ ، وملجأ القضاة / ١٨٧/٠

⁽Y) انظر واقعات المفتين /٥٠٥/ والأشباه والنظائر لابن نجيم: المراح / ١٦٩ / ١٦٩ / ١٦٩ / ١٦٩ / ١٦٩ / ٠

```
    بینة المعتوه أولی من بینة العاقل . (۱)
    بینة المالك أولی من بینة الفاصب (۲)
    بینة القدوم أولی من بینة الحدوث ، وقیل العکس (۳)
    بینة صحة البیع أولی من بینة الفساد . (٤)
    بینة الرهن أولی من بینة البهة . (۵)
    بینة البهة بمعوض أولی من بینة الرهن . (۲)
    بینة دعوی البیع أولی من بینة الرهن . (۲)
    بینة الصحة أولی من بینة الموت بعد الضرب (۸)
    بینة الصحة أولی من بینة الموت بعد الضرب (۹)
    بینة الصحة أولی من بینة الموت بعد الضرب (۹)
```

(١) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ، وطجأ القضاة /١٠٣/٠

(٢) انظر الفتاوى الخانية : ٣/١٥٥ - ٥٥٠ ، وطجأ القضاة / ٥٥١ / ٠

(٣) انظر : م (١٧٦٨) من مجلة الأحكام العدلية وشسرح مجلة الأحكام : ١٥٨ ، وملجأ القضاة / ١٥٨ ، ٣٦٣ ، ٢٦٥ ، والفتاوى الخانية : ٢٦/١ ، والفتاوى الخانية : ٢٦/١ ، والبسوط : ١٩/١٤ ،

(١) انظر شرح مجلة الأحكام: ١٢/٥، وملجأ القضاة/١١٩/

(ه) انظر مجمع الأنهر: ۲۷٥/۲ ، والمبسوط : ۲۰/۱۲ ، وملجأ القضاة / ۱۶۲/۰

(٦) انظر مجمع الأنهر: ٢٧٦/٦ ، وواقعات المفتين / ٢٠٥٠٥ / ٦) وتكملة شرح فتح القدير: ٨/٧٥٦ ، وملجأ القضاة / ٢٤٢ / ٠

(٧) أنظر : م (١٧٦٤) من مجلة الأحكام العدلية ، وشـــرح مجلة الأحكام : ١٧١/٤ ، والفتاوى الخانية : ١٧١/٢ ، وملجأ القضاة / ٠٨ ، ١٤٣ / ٠

(A) أنظر : م (١٧٦٦) من مجلة الأحكام العدلية وشرح مجلسة الأحكام 3 / 3 8 ولسان الحكام / ٢٤٧ /

وطجأ القضاة / ٦٢ / ٠

(٩) انظر الفتاوى البنزازية: ٥/٠٠٠ ، وملجأ القضاة/١٦٠/٠

(١٠) انظر الفتاوى الخانية : ١٦٥/٣ ، وملجأ القضاة /١٧٩/٠

- ١٨ بينة الحرية أولى من بينة الرق. (١)
- ۱۹ ـ بينة الوقف بطنا بعد بطن أولى من بينة أن الوقف مطلق عليك وعلينا . (۲)
 - ٠ ٢ . بيئة الوقف أولى من بيئة الملك. (٣)
 - ٢١ بينة الافاقة أولى من بينة الجنون (٤)
 - ٢٢ بيئة اليسار أولى من بيئة العسار (٥)
 - ٣٣ . بيئة الحر الأصل أولى من بيئة المعتق. (٦)
 - ٢٠ بينة النكاح أولى من بينة الطلاق ، وقيل المكس. (٧)
 - ه ٢ بيئة العقل والصحة أولى من بيئة الجنون . (٨)
 - (۱) انظر الفتاوى الهندية: ٤/٤ ۽ والجامع الصغير: / ٩٠ - ٩١ / ، وطجاً القضاة / ٩٠٠ / ٠
 - (٢) انظر الدرر والفرر: ٢/٢٦) ، ومجمع الأنهر: ١/ ٧٥٧ - ٨٥٧ / ، والفتاوى الهندية: ٢/٣٦١ ، وملجاً القضاة / ٦٩ / ،
 - (٣) أنظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ، وملجأ القضاة / ٢٠٨٠
 - (٤) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ، وملجأ القضاة / ١٠٤ /٠
- (٦) انظر جامع الفصولين : ٣١٨/٦ ، وواقعات المفتين / ٥٠٥ / ٣٦٣ و والفتاوى البزازية : ٥/٣٦٣ والفتاوى البزازية : ٥/٣٦٣ وملجأ القضاة / ٣٤٧ ، ٣٤٨ و ٢٧٩ / ٠
- (Y) انظر الفتاوى الخانية : ٣٧٧/٣ ، وملجأ القضاة / ٢٦ ،
 - (٨) أنظر : م (١٧٦٧) من مجلة الأحكام المدلية : وشرح مجلة الأحكام : ١٠٥٨ ، والدرر والفسرر : ٣٨٤/٧ ، وملجأ القضاة / ١٠٤ / ،

- ٢٦ _ بيئة الأدا أولى من البيئة بأنه مات وقليه دين . (١)
- ٢٧ ... بيئة البوت من الجرح أولى من بيئة البوت بعد البراء. (٢)
- ٢٨ بينة الشغيع أولى من بينة المشترى عند هما ، وعند أبي يوسف ، بينة المشترى أولى . (٣)
 - ٢٩ بينة التمليك أولى من بينة العارية. (٤)
 - . ٣ . بينة ذى اليد في النتاج أولى من بينة الخارج . (٥)
- ٣١ بيئة الخارج أولى في الملك المطلق من بيئة ذى اليد عنسك أبي حنيفة : أبي حنيفة : بيئة ذى اليد أولى . (٦)
- ٣٢ بيئة المرضعة على أنها أرضعت الصفير بلبنها أولى من بينسة المستأجر على أنها أرضعته بلبن شاة . (٢)
 - (۱) انظر جامع الفصولين : ۱۲۸/۱ ، ۱٤۱ ، وملجأ القضاة / ۲۵۹ / •
- (٢) انظر الدرر والفرر : ٣٨٣/٢ ، وملجاً القضاة /٥٥١/٠
- (٣) انظر المبسوط: ٩٩/١٤ ، وتكملة شرح فتح القديسر: ٣٩١/٩ ، والفتاوى الخانية: ٣/٩٤٥ ، والدرر والفرر: ٢١١/٢ ، وملجأ القضاة / ١٢٩/٠
- (٤) انظُر : م (١٧٦٣) من مجلة الأحكام العدلية وشسرح مجلة الأحكام : ١٠٧/١ ، وجامع الفصولين : ١٠٧/١ ، وطجأ القضاة / ٣٣٠ / ٠
- (٥) انظر: م (١٧٥٧) من مجلة الأحكام العدلية وشرح مجلة الأحكام: ١٩٢٤، وشرح العناية: ٨/٥٢٦-٢٦٦، وملجاً القضاة / ١٩٢/٠
- (٦) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٣/٨ ، وملجأ القضاة /١٩٨/
- (Y) انظر المبسوط : ١٣٩/١٥ ، والفتاوى البزانية : ١٣٦٣، و) وملجاً القضاة / ٩٥ .

- ٣٣ _ بيئة المسلم اليه على أنه أخذ المال في الحال ، أولى من بينسة رب السلم على أنه أخذه قبل شهر ، ومضى الأجل ، (١)
 - ع بيئة الزوجة على أن الثوب هدية لها ، أولى من بينة الزوج على أنه ملكه . (٢)
 - س سينة كون المتصرف عاقلا أولى من بينة كونه مجنونا أو مخلسوط المقل. (٣)
- ٣٦ _ بينة الزوج على الاجازة أو الرضا أولى من بينة البكر علسسى الرد . (٦)
 - ٣٧ _ بيئة رد النكاح عند البلوغ أولى من البيئة على السكوت. (٥)
- ٣٨ بيئة تزويج الأب بعد البلوغ بغير رضا ها أولى من بينسسة التزويج قبل البلوغ. (٦)
- ٣٩ ـ بينة الزوج على المتاع من متاع النسا أنه له أولى من بينسة المرأة . (٢)

(۱) انظر مختصر الطحاوى / ۱۸۲ ، وكشف الحقائق: ۱۰۹/۲ - ۱۲۵/۳ ، والمسوط: ۲۹/۱۳ ، والفتاوى الخانية: ۲۹/۱۳ وملجأ القضاة / ۱۲۷ / ۰

(٢) انظر الفتاوى البزانية : ٥/ ٣٦٤ ، وملجاً القضاة / ١٢٧ /٠

(٣) انظر : م (١٧٦٧) من مجلة الأحكام المدلية ، وشـــرح مجلة الأحكام : ١/٦٧٦ ، والدرر والفرر : ٣٨٤/٢ ، وطبعاً القضاة / ٥٤/٠

(٤) أنظر شرح المنأية : ٣/٣/٣ ، وشرح مجلة الأحكام: ١٨٦/٤ وملجأ القضاة / ٢٤ /٠

(ه) انظربدائع الصدائع: ١٣٥٧/٣ ، وشرح المناية : ٣٢٧٣/٣ وشرح فتح القدير: ٣٢٣/٣ ، وطجأ القضاة /٢٣/٠

(٦) انظر الفتاوى الخانية : ٢٠٤/١ ، وواقعات المفتين / ٢٠٦/ وكشف المقائق : ١٦٨/١ ، وشرح صدر الشريعة: ١٦٨/١ والبحر الرائق: ١١٨/٣ ، وطجأ القضاة / ٣٤، ٣٣ / ٣٤٠

(٧) أنظربد النَّع الصنائع : ١٤٩٦/٣ ، والدرر والفرر : ٢٤٢/٢ ==

- . ع بيئة المرأة في المتاع المشكل أولى من بيئة الزوج . (١)
- ۱ ﴾ م بینة الخارج أولى من بینة دى الید ، الا ادا ادمى دو الیست النتاج ، فحینئذ بینته أولى . (۲)
 - ٢٢ . كل بينة تكون أكثر اثباتا فهي أحق. (٣)
- ٣٤ وقت الموت لا يدخل في القضا ، ووقت القتل يدخل فــــي (٢)
 - ع ع . البيئة المشتة للزيادة أولى . (٥)
- ه ۽ ـ بينة من يدعي فساد النكاح أو البيع أولى من بينة من يد عسسي ه ۽ . (٦)
 - ٢٦ بيئة الاقالة أولى من بيئة البيع. (٢)

هذه هي مجموعة القواحد التي انتظمت مسائل الكتاب ، أما القواعد الأخرى التي لم يذكرها البغدادى لحل التعارض بين البينات فهي :

== ومجمع الأنهر: ٢٦٨/٢ ، والمبسوط: ٢١٣/٥ ، ولسان الحكام / ٢٣٨ / ، وطجأ القضاة / ٤١ / ، و و و (١٧٧١) من مجلة الأحكام العدلية .

(۱) انظربدائع الصنائع : ۱۶۹۲/۳ والدرروالفرر: ۳۲۲/۳ ومجمع الأنهر: ۲۲۸/۲ والمبسوط: ۱۳۱۵ ولسان الحكام / ۲۳۸ وملجاً القضاة / ۲۰ ولسان الحكام / ۲۳۸ وملجاً القضاة / ۲۰ وملجاً القضاة .

(٢) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٠٠٠ ، وملجأ القضاة / ١٩٦/٠

(٣) انظر المبسوط : ٨٠/١٧ ، وجامع الغصولين : ١٥١/١ ، ١٥٣ وملجاً القضاة / ٢١٧ / ٠

(٤) انظر تكملة رد المحتار: ٩/٨ ، والأشهاه والنظائر لابن نجيم / ٢٢٠ / والفتاوى الخانية: ٢/ ٧٠٤ ، وملجأ القضاة / ٣٤٠

(ه) انظر المبسوط: ١٩/ ٨٠ ، وملجاً القضاة / ١٤ / ٠ وم (١٧٦٢) من مراة الأحكام العدلية وشرح مجلة الأحكام ٤/٠٨٤ •

(٦) انظر الفتاوى الهندية: ٤/ ٨٠ ٨ ١ ٢٧ ، والفتاوى الخيرية : ١/ ٢٢٦ ، وملجأ القضاة / ٣٣/ ،

(٧) انظر واقعات المُفتين / ه . ٧ / والفتاوى الخيرية : ٢٢٦/١ ، وملجأ القضاة / ٨٠ / ٠

(1)	
بينة الاجارة أولى من بينة الرهن . (١)	- £Y
بينة الاطلاق في المارية أولى . (٢)	- 81
بيئة الزوجة في المقدار المفروض أو في زمان الغرض أولى مسن	- ٤٩
بينة الزوج - (٣)	
بينة الموجر في مقد ار الاجارة أولى من بينة المستأجر (٤)	- 0.
بينة البلوغ أولى من بيئة الصفر (٥)	- 01
بيئة التغويض بالوفاء أولى من بينة التغويض القطعي . (٦)	- 07
بيئة الرهن أولى من بيئة المارية والصدقة والايداع والغصب. (٢)	- 04
بيئة المستأجر في مقدار المدة أولى من بيئة المواجر، (٨)	- 08
(9) di - 1/2 Li 1/2	

انظرم (١٧٦٤) من مجلة الأحكام العدلية ، (1) وشرح مجلة الأحكام: ٤٨٢/٤ . انظر: م (٥٢٧٥) من مجلة الأحكام المدلية

(Y)

و شرّح مجلة الأحكام : ٤/٤/٤ . انظر شرح مجلة الأحكام : ٤/٦/٤ . (7)

انظر شرح مجلة الأحكام : ١٨٧/٤ • (8)

انظر شرح مجلة الأحكام : ٢١/٥٠ (0)

انظر المصدر السابق . (1)

انظر المصدر السابق . (Y)

انظر العصدر السابق . **(** A)

انظر : م (١٢٥٦) من مجلة الأحكام العدلية ، (9) وشرح مجلة الأحكام : ١٦٦/٤ .

٢٥ - بيئة التعليك أولى من العارية والا يد اع والغصب. (١)
 ٢٥ - ترجح البيئة التي تكون على خلاف الظاهر. (٢)

هذه هي جملة القواعد الكلية التي يقع الترجيح بموجهها عند فقها الحنفية وهي الدليل لترجيح بيئة على أخرى عند هم .

وآخر دعوانا أن الحد لله رب العالمين.

⁽١) انظر : م (١٧٦٣) من مجلة الأحكام العدلية . وشرح مجلة الأحكام : ١٨٢/٤ .

⁽٢) انظر شرح مجلة الأحكام: ١٦٦/٤.

يسم الله الرحس الرحسيم

سبحان من لاحجة أقوى من كلامه ، ومن لامعارض له فسي أحكامه ، والصلاة على من أيد بالآيات العظام ، وعلى آله وأصحابيه ذو الخير الكرام .

ألما يعد (١):

فيقول الفقير^(۲) الى الله الفني ۽ أبومحمد ^(۳) غانم بسسن محمد البغدادي :

هذه رسالة في تعارض البينات ، كنت جمعتها لبعض اخواني من القضاة ، لكن (؟ كان قد فاتني كثير من مسائلها لعدم مساعدة الوقت حينئذ الى مراجعة ماينهفي أن يراجع ، فثنيت العنان السسى التتبع ثانيا ، وألحقتها مافاتها من العسائل أولا ، فجسسسات بحمد الله تعالى مستكمة لهذا النوع من العسائل ، مغنية عن مراجعسة غيرها من الرسائل ؟ ، وقد سميتها :

ملجأ القضاة عند تعارض البينات .

⁽١) أما يمد ، ساقطة من أ .

⁽٢) في ب العبد الفقير ،

⁽٣) أبومحمد ، ساقطة من : ب ، د ،

⁽٤) في : ب ، و :

[&]quot; بعد الالتماس تعريضا وكتابة والله العاصم من الخطأ فـــــي الرواية والدراية " .

كتاب النكسياح (١)

اذا ادعت اختان نكاح رجل ، وأقامت كل واحدة منهسا (۲-ب) البيئة على سبق نكاحها ، والزوج لايدرى به "۲"، فرق / بينهسا وبين الزوج ، لأن نكاح احداها "۳" باطل "٤" بيقين ، ولا طريست الى التميين .

(۱) تعریف النکاح :

الوط فيمان الزواج قول الأعشى : الوط تقربن جارة ، ان سرها

عليك حرام ، فانكحن أو تأبسك ا

أى فتزوج أو فتوحش وتعفف.

وبمعنى الوطاء قوله تعالى:

* حتى تنكح زوجا غيره * ... البقرة (٢٢٩) • قال الشوكاني : المراد من النكاح هنا : المقد والوط ، انظر لسان المرب : ٢/٥/٢ ، وترتيب القاموس المحيط ع ٢٣٩/١ ، وفتح القدير: ٢/٩/١ ،

- ٢ مرعا: عقد يرد على تعليك منفعة البضع قصدا .
 ١٢٨ : انظر التمريقات : ١٢٨
 - (٢) يه: شاقطة من أيب وديه هنهو ه
- (٤) ان الجهالة في المنكومة تمنع الصحة . انظر الأشباه والنظائر الأبن عجيم : ص (٢٤٦) •

ولهما نصف المهر اتفاقا "١" في رواية المبسوط "٢" ، لأنه وجب للأولسي منهما فقط "٣" ، ولم يدر من هي ، فنصف بينهما . "٤"

(١) أى : بين الامام أبي حنيفة ، وصاحبيه أبي يوسف ومحمد .
انظر المسوط للسرخسى : ه/هه ١ •

(٢) المبسوط للامام محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو يكر السرخسي المتوفى سنة شمس الأكمة / ٤٨٣ / هـ أملاه وهو محبوس في الجب فسي خمسة عشر مجلدا ، انظر تاج التراجم /٢٥/ والفوائسسيد المهية / ٨٥/ / ٠

(٣) والثانية لاشي لها ، لأن نكاحها باطل ، لأنه اذا كان نكاح الأولى صحيحا ، وهي لا تزال في عصة الزوج ، فان نكساح الأخت الثانية باطل بيقين ، لأن الله تعالى نهى عن الجسم بين الأختين بقوله : * حرمت عليكم أمهساتكم . . وأن تجمعوا بين الأختين . . . * الآية (٣٣)) . من سورة النسا . فلا يصح نكاح الثانية ، لأن الجمع بها حصل ، وعقد ها وقع منهيا عنه ، وعقد الأولى وقع مباحا ، فيفرق بينه وبين الثانية . انظر أحكام القرآن للجصاص : ٣٧٣٧ .

وفي المبسوط: ٢٠١/٤:

ولا يمكن تصحيح نكاحهما ، لأن الجمع محرم بالنص ، فيتعين البطلان .

(٤) لأن الزوج لا يجب عليه اذا فرق بينه وبين زوجته قبل الدخول وقد فرض لها مهرا ، الا نصف المهر ، وليست احد اهمسسا بأولى من الأخرى ، فلهذا كان نصف المهر بينهما . انظر المبسوط : ٥/٥٥١ ، وتبيين المقائق : ١٣٨/٢ ، وشرح الأحكام الشرعية : ١٣٣/١ - ١٣٤ .

وانما وجب النصف لوقوع الغرقة قبل الدخول " الله من قبلهما " " وهذا اذا كان مهراهما " " متساويين وهو مسمى في العقسد ، وكانت الفرقة قبل الدخول ،

وان كانا مختلفين:

يقضى لكل واحدة منهما بربع مهرها . ^{"ع"}

(۱) سوا كانت الفرقة طلاقا ، أو فسخا ، لقوله تعالى :

إذا الله طلقتوهن من قبل أن تحسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ،

فنصف مافرضتم إلاّية (۲۳۷) من سورة البقرة ،

انظر شرح فتح القدير : ۳۲۱/۳ - ۳۲۲ ، وشرح الأحكمام

الشرعية : ۱۲۷/۱ - ۱۲۸ ،

وفي: أ، ب، د هد، و: الوط

- (٢) فان الفرقة لو كانت من قبلهما _ كرد تهما ، وابائهما الاسلام ، وتقبيلهما ابن الزوج بشهوة ، والرضاع ، وخيار الهلوغ ، والعتق وعدم الكفائة لا يجب لهما نصف المهر ولا المتعة . انظر شرح فتح القدير : ٣٢٧/٣ ـ ٣٢٨ ٠
 - (٣) في ب ، جد: مهرهما .
- (٤) لأن الزوج لا يجب عليه الا نصف مهر ، انظر المسوط : ٥/٥٥ فان كان مهراهما متساويين :

تأخذ كل واحدة منهما نصف نصف مهرها . أى : رسعه . وان كانا مختلفين :

تأخذ كل واحدة منهما أيضا ربع مهرها ، لئلا يزيد الواجسب على الزوج عن نصف متوسط مهريهما ،

وان لم يكن مسمى في العقد ، (ا وكانت الفرقة قبل الدخول) : يجب متعة (٢) واحدة لهما بدل نصف المهر .

(١) ساقطة من: أ ، ب ، ر ، هـ ، و .

(٢) أولا: تعريف المتعة:

١ - لغة : هي : ماوصلت به المرأة بعد الطلاق .

٢ - شرعا: هي مال يد فعه الزوج ، للمطلقة التي لم يسمم
 لها مهر ، ليجهر الألم الذى حصل لها بسبب الفراق .

ثانیا: حکمها:

اختلف الفقها عنى استحقاق المطلقة للمتعة :

- ١ فذهب الظاهرية الى وجوبها لكل مطلقة . وهو روايـــة
 عن الحنابلة والمالكية .
- و دعب المالكية الى استحبابها مطلقاً لكل مطلقة و وهسور رواية عن الحنفية ، الا في المطلقة قبل الدخول ، التسي لم يسم لها مهر .
 - ٣ _ وجمهور الفقها ورقوا بين حالات أرسع :
- آ فان كانت المرأة مطلقة قبل الدخول ولم يسم لهامهرا فالمعتمد عند الحنفية والشافعية والحنابلة: وجوب المتعة لها .
 - وللشافعية قول في القديم بالاستحباب .
- ب وان كانت مطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهر: فالمعتبد أيضا عند الحنفية والشافعية والحنابلة: أنه ليس لها متعة ، وانما يجب لها نصف المسمى، جد وان كانت مطلقة بعد الدخول ولم يسم لها مهر: ==

• • • • • • • • • •

فالراجح في مذهب الحنفية والحنابلة : أنها مستحبة وعند الشافعية فيها روايتان : بالوجوب وعدمه .

د _ وان كانت مطلقة بعد الدخول وقد سمي لها مهر:

فتسن لها المتعة عند الحنفية ، وتستحب عند الحنابلة .
وعند الشافعية فيها روايتان : بالوجوب وعدمه .

ثالثا: بحال من تعتبر:

- ر ـ نهب المنابلة في رواية ؛ الى أنه يرجع في تقديرها الى الماكم ، وسهدا قال الشافعية في رواية عندهم ، فيما لو تنازع الزوجان في قدرها ،
- ٢ ـ وجمهور الفقها : اختلفوا في المعيار الذى يرجع اليه
 في تقديرها على ثلاثة أقوال :
- أ _ أن المعتبر حال الزوج في يساره واعساره ، وبه قسال الحنفية والمالكية والحنابلة ، وهو رواية عند الشافعية ،
 - ب_ أن المعتبر حال الزوجة ، لقيام المتعة مقام نصف مهر المثل .
 - وبه قال الحنفية في رواية وهو رواية عند المالكيسة
 - جـ أن المعتبر حالهما من يسار الزوج واعساره ، ونسبها وصفاتها ، وبه قال الشافعية ، وهو رواية عند الحنفية والمالكية ،

رابما: مقد ارها: اختلف الفقها في حدها الأدنى والأعلى: ولهم في أدناها قولان: ==

وان كانت الفرقة بعد الدخول: يجب لكل واحدة منهما المهو (١) كاملا (٢)،

١ _ فعند الحنفية والحنابلة _ في الراجح من المذهب _ أقلها درع وخمار وملحفة . الا أن الحنفية يشترطسون أن لا تقل قيمة ذلك عن خمسة دراهم ، لأن أقل سمهر المثل عندهم عشرة دراهم .

٢ - وعند الشافعية : أدناها ثلاثون درهما .

وفي رواية عند هم لا تقدر بشي * ي بل أدنى مال متعول .

أما أعلاها : فقد اختلفوا فيه على قولين أيضا :

١ . فعند الشافعية والحنابلة . في المعتبد . أعلاها خادم . ٢ _ وعند الحنفية والحنابلة _ في رواية _ اعلاها نصف المثل . ر انظر لسان العرب : ٣٣٠/٨ وبد ائع الصنافع: ١٤٥٨/٣ وشرح فتح القدير: ٣٣٥/٣ ، وكشف المقائق: ١١٥/١، وتبيين الحقائق : ١٤١-١٤٠/٢ ، والبسوط : ١٣٠٦-٦٢٠ وانظر مواهب الجليل: ١٠٥/٤ ، والخرشي: ٨٧/٤ ، والشرح الصفير: ٢٤٤/٣ ، والتاج والاكليل: ١٠٥/٤ ، وانظر مفنى المحتاج: ٣ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، ونهاية المحتاج:

٣/٤/٦ ، والمهذب: ٣٣/٦ ، وانظر كشاف القناع: ٥/١٧٦ - ١٧٧ ، والمقتع : ١/١٦ ، والمغنى : ١٧٧ -٢٤٢ ، وانظر تفسير المنار : ٢٩/٢ = ٣٠٠ ، وتفسيسير الطبرى: ٢/ ١٣٠ - ١٣١) .

> في جد: المهر الظاهر . (1)

والمهر الظاهر : هومهر العلانية فيما اذا تزوج رجل امرأة علسى صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك ، انظر مختصر الطحاوي / ۱۸۷ / ريد المحتار : ۱۹۱/۳ ٠

وانما يلن المهر كاملا عند المنفية بأحد أمور ثلاثة: == (T) لأنه استقر (١) بالدخول فلا يسقط منه شي٠٠.

وانما قلنا والزوج لا يدرى به: لأنه الزوج لوعين أحديهما قضى (٢) بنكاهها لتصادقهما ، وفرق بينه وبين الأخرى (٣)

الأول : الوط سوا كان في نكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة .

الثاني : الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح ، بشرط عدم
المانع . لأن الخلوة الصحيحة تقوم مقام الوط .
وانما جعلت كالدخول للتمكن منه .

الثالث : موت أحد الزوجين ، ولو قبل الد خول وقبل الخلوة . انظر شرح الأحكام الشرعية للأبياني : ١١٦/١، ١١٩

(١) والعراد من الاستقرار في الصداق: الأمن من تشطيره بالطلاق أو الموت قبل الدخول وسقوطه بالردة ، وتقبيل ابن الزوج قبسل الدخول ، ونحو ذلك .

انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم / ٥٥٠ / ٠

(٢) في هـ : رضي ٠

(٣) ففي المبسوط: ه/١٥٤ - هه ١٠٠١

" اذا ادعت اختان أنه تزوجهما جميما ، وكل واحدة منهما تقييم البينة أنه تزوجها أولا ، كان ذلك الى الزوج : فأيهما قال هي الأولى ، فهي الأولى ، وهي امرأته ، فيكون تعيينها له .

وانما جعل له التعيين لأمرين:

أحد هما: أنه هو الأعرف بالسابق .

والثاني : أن تصديقه لأحديهما يرجح بينتها ، فاذا ظهر الرجحان في بيئة أحديهما ، قضيي بنك أحديهما ، والدفعت بيئة الأخرى ، ولا مهر ==

وقد ذكرت هذه السألة في " شرح درر البحار " (١) بما فيها مسسن الخلاف .

اذا ادعى نكاح امرأة فأنكرت ، فأقام البينة أنها امرأتسه ، وادعت هي أنه تزوج أختها أو أمها أو بنتها قبل الوقت الذى ادعى فيسم نكاهها وأنها اليوم امرأته ، وأقامت البينة والزوج ينكر :

لا يقضى بنكاح الفائبة بالاجماع (٢).

وأما الحاضرة :

فعند أبي حنيفة رحمه الله (٣): يقض بنكاحها (٤).

ــ لها عليه ان لم يد خل بها .

وذكر أيضا : فيما اذا ادعى رجلان نكاح امرأة ، وأقسام كل منهما الهيئة ، فقال : * فأيهما أقرت العرأة أنها تزوجته قبل الآخر فيهي امرأته :

اما لأن بينته تترجح باقرارها له .

أو لأن البينتين لما تعارضتاً وتعذر العمل بهمسا ، بقي تصادق أحد الرجلين مع المرأة على النكاح ، فيثبت النكاح بتصادقهما ".

فاعتبر حكم تصادقهما حكم ابتدا الكاح ، وصارتصادقهما كأنه ايجاب وقبول جديدين ، اذ النكاح ما يحكم فيه بتصليات النوجين ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٤٧/٨ ، وشرح العنايسة : ٢٤٨/٨ ، والبسوط : ٥٦/٥٠ .

(١) هُو ؛ غُرر الاُفكار شرح درر البحار لبدر الدين محود بن أحمد الميني صاحب عددة القارى المتوفى سنة / هه ٨/ هـ ، وهو كتاب في الفقه المقارن على المذاهب الأربعة ،

انظر الفوائد البهية/ ٢٠٧/، وبغية الوعاة : ٢/٥/٢، ومقتاح السمادة : ٢٦٦/١ .

(٢) أي باتفاق بين الامام وصاحبيه .

(٣) هو : النعمان بن ثابت بن كاوس ، ولد بالكوفة سنة / ٠ ٨ / ونهل من معين العلوم الشرعية حتى صار أحد أثمة عصره ، وفيه قسال الشافعي : "ماطلب أحد الفقه الا كان عيالا على أبي حنيفة ، توفي سنة / ١٥٠ / ه ، انظر الامام أبو حنيفة لمحمد أبو زهرة : / ٥١ / والجواهر المضية : ١ / ٢٨ ٢ - ٢٩ وتاريخ بغد الد ٢ / ٢ ٢ ٣ (٤) وهو مقتضى القياس في المذهب ، انظرالفتاوي البزازية ١ / ٥١ (٤)

وعند هما رحمهما الله : لا يقضى بنكاحها أيضا ، بل يوقف الأمر الى أن تحضر الفائية ، فان حضرت وأقامت البينة على ما الاعسست لها الحاضرة :

يقضي بأنها امرأته ، ويفرق بين الزوج وبين الحاضرة . وان أنكرت ذلك :

يقضى بنكاح الحاضرة ببيئة الزوج ، ولا يلتفت الى بيئة الحاضرة (١) من الحقائق " (٢)

وكذا (٣) اذا أقامت / الحاضرة بيئة على اقرار المدعي بنكساح الغائبة : لا يقضى بنكاح الغائبة ، (٤ ويقضى بنكاح الحاضرة ٤) .

(١) انظر الغتاوى الخانية : ١/٧٠١ ، والفتاوى البزازية: ١/٥١١٠

(٢) من الحقائق: ساقطة من ب ومراد المصنف بالحقائق: كتاب تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلمي ، وسيأت التمريف به في صفحة / ١٥ / ٠

(٣) أى ؛ وحكم هذه المسألة كحكم التي سبقتها .

(ع) ساقطة من ب

هذا أذا أقامت الحاضرة البيئة على اقرار الزوج بالنكاح فقط ، لأنه لا فرق في هذه الحالة بين دعوى نكاح الأخسست وفيرها .

أما لو أقامت البينة على الدخول أو ما في معناه: فانه لا يقضى بنكاح الفائبة ، ويفرق بين الزوج وبيسسن الحاضرة ،

وذلك الى أن تحضر الغائبة ، فان حضرت وأقرت بدعوى الحاضرة ، وأقامت البيئة على ما ادعت لها الحاضرة ،

قضي بنكاهها من الزوج • وا ن أنكرت :

يقضي بنكاح الحاضرة من الزوج ببينته .

انظر الفتاوى البزازية : ١/٥١١ ، والفتاوى الخانيسة :

. E.Y/1

ولو أقامت الشاهدة بينة أنه تزوج بأمها ، ودخل بها ، أو قبلها أو مسها (١) بشهوة (٢):

فرق القاضي بين الماضرة وبين المدعي (٣)، ولا يقصصي بنكاح الفائبة .

(١) الس: لغة: هو سك الشي السي السي عبدك م كذا في تهذيب

اللغة : ٢٢/١٢ ،

وفي لسان العرب : ٢١٨/٦ - ٢١٩: ماس الشيء الشيء ماسة ومساسا: لقيسه بذاته ، ومس العرأة وماسها : أتاها ،

شرعا ؛ هو اللس باليد دون حائل ،أو سيدن حائل ، رقيق تصل معه حرارة البيدن الى اليد ، انظر شرح فتح القدير ٢٢١/٣ (٢) الشهوة ؛ لفية هي حب الشي والرغبة فيه ، انظر لسيان

العرب: ۱۱/۵۶۶٠

شرعا: اختلف الحنفية في تعريفها بالنسبة للرجل: ١ - فبعضهم عرفها بانتشار الآلة أو ازديساد انتشارها .

۲ والأكثرون على التفريق بين الشاب وغيره:
 فحدها بالنسبة للشاب: أن يميل قلبسه
 الى المسوسة ويشتهي جماعها.

وحدها بالنسبة للشيخ والعنين : تحسرك قلبه ،أو زيادة تحركه ان كان متحركسا ،

لا مجرد ميل النفس .

أما بالنسبة للمرأة فمرفوها: بأن تشتهي بقلبها، وتتلذذ بالمس ، انظر شرح فتح القدير ٢٢١/٣، والتمريفات: / ٢١١/

(٣) وذلك لثبوت حرمة المصاهرة .

وقد اختلف العلما في ثبوت حرمة المصاهرة بالمسبشهوة المنافعية والمالكية في المعتمد عندهما ، والشافعية والحنابلة في رياة عندهما ، الى أن المس بشهوة يثبت حرمة المصاهرة ، سوا كان من جهسة ==

من " خزانة " (١)

t of the

== المرأة أم الرجل .

ب وذهب الشافعية والحنابلة في المعتمد من المذهب :
 الى أنه لا يترتب على المس شي من تحريم المصاهسيرة وتحوها ، سوا كان من قبل المرأة أم الرجل .

٣ - وذهب المالكية في القول الثاني : الى أن من حساول تلذذا بزوجته ، فتلذذ بابنتها من غير وطي ، استحب له أن يفارق زوجته .

لكن الذين يقولون بثبوت الحرمة بالمس ، يشترطــون لذلك شروطا هي :

أ _ أن يكون الس بشهوة ، فلو كان من غير شهــــوة ووجد الماس الشهوة بعد الترك ، أو لم يجدها ،

لايترتب عليه شيء .

ب ان تكون الأنثى مشتهاة حالا أو ماضيا ، فلو سسس عجوزا بشهوة أو صغيرة مشتهاة ، تثبت الحرمة ،

جـ أن يكون الماس معن يشتهي ، فلو جامع ابن أربسع سنين زوجة أبيه ، لاتثبت به حرمة المصاهرة ،

د ـ وبعضهم اشترط عدم الانزال ، فان أنزل فسلا ، لأن الس من غير انزال داع الى الجماع ، فأقسسه مقامه ، بخلافه مع الانزال ،

(انظر شرح فتح القدير: ٣٢١/٣ - ٢٢٢، ومجسع الأنهر: ٣٢٧/١ ، والأشهاه والنظائر لابن نجيم: / ٢٢٠ / ١٥٤ ، والفتاوى الخانية: ١/٨٠٤ ،

والفتاوى البزازية : ١/٥١١ ،

وانظر مفني المحتاج: ١٧٨/٣ -، ونهاية المحتاج: ٢/٥/٦ ، وتكلة المجموع: ١١٢ - ١١١ ، ونهاية المحتاج وحاشيتا قليبوبي وعميرة: ٣/٣/٣ ، وانظر كشـــاف القناع: ٥/٨/ ، والمقنع: ٣/٥٣ ، وانظـــر الخرشي: ٣/٩/٣ ، وجواهر الاكليل: ٢٨٩/١ ، والشرح الصفير: ٣/٤/٣) .

(۱) هو خزانة الأكمل: لأبي يعقوب يوسف بن على بن محمسه المحرجاني ، جمع فيه كافي الحاكسم الحرجاني ، جمع فيه كافي الحاكسون والمجرد والمنتقى والجامعيين والمجرد والمنتقى والكرخي وشرح الطحاوى وعيون المسائسل وغير ذلك . انظر كشف الظنون: ٢/١٠٧ وتأج التراجم : / ٨٢/ .

اذا اختلف الزوجان في قدر السمى (١)، فادعى الزوج انسسه تزوجها بألف.

(١) اختلاف الزوجين حال قيام الزوجية في قدر السمى ، تعتريسه أحوال ثلاثة ، تبعا للبيئة :

المالة الأولى: أن يقيما البينة جميعا:

ففي هذه الحالة يقضي ببيئة المرأة ، لأنها تظهر فضسلا وزيادة ، وانما كانت بيئة الزيادة أولى ، لأنه لا معارض لها فسي قدر الزيادة ، فيجب العمل بها في ذلك القدر ،

الحالة الثانية: أن يقيم أحدهما فقط البيئة:

وفي هذه الحالة يقضى للذى أقام البيئة ببينته ، سوا كان هو الزوج أم الزوجة .

الحالة الثالثة:

رّ - أن لا يقيما بيئة ، ولا يشهد لهما الظاهر:

ففي هذه الحالة اختلف القول عند الحنفية في الحكم:

- ١ فذهب أبو يوسف وابن أبي ليلى رحمهما الله ،الحى
 أن القول قول الزوج الا أن يأتي بشي مستنكر جدا
- وذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله ، الى أنــــه
 يحكم مهر مثلها .

وقد وقع الخلاف بين أنصار هذا الرأى في تفسيره .

أ _ فذهب الكرخي الى أنهما يتحالفان في الابتداء، ثم يحكم مهر المثل .

ب_ وذهب أبو بكر الرازى الى أنه يحكم مهرالمثل أولا قال السرخسي: وماذهب اليه الكرخي أولى ، لأن ظهسور مهر المثل انما يكون عندما ينتفي مدعى كل واحد منهما، وهولا ينتفي الا بالتحالف، فيبقى النكاح دون مهر فيصار الى مهر المثل، فان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى صاحبه،

وادعت المرأة أنه بألفين ، وأقاما البينة على ما ادعياه : قضى ببيئة المرأة ، لأنها تثبت الزيادة (١).

وان لم يكن لها بيئة :

فعند أبي حنيفة ومحمد (٣) رحمهما الله: يحلف كل منهما علسى دعوى صاحبه ، من غير فسخ النكاح (٣). فاذا حلفا لم تثبت واحدة مسن التسميتين ، فيجب مهر المثل.

وعند أبي يوسف (٤) رحمه الله : القول قول الزوج مع يمينه (٥) ، الا أن يأتي بشي مستنكر (٦) شرعا ، وهو أن يد عي ماد ون عشرة دراهم ،

ي أن لا يقيما بينة ، ولكن الظاهر يشهد لأحدهما :

فيقضي لمن يشهد له الظاهر مع يمينه ، وذلك كأن
يكون مهر مثلها ألفين أو أكثر ، وهي تدعي أن المهر ألفان ،

فالقول قولها مع يمينها ، لأن الظاهر يشهد لها ، وان
كان مهر مثلها ألف والزوج يدعي أن المهر ألف ، فالقسول
قول الزوج مع يمينه ،

(انظر الهداية: ٣/٥/٣ ، وشرح فتح القدير: ٣/٣/٣ و ٢٢٨/٨ ، وتبيين الحقائق: ٢/٢٥ ، والمبسوط: ٥/٥٦-٢٦ ، ، ، والفتاوى الهندية: ١/٨٣ ، والفتاوى الخانية: ٣٩٨/١ ، والفتاوى الخانية:

وانظر بدائع الصنائع: ١٤٨٢/٣ أيضا وما بعدها ففيسه تفصيل أكثر ان شئت حول الخلاف بعد الطلاق ، أو قبل الدخول، أو بعد موت أحد الزوجين أو أحدهما .

وقد اقتصرت على المذكور لأنه هو المقصود خشية الاطالة .

(١) والبينات مشروعة للاثبات . انظر المسوط: ٥ / ٦٦ ٠

(٢) هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني من قرية بدمشق يقال لها حرستا ، صحب أبا حنيفة وأخذ عنه الفقه وروى الحديث ، توفسي سنة / ١٨٩ / وهو صاحب كتب ظاهر الرواية .

شذرات الذهب: ١/١/١ .

(٣) لأن ترك التسمية أصلا في النكاح لا يوجب فساده ، فسقوط اعتباره بجهالة المسمى بالتعارض أولى ، فلا حاجة الى الفسخ . انظر بدائع الصدائع: ٣٠/٣٠ ،

- (٤) يعقوب بن أبراهيم بن طنيس بن سعد الأنصارى القاضي الاسلم ولي القضا لثلاثة من خلفا بني العباس وهو صاحب أبي حنيفة رحمه الله وعنه تلقى العلم ، توفي سنة /١٨٢/ه تاريخ بغداد:
 - (ه) في جب بينته .
 - (٦) في أ ، هـ ، و : يستنكر .

أويدعي أنه تزوجها على خمر أو خنزير (١) من "الحقايق " (٢)

ولو أقامت امرأة البيئة على رجل ، أن أباه الميت كان تزوجها يسم النحر بمكة ، وقضى القاضي لها ، ثم أقامت امرأة أخرى البيئة أنه كان تزوجها في ذلك اليوم بخراسان ، لم تقبل بينتها (٣) . من آخر فصلل في تكذيب الشهود من

(١) اختلف فقها المنفية في تحديد الاستئكار ، هل يكون شرعياً أم عرفيا ؟ :

ر _ فذهب أبو يوسف رحمه الله ، الي أن المستنكر : هـــو مالا يتعارف مهرا لمثلها عادة لأنه مستنكر عرفا .

قال قاضيخان : وهو الأصح وعليه الاعتماد .

وهذا خلاف ماذكره البغدادى رحمه الله عسسن

أبى يوسف رحمه الله •

٢ _ وقيل : مالا يصلح أن يكون مهرا شرها : وهو أن يكون أقل من عشرة دراهم ، لأنه مستنكر شرعا .

قال الوبرى : وهو أشبه بالصواب .

وأنصار هذا الرأى اختلفوا فيما يكون مستنكر شرعا: _____ فقال الحسن بن زياد : المستنكر أن يكون مهــــر

مثلها عشرة آلاف درهم ، والرجل يدعي النكساح

ب _ وقال سعيد بن معاد العروزى: المستنكر: أن يقول الرجل تزوجتها بخمر أو خنزير .

(انظر تبيين الحقائق : ٢/٧٥١ ، وشرح فتح القديد. و ٣٩٤/٣ ، وشرح الاحكام ٣٩٤/٣ ، وشرح الاحكام الشرعية : ١/٨٥١) •

(٢) هو تبيين المقائق شرح كنز الدقائق : للامام فخر الدين أبو محمد مثمان بن علي الزيلمي المتوفي سنة / ٢٤٣ / هـ وهو شرح يقع في عدة مجلدات أجاد فيه موالفه وأفاد وحرر وانتقد وصحصح ما اعتمد (انظر تاج التراجم / ٢١ / وكشف الظنون ٢/٥١٥١)

(٣) لأن القضا الأول قد صح ، فلا ينقض بالبيئة الثانية التي هسي مثل الأولى بل دونها ، لأن الأولى تأكدت بالقضا فصارت أقوى لا تصاله بها ،

" قاضيخان " (١)

اذا ادعى اثنان نكاح امرأة ، وأقام كل واحد (٢)منهما بينسمة على أنها زوجته ، وهي ليست (٣) في يد أحدهما :

لم يقض بواحدة من البينتين ، لتعذر العمل بهما ، الأن المحل لايقبل الاشتراك ، ويرجع الى تصديق المرأة ، فتكون زوجة لمسسن صد قته

هذا اذا لم توقت البينتان (٤). أما اذا وقتتا (٥): فصاحب الوقت الأول أولى (٦).

ولأن النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر التاريخ الأول . انظر شرح فتح القدير: ٢٤٩/٨ ، وتبيين الحقائق: ٣١٦/٤ ، وتكملة رد المحتار : ١٠/٨ ، وانظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٨٤ . في ب ۽ د ۽ بينتهما .

- هو كتاب فتاوى للامام فخر الدين حسن بن منصور الا وزجندى (1)الفرغاني المتوفى سنة / ٩٢ / هـ ذكر فيه جملة من المسائسل التي يفلب وقوعها ورتبه على ترتيب كتب الفقه المشهورة ذاكرا في أحكام المسائل ماهو أظهر الأقوال في مذهب الحنفية . انظر كشف الظنون : ١٢٢٧/٢ ، وتاج التراجم / ٢٢ / ، والفوائد البهية / ٦٢ - ٦٥ / ٠
 - ساقطة من: ب، ج، د . (Y)
 - ساقطة من : ج . (4)
 - في ب : البينات . (3)
 - في ؛ أ ب ، ب ج ، ه ، و ؛ وقتا ، وفي ب ؛ (0)
- ذلك لأن سبق التاريخ يقدم في كل الحالات ، ثم يأتي بمسد (τ) التاريخ الترجيح باليد ، ثم بالدخول ، ثم باقرار المسرأة ، وأخيراً ترجح بينة من يذكر التاريخ على الذى لم يوارخ ، ==

وان أقرت الأحد عما قبل اقامة الهيئة ، فهي امرأته لتصادقهما (١) (٣٠٠) وان أقام الآخر الهيئة / قضي بنها ، لأن الهيئة أقوى مسسن الإقرار . (٢)

ولو تغرد أحد هما بالدعوى ، والمرأة تجعد ، فأقام البينة ،

ي وذلك للاحتمال في الثاني ، والتكاح لأيثبت مع السمسك (انظر المبسوط : ١٥٦/٥ ، وتكملة رد المحتار: ١٨٧ - ٨ ومجمع الأنهر : ٢٧٤/٢) •

وقد اعترض صاحب العناية في هذه المسألة على تقديسم بيئة الأول ، وناقشه قاضي زاده في تكملة الفتحفي اعتراضه مناقشة طويلة ، خلص في ختامها الى القول : " فالأحسن هنا ماذكره تاج الشريعة حيث قال : فان قلت أمكن العمل بالبينتيسين بتخلل الطلاق ، قلت :

لا يمكن . لأن النكاح الثاني يحتمل أن يكون بعد الطلاق ، ويحتمل أن يكون مع بقاء الطلاق ، فلا يبطل النكاح الثابست للأول بالشك .

ولا يقال: يحمل أمرهما على الصلاح، لأن هذا انسا يمتبر في الدفع لا في ابطال حق الفير، وهمهنا الحاجسة الى الابطال، انتهى " انظر شرح فتح القدير: ٢٤٨/٨، لأن دعوى الرجلين قد تعارضتا، وليس هناك مرجح سوى اقسرار العرأة، فاقرارهما لأحدهما قبل اقامة البينة يرجح دعواه، ويثبت نكاحه من العرأة، لتصادق دعوى الرجل مع اقرار العرأة، اذ النكاح ما يحكم فيه بتصادق الزوجين،

(انظر تكلة رد المعتار : ٨/٨ ، والمبسوط : ٥٦/٥ ، وتكلة شرح فتح القدير : ٢٤٧/٨) .

(۲) ذلك أن البيئة حجة متعدية ، والاقرار حجة قاصرة ، ولا أن البيئة حجة متعدية ، والاقرار حجة قاصرة ، ولا أن الثابت بالبيئة كالثابت عيانا ، ويثبت في حق الكل ، بخسلاف الاقرار فانه حجة قاصرة ، ويثبت في حق المقر فقط ، فاقسرار المرأة انما ينفذ عليها لا على من أقام البرهان على أنها زوجته (انظر تكملة شرح فتح القدير: ۲٤٨/٨ ، وشرح العناية :

وقضى بها القاضي ثم ادعى (١) آخر (٢)، وأقام (٣) البيئة على مثسل ذلك ، لم يحكم بها ، لأن القضا الأول قد صح فلا ينقض بما هسسو مثله بل دونه (٤)، الا أن يوقت شهود الثاني سابقا ، لأنه ظهسر الخطأ في الأول بيقين (٥).

وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ، ونكاحه ظا عر (٦) ، لا تقبل بيئة الخارج الا على وجه السبق (٢) . من "الهداية " (٨)

(١) في جد : فادعي ه

(٢) في جد: الآخر.

(٣) في ب : فأقام .

(٤) انظر تكلة رد المعتار: ٩/٨٠

(ُهُ) فاذا وقت شهود الثاني وقتا سأبقا على الوقت الذي قضى فيسه القاضي بالنكاح من الأول ، فانه ينقض القضاء الأول ، ويفرق بين البرأة والمدعي الأول ، ويحكم بالنكاح من الثاني حيست ظهر أن الأول قد تزوج منكوحة غيره .

ولأن القاضي ظهر له خطواه فيجب عليه نقض قضائه .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٤٩/٨ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم / ٢٣٥ / ٠

(٦) وذلك بنقلها الى بيته أو بالدخول معه ، انظر مجمع الأنهر:

(γ) وذلك بأن يبرهن على السبق ، فحينئذ يفرق بين الأول والمرأة
 ويحكم بها للثاني ، لترجح بينته على بيئة ذى اليد .

يقول ابن عابدين: "ولايقضي ببرهان خارج على ذى يد ظهر نكاحه ، الا اذا أثبت سبقه بالتاريخ فانه يقدم . " انظر تكملة رد المحتار: ٩/٨ .

وانظر أيضا مجمع الأنهر: ٢٧٣/٢ ، والدرر والفرر: ٣٤٦/٢ ، وتكملة شرح فتح القدير: ٢٤٧/٨ ،

(٨) انظر الهداية: ١٦٩/٣

الهداية : وهو كتاب في الفروع لشيخ الاسلام برهان الدين علي الهن أبي بكر المرفيناني الحنفي ، المتوفى سنة / ٩٣٥/ ==

وفي " الفصولين " (١) من الفصل الثامن :
لو برهن الخارج وذو اليد على النكاح مطلقا بلا تاريخ ،
يقضي ببيئة ذى اليد (٢) .

فلو قضي للخارج ببينة ، ثم برهن دو اليد ، هل يقضي ببينته ؟ اختلف المشايخ (٣) .

(۱) هو جامع الفصولين للشيخ بدر الدين محمود بن اسرائيل الشهير بابن قاضي سماوة الحنفي المتوفي سنة / ۸۲۳ / وهو كتاب جمع بين فصول العماد ، وفصول الاسروشني ، وأحاط وأجاد ولم يترك شيئا من مسائلهما عدا ، الا ماتكرر منهما وتالى فرائض العمادى لغنى عنه بالسراجي ، يعني الغرائليل لسراج الدين السجاوندى وضم اليهما ما تيسر له من الخلاصة والكافي ، ولطائف الاشارات وغيرها ، وأثبت ماسنح له من النكت والفوائد ، وجعله في أربعين فصلا ،

انظر كشف الظنون: ١٦٦/٥٠ انظر كشف الظنون: ١٦٦/٥٠ ان ذى البيد له نوعان من الحجسسة: البيد والبينة ، وللخارج نوع واحسد ، وذو الحجتين يترجح على ذى حجسسة واحدة .

أويقال: أن البيئتين قد تهاترتا لمكان التعارض فيكون الترجيح باليد .

انظر البسوط: ٥/٥٥ و ٣٣/١٧ ، والفتاوى الخانية: ١/٥٠٤ و ٢٩٥/١ ٠ وتبيين الحقائق: ١/٥٠٤ ٠ (٣) د فذهب بعضهم الى أنه: لوبرهن دو اليد على النكاح على النكاح ، تسمع بينته ٠ ==

وفي مطلق الملك _ فيما سوى التكاف _ لا تقبل بينة في اليد ملى الملك بعد ما قضي عليه وفاقا ما انتهى (١)

ولو أقاما البيئة ، وادعى أحدهما الدخول، وشهد الشهبود

و آخرون على أنه لا يتقض الحكم الذي حكم به للخارج ببينته اذا المنظم نو اليد البيئة . اذ البيئة ليست له ، واتما هي للخارج ، وقد أقامها وقضي له بها ، فلا يجوز تقضها باقامة ذي اليد البيئة .

انظر القتاوى الخيرية : ٢١/٢ ، والفتاوى المنه يسة : ٠٧٨/٤

هذا لو أرخ أحدهما فقط ، فعلى قول أبي حنيف رحمه الله ، يقضي للخارج ، والحكم به للمورخ رواية عنه ، وهذه الرواية اشارة الى أن التاريخ في الملك المطلق حال الانفراد معتبر عنده ، ولكن الصحيح والمشهور من مذهب أنه غير معتبر ،

وفي الهداية في مطلق الملك: لو أرخ أحدهما فقط ، يقضي للخارج عند الامام أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، وعند أبي يوسف رحمه الله ـ وهو رواية عند أبي حنيف محمد الله تعالى . يحكم للموارخ سوا أرخ الخارج أو ذو

رحمه الله تفالى: يحكم للنواخ سوا الحارج الحارج أو دو اليد . انظر جامع الفصولين: ١/٧٧ هـ والمد ايسة :

(٢) الأننا أما أن نقول: ان بينته ترجحت على بيئة الثاني بالدخول به الدخول الدخو

أو نقيول : انه لما تعارضت البينان تهاترتا وبقسسي الترجيح بالدخول ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٠ / ٢٤٧٠

وان أقام كل واحد منهما البينة على النكاح والدخول: لايقضى لأحدهما (١).

وان ادعيا النكاح ، ووقت أحد هما ، وشهد شهوده (٢) على النكاح والوقت : فهو أولى (٣).

وان وقت أحد هما ، ولم يوقت الآخر ، الا أن المرأة فـــــى يد الذي لم يوقت : يقضى لذى اليد .

وكذا لووقت أحدهما ولم يوقت الآخر ، الا أن الذي لم يوقست أقلم البيئة على النكاح والدخول ، فهو (٤) أولى (٥).

هذا اذا كانت الدعوى حال حياة الزوجة منعا للاشتراك . (1)أما اذا كانت الدعوى بعد موتها: فانه يقضى لهمسا جميعا . لأن المقصود بالدعوى بعد السات هو آلميراث ، وهو مال فيقبل الشركة .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٤٩/٨ ، والفتاوى الخانية: ١/٥٠١ ، ومعين الحكام / ١٤٩ / ٠ وسيأتى بيان هذه المسألة فيما بعد في صفحة / ٢٢ / ٠

ي ج : الشهود . **(T)**

لأنه بالتاريخ أثبت يده في هذا الوقت الذى وقته ، ويحتمل (T) الآخر أن يكون قبله أو بمده ، فيقض باليقين لا بالشك .

انظر المبسوط: ٥/٥٥١ ، وتنوير الأبصار/١٦٦/٠ (1)

في ؛ أَ ، ج ، د ، ه ، و : فهي . لأن كون المرأة في يده ـ سوا كانت في بيته ، أو تمكن مسسن (0) الدخول بها ، تليل سبق نكاحه .

انظر الغوائد السمية: ٣٢٨ - ٣٢٨ ، وتكملة شـرح فتح القدير: ٣٤٩/٨٠

(ع ـ أ) قال بعضهم: لاتقبل (٣) بينة ذى اليد ، لأن بينة / ذى اليد انسسا تترجح (٤) على بيئة الخارج اذا شهدوا على السبب ، أما اذا شهدوا على هذا الوجه ، كانت بمنزلة الشهسادة على مطلق الملك ، فلا تقبل بيئة ذى اليد (٥).

وقال يعضهم: تقبل ، لأن شهادة الشهود أنها امرأة وننكوحت وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب ، لأن العرأة لا تصير (٦) منكوحته (٧) وحلاله الا بسبب معين ، وهو النكاح (٨). والحكم اذا تعلق بسبب واحد ، كان ذكر الحكم وذكسر السبب سوا ، بخلاف الملك لا أن الملك (٩) يثبست بأسباب كثيرة وليس بعضها بأولى من البعض ،

(۱) في ب: شهودا.

⁽٢) ني ب ، د : أنها ،

⁽٣) في ج : لايقبل .

⁽٤) في جد : پترجح ٠

⁽ه) في مطلق الملك تترجح بينة الخارج على بينة ذى اليه اذا تمارضتا ، لأن البينات تترجح بزيادة الاثبات ، والا ثبهات في بينة الخارج أكثر ،

انظر المسوط: ٣٢/١٧ •

⁽٦) في و ؛ لاتكون.

⁽٧) في د : منكوحة وحلالا له .

⁽ A) اذ النكاح سبب متعين لصيرورة العرأة روجة ، فاستوى ذكسره وتركه .

انظر جامع الفصولين: ١١٢/١٠

⁽٩) لأن الملك : ساقطة من : ١٠

فلا يتعين السبب (١) . " قاضيخان " (١)

اذا قالت البكر: رددت عند تزويج (٣)ولي منك .
وقال الزوج : بل سكت . فالقول لها عندنا (٤) ، لانكارهسا

وقال زفر (() الله : القول له ، لتسكه بالأصل ((Y) ولو أقاما البيئة فبينتها أولى . لأنها تثبت الرد (A) ، والسزوج يثبت عدمه (٩) وهو السكوت .

ولو أقام الزوج بينة (١٠) على أنها أجازت أو رضيت حين علست ،

(۱) انظر ماسبق صفحة / ۱۹ / تعليق /۲/ عند الكلام على ترجيح بيئة ذى اليد على بيئة الخارج .

(٢) انظر الفتاوى الخانية: ١/٥،٤-٢٠٤٠

(٣) في ب ، د تزوج ٠

(٤) أي عند الامام وصاحبيه رحمهم الله تعالى .

- (ه) لأن المرأة وان كانت مدعية ظاهرا ، لكنها في الحقيقة منكرة ، فكان القول قولها ، انظر شرح فتح القدير : ٢٧٢/٣ ، ومجمع الأنهر : ٣٣٥/١ ، وبدائع الصنائع : ٣٣٧/١ ، والفتاوى الخانية : ٣٣٧/١ ،
- (٦) هُو أبو الهذيل بن قيسمن بني العنبر صاحب أبي حنيفة ، وكان يفضله ويقول : هو أقيس أصحابي ، وقال عنه في خطبة زواجه : هذا زفر بن الهذيل اعام من أئمة المسلمين ، وعلم من أعلامهم ، في شرفه وحسبه وعلمه ، وكان زفر يقول ; ماخالفت أبا حنيفة فسي قول الا وقد كان أبو حنيفة يقول به ، توفي سنة / ١٥٨ / ه ، انظر تاج التراجم / ٢٨ / والفوائد البهية / ٥٧ / والجواهــــر المضية : ٢ / ٢٥٠ ، والفهرست / ٢٥٦ / ،

(γ) وهو السكوت ، لأن المرأة تدعي أمرا عاد نا وهو الرب ، والسيروج عني يتكر ، فكان القول قول المنكر ،

الظر شرح العناية : ٣٧٢/٣ ، وبدائع الصنائع : ٣٧٢/٣٠ : والفتاوى الخانية : ٣٣٧/١ ،

() وهو أمر زائد على السكوت ، والبينة التي تثبت زيادة أرجح ، انظر شرح فتح القدير ، ٣/٣/٣

() انظر شرح المناية : ٣/٣/٧ ، والغتابي المندية : ١٠/٤ ، والغتابي الخانية : ٣٣٧/١ ،

(١٠) في جد: البنية .

وأقامت هي بينة على الرد:

رجعت بينة الزوج ، لا ثباتها اللزوم ، ومحل المسألة "العناية شرح الهداية " (١) .

ولو قالت امرأة: تزوجت هذا الرجل أس ، ثم قالسست: تزوجت هذا الرجل الآخر (٢) منذ سنة ، فهي للذى أقرت بنكاحه أس (٣) .

ولو شهد (٤) الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي تجحد : قال أبو يوسف رحمه الله : اسأل الشهود بأيهما بدأت وأقضسي يه. (٥)

ولو أقام رجلان البيئة على نكاح امرأة بعد موتها ، يقض لهمابميراث

(۱) انظر العناية شرح الهداية: ۳۷۳/۳ و وفي مجمع الأنهر: (۱/۳۳۰ وبدر المتقى شرح الملتقى: ۱/۳۳۳ وبدر المتقى شرح الملتقى: ۱/۳۳۳ بيئة الزوج أولى لاستوائهما في الاثبات ، وزيادة بيئة الزوج باثبات لزوم النكاح.

المناية شرح الهداية: هي شرح جليل للشيخ محسد ابن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي المتوفي سنة / ٢٧٦ / هـ وقد أحسن فيه وأجاد ، وحل ألفاظ الهداية باختصار ، واجتهد في تنقيحه وتهذيه ، انظر كشف الظنون: ٢٠٣٥ / ٢ وتاج التراجسم / ٦٦ / ٠

(٢) الآخر : ساقطة من ج .

(٣) وذلك للاحتمال في نكاح الذى تزوجته منذ سنة ٠

(٤) في جد ۽ شهدت ،

(ه) لأنها باقرارها للا ول يثبت نكاحها منه ، فلا يقوى اقرارها المثاني على معارضة مايثبت باقرارها الأول ، ولأن اقرارها للأول يقتضيي تصادقها معه ، فكان بمثابة عقد جديد ، اذ النكاح مسلل يحكم فيه بتصادق الزوجين ،

انظر المبسوط: ١٦٥/٥ ، وتكملة شرح فتح القدير:

. YEY/A

زوج واحد . لأن حكم النكاح بعد البوت البيراث ، وهو يحتمل الشركة (١).

ولو الدعى على امرأة أنها امرأته ، وأقام البيئة على ذلك ، والدعت المرأة أنها امرأة هذا / الرجل (٢) مد لرجل آخر مد وأقامت البينسية على ذلك ، والرجل يجحد :

قال محمد رحمه الله: تقبل بيئة الزوج المدعي (٣). ولو كانت المرأة حين أقامت البيئة على الرجل أنها امرأته ،ادعاها ذلك الرجل ، كانت البيئة بيئة المرأة ، "قاضيخان " (٤)

ولو أقام كل واحد من المسلم والكافر بيئة نصرانيسسسة (٥ على نكاح امرأة نصرانية ٥) : قض بنها (٦)للمسلم عند هما (٢)

(١) وذلك بخلاف الدعوى حال الحياة . انظر ماسبق صفحة / ٢ / تعليق رقم / ١/ ، وانظر حاشية الدرر على الفرر / ١٣ / ٤٠٠

(٢) هذا الرجل: ساقطة مِن ؛ و ٠

(٣) قال في الخانية : " لأن الشهود لما شهدوا عليها بالنكاح ، فقد شهدوا على اقرارها أنها امرأت ، واقرارها على نفسهـــا أصدق من بينتها " .

انظر الفتاوى الخانية : ١/٧٠١ ، والفتاوى الهندية : ١/٤٠٠

(٤) انظر الفتاوى الخانية : ١/٦٠١ - ٤٠٢ ٠

(ه) ساقطة من : و ه

(٦) بها : ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه ، و ،

(٧) أى عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى . ذلك لأنه يصح تزوج مسلم كتابية عسن كتابيين عند الشيخين ، حيست أن الشهادة شرطت في النكاح لأجل ملك المتعة لا لأجسسل المهر .

وخالف في ذلك محمد وزفر رحمهما الله تعالى ، خلافا لما ذكر البغدادى .

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى (١): يقضي بها (٢) للنصراني ، من باب شهادة أهل الذمة من " الوجيز " (٣).

اذا الدعى نكاح الرأة ، وهي في يد آخر ، فأقرت المرأة للمدعى م أقام (٤) البيئة بدون التاريخ (٥): يقض للخارج بحكم الاقرار (٦).

ذلك أن الشهادة في النكاح عندهما من باب الشهادة علىيى المسلم ، ولا تصح شهادة الكافر على المسلم بالاجماع :

١ ... لأن قبولها يقتضى الزام الحاكم بالقضا * بشهادة الكافر، ولا يجوز أن يلزم "المسلم بشهادة الكافر.

٢ - ولأن السلم يتضرر بشهادة الكافر في هذه الحالة .

ولأنهم لا يجتنبون الكذب.

انظر بدائع الصنائع: ١٣٧٨/٣ ، ومجمع الأنهر: ١/١٣٣ ومختصر الطحاوى / ٥٣٥ / ، وتبيين الحقائق : ٢٣٤/٤ ، والميسوط: ١١٣/١٦

والصو اب : وعنه محمد وزفر رحمهما الله تعالى . انظـــــر (1) التمليق السابق ومراجعه .

بها: ساقطة من: أ، ب (T)

الوجير : وهو كتاب في الفتاوى ، للامام الملامة برهان الدين (4) محمود بن أحمد وهو مرتب على ترتيب الهداية . انظر كشف الظنون : ٢٠٠٢/٢ .

في : ب ، ج ، و : أقاما . (1)

(0)

في ب : التنازع . لأن اقرار المرأة لأحدهما قبل اقامة البينة ، يرجح دعوا ، ، (7) ويثبت نكاحه من المرأة ، لتصادق دعوى الرجل مع اقسسرار ، اذ النكاح ما يحكم فيه بتصادق الزوجين ،

انظر تكملة رد المحتار: ٨/٨ ، المبسوط: ٥١٥٦، تكلة شرح فتح القدير: ٢٤٧/٨٠ ولو أقام الخارج بيئة على النكاح ، وأرخ شهوده (١١، وأقيام بيئة على اقرار ذى اليد أن نكاحه (٢) كان في وقت كذا ، وذكر وقتيا بعد تاريخ بيئة الخارج أولى ، وتند فع بيئييية الخارج أولى ، وتند فع بيئييييية نى اليد بها (٣) ، الا اذا وقت (٤) ذو اليد (٥) فقيال : تزوجتها قبل أن تتزوج الخارج ، ثم جددت المقد بعد ذليك المقد ، فحينئذ لاتند فع بيئة ذى اليد (١).

اذا تنازع (Y) اثنان في امرأة ، كل منهما يدهي أنه تزوجها أولا ، وهي في بيت أحدهما ، كان أولى بها ، كما لوكانت فسي يد ، (A) .

انظر الفوائد السمية: ٣٢٨-٣٢٧ وتكملة شــرح

فتح القدير: ٢٤٩/٨ ،

⁽١) في : أ ، ه : شهرة .

⁽۲) أن تكامه: ساقطة سن: أيب به د مد بو م

⁽٣) بها: ساقطة من: ب.

⁽٤) في و: وفق ٠

⁽ه) الا اذا وقت ذو اليد : ساقطة من ب .

⁽٦) لأن سبق التاريخ مرجح لبينة صاحبه .

انظر المسوط: ١٥٦/٥ ، ومجمع الأنهر: ٢٧٣/٢ ، وبدر المتقى: ٢٧٣/٢ ،

⁽٧) في : جد: تنازعا .

⁽٨) وكون المرأة في يده دليل سبق نكاحه .

ني ۽ جه ۽ بيده.

وكذا لوكان لأحدهما دخول عليها ، لأنها تكون في قبضه .

فان أقام الآخر بينة أنه تزوجها قبل هذا ، فان القاضي يقضسي

هما للذى أقام البينة ، لأنه تبين أن الآخر غصبها (١)" خزانه ".

اذا تنازع اثنان (٢) في امرأة ، كل واحد منهما يدعي أنها (٣)

امرأته ، وأقام البينة على ذلك ، فهذا على وجوه :

(٤) ان أرخا ، وتاريخهما سوا ، أو أرخا (٥) على السوا ، ولكل واحد منهما يد ، أو لم يو رخا ، ففي هذه (٦) الفصول الثلاث (٢):

انظر الغوائد السمية : ٣٢٨/٢ ، وحاشية الدرر على الفرر/ ١٣/ ٤/

⁽۱) لأن التصريح بالتاريخ يفوق الدلالة ، فلا تعتبر الدلالة ، الناريخ صريح وأقوى من دلالة القبسسض للمونها في بيته ودخوله معها على سبق نكاحه ،

⁽٢) في زجر: الاثنان.

⁽٣) في ب يأنه .

⁽٤) في ب : انهما ان أرخا ، وفي ل : الأنهما ان أرخا ،

 ⁽ه) في جد ; أو أرخانه .

⁽٦) في أ ، ه : هذا .

⁽γ) في يأ ببيد به بو يالثلثة ،

وان أرخا على السواء ، الا أن لأحد هما يد ا :

يقضى له ، لأن حجته ترجحت (٢) باليد (٣) .

وان أرخ أحدهما ، ولم يوارخ الآخر ، فصاحب التاريخ أولى (٤) وان كان لأحدهما يد ، وللآخر تاريخ (٥) ، فصاحب اليد أولى ،

لأن يده مرجحة لأن كل واحد منهما يدعي (٦) تلقي الملك من جهسسة واحدة ، فيد (١) أحدهما تدل على أن ملكه أسبق (١) ، فكسسان أولى (٩) .

وان أقرت لأحدهما ، وللآخر تاريخ :

(١) ولما كان المحل لا يقبل الاشتراك حال الحياة ، وليس أحدهما ، بأولى من الآخر ، فان البيئتين تتهاترا ولا يقضي بالعرأة لأحدهما ، انظر الفوائد السمية ، ٣٢٧/٢ والمسوط ، ٥٦/٥١٠

⁽٢) في ب: رجعت ،

⁽٣) أو لأن البينتين لما تعارضتا تهاترتا ، وبقي الترجيح باليد .
انظر المسوط: ٥٦/٥ وتكملة شرح فتح القدير: ٢٤٩/٨ .

⁽ع) لأنه بالتاريخ أثبت يده في هذا الوقت ، واحتمل الآخر أن يكسون علم أو بعده فيقضى باليقين لا بالشك ، انظرمجمع الأنهر ٢ / ٣ ٣

⁽ه) في : أ ، هـ ، و : التاريخ .

⁽٦) يدعى ؛ ساقطة من ب ، د ، و ،

⁽٧) في جميع النسخ : فيه والصواب والله أعلم : فيد .

⁽٨) في ب؛ استرق ه

⁽٩) انظر مجمع الأنهر: ٢٧٤/٢ ، والفوائد السمية: ٣٢٧/٢ .

يقضى للذى أقرت له ، لأن الاقرار بمنزلة اليد ، وان تنازعا بعد موتها (١):

فهذا (۲) أيضا على وجوه ، ولا يعتبر فيه الاقرار واليد (۳). فان سبق تاريخ أحدهما : قضي له بالميراث (٤) ، " تتمسة الفتوى " (٥)

قال في " الخزانة " ويجب عليه تمام المهر .

وان لم يوارخا ،

أو أرخا على السواء ،

فانه يقضي بالنكاح بينهما ، ويجب على كل واحد من الزوجيسن نصف المهر ويرثان (٢) منها ميراث زوج واحد (٢).

(١) أى موت المرأة التي وقع التنازع فيها في صفحة / ٢٨ / ٠

(٢) فهذا : ساقطة من ب.

(٣) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٤٩/٨ •

(٤) لأن الدعوى لوكانت حال الحياة ، لحكم بالزوجة لعن سبحت تاريخه ، فكذا حال الموت ،

انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٤٩/٨ •

(م) تتمة الفتوى : للأمام برهان الدين محمود بن أحمد بـــــن عبد العزيز الحنفي المتوفى سنة / ٦١٦ / جمع فيه الحوادث والواقعات ، واختار في كل مسألة فيها أقاويل ماهو أشبـــه بالأصول وزاد على كل جنس ما يجانسه وذيل على كل نــــوع ما يضاهيه .

انظر كشف الظنون: ١/٤ ٣٤ ، وتاج التراجم: ٧٠ .

(٦) في ب: ويرثا .

(Y) لأن المقصود من دعوى نكاح امرأة ميتة هو الميراث ، وهو مسال يقبل الشركة ، فيقضى بالنكاح بينهما ، ويجب على كل منهمسا نصف المهر ، لتساويهما في الحكم ، ولا يجب للمرأة الا مهسر واحد ، لكنهما يرثان منها ميراث زوج واحد ، لأن الزوجيسة لاتثبت الا من زوج واحد ، انظر حاشية الدرر على الفرر:

رجل أقام بينة (ا على امرأة أنه تزوجها ، وأقامت المسرأة بينة (ا على رجل ينكر أنه تزوجها ، فالبينة بينة الرجل (٢) .

ادعى أنها امرأت أو مدخولته بنكاح صحيح منذ أربع سنيسن ، وأقام البيئة ، وادعى الآخر أنها امرأته أو مدخولته منذ خمس سنين ، وأقاما (٣) البيئة :

فهيئة الثاني أولى . لأنه يثبت سبق نكاحه ، ويثبت كونها . في يده ، ويثبت اقرارها له بذلك (٤) ، والكل موجب للترجيح (٥) . اذا أقامت المرأة البيئة على رد النكاح عند البلوغ (٦) ، وأقام الزوج

(١) ساقطة من به ده و ٠

(٢) الأن الأول أثبت نكاحه من المرأة ، والثاني ينكر ، والبينسات للاثبات ، انظر المسوط : ه/٦٦٠

(٣) في : ب ، جد ، د : وأقام .

(٤) بذَّلك : ساقطة من ب ، د .

(ه) انظر الفتاوى البزازية : ه/ه٣٦ ، وتكملة شرح فت_____ القدير : ٢٤٧/٨ ·

(٦) خيار البلوغ :

اذا زوج الصفيرة الائب أو الجد : فلا خيار لهمساً بعد البلوغ ، لأنهما كاملا الرأى وافرا الشفقة ، فيلسوم المقد بمباشرتها ،كما اذا باشراه برضاهما بعد البلوغ .

وان زوجهما غير الأب أو الجد:

ا ـ فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ؛ لكل واحد منهما الخيار أذا بلغ ، ان شاء أقلم على النكاح ، وان شماء فسخ .

==

البينة على السكوت ، تقبل بينة العرأة ، لأنها تثبت الفعسل (١) وهسو (٥٠-ب) / الابا (٣٠).

اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفسساده ، فادعى الزوج الفساد ، وادعت العرأة الصحة ، وأقاما البينة : تقبسل بيئة من يدعي الفساد (٣) ،

-- وقال أبو يوسف رحمه الله: لاخيار لهما اعتبـــارا بيالاً ب والجد .

وان كان المزوج غير الأب أو الجد _ كالأم والقاضي _ :

- فالصحيح من قولي أبي حنيفة رحمه الله : ثبوت الخيار ليما .
- ٢ وروى عنه عدم ثبوت الخيار لليتيمة اذا زوجها القاضي لأن له الولاية في المال والنفس ، وكان في قوة ولا يـــــة
 الأب والجد .

فان اختار الصفير أو الصفيرة فسخ النكاح ، احتاجسوا الى قضاء القاضي لايقاع الفسخ ،

ويثت خيار البلوغ للصفير أو الصفيرة اذا بلغا ، وقد علما بالنكاح ، فان سكتا بطل خيارهما ، سوا كانا عالمين بأن لهما الخيار أم لا ، لأنهما لايمذران بالجهل ،

وخيار البلوغ في حق البكر ، لايستد الى آخر مجلسسس بلوغها ، بل بمجرد روايتها للدم وقد بلغها خبر النكاح ، فان سكتت بطل خيارها ، وان ردت يثبت ردها ،

أما الثيب والفلام : فلا يبطل خيارهما بالقيام عسسن المجلس ، بل يمتد الى ماورا المجلس ، انظر الهداية : ١٩٨١ - ١٩٩ ، وشرح المناية : ٢٧٨/٣ ومابعدها ،

(١) في ب: العول .

(٢) انظر الفتاوى الهندية: ١٠٨٠.

لكن لولم يقيما البيئة ، وادعت المرأة أنها ردت النكساح حين بلغت ، وكذبها الزوج فالقول قوله ، انظر مجمع الأنهر :

(٣) ويفرق بين الرجل والمرأة ، ويكون تفريقا بالطلاق في حق المهر==

ونسب الولد ثابت (١) . * خزانة * .

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر: قضى لمن برهن ،

وان برهنا: قضي للمرأة ان شهد مهر المثل للزوج ، بسأن كان (٢) مثل مايدعي الزوج أو أقل ، لأن الظاهر يشهد للسزوج ، وبيئة المرأة تثبت خلاف الظاهر ، وقضي للزوج ان شهد مرر المشلل لهما ، بأن كان مثل ماتدعيه أو أكثر ، لأنها تثبت الحط ، وهسسو خلاف الظاهر .

وان لم يشهد مهر المثل لواحد منهما ، بأن كان أقل مسسا ادعه أو أكثر ما ادعاه : تساقطاً لا ستوائهما في الاثبات (٣) ، لأن بينتها تثبت الزيادة ، وبينته تثبت الحط ، فلا يكون أحدهما أولسسى من الآخر ، " درر وغرر " (٤)

(٥ ولو ادعت المرأة أن أباها زوجها وهي بالفة ولم ترض ، وادعى الزوج أن أباها زوجها في الصفر: كان القول قول المرأة . ٥)

⁼⁼ والنفقة ، بعد أن يسأل الزوج عن وجه الفساد ، لكن لـــو كان المدعى للفساد المرأة ؛ لايفرق بينهما ،

انظر الفتآوى الهندية: ١٢٧-٨٠/٤

⁽١) انظر الفتاوى الهندية: ١٢٦/٤ - ١٢٧

⁽٢) في ب ۽ جه ،د : کان ه

⁽٣) في و : الاستوا .

⁽ع) هو دررالحكام شرح غرر الأحكام لمحمد بن فراموز بن خواجه ، الشهير بالمولى خسرو ، توفي سنة / ٥٨٨ / ه . انظر مفتاح السعادة: ٢٩٢/ ، والفوائد البهية / ١٨٤ / انظر الدرر والفرر: ٣٤١/٣ ، وانظر ماسبق صفحة / ٣ / تعليق / ١/ فقد مر ذكر تفصيل هذه المسألة .

⁽ه) ساقطة من ب ، د .

ر ۲ وان أقاما البينة ، فأقامت العرأة أنها كانت ابنة عشريسن سنة وقت النكاح ، وأقام الزوج البينة أنها كانت ابنة ثمان (المنين : كانت البيئة بيئة المرأة .

كذا في شرائط النكاح من " قاضيخان " ، وذلك لأن بينتها أكثر اثباتا من بينته .

وقد صرح به صاحب " الوجيز " حيث قال ٢) :

رجل أقام على امرأة بينة أنه زوجها منه أبوها قبل بلوفها ، و أقامت هي بينة (٣) أنه زوجها منه بعد بلوفها / بغير رضاها ، فينتها أولى . لأن بينتها مثبتة للبلوغ . (٤)

فكانت أكثر اثباتا (٥).

(۱) ساقط من ب ، و .

(٢) في حد : ثمانية .

(٣) في ب: بينة على أنه .

- (٤) ولأن البلوغ معنى حادث لا يثبت الا ببينتها . انظر واقعسات المفتين / ٢٠٦ / وقد قيد الحنفية هذا الحكم بحالة المراهقة حيثان المخبر به حينئذ يحتمل الثوت ، فيقبل خبرها لأنهسا منكرة وقوع الملك عليها ، والقول قول المنكر . انظر البحر الرائق: ٣٢٦/٣ ، وبدائع الصنائسية : ٣٢٢/٣ ، وبدائع الصنائسية . ١٣٩٧/٣ ، وبدائع الصنائسية . ١٣٩٧/٣ ، وبدائع الصنائسية . ١٣٩٧/٣ .
- (٥) ويلزم من جمل بينتها أولى: فساد النكاح ضرورة الأنسم لا ينفذ عقد الولي على البكر البالفة بغير رضاها . انظر واقصات المفتين / ٢٠٦ / ٠

وكشف الحقائق: ١٦٨/١ ، وشرح صدر الشريعة: ١٦٨/١، والبحر الرائق: ١٦٨/٣ .

وعن محمد (١) رحمه الله: رجل أقام (٢) البينسية (٣) أنه تزوج هذه المرأة بألف وأقات المرأة البيئة أنه تزوجها بألفين (٤) فالمهر ألف .

بخلاف مالو أقام البائع البينة أنه باعه بألفين ، وأقام المستسرى البينة أنه اشتراه منه (٥) بألف ، فالثن ألفان (٦) ، لأن النكـــاح لا يحتمل الفسخ ، وكل واحد أدعى عقدا غير (٢) ما ادعاه الآخسر ، فتهاترت البيئتان (٨) ، ويثبت النكاح بتصادقهما (٩) ، ووجسب الألف باعتراف الزوج ، والبيع يحتمل الفسخ ، فيجمل كأنه اشتراه منه بألف أولا ، ثم اشتراه منه بألفين ، فينفسخ الأول ، ويثبت الثانسي * وجيز * •

(١٠ قلت : (١١) وهو مخالف لما مرمنَّ الحقائق * (١٢) أن البيئة في مثله بينة المرأة ، لأنها تثبت الزيادة ١٠) .

ومن محمد ، ساقطة من : ب به اله و ا ()

في ب: أقات. (7)

في ب إلينة على أنه ، المناه ال (7)

في أيب يد يويه على ألفين . (1)

منه : ساقطة من أ ،ب ، جد ، د ، ه . (0)

في أن يأب م دام والمنظم والفين . (1)

ئي جب ۽ بمقد ار عين . -(Y)

⁽人)

في ب : البينات . في أ ، ب ، ج ، ه ، و : لتصادقهما . (9)

^()·)

ساقطة من ب ، د أى البغدادى رحمه الله . (11)

انظر صفحة / ١٤/ (11)

التغصيل الذى ذكرناه عن " الدرر والفرر ($^{(1)}$) أن الجواب فيها علمى التغصيل الذى ذكرناه عن " الدرر والفرر ($^{(7)}$) فيما سبق ") .

ولو قالت المرأة: تزوجتني على عبدك هذا ، وقال الزوج: تزوجتك على أمتي هذه ، وهي أم المرأة ، وأقاما البيئة ، فالبيئة (٤) بيئة (٥) المرأة ، لأن بيئتها قامت على هق نفسها (٦) ، وبيئة الزوج قامت على هق الفير ، وتعتق الأمة على الزوج باقراره (٢).

(۱) الزيلعي : هو عثمان بن علي بن محجن بن موسى ، فخراله ين أبو عمر _ وقيل أبو محمد _ الزيلعي الصوفي البارعي . كسان مشهورا بمعرفة الفقه والنحو والفرائض . شرح كتاب كنز الد قائسة في عدة مجلد ات ، فأجاد وأفاد وحرر وانتقد وصحح مااعتد . توفي سنة / ۲۶۳ / في رمضان ، انظر تاج التراجم / ۲۶ / ، والفوائد البهية / ۲۱۰ / .

(٢) صفحة / ٣٢ / تعليق / ٥ / ٠

۳) انظر ماسبق صفحة / ۲۷ / ۰
 ساقطة من ب ، د .

(٤) في حد : يقضي ٠

(ه) في جد: بينة .

(٦) وهو مهرها ، وهي تملكه ولايمكن أن يكون مهرها أمتها التسيي هي أمها ، لأنها لايمكن أن تملكها لأنها تعتق عليها بملكها لها لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث روته أم المو منين عائشست رضي الله عنها " من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر " . انظر سنن أبي د اود : ٢/٢٥٣ ، وتحفة الأحوذي : ٢٠٣/٤، وسنن أبن ماجه : ٢/٣٥٢ .

(γ) لأن الاقرار حجة قاصرة ، ويثبت في حق المقر ، وينفذ عليه فقط ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ۲٤٨/٨ .

ولو أقام الزوج البيئة أنه (١) تزوجها بألف درهم ، وأقامت المرأة البيئة أنه تزوجها (٢ بمائة دينار ، وأقام أب المرأة وهسسو عبد الزوج البيئة أنه تزوجها ٢) على رقبته ، فالبيئة بيئة الأب .

فان أقامت أمها _ وهي أحة الزوج _ بعد (٣) ذلك البينسة أنه (٤) تزوج ابنتها على رقبتها (٥) فالبيئة بيئة الأب والأم ، ونصفهما جميعا صهر لها ، ويسمى الوالد ان للزوج في قيمتهما .

ولولم يكن كذلك ، / ولكن العرأة أقامت البينة على أنه تزوجها بمائة دينار ، وأقام الزوج البينة على (٦) أنه تزوج العرأة بمائة دينار ، ثم ان أب درهم ، فقضى القاضي ببينة العرأة بالنكاح بمائة دينار ، ثم ان أب العرأة ـ وهو عبد الزوج ـ أقام البينة أنه تزوج العرأة على رقبته ، فان القاضى بيطل القضا الأول ، ويقضى بأن الأب هو المهر (٢) .

(١) في ب: أنها.

(ツー 7)

⁽٢) سَاقِطِة من : أ بجي ي به .

⁽٣) في أيب يه عدي ويصع

⁽٤) في ب: أنها .

⁽ه) في ب : قربتها .

⁽٦) علَى: ساقطة من ي ب ، ج ، د .

⁽γ) في المسألة صور أرسع ، لم يجلمها المصنف ، وقد ذكرها صاحب الفتاوى الهندية بالترتيب الآتي :

لو أقام الزوج البيئة أنه تزوجها بألف درهم ، وأقاسست المرأة البيئة أنه تزوجها بمائة دينار ،

١ فان أقام أب المرأة _ وهو عد الزوج _ البينة أنه تزوجها على رقبته ، وأقامت أم المرأة _ وهي أمة الزوج _ البينة على أنه تزوجها على رقبتها ; فالبينة بينة الأبوالأم ، والنكاح جائز على نصف رقبتهما .

وان اختلف الزوجان في البيت الذى يسكنان فيه ، كل واحست يدعي أنه له : كان القول في ذلك قول الزوج (١) ، وان أقامست المرأة البيئة أو أقاما جميعا :
قضى ببينة المرأة ، لأنها خارجة معنى (٢).

-- ٢ - وان قضى القاضي للمرأة بمائة دينار ، ثم ادعى الأب: قضي بأن الأب صداقها ، ويعتق من مالها ، ويبطسل القضاء الأول .

وان أقام الزوج البينة أنه تزوجها على أبيها ، وصدقسه الأب في ذلك ، فقض القاضي به ، ثم أقامت البينسة أنه كان تزوجها على مائة دينار: تقبل بينتها ، ويقضى لها بمائة دينار، وعتق الأب من مال الزوج ، والولا ً له .

والود له . و وان أقام الأب البينة أنه تزوجها على رقبته ، والمسسرأة تدعي مهرها مائة دينار ، والزوج يدعي ألف درهم : حكم ببينة الأب ، واعتق من مال ابنته ، ثم لو أقاسست أم المرأة البينة أنه تزوجها على رقبتها لا تقبل .

انظر الفتاوى الهندية : ١/٤٠

(١) اعتبارا بأنه صاحب اليد . والقول في الدعاوى لذى اليد . انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٦/٢ ، وقد جا في السسدرر الحكلم " والقول للزوج فيما يصلح لهما كالمقار ، لأن المسرأة وما في يدها في يد الزوج ، وأذا تنازع اثنان في شي ، فالقول لذى اليد " .

انظر الدرر والفرر: ٣٤٢/٢٠

(٢) فكانت أرجح لأنها أكثر اثباتا ، والبينات تترجح بزيـــادة الاثبات ، انظر البسوط: ٣٢/١٧ ، ولأن الخارج هــو المدعى والبيئة له ، انظر رد المحتار: ٥/٩٤٥ ، وواقعات المفتين / ٥،٥ / وهذا قياس مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٦/٢ ،

ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة ، وأقامت المرأة بيئة (1) أن الدار لها ، وأن الرجل عبدها ، وأقام الرجل البيئة أن الدارله ، والمرأة امرأت ، تزوجها بألف درهم ، ودفع اليها ، ولم يقم بينسة أنه حر :

فانه يقضي بالدار والرجل للمرأة (٢) ، ولا نكاح بينهما ، لأن المرأة أقامت البيئة على الرجل ، والرجل لم يقم البيئة على الحريسة ، فيقضي بالرق ، فاذا قضي بطلت بيئة الرجل في (٣)الدار (٤ أوالنكاح ضرورة (٥).

وان أقام الرجل البيئة أنه حر الأصل - والمسئلة بحالها -: يقضي بحرية الرجل (٦) ونكاح المرأة (٢). ويقضي بالدار للمسرأة ، لأنا (٨) لما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد ، والمرأة خارجة (٩). وقضى بالدار لها (١٠).

⁽١) بينة : ساقطة من ب .

⁽٢) في ج : والرجل عبد المرأة .

⁽٣) الرجل في : ساقطة من ب ه

⁽٤) لأن العبد وما يملك ملك لسيده ، وهو لم يقم البينة على حريته .

⁽ه) لثبوت كونه عبد الها ، ولا يمكن أن يكون عبد ها زوجا لها فسي وقت واحد ، انظر الفتاوى البزازية : ه/٣٦٧ •

⁽٦) لأنه يقبل قوله في دفع الرق عن نفسه . انظر المسوط: ١٧٢/٧٠

⁽ Y) لأن الرجل أقام البيئة على نكاح العرأة ، وهي لم تقم بينسسة على عدمه ، فيحكم لمن أقام البيئة .

⁽٨) في جد : لأنا الأصل لما .

⁽٩) في جه: خارجة عنها ،

⁽١٠) لأن بينة الخارج في الملك المطلق أرجح من بيئة ذى اليد ، لأن الخارج هو المدعي ، والبيئة له . انظر رد المحتار : ه/٩٤ه ، والغتاوى الخانية : ٣٨٦/٢ .

كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما ، كانت السدار للزوج . وان أقاما البيئة : يقض ببيئة العرأة (١).

ولو اختلفا في متاع من متاع النساء ، وأقاما البيئة : يقضصور بها (٢٠) للزوج .

ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح ، فأقامت / المرأة البينسة أن المتاع له ، وأن الرجل عبدها ، وأقام الرجل البيئة أن المتاع له ، وأنه تزوج المرأة بألف درهم ، ونقدها مائة : يقضي بالرجل للمسرأة ، ويقضى لها بالمتاع أيضا ، كما قلنا في الدار،

وان أقام الرجل البيئة أنه حر الأصل : يقضي له بالحريــــة وبالمرأة والمتاع أيضا ، لأنه في متاع النساء يحتاج الى البيئة .

وان كان المتاع مشكلا _ بكونه للرجال (٣) والنسا و جميعا _ يقضي له بحريته ويقضي للمرأة بالمتاع و لأن بيئة المرأة في المشكل أولسى و لا نبها خارجة (٤) .

(١) قد سبق ذكرهذه السألة في صفحة / ٣٨ / ٠

(1-y)

⁽٣) بها: ساقطة من ج.

⁽٣) في جد : للرجل .

⁽ع) اذّا اختلف الزوجان في متاع البيت ، سوا كان النكاح قائسا ، أو لم يكن :

^{1 -} فالقول للزوج فيما يصلح له ، كالعمامة والقلنسوة والكتب والقوس ، لأن الظاهر يشهد له ،

والقول للمرأة فيما يصلح لها ، كالخمار وثياب النسساء
 والأساور ، لأن الظاهر يشهد لها .

والقول للزوج فيما يصلح لهما ، كالفراش والأمتحصصة
 والرقيق والمنزل والمقار ، لأن المرأة وما في يدهسسا
 في يد الزوج ، واذا تنازع اثنان في شي فالقول ==

ولو ادعى الزوج بعد وفاتها أنها أبرأته من الصداق حسسال صحبها ، وأقام الوارث بينة (١) أنها أبرأته في مرض موتها ، فبينسة الصحة أولى (٢) .

وقيل: بينة الورثة (٣) أولى (٤) .

ولو ادعت المرأة البرائة عن المهر بشرط ، وادعاها السسنوج مطلقا ، وأقاما البيئة ، فبيئة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفا ، ويصح الابراء معه (٥) .

وقيل : بينة الزوج أولى (٦).

ولو أقامت المرأة بينة على المهر ، وأن زوجها كان مقسرا بذلك الى يومنا هذا . وأقام الزوج بينة أنها أبرأت من هذا المهر (٢) الذي تدعيه : فبينة البرائة أولى .

__ لذى اليد ولا فرق في هذا بين أن يكون البيت الذى يسكناه ملكا لها أو له .

فان كان أحدهما يفعل أويبيع مايصلح للآخر ، كأن كان الرجل صايفا يصوغ حلي النساء ، أو كانت المرأة دلالة تبيسع مايصلح له ، فلا يكون القول لواحد منهما لتعارض الظاهرين . وهذا كله اذا لم يكن لأحدهما بيئة ، فان كان لأحدهسا

بينة: قضي بمقتضاها وان أقاما جميعا: يقضى للخارج .
انظر بدائع الصدائع: ٢٤٩٦/٣ ، والفتاوى الخيرية: ٢/٨٨
والفوائد السمية: ٣٢/٣ - ٣٢٠ ، والدرر والفرر: ٣٤٢/٢ ومجمع الأنهر: ٣٤٢/٣ ، وفنية ذوى الأحكام: ٣٤٢/٣ ، والمبسوط: ٣٤٢/٣ ، ولسان الحكام / ٣٣٨/٠

(١) بينة: ساقطة من ب يه ٠

(٢) لأن الفعل في المرض أعط من فعل الصحة. انظر رد المحتار:

(٣) في و: الوارث.

(٤) انظرواقعات المفتين / ٣٠٨ / ٠

(ه) لأن الزوج ينكر وقوع الشرط والعرأة تدعيه فالبينة لها . انظر الدرر والفرر : (٣٧٧/٠٠

(٦) انظر واقعات المفتين : / ٢٠٥ / ٠

(٧) المهر: ساقطة من ب.

من " جامع الفتوى " (١)

ادعى عبداً مثلا في يد رجل أنه وهبه له أو تصدق به علي سه وقبضه وادعت المرأة أن ذا اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته وبرهنا (٢):

يحكم أبو يوسف رحمه الله بالعبد بينهما نصفين (٣) ، وللمسرأة بنصف قيم أيضا على الزوج تتميما للمهر ،

وعند محمد رحمه الله: يحكم بالعبد لمدعي الشراء ، وللمسرأة بجميع قيمته على الزوج (٤) .

ومحل المسألة : " شرح المجمع " (٥) في فصل مايد عيه الرجلان .

(۱) هناك كتابان باسم جامع الفتوى أحدهما : للسيد الاسسام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندى الحنفسسو المتوفي سنة / ٥٥٦ هـ وهو كتاب مفيد معتبر والثاني : للشيخ قرق أمره الحميدى الحنفي المتوفي سنست / ٨٨٠ / هـ وهو مختصر استصفى فيمه المهمات سسن المنية ، والقنية ، والغنية ، وجامع الفصولين ، والبزازى ، والواقعات ، والايضاح ، وقاضيخان ، ولكنه ليس كسميمه في الاعتبار ،

ولا يمكن أن أحدد أيهما المقصود الأنهما مخطوطان ،

انظر كشف الظنون: ١/٥٦٥ - ٦٦٥

(٢) سواءٌ ذكرا تاريخاً واستوى تاريخهما أو لم يذكرا تاريخا .
انظر مجمع الأنهر: ٢ / ٥ ٢٧ ٠

(٣) لأن الهبة والصدقة المقبوضة والمهرسوا عني اثبات المك . انظر المصدر السابق .

(٤) لأن البينات حجج الشرع ، فيجب العمل بها ما أمكن ، وهو مكن ، وهو مكن ، أن يُجعل الشراء سابقا ، انظر المصدر السابق ،

(٥) المجمع: هو مجمع البحرين وملتقى النهرين: لعظفر الديسسن احمد بن على بن ثعلب البغدادى المعروف بابسسسن الساعاتي ، وقد جمع فيه بين مختصر القدورى ومنظومسة النسفي ، وله شروح كثيرة مخطوطة .

انظر تاريخ الأدب العربي: ٢٨٨٦، وانظر مفتاح السمادة: ١٨٧/٣ ، والفوائد البهية / ٢٦ / ،

ضيعة في يد امرأة ، أقام رجل بينة على ملكيتها ، / وأقاست هي بينة على أن زوجها ملكها منها بمهرها منذ عشرين سنة ، فليسسس بدفع ، من باب البينتين المتضادتين من "القنية " (())

وفي " الخلاصة " (٢) _ من الدعوى _ : يوم الموت لا يد خل تحت القضاء (٣) .

(Y-Y)

حتى لو ادعى على (٤)رجل أن أباه مات يوم كذا ، فقضي به ، ثم ادعت امرأة على هذا الميت أنه تزوجها بعد ذلك التاريخ بيدم : تقبل البيئة ، ويقض بالنكاح ،

ويوم القتل يدخل تحت القضاء (٥).

حتى لو ادعى رجل على آخر أنه قتل أباه يوم كذا ، وقضـــــى

(۱) القنية: للشيخ مختار بن محمود بن محمد أبو الرجا نجم الدين الزاهدى الغزميني ـ نسبة الى غزمين بفتح الغيس المحمورة ، قصبة من قصبـات خوارزم ـ كان من كبار الأئمة ، وكتابه حوى علـــــى المسائل الغربية ، وتفصيل الغوائد ، وقد صــرح ابن وهبان وغيره ، أنه معتزلي الاعتقاد ، حنفــي الفروع ، وتصانيفه غير معتبرة ، مالم يوجد مطابقتها لغيرها ، لكونها جامعة للرطب واليابس ،

انظر الفوائد البهية : / ٢١٢ - ٢١٢ / ٠ (٢) الخلاصة : هو خلاصة الفتاوى : للشيخ الامام طاهر بن أحمد ابن عبد الرشيد البخارى المتوفى سنة / ٢٤٥ / وهو كتساب مشهور معتبر عند العلما * معتمد عند الفقها * ، جمع فيه كتسب ظاهر الرواية دون زوائد ولخصه من الواقعات .

انظر كشف الظنون: ٢١٨/١، والغوائد البهية / ٨٤ / ٠

(٣) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٨٦ ، وتكملة رد المحتار : ٩/٨ والأشباه والنظائر لابن نجيم / ٢٢٠ / ٠

(٤) على: ساقطة من أ. ، ب ، د ، ه ، و ،

(ه) نفس مراجع تعليق رقم (٣)·

القاضي به ، ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بيوم أن أبــــاه تزوجها ، لا تسمع ، انتهى ،

وفي " الغصولين " ـ من الغصل العاشر: ادعت امرأة أنهـ تزوجها في رجب سنة كذا ، وتدعي (١)المهر في تركته ، فبرهـ ورثته أن مورثنا مات في صغر تلك السنة : لا تقبل ، لأنهم يثبتـ ون الموت ، والموت لا يدخل تحت الحكم ، ويثبت النكاح والمهر مـ تركته (٢). انتهى .

⁽١) في هـ: وتدعي المرأة .

⁽٢) قال ابن قاضي _ محمود بن اسرائيل _ صاحب جامع الفصولين: " وينبغي أن يكون في عده المسألة خلاف في قبول الدفع وعدمه" انظر جامع الفصولين: ١١٢/١٠

كتساب الطسلاق (١)

اذا خالع امرأته ، ثم أقام بينة أنه كان مجنونا وقت الخلع . وأقامت المرأة بينة على كونه عاقلا وقت الخلع (٢) ، فبينة المرأة أولى ،

وكذا اذا كان مجنونا وقت الخصومة ، فأقلم وليه بينة أنه كسان مجنونا وقت الخلع ، وأقامت المرأة بينة على أنه كان عاقلا ، فبينة المسرأة أولى ، من " الدرر والفرر " (٣).

والأصل في ذلك : أن بيئة كون المتصرف عاقلا ، أولى مسن بيئة كونه مجنونا أو مخلوط العقل . (٤)

رجلان شهدا أن فلانا قد مات ، وهذه قد كانت امرأتــه ، (-1, -1) وشهد / آخران أنه قد طلقها قبل العوت ؛

(١) تمريف الطلاق:

١ لفـة : له معنيان : التخلية والارسال ، والمعنسى
 الآخر : حل عقدة النكاح .

γ ـ شرعا: رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص ، وهـــو على مادة : ط ل ق ، صريحا:

كأنت طالق ، أو كناية : كمطلقة ، __ بالتخفيف ، وهجا طالق بلا تركيب :

كأنت طالق .

انظر لسان المرب: ٢٢٦/١٠ ، التمريفات / ٧٤ / ، وشرح فتح القدير: ٢٣/٣ .

(٢) وقت الخلّع: ساقطة من هـ ٠

(٣) انظر الدرر والفرر: ٣٨٤/٢٠

(٤) انظر الدرر والفرد : ٣٨٤/٢٠

قال الشيخ أبويكر محمد بن الفضل (١): شهود الزوجيسة أولى (٢).

وقال القاضي الامام على المسغدى (٣): شهود الطلاق أولى (٤). من فصل الدعوى تخالف الشهادة ،من دعا وى قاضيخان (٥).

ادعت امرأة نكاحا على رجل ، فقال الرجل : لانكاح بيني وبينك ، فلما أقامت المرأة البينة على النكاح ، أقام هو البينة على أنها اختلمسست منه : تقبل بينته (٦).

(۱) هو الشيخ محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكمارى ـ بضم الكساف وتخفيف الميم ـ البخارى كان اماما جليلا ، معتمدا في الرواية، مقلدا في الدراية ، رحل اليه أئمة البلاد ، أخذ الفقه عــــن الاستاذ عبد الله السبذموني عن أبي حفص الصغير عن أبيـــه عن محمد ، مات سئة / ٣٨١/ هـ، انظر الفوائد البهية / ١٨٤/ ووجه ذلك ؛ أنه يعتبر كأنه طلق ثم تزوج ،

(٢) ووجه ذلك: انه يعتبر ذانه طلق ثم تزوج • انظر الفتاوى الخانية: ٢٠٨/ • وواقعات المفتين / ٢٠٨/ •

(٣) هو الا مام علي بن حسين بن محمد السغدى د نسبة الى سغد بضم السين المهملة وسكون الفين المعجمة بعدها دال مهملة د ركن الا سلام أبو الحسن ، سكن بخارى ، وكان اماما فاضلا وفقيه مناظرا ، روى عنه السرخسي السير الكبير ، من تصانيف ، النتف في الفتاوى والسير الكبير وشرح الجامع الكبير ،

انظر القوائد البهية: / ١٢١/ وتاج التراجم: / ٣٤ / ٠ (٤) لأن شهود بقا الزوجية ، شهدوا باستصحاب الحال ، والآخر أثبت الزوال . والبينة مشروعة للاثبات . والطلاق يكون بعسد النكاح . انظر البسوط: ٥/٦٦ ، والفتاوى الخانيسة : ٣٢٧/٢ ، وواقعات المفتين / ٢٠٨ / ، وجامع الفصولين :

(ه) انظر الفتاوى الخانية : ٣٧٧/٢٠

(٦) لأن نفي الحال لايلن منه نفي الماضي ، فلم يوجد تناقض أصلا انظر تكملة رد المحتار : ٣٤/٧ •

وان قال الرجل في انكاره : لم يكن بيننا نكاح قط ، أو قال : ماتزوجتها قط ، فلما أقامت المرأة البيئة على النكاح ، أقام هــــو البيئة على أنها اختلمت منه ،

قال ضي الله عنه (١)؛ كان ينهفي أن لا تسميع بينته (٢). من باب ماييطل دعوى المدعي قبل القضاء ، من دعا وى "قاضيخان (٣)

وفيه أيضا: امرأة ادعت على ولد ميت أنها كانت امرأة أبيسه ، مات وهي في نكاحه ، وطلبت الميرات (٤) ، فجحد الابن ، فأقامست الهيئة أن أباه كان طلقها ثلاثا ، وانقضست عدتها (٥) قبل موته : تقبل بيئة الابن في الصحيح .

(۱) هو قاضيخان: فخر الدين حسن بن متصور بن محمود بــــــن عد المزيز الأوزجندى الغرغاني توفي سنة / ۹۲ ه / ۰ تفقه على أبي اسحق الصغار وظههير الدين المرغيناني صنف الفتاوى وشرح الجامع الصفير والملتقط وشــرح أدب القاضي •

انظر مفتاح السعادة: "۲۲۸/۲ ، وتاج التراجم : /۲۲/ ، والغوائد البهية / ۲۲/ ،

(٢) وهداً عوظاهر الرواية ، وقد رجمه ابن عابدين الابن فسيسي تكملة رد المحتار ، نظرا لتحقق التناقض ،

أما وجه قبول دعواه ومطالبته بالبرهان عليها : فلاحتمال أنه زوجمه أبوه في صفره بولاية الاجبار ، ولم يعلم بالنكاح ، فانكاره لاينافي دعوى الخلع ،

انظر تكملة رد المحتار: "٣٤/٧" ، والقتاوى البزازيسة : 3/٨٤ ، وجامع الفصولين : ٢٤٢/١ ،

(٣) انظر الفتاوى الخانية : ٢٨/٢ •

وانظر أيضا : الفتاوى البزازية : ١٤٨/٤ ، وجامع الفصولين : ١٤٨/٤ ، والفتاوى الهندية : ١٥/٤ ،

(٤) وطلبت الميراث: ساقطة من ه.

(ه) في ب: العدة ،

وان كان الابن قال حين ادعت: لم يكن تزوجها ، أو لم تكسن زوجة له قط: لا تقبل بينته . (١)

وفيه أيضا : امرأة ادعت على زوجها أنه (٢) طلقها ثلاثسا ، وأقامت البيئة ، والزوج يجحد ، ثم ادعى الزوج أنه تزوجها (٢) بعدما اعترفت أنها تزوجت بالمحلل ، ويحل له نكاحها ، لا يسمسع منه (٣) هذا الدفع (٤).

(آ وفي الفصل العاشر من "الفصولين " ؛ برهنت علي طلاق ثلاث ، وبرهن الزوج أنها أقرت بعد الطلاق الثلاث أنهيا المراد الطلاق الثلاث أنهيا (٨ ـ ب) اعتدت ، وتزوجت بآخر (٩) ، ودخل بها ، وطلقها ، ومضت/عدتها وتزوجته ، وهي امرأته اليوم :

فقد قيل : هذا ليس بدفع . والصحيح : أنه دفع صحيح ٦٠) .

⁽١) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٤٠٠

⁽٢) ساقط من ب.

⁽٣) في ب : منها .

⁽ع) لأنه بهذه الدعوى يدعي عليها التناقض في دعوى الحرمسة ، وفيما لايشترط دعوى المرأة لقبول البيئة ، لا تسمع عليها دعوى التناقض ، انظر الفتاوى الخانية : ٢/٣٤ .

⁽٥) في : ج : وتزوجت بزوج آخر .

⁽٦) لوجود التصادق بين اقرآر المرأة ، ودعوى الرجل · انظر جامع الفصولين : ١٤٢/١ ، ومعين الحكام / ١٣٢/٠ ساقط من ب ، د ، و ·

(ا جعل أمر امرأته بيدها (٢) ان لم تصل اليها نفقتها في وقت كذا ، فهي تطلق نفسها متى شائت ، فمضى ذلك الوقت ، فأرادت أن تطلق نفسها ، فاختلفا في وصول النفقة في ذلك الوقست ، فبرهنت أنه أقر أنه لم يصل اليها نفقتها : قبل وتند فع دعواه (٣).

ولو برهنت أنه أقر أنه لم يدفع اليها نفقتها ، لا تقبل لجواز أن يكون وكيله دفع اليها ،

(؟ وقيل : تقبل في الوجهين ، لأن د فع وكيله كد فعه ؟) . ألا ترى أنه لو حلف ليعطين فلانا حقه ، فأمر غيره فأعطاه بر . لو شهد اثنان أنه مات وهذه امرأت ، وآخران أنه طلقها قبسل

وته . قال البقالي (٥): بينة الزوجية أولى ^() .

(١) ساقط من ب ، د ، و ،

(٢) في ج: بيدها على أنه.

(٣) يقول ابن نجيم ۽ "والقول قولها في عدم وصول المال ، لأنها نورت دعواها بالحجة ، أما لولم تبرهن : فالقول قوله في عدم وقوع الطلاق ، وقولها في عدم وصول المال . انظر البحر الرائق : ٣/٥٤٣ - ٢٦/٤ ، ٦٤ ، والفتاوى

البزازية : ١٣٢/ ٢٣١/ ٥٠٠٤ ، ومعين الحكام /١٣٢/ (٤) لكن لو اقتصر الأمر على مجرد الدعوى :

فقيل: القول قوله . لأنه ينكر الوقوع ، لكن لا يثبت وصول النفقة اليها . والأصح: أن القول قولها في هذا ، وفي كسل موضع يدعي فيه ايفاء حق وهي تتكر .

ساقطة من ج م

(ه) البقالي : هو محمد بن أبي القاسم الخوارزس النحوى ، المعروف بالبقالي ـ نسبة الى البقال الذي يبيع الأشياء اليابسة ==

(ا وقال على السفدى: بيئة الطلاق أولى (٢) .
وقيل: لو كانت المرأة تدعي عقدين: يفتي بأولوية بينسسة
الزوجية ، والا فبأولوية بيئة الطلاق . (٣)

وقيل ؛ لو أنكروا نكاحها أصلا ؛ لم يكن هذا دفعا لدعواها .
ولو لم ينكروا أصل النكاح ، وانما أنكروا وراثتها (٤) ،
بأن قالوا ؛ لم تكن زوجة له عند موته ، أو لا ترثه بالزوجية ونحوه ،
فهذا دفع ، انتهى (٥) .

مات عن زوجة وأولاد من زوجة أخرى ، وادعى الأولاد أنهسا كانت حراما قبل موته بستة أشهر ، وأقاموا بينة ، وأقامت المرأة بينسسة انها كانت حلالا وقت الموت، فشهود المرأة أولى () ،

== . كان اماما فاضلا فقيها مناظرا خبيرا بالمعاني والبيان •
له مصنفات منها الفتاوى وجمع التفاريق وكتاب التفسير وفيرها ،
توفي سنة / ٢٧٥ / هـ •
انظر الفوائد البهية/ ١٦١ -٢٦٢/ والجواهرالمضية ٢٨٩/ -

(۱) سأقطة من ب ، د ، و ، وكانت شهود المرأة أولى ؛ لأن الورثة أقاموا البينة لانكار حسق المرأة ، وبينة المرأة تثبته لها ، والبينات مشروعة للاثبات ، فكانت بينة المرأة أولى ، انظر المسوط ؛ ه/٦٦ ٠

(٢) قد سبق ذكر بعض هذه السألة عن الفتاوى الخانية صفحـــة

/ ۲۰۳۰ / ۰ وفیها أن المخالف للسفدی ، هو أبو بكر محمد بن الفضل ، وفیها أن المخالف للسفدی ، هو أبو بكر محمد بن الفضل ، وههنا البقالي : ولعل هذا سهو من البغد ادی فان أبست قاضي ذكر أن الخلاف بين السفدی ومحمد بن الفضل ، وهسسذا يوافق ماذكره قاضيخان من قبل ، انظر جامع الفصوليسن : ۱۲۲/۲ ، والفتاوی الخانية : ۳۲۲/۲ ،

۱٤٣/۱ : انظر واقعات المغتين : ١٤٣/١ •

(ع) في أيبيد يهاو : ارثها ،

(٥) انظر جامع الفصولين: ١٤٣/١٠

ولو قال لا مرأته: ان شربت مسكرا بنفير اذنك فأمرك بيدك، فأقامت بيئة / على وجود الشرط ، وأقام الزوج بيئة أنه كان باذنها ، فبيئة المرأة أولى (١). من باب البيئتين المتضادتين من "القنية".

(1-9)

(٤ ولو قالت الورثة : ان أبانا حرمها على نفسه قبل موتسه بسنتين ، فقالت ان زوجها أقر في مرض موته (٢) أني حلال عليه ، فهذا د فع (٣) .

ولو أنكروا نكاحها ، فهرهنت عليه ، فقالوا : ان أبانا طلقها ومضت عدتها قبل موته ،

قال السفيدى : هذا دفع ؟).

(۱) ففي الدرر والفرر: " والقول له ، الا أن تبرهن المرأة لأنه يتسك بالأصل ، وهو عدم وجود الشرط ، ولأنه ينكسر وقوع الطلاق والمرأة تدعية " انظر الدرر والفرر: ٣٧٧١، والبحر الرائق : ٢٧/٢ ، ولأن الزوج يدعي الأصل فكسان القول قوله ، انظر لسان الحكام / ٣٣٦/ ، ومجمع الأنهر: ١٨٣٢/ ، وانظر بدائع الصنائع : ١٨٣٢/ ، ففيه حكسم الأمر باليد ، وشرط بقائه ، وماييطله ومالا يبطله ، ومايصلح جوابا من الألفاظ للأمر باليد ، مع بيان حكمها ،

(٢) مرض الموت (هو المرض المخوف الذي يتصل به الموت ولــو لم يكن بسببه) ، انظر الغتاوي الهندية : ١٧٦/٤ .

(٣) انظر البزازية : ٣٩٩/٥ ففيها : " لو دفع الورثة بأنهسا كانت حراما على مورثنا ، فقالت : انه أقر بأني منكوحته ، يصح دفع الدفع ،

(۶) ساقط من ب به ده وه

(١ وقال البقالي : لا (٢).

وقيل : لو أنكروا النكاح أصلا : لا يكون د فعا . والا فد فع (٣) .

ادعی ارثها ، وقال : كانت في نكاحي (٤) الى يوم موتها ، فيرهن ورثتها أنك قلت قبل هذا : " اكراين مسروه زن من بودى ميراث بردبى . " (٥)

قيل تندفع . ويكون قوله هذا اقرارا بأنها ليست امرأته .

وقيل لايند فع . ولا يكون قوله هذا اقرارا ، لمدم الزوجية .

كما لوقال: إن كان فلان في الدار لذهبت اليه، لا يكون اقرارا أن فلانا ليس في الدار لا محالة، على أن ماذكرتم مفهوم كلامه، وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة، ().

(١) ساقط من ب ، د ، و ، جا في جامع الفصولين تعليقا على قول فقها الحنفية : وظاهر المذهب عندنا : أن المفهوم ليس بحجة :

" أقول: قال العلامة الغزى: قلت مراد المصنف أن المفهوم في كلام الناس ليس بحجة في ظا هر الرواية ، وقد صرح بمثله العمادى . " وبمثله قال صاحب الفوائد الزينية وأبسس نجيم وابن عابدين ، خلافا لما ذكره محمد من أنه حجسة ، فانه خلاف ظاهر المذهب ،

أما مفهوم الرواية فحجة ، انظر اللآلي الدرية فسسي الفوائد الخيرية على جامع الفصولين : ١٤٣/١ ، وانظسسر الأشهاه والنظائر لابن نجيم / ٢٣٢ / ورد المحتار ٤/٤٣٤ وجامع الفصولين : ١٤٣/١ .

- (۲) وعليه فالقول لها في أنه مات قبل انقضا المدة مع اليمين .
 انظر رد المحتار : ۳۸٤/۳ ، والبحر الرائق : ٤/٤/٤ .
 - (٣) انظر جامع الفصولين: ١٤٣/١٠
 - (ع) في أببيد به و عكاحه،
- (٥) أنَّى : " لو كان السبت زوجتي لأخذت السيراث . " وهي عسارة فارسية .

(ا ولو قالوا انك قلت : كانت امرأتي ، الا أنسسي طلقتها : لايند فع ، لأن الزوج اثبت نكاهها بالبينة يوم البوت ، وما أثبته الورثة لاينافى ذلك لجواز أنه طلقها ثم تزوجها () .

برهن على نكاحها . فبرهنت أنه خالعها : يندفع لولم يوقتا أو وقت أحدهما فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع أسبق : لايندفع . فترد بينتها . " جامع الفصولين " (٢)

برهن أنه تزوجها في غرة شهر كذا ، صرهنت أنه أقـــر و به بامرأته: بعد هذا التاريخ بثلاثة أشهر / أنها حرام عليه ، وليست بامرأته: فهذا دفع صحيح ، حتى يحلف أنه لم يرد به الطلاق ، فلــــو نكل (٣) يندفع ، من الفصل العاشر من "الفصولين " (٤)

(۱) ساقط من ب ، د ، و .
 انظر جامع الفصولين : ۱۲۳/۱.

(٢) انظر جامع الفصولين : ١٤٢/١ •

(٣) حقيقة النكول : أن يقول المدعى عليه : لا أحلف ، فالقاضي يقول له : اني أعرض عليك اليعين ثلاث مرات ، فان حلفست والا قضيت عليك بالمال ، انظر معين الحكام / ٩٧ / ٠

(٤) انظر جامع الفصولين : ١٤٣/١٠

باب النفقــــة (١) ------

اذا ادعى الزوج الاعسار: كان القول قوله ، وعليه نفقد المعسرين (٢) الا اذا أقامت المرأة بينة على أنه موسر: فأنه يقضي عليه بنفقة الموسرين ، وأن أقاما البينة فبيئة المرأة أولى (٣) .

" قاضيخان " (٤) .

ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض ،أو في

(١) تمريف النفقة:

١ ـ لفسة : نُفَق المال : اذا نقص وقل ، وقيسل :

اذا فني وذهب.

٢ ـ شرعا : الا درار على شي بما فيه بقاوه • وقيل : هي الطعام والكسوة والسكنى •

انظر لسان العرب: ۳۵۸/۱۰ ، ورد المحتار: ۳۸۲/۳۰۰ واللباب: ۹۱/۳ ۰

في ه : كتاب الاعسار والنفقة .

(٢) الأنه منكر ، ولأن الفقر في الناس أصل ، والزوج يتسك به ، والمرأة تدعي غنى عارضا . والمرأة تدعي ألأنهر : ١٩٢/، والمسوط : ١٩٣/ه-١٩٤ ، والمسوط : ١٩٣/ه-١٩٤ ، ولسان الحكام / ٣٣٦ / ٠

(٣) لأنها مدعية اثبات شيء والبيئة بينة المثبت .

انظر مجمع الأنهر ٢/٧٨٦ ، ولسان الحكام : / ٣٣٦ / ٠

(٤) وذكر محمد رحمه الله تعالى : أن القول قول المرأة مع يمينه الله الله تعالى : أن القول قول المرأة مع يمينه اليسار . ومن الفقها من ينظر الى زنّ المطلوب .

فأن قامت البينة ، فلا يَعلو ؛ اما أن تكون من جهتها أو تكون

من جهته . ذات كانور . حرورا واللساد و قبلت بينتما

فأن كانت من جهتها على اليسار: قبلت بينتها . وأن كانت البيئة من جهته على الاعسار: فيه روايتأن . الزمان بعد فرض القاضي ، كان القول قول الزوج (١) ، وان أقاما البيئة : فبيئة المرأة أولى ، لأنها تثبت الزيادة (٢) ، "خزانة "

واذا بعث الرجل الى امرأته بثوب (٣) ، فقال الزوج : هو من الكسوة ، وقالت المرأة : هي صلة (٤) . كان القول قول الزوج ،

وكذا لو أعطاها دراهم فقال: هي نفقة . وقالت المرأة : هي هدية . كان القول قول الزوج ، الا أن تقيم المرأة البينة علـــى أنه (٥) بعث اليها هدية . وان أقاما جميعا البينة : فالبيئة بينـــة الزوج .

وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر : كانست البينة بيئة المملك من (٢ " قاضيخان " (٦).

وفي الخلاصة : اذا بعث الزوج اليها ثوبا، فقالت : هذا هدية . وقال ٢)

⁽١) الأنه ينكر الزيادة . انظر الفتاوى الخانية : ١٩٦/١ •

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية: ٢/١٦) ٠

⁽٣) في هـ: ثوباً .

⁽٤) في ها: هدية .

⁽ه) في جد : على أن مابعث .

⁽٦) انظر الفتاوى الخانية : ١/٥٣٥ - ٣٦ ، والمسوط :

^{. 197 - 190/0}

⁽۷) ساقط من ب ،د .

(۱ الزوج ؛ هو من (۲) الكسوة ؛ فالقول قول الزوج (۳) ، والبينة بينتها . (۱)

ولو اختلفا في يسار () الأب ؛ (° كان القول قول الابن ، والبيئة بيئة الأب ، من " البزازية " °) .

اذا أنفق مال ولده الفائب على نفسه ، فحضر الابن ، وادعى الله وادعى الأب الأب كان موسرا وقت الانفاق ، وأنكر الأب / : تعتبر حاله وقت الخصومة .

وان كان الأب معسرا (٦) وقت الخصومة ؛ كان القول قوله ، والا فلا (٢) .

(۱) ساقط من : ب ، د ،

(٢) من بالقطة من بأ با بالا باها و ٠

(٣) لأن المطك أعرف بجهة التعليك ، وعليها البيئة ، الله النظر الفتاوى البزازية : ٥/٢٦٤ •

(٤) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٦٤ •

(ه) ساقط من یا به به د به و م انظر الفتاوی البزازیة : ه/ ۳٦٤ م

(٦) في ب : موسرا .

(γ) قال ابن قاضي ارمني جامع الفصولين ، تعليقا على هذه المسألة:
 " أقول : الحال ظاهر ، والظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق وهنا يحتاج الى بيان الاستحقاق ، ان سبب الضمان وهسو اتلاف مال الفير ، ثابت بيقين ، فلا يعارضه الا يقين مثله، فيثبت الاستحقاق ببينته لا بظاهر ، فينبغي أن لا يضمسن الا بالبينة .

فان قيل ؛ هنا يد فع الضمان فيصلح له الظاهر ، يقال : هذا رفع لا د فع ، اذ سبب الضمان تقدير فلا يرتفسسع الا يظاهر ،

فلورد : بأن الأخذ مع اليسار هو الذى يوجب الضان هنا ، لا مطلق الأخذ ، فالمتقرر هو الأخذ لا اليسسار ، فلم يثبت سبب الضان ، فالظاهريد فع الاستحقاق فلا وجه ، انظر جامع الفصولين : ٣٢٣/٢ ،

وان أقاما البيئة على دعواهما ، كانت البيئة بيئة الابين ، لأنه يثبت أمرا عارضا . . "قاضيخان " و " البزازية " (٢)

رجل رَمِنَ (٣): ادعى على رجل أنه أبوه ، وطلب أن يفسره له القاضي النفقة عليه ، فأنكر ذلك الرجل ، فأقام الزمن البينة على ما ادعى ، وأقام المدعى عليه البينة على رجل آخر أنه أبو الزمن ، وذلك الرجل ينكر : فالبيئة بيئة الزمن ، ويثبت نسبه من الذى أقام عليه البيئة أنه أبوه ، ويفرض له عليه النفقة ، وتبطل بيئة الآخر ،

من باب ما يبطل الدعوى قبل القضا ، من "قاضيخان" (٤)

⁽١) انظر الفتاوى الخانية: ١/٩٤٦ ٠

⁽٢) البزازية: هو كتاب في الغتاوى للشيخ الامام حافظ الديسن محمد بن شهاب ، المعروف بابن البزاز الكسردى الحنفي المتوفي سنة / ٨٢٧ / وهو كتاب جمامع لخص فيه زيدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة ، ورجح ماساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل ، وسماه الجامع الوجيز .

انظر الغوائد البهية /٢٥/ ، وكشف الظنون : ٢٤٢/١ • (٣) الزَمِن : هو الذي طال مرضه زمانا ، انظر المغرب/٢١٠/

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٠٤٠٠

كتاب الرضكاع (١)

لو شرط على الظُّئر (٢) الارضاع بنفسها ، فأرضعته بلبسين شاة : فلا أجر لها (٣).

ولو اختلفا : فالقول لها مع يعينها استحسانا . (٤) ولو برهن أهل الصبي على ما الدعوه : فلا أجر لها (٥)

(١) تمريف الرَّضَاع:

١- لفية : رضع أنه : امتص عديها .

٢ - شرعا : مص الرضيع به حقيقة أو حكما للبن خالص ؛
 أو مختلط غالبا ، من شدى الآن مية ، في وقست

خصوص •

انظر ترتيب القاموس المحيط: ٣٤٧/٢ ، ومجمع الأنهر ١/٥٧١ كتاب الظئر كتاب الظئر

(٢) الظّئر: في الأصل هي الناقة تعطف على ولد غيرها ، ومنه قيل للمرأة الأجنبية تعضن ولد غيرها ظئر ،

انظر المصياح المنير: ٢٦١/٢٠.

- (٣) لأنها لم تأت بعمل مستعق عليها وهو الارضاع ، فان هذا ايجار لا ارضاع ، فلم يجب الأجر لا ختلاف العمل ، لا لا نتفاء اللبن ، فلا أجر لها . لأن البدل بمقابلة الارضاع وهي لم ترضعه الا بما سقته لبن الفنم ، ولأن مقصود هم عمل مصلح للصبي ، وما أتست به مفسد ، فالآد مي لا يتربى تربية صالحة الا بلبن الجنسس، انظر الهدأية : ٣/٣٤١ ، وكشف الحقائق : ٣/٣٥١ ، وشرح المناية : ٣/٣٤١ ، والمبسوط : ١٣٩/١٥ .
- وشرح المناية : ١٠٩/١٩ ، والمبسوط : ١١٩/١٥ . (٤) لأن الظا هر شاهد لها ، فصلاح الولد دليل على أنها أرضمته لبن الآدمية .

انظر البيسوط : ١٢٩/١٥ •

(ه) لأن الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم: انظر المسلسور السابق.

وتأويل السألة : أن يشهدا أنها أرضعته بلبن شــاة لا بلبن نفسها .

أما لو اكتفيا بقولهما : ما أرضعته بلبن نفسها ، لا تقسسل شهاد تهما ، لا تقسسل شهاد تهما ، لقيامها (١) على النفي مقصودا ، بخلاف الأول ، لأن النفى شمة دخل ضمن الاثبات ،

ولو برهنا فبينة الظئر أولى (٢) . من آخر الفصل التاني عشر من " الفصولين " (٣)

(١) في جه: لقياسهما .

(٢) لأنها تثبت الأجر دينا في ذمة من استأجرها ، ويثبت ايفاً العمل المشروط ،

والمثبت من البينتين يترجح على الباقي .

انظر المسوط: ١٢٩/١٥ ، والفتاوى البزازية: ٥٣٦٣٠٠

(٣) انظر جامع الفصولين : ١٧٣/١ - ١٢٤

كتاب المِتَــاق (١)

لو ادعى الورثة على (٢) غلام (٣) أنك كتت ملك أبينا الى يوم الموت ، ونحن الوارثون فأقام العبد بينة أني كنت ملك (١٠) فلان آخر ، وأعتقني : تقبل بينة العبد (٤) ، وينتصب / خصصا عن الفائب في اثبات الملك ، لأن ملكه شرط عتقه ، فينتصب خصصا عنه في اثبات الملك والاعتاق ، (٥)

ثم اذادعي أني كنت عد فلان ، واعتقني ، وقضي القاضي به ،

(١) تمريف المِتَاق:

المِتقُ بالكسر: الكرم والجمال والشرف والحرية يقال عتق المبد يمتق عتقا وعتقا بالكسر والفتح:

خرج عن الرق •

، ٢ - شرعا: هو الخروج عن السلوكية . انظر ترتيب القاموس المحيط: ١٤٨/٣ ، والبحسسر

الرائق: ۲۳۸/۶

في ه : المتق .

(٢) على: ساقطة من ب ، ه .

٣) في هـ: غلاما .

(٤) لأن بيئة الملك لا تمارض بيئة الحرية ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن الحرية لا تحتمل النقش والفسخ ، والملـــك يحتمل الابطال.

والثاني : أن الاثبات في بيئة الحرية أكثر ، لأنه يتعلسق بالحرية أحكام متعدية الى الناس كافة ، ولا أن في بيئته مايد فع بيئة ذى اليد ، وليس في بيئسة ذى اليد مايد فع بيئته ، فإن الحرية تتحقق بعد الملك ، أنظر المبسوط : ١٧٢/٧

ه) انظر جامع الفصولين: ١٩/٦ ، ١٩/٢ ، ٣١٩/٣

ثم أقام الآخر البينة أنك عبدى : لا تقبل ، لأن ذلك القضااً قضاء (١) على الناس كافة (٢) .

وصار كأن الناس حضروا والعوا ، والعبد (٣) الاعسى (٤) المعتق، وأقام البينة عليهم : فانه لاتقبل ، كذا همنا ، "مشتسل الأحكام * (٥)

ولو الدعى قنا في يد آخر ، فقال ذو اليد : هو ملكسي وحررته ، وأقاما (7) البيئة ، فبيئة ذى اليد أولى بالاتفاق (4) .

(١) قضا : ساقطة من ح .

(۲) اذ فيه صيرورت أهلا للشهادة والقضا ، وهو يثبت في حسق الناس ، فينتصب هذا المدعي خصا عن الناس كافة ، انظر جامع الفصولين : ۲۱۹ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم : /۲۱۹ ولأن الحرية تثبت بالشبهة ، فلأن تثبت بالقضا أولى ، فلو رجع شهود العتق بعد القضا ، لا يبطل العتق اضافة الى أن دعوى الحرية مقدمة على دعوى الرق ،

انظر المبسوط: ۹۳/۷ ، ۹۲ ،

ني جد: جميعا .

(٣) وادعوا والعبد : ساقطة من ج .
 (٤) والعبد ادعى : ساقطة من ب ، د ، ه ، و .

(٤) والعبد ادعى : ساقطه من ب ، د ، ه ، و .

(٥) مشتمل الأحكام : هو كتاب في الفتاوى للشيخ فخر الديـــن

الرومي يحيى بن بخش الحنفي المتوفى سنة / ٨٦٤ / وهو كتاب

خاص للقضاة والحكام جمع فيه درر الهداية وغررها ومتفرقاتها ،

وألحق بها من المتون المستعملة زوائد مسائلها ـ وهــــي

المجمع والوقاية والكنز والمختار ، انظر كشف الظنون :

١ ٢ ٢ ٢ ١ وأسما الكتب / ٢٩١ / والفوائد البهية / ٢٢٤ /

(٦) في ب: وأقام .

() انظر المسوط: ۱۷٤/۷ ، ولاً ن البينتين قد تعارضتا من كل وجه ، فبقيت اليد مرجها لدعوى ذى اليد ،

(٨) جامع الفتاوى : ساقطة من ب ٠

اذا أقام عبد البينة على الذي في يديه أن ظلاط أعتقه . وهسو يملكه . وأقام الذى في يديه البينة أنه لفلان الفائب (١) ، (٢ أودعه عنده : فانه يقضى بالعتق .

فان قدم فلان الفائب ^{٢)} ، وأقام البيئة أنه عده : لا تقبيل بيئته ، والعتق أولى (٣) ،

ولو أقامت الجارية البيئة على رجل (٤) أنها (٥) له (٦)، أعتقها . (٧ وأقام الآخر البيئة أنها له ، اغتصبها ٧) الذى فسي يديه : كان العتق أولى (٨)

عبد في يد رجل ، أقام البينة أنه عبده ، اعتقه وهو يملكه ، وأقام رجل آخر البينة أنه عبده ، ولد في ملكه ، قالوا ، الولادة أولى . (٩)

رجل أعتق أمته ، ثم خاصمت (١٠) ولاها ولها ولسد ، وقالت للمولى : اعتقتني (١١) قبل الولادة ، والولد حر ،

⁽١) الفائب : ساقطة من و ٠

⁽٢) ساقطة من جه

⁽٣) لأن الاثبات في بينة الحرية أكثر ، لأنه يتعلق بالحرية أحكام متعدية الى الناس كافة ، ولأن في بينته مايد فع بينة ذى اليد عوليس في بينة ذى اليد مايد فع بينته ، فأن الحرية تتحقق بعسب الملك * والبينات تترجح بزيادة الاثبات، انظر البسوط ١٧٢/٧

⁽٤) على رجل: ساقطة من د .

⁽ه) في هد : أنه .

⁽٦) سَاقطة من هـ ، وفي ؛ جه ؛ لها ،

⁽٧) ساقط من د ،

في ب يه يو يأعتقها و

⁽٨) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٦/٢ •

⁽٩) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٧/٢٠

⁽۱۰) في ب ي تخاصت ،

⁽۱۱) في ب : اعتقته .

وقال المولى: لا بل ولدته (١) قبل الاعتاق ، والولد رقيق (٢): ذكر الناطفي (٣) رحمه الله : أن كان الولد في يدها ،كان القول قولها . (٤)

وقال أبو يوسف رحمه الله: ان كان الولد في أيديهما ، فكذلك يكون القول قولها ، لأنها تدعى الولادة / في أقرب الأوقات ، وفي (1-11) حرية الولد ،

ولو أقاما البيئة : فينتها أولى (٥) . لأن بيئة العولى قاست على نفى المتق ، وبينتها قامت على اثبات الحرية . وكذلك هذا في الكتابة (٦).

في ب ؛ ولد تيه .

(1)

في جد : رقيقي . (1)

الناطقي: هو الشيخ أحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطفي () نسبة الى عمل الناطف وبيمه - توفي سنة / ٤٤٦ م-كان أحد كبار الفقها ، وأحد أصحاب الواقعات والنوازل من تصانيفه الأجناس والفروق ، والواقعات ، انظر الجواهر المضية : ١١٣/١ - ١١٤ ، وتسساح

التراجم / ٩ / ، والقوائك البهية / ٣٦ / ٠

لأنها تستحقه باعتباريدها ، ولا يستحقه غيرها الا باقامة البينة . (8) انظر المبسوط: ٦٦/٨ ، والفتاوي الخانية : ٣٨٦/٢ •

لأنها تثبت المتق في زمان سابق. انظر الفتاوى الخانية: (0) · "\7/1

فان أتاما البينة: فالبينة بينة المكاتبة: **(7)**

أما اذا كان الوك في يد المولى : فلأنه يشــــت

الاستعقاق ببينتها ، والمولّى ينغي ذلك الاستحقاق .

وأما اذا كان في يد المكاتبة : فانها ببينتهما تثبت حكم الكتابة في الولد ، وحريت عند ادائها ، والمولى ينفي ذلك ببينته : فكان المثبت من البينتين أولى . أنظر المسوط ١٨/٨ الكتابية : اعتماق المملوك يدا حالا ، ورقبة مآلا حتمس لا يكون المولى سبيل على اكسابه .

انظر التمريفات / ٩٧/٠

وأما في التدبير (١): فالقول يكون للمولى ، لأنهسسا تصادقا على رق الولد ، (٢)

وذكر في " المنتقى " (") عن محمد رحمه الله : أنه ان (؟) كان الولد يعبر عن نفسه : يرجع اليه ، ويكون القول قول الولد .

وان كان لا يعبر: كان القول لمن هو في يده منهما . وان أقاما البينة: فبينتها أولى . (٥)

وكذلك لوكان مكان الاعتاق كتابة ، ثم اختلفا في الولد (٦) .

رجل مات وترك مالا وبنتا ، فأقام رجل البينة أنه ـ يعنسي المتوفى ـ كان عبده (٨ فأعتقه ، وأن ولام (٢) لــه ٨) . وأقامت البنت البيئة أنه كان حر الأصل :

(۱) التدبير: هو العتق بعد العوت بأن يقول السيد لعبده: أنت حربعد ورثي ، انظر طلبة الطلبة / ۲۶ / ۰

(٢) ولأنها تدعى حقّ المتق لولدها ، ولو ادعت ذلك لنفسها كان القول قول المولى اذا أنكر ، فكذلك اذا ادعت لولدها . انظر المسوط : ١٧٥/٧ ٠

(٣) المنتقى : في فروع الحنفية للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن أحمد المقتول شهيد ا سنة / ٣٣٤ هـ وفيه نسواد ر المذهب ، انتقاه من ثلثمائة جز والف مثل الأمالي والنواد ر وقيل انتقاه من كتب محمد بعد أن حذف المكررات واختصر المطولات ، انظر كشف الظنون : ١٨٥١/٢ ، والفوائسد البهية / ١٨٥ / ٠

(٤) في ب ، د ؛ أنه ُقال ،

(٥) لمّا فيها من زيادة اثبات حق العتق . انظر المسوط: ١٨٥/٧ .

(٦) انظر الفتاوى الخانية : ١٣/٦ ، والفتاوى الهندية : ١٩/٤

(٧) في ب: ولاه .

(٨) سأقط من هه ،

ذكر في ولا الأصل (١): أن البيئة بيئة البنت (٢) من دعا وى " قاضيخان "(٣).

أمة أقامت بينة أن مولاها دبرها في مرض موعه وهو عاقل . وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل : فبينة الأمة أولى (٤) "درر وغرر" (٥)

أمة في يد رجل ، أقام (٦) البيئة أنه (٢) دبرها ، وهسو يملكها ، وأقام آخر البيئة أنها (٨) ولدت منه ، وهو كان (٩) يملكها ، وأقام آخر على مثل ذلك : فهي للذي في يديه ، (١٠)

(١) أي في كتاب الولاء من كتاب الأصل •

الأصل: للامام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني الحنفسي المتوفى سنة / ١٨٩ / هـ ، وهو المبسوط سماه به لأنسه صنفه أولا ، وأملاه على أصحابه ، وهو أحد كتب ظاهسر الرواية ، رواه عنه الجوزجاني وغيره ،

انظر كشف الظنون: ١٠٧/١ ، وتاج التراجم /٥٥/ ٠ والفوائد البهية / ١٦٣ / ٠

(٢) انظر الأصل: ٢٨٢/٤ - ٢٨٣ •

(٣) انظر الفتاوى الخانية: ٤٤٧/٢ ، وواقعات المفتين /٥٠٥ /٠

(ع) لأنه بيئة كون المتصرف عاقلا ، أولى من بيئة كونه مخلوط العقل أو مجنونا ، انظر الدرر والفرر: ٢٨٤/٢ •

(ه) انظر الدرر والفرر: ٣٨٤/٢٠

(٦) في جبين : أقات,

(٧) في ب: أنها .

(٨) في ب يأنه .

(٩) كأن: ساقطة من ب .

(۱۰) لأنه يثبت زيادة المتق واستحقاق الولا ، ولا ن حجة ذى البد في الحقيقة للعبد ، فانه يثبت به حريته وولا ، ، والولا أ كالنسب ، فكأنه هو الذى يقيم البينة على ذلك .

انظر البسوط: ١٧٤/٧٠

من دعاوی " قاضیخا ن " (۱)

(٢ أمة في يد رجل ، قالت : أنا أم ولد لفلان ، أو مد برته ، أو مكاتبته ، أو أعتقتني ، فقال ذو اليد : انها ملكسي : فالقول قول ذى اليد .

وقال ابو يوسف: القول قول الأمة لا للمقرله، (٣) (١١-ب) ولو صدقها المقرله في أنها أمة له ، وكذبها / في الاستيلام

والمتق:

فالقول قول ذي اليد (٤).

(° ولو قال ذو اليد °) ؛ اشتريتها من فلان، وقالست الأمة ؛ اعتقني فلان، وأقام كل واحد منهما البينة ؛ فبينة المتسسن أولى، الا اذا كان في يد المشترى قبض معاين (٦) ... مسسسن " الفسلاصة " ٢) .

اذا اختلف المولى مع المكاتب في قدر بدل الكتابة.

(١) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٧/٢ ، والفتاوى الهندية ٤/٨٨٠

(٢) ساقط من ب ، د ،

(٣) هذا هو الصواب ، كما ذكره ابن البزاز ، خلافا لما في جميسه النسخ الخطية ، ففيها ؛ القول قول الأمة والمقر له ،

انظر الغتاوى البزانية : ه ٣٦٣٠ -) انظر الغتاوى البزازية : ه ٣٦٣٠ -

(؟) انظر الفتاوى البزازية: ٥/٣٦٣٠ (٥) ساقط من: أبب بد بد بد بو .

(٦) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٦٣٠

فالقول قول المكاتب مع يعينه ، عند أبي حنيفة رحمه الله (١)
وقالا : يتحالفان ، وبعد التحالف تفسخ الكتابة ،
وان (٢) ، أقاما البيئة : فبيئة المولى أولى ، لأنها تثبست
الزيادة . (٣)

اذا ادعی (٤) شخصان (٥) ولا میت ، وبرهن کل واحد (٦) منهما أنه اعتقه : یقض بالولا والمیراث لهما ، لجواز اشتراکهسسا فیه (٢) ، کما فی الملك (٨) ، " درر وغرر "٠

(۱) ولا يتحالفان ، لأن التحالف يكون في المعاوضات ، عنسسه تجاحد الحقوق اللازمة ، وبدل الكتابة غير لا زم ، لجواز العجز، واذا انعدم التحالف ، وجب ا اعتبار الدعوى والانكار ، فيكون القول قول العبد مع يمينه ، لانكاره الزيادة ،

انظر الدرر والفرر: ٣٤١/٢٠

(٢) ان: ساقطة من ج

رُ ٣) الآ أن العبد اذا أدى قدر ما أقام عليه البيئة : عتق . انظر غنية ذوى الأحكام : ٣٤١/٢ •

(٤) في ب: ادعت .

(٥) في جد: شخصان في ولا ٠٠

(٦) وأحد : ساقطة من هـ ٠

(γ) سوا کان المال في يد أحدهما ، أوغير ذلك ، والأصل أن يترجح صاحب اليد لكن يثبت لكل منهما الولا ، لأنه هو المقصسود بالدعوى ، وهما سيان ، ولم يرجح صاحب اليد ، لأن سسبب الولا ، وهو المتق لل لا يتأكد بالقبض بخلاف الشرا ، وهذا اذا لم يوقتا ، ولم يسبق القضا باحدى البينتين ،

أما لو وقتا : فالسابق أولى . لا: نه أثبت المتسق في وقت لاينازعه فيه أحد .

انظر غنية ذوى الأحكام ؛ ٣٦/٢ .

(٨) انظر الدرر والفرر: ٣٦/٢٠

(١ ولو سبقت احداهما وقض بها لم تقبل الأخرى . كذا في كتاب القضا من * الأشباه * () ...

(٢) او اختلف المولى مع المكاتب في صحة الكتابة وفسادها: فالقول لمن يدعي الصحة (٣)، والبيئة بيئة من يدعي الفساد (٤). من بيوع " تتمة الفتاوى " .

ولو قال المولى: كاتبتك على نفسك دون مالك . وقال المكاتب عليهما

أو (٥) اختلفا في قدر مدة التنجيم: فالقول للمولى والبينسية للعبد (٦). "وجيز".

الأشياه : هو الأشباه والنظائر للفقيه الفاضل زين الدين بسن ())ابراهيم المعروف بابن نجيم المصرى الحنفي المتوفى ستة / ٩٧٠ / وهو مختصر مشهور . وهو كتاب جسع ساحث هامة ود قيقة فجمع القواعد الفقهية والفروق والألفاز وفن الحيل وفن الحكايات . انظر كشف الظنون ١٩٨/١٠ ساقط من ب ه د انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم / ٢٣٩ / ٠

> نی د ید ، و یادا . (T)

وهو المنكر ، لأنه ينكر الفساد ، ولأن اتفاقهما على العقد يكون (7) اتفاقا منهما على مايصح به المقد ، فأن مطلق فعل السلسم محمول على الصحة ، فلا يقبل قول من يدعى الفساد الا يحجة . ولأن المفسد شرط زائد على مايه تتم المكاتبة فلا يثبت بمجسرت الدموى قبل اقامة الحجة، انظر الميسوط : ٦٦/٨٠

لأنه يثبت زيادة شرط ببينته ، انظر المسوط: ١٦/٨ ٠ (3)

(0)

في ب ، جه ؛ و . لأن الأجل حق للعبد ، فهويدعي زيادة في حقه ، والمولس (r)ينكر . والقول قول المنكر والبيئة بيئة من يدعي الزيادة ، ولأن حق المكاتب ثابت باتفاقهما ، وبيئة المكاتب قامت على حق نفسه ، فهي أولى بالقبول من بيئة المولى ، انظر المبسوط : ٦٦/٨ •

كتساب الوقسف(١)

د ار في يده ، برهن (٢) آخر أنها وقف (٣) عليه ، وبرهن قيم الوقف أنها للمسجد ، فإن أرخا فللسابق والا فينهما نصفان (٤).

وقف ($^{\circ}$) بين أخوين . مات أحد هما ، وبقي في يد الحي وأولا د الميت . ثم برهن الحي $(^{7})$ على واحد من أولاد الأخ $(^{7})$ أن الوقسسف بطنا يمد يطن ، والباقي غيب $(^{4})$ ، والوقف واحد $(^{6})$ ، والوقسسف واحد ، تقبل ، وينتصب خصا عن الباقين ،

(١٢١ أ) / ولو برهن أولاد الأخ أن الوقف مطلق عليك وعلينا: فبينــة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى (٩). من " الدرر والغرر ".

(١) عمريف الوقف: ١- لفية: وُقَفَ اا

1- لفة : وَقَفَ الأَرض وَتَفا : حبسها . ٢- شرعا : اختلف الامام وصاحبيه في تعريفه :

١ ـ فعرفه الامام رحمه الله بأنه حبس العين علم

ملك الواقف والتصدق بالمنفعة .

وعرف الصاحبان رحمهما الله بأنه حبس العين عن
 التمليك مع التصدق بمنفعتها ، فتكون العين زائلة
 الى ملك الله تعالى •

انظر لسان المرب: ٩/٩٥٩ ، والتمريفات / ١٣٢ / ٠

- (۲) في ب: ورهن ٠
- ٣) في جه: وقفت .
- (٤) انظر البحر الرائق : ٥/٨٠ والدرر والفرر : ١٤٢/٢٠
 - (ه) في جد: وقفه .
 - (٦) سأقطة من أ ي ه .
 - (Y) في بيد يو: الآخر،
 - (٨) ساقط من و ٠
- (٩) انظر الدرر والفرر : ١٤٢/٢ ، ومجمع الأنهر : ١٩٧٥٠ ٨ ٥٧٠ ، والفتاوى النهندية : ٣٢/٢ .

القضا بالوقفية (١):

قيل : يكون قضا على الناس كافة .

حتى لوبرهن المتولي على وقفية أرض ، وحكم القاضي بوقفيتها على ذى اليد ، ثم ادعى آخر أنه (٢) ملكه : لا تسمع دعـــواه ، " جامع الفتاوى " ،

(؟ وفي " الفصولين " القضا الوقفية :

قيل : يكون قضا على الناس كأفة ،

حتى لو برهن المتولي على وقفية أرض ، وحكم القاضي بها علسى ذى اليد . ثم ادعى آخر أنه (٣) ملكه : لا تسمع دعواه ، فجمسل كقضا و بحرية الأصل .

وقيل ۽ لا ٤).

(۱) أختلف في القضا الماوقف : هل هو قضا على الكافسة ، كالحرية والنسب والنكاح والولا ، ولا تسمع فيه دعوى ملسك آخر ، أو وقف آخر ؟

قيل : نعم ، وبه أفتى المفتي أبو السعود ، وشمسسس الأثمة الحلواني وركن الاسلام على السفدى ، صونا عن الحيل لا بطاله ، ولأن الوقف بعدما صح بشرائطه لا يبطل الا فسسي مواضع مخصوصة ،

وقيل: لا ، وهو المعتدى ـ كما في البحر والسدر المختار ـ فتسمع فيه دعوى ملك آخر ،أو وقف آخر ، انظر الدر المختار: ٢٠٢/٣ ، والبحر الرائق: ٢٠٧/٥ - ٢٠٨ ، وبدر المنتقى: ٢٠٢/١ ،

- (٢) في جد : أنها .
- (٣) في جد ۽ أنها .
- (ع) ساقطة من ب ي د .

(۳ حتى لو ادعى آخرأنه (۱) ملكه : تسمع دعواه (۲). فجمل كقضا الملك ۳) .

وفي " مشتمل الأحكام ": متول دو يد ، لو برهن على الوقف ، فهرهن الخارج على الملك : يحكم بالملك للخارج ،

فلو برهن المتولي بعده (٤) على الوقف لاتسمع • لأن المتولي صار مقضيا عليه مع من يدعي تلقي الملك (٥) من جهته •

وعند [أبي حنيفة (٦)] وأبي يوسف رحسها الله : تقبل بيئة نى اليد على الوقف ولا تقبل بيئة الخارج على الملك و وبقولهما يفتى (٢).

وفيه أيضا ؛ الدعى ملكا في لدار بيد متول يقول ؛ وقفه زيسد على مسجد كذا (٨ وعكم به للمدعي ، فلو الدعى متول آخر على هذا المدعي أنه وقف على مسجد كذا ٨) من جهة بكر ؛ تقبل ، المقضى عليه هو زيد الواقف لا مطلق الوقف (٩) .

⁽١) في جد: أنها .

⁽٢) دعواه : ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و ،

⁽٣) انظر جامع الفصولين: ١٨٤/١ • ساقط من ب ، د •

⁽٤) في جد : بعد .

⁽ه) في أيبيديدهيو الوقف،

⁽٦) أبي حنيفة : ساقطة من النسخ الخطية ، واثباتها هـــو الصواب كما في جامع الفصولين : ١٧٤/١ ، والبحر الرائق : ٥/٧٠٠ .

⁽١) أنظر البحر الرائق: ٥/٧٠ ، والفتاوى الهندية: ٢٠٣/٢، وإلفتاوى الهندية: ٢٠٣/٢، وجامع الفصولين: ١٧٤/١.

⁽٨) ساقط من ; أ .

⁽٩) انظر جامع الفصولين : ١٧٤/ - ١٧٥ والفتاوى الهنديسة : ٢٩٥/

وفيه أيضا : ادعى على رجل ان هذه (1) الدار التي فسسي يده وقف مطلق ، وذو اليد ادعى أن بائعي اشتراها من الواقف (٢) وأقاما البيئة : فبيئة الوقف أولى (٣) ، ثم اذا أثبت ذو اليد تاريخا سابقا على الوقف : / فبيئته أولى ، والا فبيئة الوقف أولى (٤) ،

(۲۱-۱۲)

وفيه أيضا : متولي الوقف ادعى على وارث واقفه _ الذى فسي يده المحدود _ أنه وقف على كذا وقفا صحيحا ، وأقلم (البينسة . وأقلم الوارث () بينة على فساد الوقف : فان كان الفساد بشرط فسي الوقف مغسد : فبينة الفساد أولى ، لأنه أكثر اثباتا .

وان كان (٦) لمعنى في المحل أو (٢)غيره: فبينة الصحـــة أولى (٨).

ادعى على رجل أن (٩) هذه الدار التي في يده وقف عليسه مطلقا . وذو اليد ادعى أن بائعي اشتراها من الواقف ، وأرخا (١٠) وأقاما البيئة ، فيئة الوقف أولى (١١).

⁽۱) في ب: هذا .

⁽٢) في ب يالوقف.

⁽٣) انظر واقعات المعتين / ٢٠٨ / ٠

⁽٤) نفس المرجع السابق .

⁽ه) ساقط من د . ومن و: الورثة . ساقطة .

⁽٦) كان: ساقطة من ج.

⁽٢) في ج : أو في غيره .

⁽٨) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

⁽٩) في ب يأن في هذه .

ر ١٠) في النسخ الخطية : وأرخ ، وفي واقعات المفتين / ٢٠٨ /نقلا عن القنية : وأرخا ،

⁽١١) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

وقیل: ان أثبت ذو الید تاریخا سابقا: فبینتسسسه أولی (۱). (۲ والا فبینة الوقف (۳) أولی ۲)، من باب البینتین المتضاد تین من " القنیة " (۱)

⁽١) في ج: أولى من البينتين و

[·] ب ساقط من : ج ·

⁽٣) في ب ب الواقف.

⁽٤) انظر واقعات المفتين: ص ٢٠٨٠

كتساب البيسم (١)

اذا اختلف المتبايمان: أحدهما يدعي الصحة ، والآخسسر يدعي الفساد (٢) ، أو (٣) شرطا فاسدا (٤) ، أو أجلا فاسدا (٥) كان القول قول مدعي الصحة ، والبيئة بيئة الفساد (٦) ، باتفسساق الروايات ،

وان كان مدعي الفساد يدعي (٢) الفساد (٨) لمعنى في صلب المقد : بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ، ورطل من خسسر ، والآخر يدعي البيع بألف درهم :

فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى :

(١) تمريف البيع:

١- لفسة : هو جادلة مال بمال ،

٢ - شرعسا: مهادلة المال المتقوم بالمال المتقوم تمليكا وتملكا.

انظر العصباح المنير: ١/٧٨ ، والتمريفات: / ٢٧ / ٠

(٢) البيع الفاسد: هو المشروع أصلا لا وصفا ، يمني أنه يكون صحيحا باعتبار نداته ، فاسدا باعتبار بمض أوصافة الخارجة ، انظر شرح مجلة الأحكام: ٩٤/١ ،

(٣) أو يَساقطة من أيب بدر يوه يو ٠

ر ؟) الشرط الفاسد : للشرط الفاسد أنواع أرسمة :

ري السرط المتعلقة المتعلقة البيع المتعلقة المتع

٣ - ماكان فيه غرر ، كبيع البقرة بشرط أن تكون حاملا .

٣ _ تأجيل السيع والثمن الذي يكون عينا .

٤ ـ شرط الخيار موابدا ، ومواقتا بأجل مجهول جهالة فاحشة ،
 والبيع بمثل هذه الشروط بيع فاسد ، انظرشرح مجلة الاحكام :

(ه) الأجل الفاسد : هو تأجيل الشن الى مدة غير معينة ، كامطـــار السما ، ويفسد البيع برجود الأجل الفاسد .

انظر شرح مجدة الأحكام: ١٩٥/١

(٦) لأن البيئة لمدعى خلاف الظاهر ، والظاهر صحة العقد ، انظر الفتاوى الخيرية : ٢٢٦/١ ٠

(Y) يدعى : ساقطة من و ·

(٨) الفساك : ساقطة من ب ،و ٠

في ظاهر الرواية (١): القول قول من يدعي الصحة أيضا، والبيئة بيئة الآخر كما في الوجه الأول .

وفي رواية ؛ القول قول من يدعي الفساد (٢) ، (٣ مشتمسل الأحكام * .

وان اختلف الماقدان فادعى الباقع: أن البيع كان بشرط (٣) الخيار للبائع، والآخر يدعي أن البيع كان باتا (٤):

في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله /: القول قول من ينكر الخيار (٥).

وعنه رواية : أن كان البايع يدعي البيع بشرط الخيار لنفسه ع

وعن محمد رحمه الله : القول قول من يدعي الخيار (٦) ، والبينة الآخر (٢) .

(١) ظاهر الرواية: هي الكتب التي رويت عن محمد رحمه الله برواية الثقات ، وفيها المسائل المروية عن أصحاب المذهب الثلاثة ، وكتيها هي الجامع الصغير والكبير والسير الصغير والكبير والنادات والمسوط ، انظر رد المحتار: ١/٠٥٠

(٢) انظر الغتاوى الخانية : ١٧١/٢ *
ولاَّنه ينكر صحة المقد ولزومة ، والقول قول المنكر ،
انظر المسوط : ٩/١٣ *

(٣) بشرط: ساقطة من: جه هه ، و ٠

(٤) البيع البات: البت لغة: القطع، ومنه امرأة مبتوتة: أي مطلقة طلاقا لأرجمة فيه ،

كذا ذكره في المصباح العنير: (٢/١) • وعليه فالبيسيع البات: هو البيع الذي لاخيار فيه لأحد الماقدين أو لكليهما • (٥) لأنه متسك بمقتض المقد ، وهو اللزم • ولأن الخيار مانع لايثبت الا بالشرط • فالعدي منهما يدي شرطا زائسه ا ، والآخر ينكر • والقول قول العنكر • انظر المسوط : ١٣١/١٥٠

(٦) الخيار: ساقطة من جده و

(Y) ساقطة من: به در ·

فان ادعى أخدهما البيع عن طوع ، والآخو عن كره ، اختلفوا فيه :

والصحيح أن القول قول من يدعي الطوع ، والبيئة بيئة مسسن يدعى (٢) الكره (٣) .

وقال بعضهم: بيئة (٤) الطوع أولى (٥) . من أحكام البيسع الغاسد من " قاضيخان " .

ادعى البيع مكرها ، فبرهن المشترى على تسليمه وأخذ (٦) من الفصل العاشر من "الفصولين "،

وفيه أيضا : ادعى البيع مكرها ، فقال ذو اليد : انه ساومه (٨) مني بعده ، وانه أجازة منه للبيع، عل يند فع ؟ استفتى أبو الفضل الكرماني (٩) عن هذه المسألة : فتردد ،

> (۱) ساقط من ب، د . انظر الفتاوي الخانية : ۱۲۱/۲ - ۱۲۲

(۲) من يدعى : ساقطة من و ٠

(٣) انظر واقمات المفتين / ٢٠٥ / ٠

(٤) بينة : ساقطة من ج ٠

(ه) انظر الفتاوى الخانية : ١٧١/٣ - ١٧٢

(٦) في و : قبض ٠

(٧) اتَّظر جامع الفصولين : ١٤١/١٠

(٨) السوم : طلب البيع بالشن الذي تقرر به البيع .

انظر التمريفات / ٠٥ / ٠ (٩) الكرماني : هو عبد الرحين بن محمد بن أميرويه بن محمد الرهاني : اين ابراهيم ، ركن الدين أبو الفضل الكرمانيي . اين ابراهيم ، ركن الدين أبو الفضل الكرمانيي . - نسبة الى كرمان ، بلد في خراسان - ولد سنة . - نسبة الى كرمان ، بلد في خراسان - ولد سنة . (٣) وقال بعد ما تأمل أياما : وجدت نصا ، والدلائل فيه متعارضة : منها مايقتضي كونه اجازة (١)

ومنها مالا يقتضيه (٢). فينبغي أن يتأمل القاضي ويعمـــل مايتجـه ٣).

الستحق اذا أقام البيئة على العلك العطلق ، وأخذ الحمار ، ورجع بعض الباعة على البعض بالبيئة والقضا ، ثم ان (٤) العرجوع عليه اذا أراد أن يرجع على بائعه (٥) ، فقال بائعه (١) : ان هذا الحمار نتج في (٢) ملك بائعي ، وليس لك حق الرجوع علي (٨) . وأقام البيئة على ذلك : تقبل ، اذا كان بحضرة المستحق .

(۱۳ ـ ب) روان لم يكن بائع المرجوع عليه حاضرا : لا (۹) ينتصب خصصا عن بائمه .

ولو أقام المستحق بعد ذلك بينة على النتاج (١٠): لا تقبل .

== كبير عديم النظير ، تفقه على فخر القضاة محمد بن الحسين الأرسابندى عن أبي منصور عن المستغفرى عن النسفي ، ولم يزل يتفقه ويبرع حتى صار امام الحنفية بخراسان ، له كتاب شرح الجامع الكبير وكتاب التجريد وشرحه الايضاح والفتاوى والاشارات وغير ذلك ، انظر الفوائد البهية / ٩١ / ، وتلساح التراجم / ٣٣ / ٠

(١) اذ المساومة تقرير لملك المساوم منه . انظر جامع الفصولين ١٣٧/١

- (٢) لأن قصده الوصول الى ماله ، ولا طريق له سواه ، فلم يجب ، انظر جامع الفصولين : ١٤١/١
 - (٣) ساقط من ب، د .
 - (٤) في واقعات المفتين / ١٨٠ / : أن هذا المرجوع .
- (٥) كذًا في واقعات المفتين /١٨٠ خلافا للنسخ الخطية ففيها : البايع
- (٦) كذا في واقعات المفتين /١٨٠/ خلافا للنسخ الخطية فهـــي
 - (٧) في أيجيد عدم و: في -
- (٨) كذا في واقعات المفتين /١٨٠ خلافاً للنسخ الخطية ففيها: عليه،
 - (٩) في : ب ، و : لأنه ، وفي هـ : الا أنه .
 - (١٠) في النسخ الخطية: على النتاج عنده.

لأن البينتين على النتاج اذا وجدتا : تقبل بينة ذى اليد .

فهنا ظهر : أن ذا اليد كان هو البائع [الأول] (١) ، فكانت بينته أولى . (٢)

في ملكه : يقضى لصاحب اليد (٨) .

⁽١) كذا في واقعات المفتين /١٨٠/ وهي ساقطة من النسخ الخطية.

⁽٢) انظر واقعات المفتين / ١٨٠ / ٠

⁽٣) أن: ساقطة من جد ٠

⁽٤) في جديمن الشركة والشركة .

⁽ه) في جه: لأنها تثبت.

⁽٦) انظر المسوط: ٢٩/١٣ ، ٩٩/١٤ ،

⁽γ) في أيبي يه يو ينتجت .

^() الآن بينتهما قامتا على مالا تدل عليه اليد ، فاستوتا في الاثبات، وترجعت بينة صاحب اليد باليد ، فيقضى له به ،

أو نقول: ان البينتين تعارضتا من كل وجه فتهاترتا ، وتترك الدابة في يد ذى اليد على وجه القضاء ، وهذا هــــو مقتضى الاستحسان .

ومقتضى القياس أن يكون الخارج أولى .

انظر مجمع الأنهر: ٢٧٧/٢ ، وبدر المتقى شـــرح الملتقى: ٢٧٧/٢ ، وبدائع الصدائع: ٨/٥٤٩٣٠

اذا ادعى المشترى بيعا باتا ، والبائع بيع الوفا (1) ، فالقول للبائع (٢) .

وان أتاما البيئة : فالبيئة بيئة مدعي الوفاء (٣) .

(٤ ° مشتمل الأحكام ° .

وفي " قاضيخان " من أحكام البيع الفاسد : ان ادعى أحدهما بيع الوفا ، والآخر بيما باتا : كان القول قول من يدعي البيع البات ، والبيئة بيئة الوفا ، لأن بيع (٥) الوفا :

اما أن يعتبر رهنا ، كما قال البعض . أو (٦) بيما فاسدا ،كما قال بعضهم ^{٤)} .

(۱) بيع الوفا : هو أن يقول البائع للمشترى : بمتك هذه المين بما لك عليّ من الدين على أنني متى قضيست الدين فهي لي ،

وسيأتي بيان حكم في صفحة / ١١٩ / تعليق / ٢ / ٠٠

انظر التمريفات / ٢٧ / ٠

(٢) لأن المشترى يدعي زوال ملك البائع، وهو ينكر، وقيل: القول لمدعي البتائة، الا اذا شهد الظاهسر للبائع، بأن يكون الثمن ناقصا كثيرا. الا اذا ادعى المستسرى تغير السعر، فان تغيره ينع جمل الحال حكما، فحينئسنة القول للمشترى، لأنه متسك بالأصل والظاهر،

وقيل : القول قول مدعي الوفاء . انظر الفتاوى البزازية :

٢١/٤ - ٢٢٦ . (٣) لأنه يدعي خلاف الظاهر ، والبيئة في البياعات لمدعــــي خلاف الظاهر ،

انظر الغتاوى الخيرية: ١/٢٦/١ ، وواقعات المفتين /٥٠٦/ ٠

- (٤) ساقطة من ب ،د .
- (٥) بيع: ساقطة من ج ومن الفتاوى الخانية: ١٢١/٢٠
 - (٦) أو: ساقطة من أ بب بج بد به .

(٢ فان اعتبر بيما فاسدا : كان القول قول من يدعـــــي الصحة .

وان اعتبر رهنا : كانت البيئة بيئة البيع ، الا أن في الرهسسن والبيع اذا ادعى أحدهما البيع ، والآخر الرهن ،كان القول قول مسن ينكر البيم (١) . انتهى ٢) .

ادا أقام البائع البينة على البيع والمشترى على الاقالة (٣):

(١ فبيئة الاقالة ١٠) أولى . لبطلان بيئة البيع باقرار مدعـــــي الراء القالة (٥). / " مشتمل الأحكام " .

مد في يد رجل (آقام البيئة على رجلين أنه باعه منهمسسا بألغي درهم ، آ) وأقام أحد الرجلين البيئة أنه اشتراه منه بألف درهم ، ذكر في المنتقى " أنه يقضي ببيئة الذى (۲) المبد في يديه (۸) من فصل دعوى المنقول من دعاوى " قاضيخان " ،

(١) انظر الفتاوى الخانية : ١٧١/٢ •

(٢) ساقطة من ؛ ب م ك .

(٣) الاقالة: هي رفع عقد البيع غير السلسم . لأنها فسخ . انظر مجمع الأنهر: ٢١/٨/٢ ، والدرر والفرر: ١٧٨/٢ .

(٤) ساقط من ب .

(٥) ولأن مدعي الاقالة يدعي خلاف الظاهر ، والبيئة في البياعـات لمدعي خلاف الظاهر، انظر واقعات المغتين / ٢٠٥ / ، والغتاوى الخيرية : ٢٢٦/١ ،

(٦) مكرر في ب ٠

(٧) في ب يو : الذي كان الميد ،

() الآنه لما أقام البينة عليهما بالبيع ، فقد أثبت اقرار كل واحسد منهما انه اشتراه مع صاحبه بألفي درهم ، وذلك يبطل دعواه أنه اشتراه منه بألف درهم ،

انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٧6٣٨٣٠٠

وفيه أيضا : عد في يد رجل ، أقام رجلان كل واحد منهسا البينة أنه باعه من الذى في يديه بيما فاسدا : فانهما يأخسسندان العبد ، وقيمته بينهما مديمتي : اذا شهدوا على اقراره مد

فان مات العبد في يد المشترى : فعليه قيمتان .

وان كانت البينتان شهدتا (١) على معاينة البيع والقبض :

فان كان العبد قائما : أخذاه (٢) نصفين ، ولا شي الهسا

وان كان العبد مستهلكا: أخذا (٣) قيمته نصفين ، ولا شي الهما غير ذلك .

قال مولانا رضي الله عنه: وينبغي أن يكون في الغصب كذلك (٤)

وفيه أيضا : عد في يد رجل ، أقام هو البيئة على رجلين أنسه باعه منهما بألغي درهم ، وأقام أحد الرجلين البيئة أنه اشتراه من المذى في يده بألف درهم : فالبيئة بيئة الذي العبد في يده ،

اذا أقام بيئة أنه باعه بشي كذا ، في مكان كذا ، فأقام المشهود عليه شاهدين ، أنه لم يكن ذلك (٥) اليوم في ذلك المكان الذى ذكسره الأولان (٦) ، وكان في مكان كذا ؛ لا تقبل هذه الشهادة ، لأنهسا

⁽١) في جميع النسخ الخطية والفتاوى الخانية ٣٨٧/٢ : شهدا،

⁽٢) في ب: أخذه .

⁽٣) في جد : أخذ .

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٧/٢ •

⁽ه) ذلك: ساقطة من جه

⁽٣) في أيدسالآن.

قامت على النفي . لأن قولهما : ماكان في موضع كذا ، نفي صحورة ومعنى . وقولهما كان في مكان كذا ، وان كان اثباتا صورة (١) فهو نفي معنى . لأن المقصود نفي ماقامت (٢) عليه البيئة الأولى (٣)، سسن شهادات " التتمة " .

(۱۶ - ب) رواو أقام بينة على دار (؟ في يد رجل ؟) أنها له ، اشتراها من ذى اليد ، وقبضها ، ونقده الثمن ، وأقلم ذو اليسسد بينة أن فلانا أودعنيها (٥) اياه : فلا خصومة بينهما (٦) . من دعاوى " جامع الفتاوى " .

(١) صورة: ساقطة من أيبيد يهدوو.

(۲) في أيب، د ه د و و اقات .

- (٣) لكن ان تواتر عند الناس ، وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكسان والومان ؛ لا تسمع الدعوى عليه ، ويقضي بفراغ ذمت . لأنه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة ، والضروريات ما لا يدخلها الشك ، انظر الفتاوى البزازية : ٥/٢٦٤ .
 - (٤) ساقطة من جه
 - (ه) في ب: أودعتها .
- (٦) لأنه لما الدعى عقد ا انتهت أحكامه ، لم تبق دعوى العقسد ، ويقيت دعوى الملك ، فتند فع عنه الخصومة ،

وقال بعضهم : لاتند فع الأنه وأن انتهت وأحكاسه ، لا يصير مدعيا ملكا مطلقا ، حتى لا يقض له بالزوائد .

والصحيح أنها تندفع •

لكن لوادعى الشرام عن الشن ولم يذكر قسسن

انظر الفتاوى الخانية : ٣٩٣/٢ • بينهما : ساقطة من د •

وصي باع كرم الصفير ، (أ وبلغ الصفير أ) ، والاعسسى غُبُنا (٢) ، وأقام بيئة على الذي (٣) الدعاء ، وأقام المشترى بيئة ، أن قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن : فبيئة الغبن أولى .

(Y والأصل في ذلك ؛ أن بينة الفين أولى من بينة كسون القيمة مثل الثمن . (؟ لأنها تثبت أمرا زائدا . ولأن بينة الفسساد أرجح من بينة الصحة ؟) . من باب القبول وعدمه ، من شهسسادات " الدرر والفرر " .

وأورد عليه : بأن السألة خلافية ، وقد أوردها بلا ذكر

قال في " القنية " في باب الاختلاف بين المتبايعيين في الصحة والفساد :

ادى عليه محدود افي يده ، ارتا من جهة أبيه ، فأقسسام ذو اليد البينة أنه اشتراه (٥) من وصيه بمثل القيمة ، وأقام المدعسي بينة أن قيمته زائدة على ما أثبته ذو اليد :

فقيل : البينة المشتة للزيادة أولى .

وقال كثير منهم : المثبتة لقلة القيمة أولى (٦) . انتهى ٢) .

(١) ساقطة من : ب .

⁽٢) الغَبَّن : يقال غبثه في البيع والشراء غبنا ، أى : نقصه ، وقيل غبن الشيء : أذا غيه ، اذا غيه ، انظر المصباح المنير : ٢٩/٢ ، والمفرب : ١٣٣٦/٠ والفبن نوعان :

آب يسير : وهو مايد خل تحت تقويم المقومين ، وقيل :
 ب - فاحش : وهو مالا يد خل تحت تقويم المقومين ، وقيل :
 مالا يتفأين الناس فيه .

انظر البحر الرائق: ١٦٩/٧ ، والمصباح المنير: ٢٩/٢٥ ، والمفرب: / ٣٦٨ . ٠

⁽٣) في حد على الذي ما الدعاه .

⁽٤) انظر الدرر والفرر : ٣٨٣/٣ - ٣٨٤ ٠ ساقط من : حد م

⁽٥) في جميع النسخ الخطية ۽ اشتراها م

⁽٦) انظرواقعات المفتين / ٢٠٦ / ٠

⁽٧) ساقط من : ب ، د ،

ال على دارا ، وقال انه ملكي ، باعه أبي (١) منسك مال بلوغي ، وقال ذو اليد حال صفرك ، فالقول للمدعي (٢).

ولو برهنا: تقبل بيئة ذى اليد (٣). من الفصل العاشــــر من * الفصولين * ٤) .

باع ضيعة ولده ، فأقام المشترى بيئة أنه باعها (٥) في صغره بمثل الشن ، والابن أقام بيئة أنه باعها في حال البلوغ : فبينست المشترى أولى ، (٦)

وقيل بينة الابن أولى (٢) .

ولو أقام البائع بينة أني بمتها في صفرى (٨) . وأقام المستسرى (٥) . بينة أنك بمتها بمد البلوغ : فبينة المسترى أولى ٠ / لأنه يثبـــت العارض (٩) .

باع ملك الفير ، وسلم ثم ادعى المالك الرد حين سمع ، وادعى المشترى (١٠) اجازة (١١) ، وأقاما البيئة : فبيئة المشترى أولى ، لأنها ملزمة ،

(١) في النسخ الخطية: وليى •

(٢) ايظر البزازية : ٥/١٠٠٠

(٣) لأنها هي المثبتة ، انظر جاسع الفصولين : ١٣٩/١ ، والفتاوى البزارية : ٥/١٠٠ ،

(٤) انظر جامع الفصولين: ١٣٩/١٠ ساقطة من ب عد .

(ه) في ب: باعه ٠

(٦) وتند فع عنه الخصومة ، لأنه صاحب بد ، لكن لو لم يبرهنا : فالقول للابن ، انظر واقعات المفتين / ٢٠٦ / ٠

(٧) انظر واقعات المفتين / ٢٠٧ / ٠

(٨) في ب: صفيرا .

(٩) انظر الفتاوى البزازية: ٥/٣٣٧، وواقعات المفتين /٢٠٧ ٠

(١٠) المشترى : ساقطة من ١٠٠

(١١) في ب ، جد ، د : الاجاره .

أقلم أحد الخارجين البيئة أنه اشتراه من فلان ، وقبضه ، والآخر بيئة أنه له : فهو بينهما نصفان (١) ، من شهاد ات " جاسم الفتاوى " .

ا الرفي يد زيد ، فادعن عمرو أنها ملكه ، باعها زيمه من بكر بمائة دينار ، وادعى بكر أنها ملكه باعها من عمرو بألف درهم ، وأقاما البيئة :

قال أبو يوسف رحمه الله : يقضي بالدار (٢) بينهما ملكسسا بغير بيع ولا شيء من الثن ،

وعند محمد رحمه الله : يقضي بالملك والبيع لكل واحد فسي النصف بنصف الثمن وحقائق به

عد في يد رجل ، ادعى اثنان كل واحد (٣) منهما أنه ٤) اشتراه منه ، وأقاما بينة بلا توقيت ؛ فكل (٥) منهما بالخيار (٦) ؛ ان شا أخذ نصف العبد بنصف الشن الذى تشهد (٢) به بينته ،

(۱) بشرط وجود القبض منهما ، وذلك لاستوا السببين ، وقيل هذا فيما لا يحتمل القسمة كالدابة والعبد ونحوهما ، أما لوكان يحتمل القسمة ،كالدار ونحوها : فلا يقض لهما بشي على أصل أبي حنيفة رحمه الله ،

وقيل: لا فرق بين مايحتمل القسمة ، ومالا يحتملها .

فيقضى بالمدعى بينهما نصفان م

انظر بدائع الصدائع: ٢٩٥٦/٨ •

(٢) في أيب عه: الملك ،

(٣) وأحد : ساقطة من ٥ .

(٤) ساقطة من ب ه

(ه) في جد: فلكل ٠

(٦) في جد: الخيار،

(٧) في ب ، جد : شهد ،

ورجع (۱) بنصف ثنه ان كان دفعه (۲) . وان شا ترك (۳) . وان شا ترك (۳) . وان أرخا : فهو لأسبقهما تاريخا . (٤)

وان لم يذكرا تاريخا ، أو أرخ أحدهما لكن العبد في يسسد أحدهما : فبيئة ذى اليد أولى (٥) .

وان لم يكن في أيديهما ، بأن كان في يد ثالث ، وأرخ أحدهما:

(١) أي البائع، انظر الدرر والفرر: ٢٤٥/٢٠

(٢) لا ستوائهما في الدعوى والحجة ،كما لوكان دعواهما في الملسك المطلق ، وأقاما البيئة ،

انظر الدرر والفرر: ٣٤٥/٢٠

(٣) لأن شرط العقد الذى يدعيه وهو اتحاد الصفقة - قد تغير عليه ، ولعل رغبته في تملك الكل ، فلم يحصل ، فيرد ، ويأخلف كل الثنن ، فاذا قضى القاضي بينهما بنصفين ، فقال أحدهما: لا أختار ، لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه ، لأنه صار مقضيا عليه بالنصف ، فانفسخ العقد فيه ، والعقد متى انفسلخ بقضاء القاضى ، لا يعود الا بتجديده ، ولم يوجد ،

انظر الدرر والفرر: ٣٤٥/٢٠ ثم ان بينة كل واحد منهما لم فتثبت له أكثر من النصــف • انظر الشهاب: ٣/ ١٠٧٠ •

في ب ،ج : تركه . (٤) لأنه أثبت الشراء في زمان لاينازه فيه أحد ، فاند فع الآخر ،

انظر الدرر والفرر : ٣٤٥/٢ ، والشهاب : ١٠٧/٣ (٥) لأن تمكنه من قبضه ، دليل سبق شرائه ، ولأنه لو أرخ أحدهما فقط ، وللآخر يد فتاريخه غير معتبر ، لأن التاريسخ عالة الانفراد غير معتبر ، الله الدرر والفرر : ٣٤٥/٢ .

فبينة المو"رخ أولى (١). من باب دعوى الرجلين من " السسدرر والفرر ", وعليه عامة الكتب المعتبرة مثل : الحقائق (٢) ، وقاضيخان (٤).

لكن نقل صاحب " الفصولين " عن " المبسوط "(٥) ، أن المارج وذا(٦) اليد لو أثبتا الشرا من واحد ، وأرخ أحد هـــــالا الآخر : فذو التاريخ أولى (٢).

⁽١) لثبوت ملكه في ذلك الوقت ، مع احتمال الآخر أن يكون قبله أو يعده ، فلا يقضي له بالشك ،

انظر الدرر والغرر ؛ ٢٤٥/٢ •

 ⁽٢) في النسخ الخطية : الزيلمي .
 انظر تبيين الحقائق : ٣١٩/٤ .

⁽٣) انظر الهداية : ١٧٠/٣ •

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية: ١٠١/٢٠

⁽ه) انظر المسوط: ١١/ ٧٥٠

⁽٦) في حد : وذو .

⁽٧) انظر جامع الفصولين : ١٠٩/١ ٠

أتول (١)؛ (٢ وما عليه العامة ، هو المعتبر المفتي بسه -لأن تبكينه (٣) من قبضه على ماذكره في" الهداية " (٤) يدل عليي سبق شرائه ، ولا نهما استويا في الاثبات فلا تنقض اليد الثابت

ولوكان البيع في يد باقعه ، فيرهن [أحدهما على الشراء] ٥) (١٥ - ب) و / أنه قيضه منذ شهر ، وبرهن الآخر على الشراء وأنه قيضه منذ عشسرة أيام : فذو الوقت الأول [أولى] (٦) .

ولو كان المبيع في يد من يرهن على قبضه منذ عشرة أيسام ، أخذه الآخر منه : اذ بينته (٢) أثبتت (٨) سبق يده (٩).

ولو برهن من ليس بيده : أنه قبضه (١٠) منذ شهر ، وبرهسن ذو اليد على قيضه بلا توقيت . أو برهن على الشراء ، ولم يذكــــر شهوده (۱۱) القبض : فالمبيع ۲)

أى البقدادي ، رحمه الله تعالى ، (1)

ساقطة من : ب ، د ، و . (Y)

ني ج ۽ تمکنه . (4)

انظر المداية : ١٧٠/٣ • (1)

ساقط من جميع النسخ الخطية • (0)

انظر جامع الفصولين: ١٠٩/١٠ (1)

⁽Y)

ني جد: ببينته . ني جبيع النسخ : أثبت . **(A)**

⁽⁹⁾

انظر جامع الفصولين : ١٠٩/١٠ (1.)

في آ ،ب ، د ، و : شهود ، وفي ه : الشهود ، (11)

(اله ، الده في الحال تدل على سبق قبضه ، وقد ثبت (٢) له التاريخ ضنا ولايدرى أنه قبل قبُس الخارج أو بعده، فلغت البينتان ، وترجح ذو(٣) اليد بيده القائمة في الحال (٤)،

ولو كان البيع في يد بائعه ، ولم يوقت (٥) للشراء ، أو برهن أحدهما على قبضه منذ شهر ، والآخر على قبضه ولم يوقت : فذو الوقت أولى ، أذ القبض أمر حايث (٢)، فيحكم بحدوثه من وقست القضاء (٢) الا أن يظهر قدم الآخر ،

وفي كل هذه الفصول: لو وقتا للشراء ، ووقت أحد هسسا أسبق (٨): فالأسبق أولى ، اذ الآخر صار مشتريا لما شراه صاحبه قبله ، فلم يجز شراوه ولا قبضه ، من الفصل الثامن من "الفصولين" (٩) وان أقام كل واحد منهما البيئة على الشراء من آخر ، وذكر ا

تاريخا واحدا ؛ فهما ()

⁽۱) ساقط من: به ده و ۱۰

⁽۲) في جه: سيق ه

⁽٣) ذو: ساقطة من ج.

⁽٤) انظر جامع الفصولين : ١٠٩/١٠

⁽ه) في هه و : يوقتا .

⁽٦) في ب: خارج ٠

⁽٧) في هـ ي قضائه .

⁽٨) أسبق: ساقطة من جه

⁽٩) انظر جامع الفصولين: ١٠٩/١ - ١١٠٠

(۱ سوا ، لأنهما يثبتان الملك لبائعيهما ، فيصير كأنهمستاً مضرا (۲) ، ثم يخير كل واحد منهما في أخذ النصف كما ذكرنسساً من قبل (۳) .

ولو وقتت احدى البينتين وقتا ، ولم توقت الأخرى ؛ قضين بينهما نصفين أيضا ، لأن توقيت أحد هما لا يدل على تقدم الملك ، لجنواز أن يكون الآخر ،

يخلاف ما ادًا كان البائع واحدا ، لأنهما اتفقا على أن الطنسك
لا يتلقى الا من جهت (٤) ، فادًا أثبت أحدهما تاريخا : يحكم به (٥)
حتى / يتبين أنه تقدمه شرا عيره (٢) ، كذا في "الهدايسة " مسن الدعوى •

وان أقام كل واحد منهما البيئة على الشرا⁴ من آخر ، وأرخسسا^(Y) وأحد هما أسبق ^() :

(۱) ساقط من به د ، و ٠

(۲) أي حضراً وادعيا وأرخا تاريخا واحدا . انظرتكلة شرح فتح القدير: ۲۲۰/۸

(٣) أى كما ذكر في الهداية قبل هذه السألة ، في باب مايدعيك الرجلان ، عند قول المرغيناني : " يخير كل منهسا " ، انظر الهداية : ١٦٩/٣ ، وتكملة شرح فتح القدير: ١٦٩/٨٠

(٤) أي من جهة اليائع الواحد ، انظر تكملة شرح فتح القدير :

· **11/A

⁽٥) لأن الثابت بالبينة كالثابت عيانا ، انظر شرح العناية : ٢٦٠/٨ ، لكن قاضي زاده علق على قول صاحب العناية ، بتعليق يطول ذكره ثم قال : والوجه في تعليل كلام المصنف ما حب الهد ايسة مهنا أن يقال : لأن الشراء أمر حادث ، والحادث يضاف السي أقرب الأوقات مالم يتبين وقته ، فشراء غير الموقت يضاف السي أقرب الأوقات وهو الحال ، فيتأخر عن شراء الموقت حكما ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦١/٨ •

⁽٦) انظر الهداية : ٣٠/٧٠٠ . (٧) في جد وأرخا وتاريخ أحدهما .

اختلفت روايات الكتب في ذلك :

قال الزيلمى في شرح الكنز :

لو أقام كل واحد منهما بينة على الشرائ من رجل غير الذى يدعي الشرائ منه صاحب : كانا سوائ . حتى تكون (١) بينهما نصفين ، سوائكان تاريخ أحدهما أقدم ، أولم يكن ، لأن كل واحد منهما يشست الملك لبائعه ، وملك بائعه مطلق ، ولا تاريخ فيه ، فيثبت لكل واحد من البائعين ملك مطلق ، فيكون بينهما ، فصاركما اذا حضر البائعسان وادعها الملك من غير تاريخ ،

(٢ وكذا لو ذكر أحدهما تاريخا دون الآخر : فهما سوا ٠٠ لائه لايترجح بالتقدم (٣) حقيقة ، فكيف يترجح بالاحتمال ٠

بخلاف ما اذا كان الملك لهما واحدا ، حيث يكون أقد مهمسا تاريخا أولى (٤) . انتهى (٥) .

> والمنقول عن الميسوط (٦): أن الأسبق أولى ٢).

⁽١) في أيب يد عدد عويكون ٠

⁽٢) ساقط من ب عو ه

⁽٣) في حد بالقدم .

⁽٤) لأن ملك بالعبها يثبت باقرارهما ، فلا يتصور التملك الا مسسن جهته ، فاذا ملكه لأحدهما ، خرج عن ملكه ، فكان البيع الثانسي من غير مالك ، فلا يجوز ،

انظر تبيين المقائق : ١٩/٤ •

⁽٥) انظر تبيين المقائق : ١٩/٤ •

⁽٦) انظر المبسوط:: ١١/٨٥٠

(ا قال في الفصل الثامن من "الفصولين " نقلاعن "المبسوط" :

لو الدعيا الشراء كل منهما من رجل ، أو من واحد ، وأرخسسا
وأحدهما أسبق فالأسبق أولى . (٢)

ثم قال صاحب " الفصولين " ؛ والذي يتراعي لي ؛ أن الأصوب هو أن لا يعتبر سبق التاريخ في صورة التلقي من اثنين ، اذ لا تاريخ لا بتدا " ملك البائعين ، فتاريخ المشترى ، لا يعتب به سسسع تعدد البائع ، فصار كأنهما حضرا وبرهنا على مطلق الملك بسسسلا تاريخ ، (٣)

ففي " البزازية " ؛ عبد في يد رجل ، برهن رجل على أنسه كان لفلان ، اشتراه منه منذ عشرة أيام ، وبرهن دو اليد على أنه كسان لآخر ، اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماه ؛

(١٦) قال أبو يوسف في / قوله الأول (٤) ي هو لأسبقهما تاريخا ، وهو ذو اليد .

وقال محمد في قوله الآخر و هوللمدهي م

() . لغيرات

⁽۱) ساقط من ؛ ب ، د ، و ه.

⁽٩) انظر جامع القصولين : ١١٠/١ ، والمبسوط : ١١٠/١٠ ،

⁽٣) انظر جامع الفصولين : ١١١/١٠

⁽٤) في يأ يب بد به به و يقال الثاني في قوله الآخر .

(۱ وعلى قياس قول الثاني (۲) أولا (۳): هو للمدعي . انتهى (٤) .

وفي " قاضيفان " من الدعوى: وان ادعيا الشراء كل واحد منهما من رجل فأقام أحدهما البيئة أنه اشتراها (من فسلان ه)، وهو يملكها ، وأقام الآخر البيئة أنه اشتراها من فلان آخر ، وهسسو يملكها ؛ فان القاض يقضى بينهما .

وان وقتا ؛ فصاحب الوقت الأول أولى ، في ظاهر الرواية . وان وقت أحدهما دون الآخر ؛ يقضى بينهما اتفاقا . وان كان لأحدهما قبض ؛ فالآخر أولى ، انتهى (٦) .

أقول (Y): فعلى هذا ، ينبغي أن يغتى لأسبقهمسسا تاريخا ، كما لو ادعيا الشراء من واحد ، لأن العمل بظاهر الروايسة أولى (٨) ، الا أنه مخالف لما ذهب اليه (١) ،

⁽۱) ساقط من یاب عد عو ه

⁽٢) هو الامام أبويوسف رحمه الله.

٣) في حد: الأولى.

⁽٤) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٠٠٠٠

⁽ه) ساقطة من ؛ أيب عد عدد و ٠

⁽٦) انظر الغتاوى الخانية : ٢/١٠٤ .

⁽٧) أي البغدادي.

⁽A) وقد بسط قاضي زاد، هذه المسألة بجوانبها ، ثم قال :

" والذى يظهر من نقل تلك المعتبرات : أن كسون صاحب التاريخ الأسبق أولى _ فيما اذا الدعيا الشراء مسسن اثنين _ ظاهر الرواية ، وأنه قول أكثر المجتهدين وأكبرهم ، فحمل مسألة الكتاب على مالاينافيه أولى . "

انظرتكلة شرح فت القدير : ٢٦٠/٨ .

(۱ " الزيلعي " ،

ولو ادعا الشراء من أثنين ، وأرخا وني تاريخ أحده مسسا جهالة ، بأن برهن الخارج أنه اشتراه من زيد منذ سنة (٢ [وأكثر، ولا يحفظون الغضل : حكم للخارج (٣) ،

وكذا لو (٢) يرهن ذواليد أنه اشتراه من بكر منذ سنسة أو سنتين ـ شكوا في الزيادة ـ : حكم للخارج ، وهذا اذا ادعيسا الملك يسبب ،

فلو الدعى أحدهما الملك بسبب والآخر مطلقا ، بأن الدهسى
الخارج ملكا مطلقا مو رخا بسنة (٤) ، والدعى ذو اليد ملكا بسسبب
الشراء من بكر منذ سنتين ، وهو يملكه ؛ يحكم للخارج ، لأن ذا
اليد خصم عن بايعه في اثبات الملك له ، ليمكنه الجر الى نفسه ،
فكأن بائعه حضر وبرهن على مطلق الملك لنفسه ، والمبيع بيده ،
اذ يد المشترى يد (٥) بائعه في التقدير ، ولو كان كذلسك ؛
يقضى للخارج ، كذا هنا . (٦)

وكذا / لو برهن الخارج على الملك بسبب موارخا بسنتين ، (٢ وبرهن ذو اليد أن ملكه مطلقا موارخا بثلاث سنين ^(٢) : فبسو للخارج أيضا ، اذ الخارج خص عن بائعه على ماسر ^()) .

⁽۱) ساقط من ب به د بو ه

⁽ ٢ م ساقط من النسخ الخطية واثباته هو الصواب كما في جامسع القصولين : ١١١/١ ٠

⁽٣) انظر جامع القصولين: ١١١/١٠

⁽٤) في بأيب عد العاهاء والباسنة العا

⁽ه) في حدد هو ٠

⁽٦) انظر جامع الفصولين : ١١١/١ ٠

⁽٧) ساقط من : أينب ، د ، ه ، و .

(١ فكأنه حضر وبرهن على مطلق العلك ، (٢ وبرهن ذو اليسد على مطلق الملك ٢): فهو للخارج . كذا همنا (٣).

ولو برهنا على ما ادعياه وأرخا ، الا أن أحدهما ذكــــر تاريخا مملوما ، وذكر (٤) الآخر (٥ تاريخا اقدم ، لكن لم يبين التاريخ ، يأن برهن أنه من أنه من بكر (٦ [منذ شهر وبرهسن الا خر أنه شراه من يكر ١٦) ذلك قبل شرائه ، هل يثبت السبق بهذا القدر ؟ .

ذكر في " فوائد " (Y) شيخ الأسلام برهان الدين : أنه يثبت به السبق . فانه قال ؛

* لو ادعيا الشراء من واحد ، وبرهن الخارج أن شراء (٨) أسبق ، ولم يواخ دو اليد ، فهذا من الخارج يكفي للسبق ١ ،

> ساقط من ب ید ه و ۰ (1)

ساقط من جو ، (Y)

انظر جامع الفصولين: ١١١/١ • (4)

آ ، هـ ؛ هنا ، أ ، هـ ؛ وذكر في الآخر ، (1)

سأقط من جميع النسخ الخطية ، وأثباته هو الصواب كمافسسي (0) جامع الفصولين : ١١١/١ •

ساقط من جبيع النسخ الخطية ، وأثباته هو الصواب كما فسي (7) جامع القصولين: ١١١/١ •

الغوائد : لشيخ الاسلام برهان الدين ، ظهير الديست (Y)السرغيناني حسن بن علي بن عد المزيز ،

وقيل هو لشيخ الأسلام برهان الدين محمد بن محمد

النسفي المتوفى سنة / ٦٨٨ / ٥٠٠

انظر الغوائد البهية / ٦٢ / وكشف الظنون : ١٢٩٦/٢٠ في أن يه ي شراه -

(١ وفيه أيضا في دعوى النكاح : قال أحدهما "نكاح من بيشتر بُودَه استْ بهيمن قَدَرْ بسته باشد چون تاريخ معيـــن ذكر نَكُنُدُوا كر بهيمن لفظ كُواه كزراند (٢) : يحكم له بها .

وفي " فتأوى قاضيخان " ؛ الخارج وذو اليد ، لو الحيا الشراء من واحد ، ولم يوارخا ، فقال أحدهما : " بيع من يشـــتر اذ بيع توبوده است " (٣) . وبرهن على عدا فهو أولى ســـن . الآخر (٤) .

وفي " فتاوى الدينارى " (ه) ، لايثبت السبق بهــــنا القدر لا (٦) في البيع ، ولا في النكاح مالم يقولوا : أن عقده كان في رجب سنة كذا ، وعقد الآخر ()

ساقط من : ب ، د ، و ٠ (1)

عارة فارسية تعني : أى: " لقد سبق عقد نكاحي ، وينعقد بهذا اللفظ ، (1) ولو أنه لم يذكر تاريخا وموعدا معينا لذلك ، واذا أقام البينة على ذلك " •••

عِبارة فارسية تعني: ()

[&]quot; بيعي كان أسبق من بيمك " • ني : أ ، ه : آخر •

لم أجد هذه المسأَّلة في الفتاوى الخانية . لكبي وجد تها (8) في جامع الفصولين: ١١١١ - ١١١ .

فتاوى الدينارى: للشيخ عدد الكريم بن يوسف بن محمد بن عاس أبو تصر علا الدين الديناري . نسبة الى قرية الدينار بكســـر الدال قرب استراباد _ كان يميل الىمدهب أبي حنيف _ ق وينحر نحو الاعتزال . توفي سنة / ٩٠ / هـ .

انظر الفوائد البهية / ١٠١ / وكشف الظنون :

في النسخ الخطية: الا . والصواب: لا . كما في جاسع الفصولين: ١١٢/١ م

(١٠ كان في شعبان تلك السنة ، ثم قال :

مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون : السبق يثبت بهذا القدره بلا بيان ، ولكنا وجدنا في بعض الشروح (١) : أنه لابد مسسن بيان التاريخ ، ونحن على ذلك ،

أقول (٢)؛ الأصوب عندى؛ أن يثبت السبق بهذا القدر، الذر٣) الفرض أن يظهر الأمر للقاضي ، وهذا القدريكفي فيه، (٤)

ادعى عينا أنه له (٥) شراه من زيد بتاريخ كذا . فبرهــــن (٢٠ ب نواليد / أن زيدا ذلك أقرقبل شرائك ، أن هذا العين ملك أخيه ، وصدقه أخوه . وأنا شربته من الأخ ، ولم يبين تاريخ الاقسرار (٢):

يجوز ويكفيه _ قبل شرائك _ من الفصل الثامن من "الفصولين" (٢)

ولو الدعى أحدهما الشراء من رجل ، والآخر الهبة والقض سن غيره ، والثالث الميراث من أبيه ، والرابع الصدقة والقبض سنن عرد ، والثالث الميراث من أبيه ، والرابع الصدقة والقبض مستن عرد (٨) (٩ وأقاموا البيئة ٩) : قضي بينهم أرباعا ١٠٠٠ ،

(١) في أ ، هـ : الشروط .

⁽٢) أَى ابن قاضي وصاحب جامع الفصولين . انظر جامع الفصولين :

⁽۳) في جدة و ٠

⁽٤) انظر جامع الفصولين: ١١٢/١٠

⁽ه) له: سأقطة من أ ، ع.

⁽٦) في جه ؛ اقرار ٠

⁽٧) انظر جامع الفصولين: ١١٢/١٠

⁽٨) في أ ، هـ : الآخر،

⁽٩) سأقطة من أ ، هـ ،

⁽١٠) سوا كان معهم أو مع بعضهم تاريخ ، أو لم يكن ، لأن أوليسة الملك تستوعب كل تاريخ ، فلا يفيد ذكره ، سوا اتحد التاريخ أو اختلف ، انظر مجمع الأنهر: ٢٧٦/٣ وبد ائع الصنائع:

ساقط من ب ، د ، و .

(Y الأنهم يتلقون الملك من باعتهم ، فيجمل كأنهم حضروا وأقامـــوا البينة على الملك المطلق (١).

وان أقام الخارج البيئة (٢ على ملك موارخ ، وصاحب اليسسد بيئة على أقدم تاريخا : كان أولى -

وان أقام الخارج البينة على الملك المطلق ٢) ، وصاحب اليسد البيئة على الشراء منه : فبيئة (٣) صاحب اليد أولى ، لأن الأول : ان كان أثبت (٤) أولية الملك ، فهذا تأتي منه ، وفي (٥) هــــذا لا تنافى . فصاركما اذا أقربالملك له ، ثم ادعى الشراء منه (٦) .

وان أقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ، ولا تاريخ معهما : تهاترت البينتان ، وتترك الدار في يد ذي اليد ۲) .

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وهو روايـة عن محمد رحمة الله . وعنه أنه لا تقبل بيئة ذى اليد . رجع اليه لأن البينتين قامتا على مطلق الملك ولم يتمرضا لجهة الملك ، فكان التقدم

والتأخر سواء .

ولهما : أن البيئة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع ، فسأن الملك اذا ثبت لشخص في وقت ، فثبوته لفيره بعده لايكون الا بالتلقي من جهته ، وبيئة ذي اليد على الدفع مقبولـــة . وقول الشيخين هو الأصح، انظر بدر المنتقى: ٢٧٦/٢ ، والهداية: ١٧١/٣ ، ومجمع الأنهر: ٢٧٦/٢٠

- ساقط من أ ، ه . **(Y)**
- ني أ ، هـ ؛ كان ، (7)
- ني أيعي يدي. (1)
- في ؛ ساقطة من أ ، ه . (o.)
- انظر الهداية: ١٧٢/٣٠ (7)
- وذلكَ بغير قضاء . أنظر مجمع الأنهر: ٢٧٩/٢ ، وتبيين (Y) الحقائق: ٢٢٢/٤،

ساقط من ب ، د ، و ٠

(٩ قال رضي الله عنه (١): وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسسف رحمهما الله .

وقال محمد رحمه الله (٢): يقضي بالبينتين ، وتكون (٣) للخارج ، لأن العمل بهما مكن ، فيجعل كأنه اشترى ذو اليد مسن الآخر ، وقبض ثم باع (أولم يقبض ٤) ، لأن للقبض دلالة السبسق (٥ على مامر ٥) ، ولا يعكس الأمر ، لأن البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده ، (٦)

ولهما : أن الاقرار بالشرا (Y) ، اقرار منه بالملك للبائسع، فصار كأنهما (A) قامتا على الاقرارين ، وفيه التهاتر بالاجماع ، فكذا همنا ٩) .

⁽۱) أى المرغيناني ظهير الدين في بداية المبتدى . انظر تكلة شرح فتح القدير: ۳۷۲/۸

⁽٢) ان كانت في يد أحدهما . انظر سجم الأنهر : ٢٧٩/٢ ، وتبيين المقائق : ٣٢٢/٤ .

⁽٣) في جد: يقضي ٠

⁽٤) سَاقطة من أَ ، هـ .

⁽ه) ساقطة من أ ، ه .

وقول صاحب الهداية "على مامر" ؛ اشارة الى قوله : وان لم يذكر تاريخا ومع أحدهما قبض فهو أولى ، لأن تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ،

انظر الهداية: ٣/ ١٦٩ وتكلة شرح فتح القدير ١٢٧٨-٢٢٣٠

⁽٦) أي عند محمد رحمه الله ، انظرتكملة شرح فتح القدير: ٢٧٣/٨ .

⁽Y) في جميع النسخ الخطية: الاقدام على الشراء، والمثبت في النص هو الصواب، كما في الهداية: ١٧٢/٣٠

⁽٨) أي البينتين : انظر مجمع الأنهر : ٢٧٩/٢ •

⁽٩) لأن السبب براد لحكمه ، وهو العلك . ولا يمكن القضاء لذى اليد الا بعلك مستحق . فبقي القضاء له بمجرد السبب ، وهو لا يفيده . ولا نه يلزم من القضاء بهما ، القضاء لذى اليد بمجرد السبب، من غير أن يترتب عليه حكمه وهو العلك . وذلك باطل لا نه يوودى الى بطلان السبب، انظر تبيين الحقائق : ٢٢٢/٣ ، والهداية : ٢٣٣/٣ ،

ساقطة من ب ، د ، و .

(° لو شهدت البينتان على تقد الثين : فالألف بالألسسف قصاص (۱) عندهما ، اذا استويا (۲) ، لوجود قبض مضمون سسسن كل جانب . (۳)

وان لم يشهدوا على نقد الثمن : فالقصاص مذهب محمد رحمهالله (١٨) لوجوب / الثمن عنده ، (٤)

ولو شهد الفريقان بالبيع والقبض تهاترتا بالاجماع ٥) .

(١) المراد بالقصاص هنا: المقاصة: وهي جمل الدين في مقابل الدين ، بأن يكون لك عليه دين مثل ماله عليك ، انظر المصباح المنير: ١٦٠/٢ ٠

(٢) أي الشنان ، وكانا من جنس واحد .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٧٣/٨ ،

وتبيين المقائق : ٣٢٢/٤ •

(٣) لعدم القضاء بشيء من العقدين عندهما .

وان كان أحد الثنين أكثر: رجع بالزيادة . وان اختلف الشان جنسا: رد كل واحد منهما ماقيض لأنه

مضمون عليه .

وهذا القصاص لا يكون الا اذا كان المقبوض هالكا .

وان كان قائما : وجب رده .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٧٣/٨ ، وتبيين الحقائق:

* TTT/E

(١) ولا يتأتى القصاص عند هما لعدم الوجوب، انظر تبيين الحقائق:

(ه) ساقط من ب در ه و ٠

لكن على اختلاف التخريج • :

فمندهما : باعتبار أن دعواهما مثل هذا البيع ، اقرار من كل واحد منهما بالمك لصاحبه ، وفي مثل هذا ألا قرار تتهاتسر الشهود ، فكذلك ههنا ،

وعند محمد رحمه الله : باعتبار أن بيع كل واحد منهما جائز لوجود البيعبعد القبض ، وليس في البيعين ذكر تاريخ ==

(1 وان وقت (۱) البينتان (۲) في العقار ، ولم يشتسا قيضا ، ووقت الخارج أسبق : يقضي لصاهب البيد عندهما (۳) . فيجمل كأن الخارج اشترى أولا ثم باع قبل القبض (۱) من صاهسب البيد . وهو جائز في العقار عندهما .

وعند محمد : يقضي للخارج ، لأنه لا يصح بيعة قبل القبض ، فبقي على ملكه ،

وان أثبتا قبضا ، يقض لصاحب اليد (٥) لأن البيعيـــن جائزان على القولين ،

وان كان وقت صاحب اليد أسبق: يقض للخارج فــــي الوجهين (٦). فيجمل كأنه اشتراه (٢) ذو اليد وقبض ، ثم بـاع ولم يسلم ، أو سلم ثم وصل اليه بسبب آخر (٨) ، من باب مايدعيــه الرجلان من " الهداية " ٩) .

ولا دلالة تاريخ ، حتى يجمل أحدهما سابقا ، والآخر لاحقا، فاذا جاز البيمان ولم يكن أحدهما أولى من الآخر في القبول: تساقطا للتعارض، فبقي العين على يد صاحب اليد كما كانت ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٧٣/٨ - ٢٧٤ ، وتبيين الحقائق : ٣٢٢/٤ ،

(١) في أيد وقت ٠٠

(٢) أَى بيئة الخارج وبيئة ذى اليد . انظر مجمع الأنهر : ٢٢٩/٢ ٠

(٣) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله،

أنظر تكملة شرح فتح القدير: ٨/ ٢٢٤٠

(٤) في أيد : قبض -

(ه) بالاجماع. انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٧٥/٨ ، وتبيين الحقائق: ٣٢٢/٤ ،

(٦) أي سوا أثبت البينتان القبض ، أو لم تثبتاه .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٨/٥٧٨٠

(٧) في جد: كأنها اشتراها ،

(٨) كأجارة أو اعارة ونحوهم .

(٩) انظر الهداية : ١٢١/٣ - ١٢٣٠ • ساقط من ب ، د ، و • ال على (١) أنه اشتراه من أبيه منذ عشرة (٢) سنين ، والأب ميت للحال ، فأقام ذو اليد بينة أنه مات منذ عشرين سنة : تسمع .

وقال " عبر الحافظ " (٣) : لا تسمع .

قال صاحب القنية ": والصواب جواب الحافظ ، فينهفسي أن يحفظ ، أن زمان العوت لا يد خسسل لاحت القضاء ، من دعاوى " جامع الفتوى " ،

(٦ ادعى أني اشتريته (٥) من أبيك ، وبرهن ذو اليسد أنه ملك أبيه الى موته ؛ فبيئة الشرا أولى ، من الفصل العاشر مسن " الفصولين " ٦) .

لوادعى عليه أرضا ، وأقام البيئة ، فقال المدعى عليه : انى اشتريتها منك ، فقال المدعي : نمم ، ولكن (٢) كنت صبيا ،

⁽١) في جب يادعي عليه شيئا -

⁽۲) في ب ي د عشر ه

⁽٣) عبر الحافظ: هذا الاسم اشتهريه اثنان •

أحدها: عربن أحمد بن محمد بن موسى بن منصور الجورى المافظ توفي سنة / ٤٦٧ / هـ ٠

والثاني: عبربن معند بن سعيد الموصلي الحافظ الامام . انظر الجواهر المضية: ٣٩٦٠/١ • ٣٩٦٠

⁽٤) سأقط من ب عجه ،

⁽ه) نس أيب بد يه يو : شريته ب

⁽٦) انظر جامع الفصولين : ١٤٣/١٠

ساقط من ب ، د ،

⁽٧) في و : ولكني٠

وقال المدعى عليه : بل كنت بالغا ، وأقاما (١) البيئة ، فبينسسة مدعي الصبي (٢) أولى .

باع أرضا . فادعى أخوه على المشترى أن البائع (٣)معتوه (٤)، وأنا وصيه فيها . وقال (٥ المشترى : بل عاقل . وأقاما (٦) البينة: فبينة المعتوه أولى (٢) . من دعاوى " جامع الفتاوى " ٥) .

(١١) الما (١٠) في الما (١٠) في إلى الما (١١) في الما (١١) في الدرر والفرر " من أن بينة كون المتصرف عاقلا ، أولى من بينة كون المتصرف عاقلا ، أولى من بينة كون المتصرف عاقلا ، أولى من بينة كون المتصرف عاقلا ، أو مخلوط المقل (١٢) .

وفي " القنية " باع أرضا : فادعى أخوه على المشترى أن البائع معتوه ٨)

⁽١) في هد: وأقام .

⁽٢) في هـ: فبينة المدعى أولى .

⁽٣) في هد: المشترى أنه معتوه ،

⁽٤) المته: آفة ناشئة عن الذات توجب خللا في المقسل . انظر التعريفات / ٢٩ / .

⁽ه) ساقط من: ب ه

⁽٦) في و : وأقام .

⁽٧) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

⁽٨) ساقط من ب ، د ، و ٠

⁽٩) أي البقدادي • `

⁽۱۰) في جد: خالف،

⁽١١) لمّا : ساقطة من ج.

⁽١٢) انظر الدرر والفرر: ٣٨٤/٢ ، واختلاط المقل علامة من علامات المته. انظر التعريفات / ٢٩ / ٠

(٦ وأنا وصيه . وقال المشترى : بل عاقل . وأقاسسا البيئة فبيئة المعتوه أولى . (١)

ثم قال (٣) ؛ ولو ظهر جنونه وهو مفيق ، وهو (٣) يجمد الافاقة وقت بيعه ؛ فالقول له ، وبيئة الافاقة أولى من بينة الجنون (٤).

وعن أبي يوسف رحمه الله: ادعى شرا الدارمنه ، فشهدت شاهدان أنه كان مجنونا عندما باعها (٥) ، وآخران أنه كان عاقلا: فبينة العقل وصحة البيع أولى ، انتهى ، ٦)

(۲ اذا اختلف (۸) المتبایعان فی قدر الثن : بأن ادمی المشتری ثنا ، وادعی البائع أكثر منه ، أو وَصْفِهِ بأن ادعی البائسسع أنه بدراهم كاسدة (۱۰) أو جنسه (۱۰) ، وادعی المشتری أنه بدراهم كاسدة (۱۰) أو جنسه (۱۰)

(١) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

(٢) أي صاحب القنية .

رُم) وهو : ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و ، واثباتها هو الصواب كما في واقعات المفتين / ٢٠٨ / نقلا عـــان القنية .

(٤) انظر واقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

(ه) في النسخ الخطية: باعه .

(٦) انظرواقعات المفتين / ٢٠٨ / ٠

ساقط من ب ، د ، و .

(٧) ساقط من ب

(٨) في د ؛ اختلفا ه

(٩) رواج النقد : هو أن يتعامل الناس به ويتد اولونه .

انظر المصباح المنير: (٢٨٨/ ١٠ ٠ (١٠) كساد النقد : هو أن يبطل الند اول بنوع من العملة عويسقط رواجها في البلاد .

انظر تبيين المقائق: ١٠٨/١ وشرح مجلة الاحكام: ١٠٨/١

بالدنانير (١) ، وادعى المشترى أنه بالدراهم ، أو (٢) اختلفـــا في قدر البيع : بأن اعترف البائع بقدر من البيع ، وا^ل عـــــــى المشترى أكثر منه : حكم لبن برهن (٣) .

وان برهنا : حكم لمثبت (٤) الزيادة ، لأن البينات للائبات (٥) .

وان اختلفا في الثمن والبيع جميعا: بأن قال البائع: بعت العبد الواحد بألفين، وقال المشترى (٦) بل بعت العبدين بألف، فحجة البائع في الثمن ، وحجة المشترى في المبيع أولى (Y) . يعني : يحكم للبائع بألفين وللشترى بعيدين في أول باب التحالف من دعاوى " الدرر والفرر " .

أقام البائع البيئة (٨) أنه باعه نصف د اره ممينا بألفــــى د رهم ، (۹ وأقام المشترى ^{۹)} .

بالدنانير: ساقطة من ب • (1)

ني ب ۽ و ٠ (1)

لأنه نور دعواه بالحجة ، والجانب الآخر ليس لديه الا الدعوى ، والبيئة أقوى من مجرد الدعوى . انظر كشف الحقائق : ١٠٩/٢ (7)

في النسخ الخطية : حكم لمن يثبت . ()

ومثبت الأقل لايمارض شت الأكثر . (0)

انظر كشف الحقائق: ١٠٩/٢ •

في ب ، و : لا ، بل بعت . (T)

لأن حجة البائع في الثمن أكثر اثباتا ، وحجمة المشترى في المبيع أكثر اثباتا . انظر كشف المقائق : ١٠٩/٢ (Y) انظر الدرر والفرر: ٣٤٠/٢ ، ففيه أيضا تمام السألة .

البينة: ساقطة من أ ، ه . (λ)

ساقط من ب ، د ، (9)

(۱۹ _ أ) بيئة (۱) ، (۳ أنه اشترى منه نصفها مشاعا (۲) / بألف درهم : يقضي بالنصف المعين بألغي درهم ۳) ، وبنصف النصف الباقــــي مشاعا بخمسمائة (۲) ، من دعاوى " الوجيز " ،

رجل في يديه عد ودار، أقام رجلان كل واحد منهما البينسة أنه (٥) اشترى منه الدار بالعبد الذى في يديه، وصاحب اليسبينكر دعواهما: (٦ فان القاضي ٦) يقض بالدار بينهما، ويقضي (٢) (٨ بالعبد بينهما ٨)، (٩ ولهما الخيار، لأن الشركة في الدار عيب، فان اختارا أخذا الدار بينهما والعبسبينهما، وان اختارا الفسخ : أخذا العبد بينهما ، وقيمة العبسب بينهما ، لأن القاضي حين قضى لهما بالدار والعبد ، فقد فسسخ عقد كل واحد منهما في نصف الدار ٩) .

وان كانت الدار في يد أحدهما: قضى القاضي له بالدار ،

⁽١) بينة و ساقطة من ب ، د .

⁽٢) المشاع: هو الملك المعتزج لعدم تسييزه ومنه شاع اللبن فسي الما : اذا تفرق وامتزج وسهم شائع أى معتزج لعدم تسيزه • انظر المصباح المنير: ٣٩٠/١

⁽٣) ساقط من ب عد ٠

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٠٠٠

⁽ه) أنه: ساقطة من و ٠

⁽٦) ساقطة من أيب يد يه يو •

⁽ Y) ويقضي : ساقطة من النسخ الخطية واثباتها هو الصواب كا في الفتاوى الخانية : ٢ / ١ ٠١ ٠

⁽٨) ساقطة من ج٠

⁽٩) ساقطة من أ بب بد بد ه ، و ٠

وكذا لولم تكن الدار في يده ، ولكن شهوده شهدوا لسسه بقبض الدار : قضى (١) القاضي له بالدار ، (٢ وليس لبائسسط الدار أن يرجع على من أخذ الدار ، وان استحق منه ثمن الدار وهسو العبد ، لأن العبد أخذ من يده ببيئة لم تظهر في حق صاحبه ٢) .

وان أرخا وأحدهما أسبق فالدار له ، والعبد للآخر على كسل حال ، سوا كانت الدار في يدهما ، أو في يد البائع ،أو في يسد أحدهما ،أو شهد الشهود للآخر بقيض الدار ،

ولو أرخ أحدهما ، وأطلق الآخر : فان كانت الدار فسي يد الهائع: فالدار للذي أرخ والعبد للآخر ،

وان أرخ أحدهما وللآخريد: يقضى بالدارلذى اليد وكذا لوكان لفير (٣) المواخ قبض مشهود به: فهو أولى وان كان لأحدهما قبض معاين (٤) وللآخر قبض مشهود به (٥): فالقبض المعاين (٦) أولى و

وان كانت الدار في أيديهما (٢)، فأرخ أحدهما وأطلسق الآخر : يقضي بالدار بينهما ، وبالعبد بينهسا ، (٨ ويخبر كسل واحد منهما ٦٠٠٠) .

⁽١) في أيد عدد يقضي ٠

⁽٢) ساقطة من أيب ، د ه ، و ٠

⁽٣) في ب ءو: بفير ٠

⁽٤) في جد : معين ٠

⁽٥) به: ساقطة من ج٠

⁽٦) في جد: معين ٠

⁽٧) في ب ۽ د ۽ يديہما ه

^() ساقطة من النسخ الخطية ، واثباتها هو الصواب كما فسي الفتاوى الخانية : ١٠١/٣ ٠ انظر الفتاوى الخانية : ١٠١/٣ ٠

(ا ان صدقه المدعي فيما ادعى من البيع والايداع ، أوعلم القاضي بذلك (٢) : فلا خصومة بينهما .

وان كذبه في البيع (٣) والايداع ولم يعلم القاضي بذلك : فهو خصم للمدعي .

وان أقام البيئة على ما الدعى من البيع والايد اع: / لا تقسل المراء بيئته ().

فان قضى القاضي للمدعي ، ثم حضر الفائب ، فأقلم البينسة (٤ على ما ادعى صاحب اليد ؛ لا تقبل بينته (٥) ، الا أن يقيم البينة على الشرا و أكثر من سنة ،

وان حضر الفائب بعد ما أقام العدمي البيئة ^١ ، ولم يقسض القاضي للعدمي . فأقام الذى حضر البيئة على ماقال صاحب اليد : تقبل بيئته . (٦)

(Y دار في يد رجل ، أقام رجل البيئة Y) : أن صاحب اليد

(Y)

⁽١) هذا الجزُّ فيه تداخل كثير في نسخة : و ٠

⁽٢) في أ يبيد يه يو: ذلك .

⁽٣) في ب: بالبيع ٠

⁽٤) ساقط من به

⁽ه) لأن القاض حين قضى للمدعي بالشرا منه منذ سنة ، بط سلكل بيع كان بعده ، فلا تقبل بينته .

انظر الفتاوى الخانية: ٢ / ٤٠١ ٠ (٦) لأن هذه البيئة قامت لابطال بيئة المدعي ، فان أعاد المدعيي بيئته : فان القاضي يقضي له بالدار لسبق شرائه .

انظر الفتاوى الخانية : ٢/١٥ - ٤٠٢ ٠ ساقط من أ ، ه .

باع منه نصفا شائما منها بألف درهم ، وأقام رب الدار البينة أنسب باع منه نصفا معلوما من الدار بألفي درهم ؛ فان القاضي يقضسي ببينة البائع ، ببيع النصف (٢) المعلوم بألغي درهم ، ويقضي أيضا ببيع النصف من النصف الباقي - بخسمائة درهم ، (٣)

وان أقام البائع البينة أنه باعه منها (٤) عشراً غير مقسوم بألسسف يرهم ، وأقام المشترى البينة أنه اشترى منه نصفا مقسوما بمائة درهم : فان القاضي يقضي له بعشر (٥) النصف الذى لم يدع شرائه (٦) بخمسمائة درهم ، ببينة البائع عليه ٠

وأما النصف المقسم: فيقض للمشترى بتسعة أعشار هـــذا النصف بتسعين درهما والعشر الباقي من هذا (٢) النصـــف بخمسمائة درهم ، ببينة البائع ، لأن بينة البائع فيه ، قامت علــــى فضل الثمن (٨) .

عبد في يد رجل ، أقام رجل البيئة (٩) أنه باعه من الذي في

⁽١) منه: ساقطة من أ ، جد ، هد .

⁽۲) في و يالنصب،

⁽٣) انظر الفتاوى الخانية: ١٠١/٢ •

⁽١) في الفتاوى الخانية : ١٠١/٦ و ب : باعه منه ٠

وفي جدي د ياع منه،

⁽ه) في ب ، و: بعشرة ،

⁽٦) في النسخ الخطية: شراه -

⁽٧) في الفتاوي الخانية : ٢/٢، والنسخ المطية : بين هذا .

⁽٨) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٠٠٠

⁽٩) البيئة: ساقطة من جه،

يديه بألف درهم ورطل خبر ، وهويملكه (۱) ، وأقام رجسل (۲) آخر (۳) البيئة أنه باعه من الذي في يديه بألف درهم وخنزيسر ، وهويملكه ، والذي في يديه ينكردعواهما :

قال أبو يوسف رحمه الله : يُرِدُ العبد على (٤) المدعييسين نصفين ، ويضمن الذي في يديه لكل واحد منهما نصف قيمته (٥).

عبد في يد رجل ، ادعاه رجلان ، أقام كل واحد منهما البينسة أنه باعه من الذى في يديه بمائة ، على أن / المشترى بالخيار فيسه وقتا معلوما ، والذى في يده ينكر دعواهما ، ويدعيه لنفسه : فأن الذى في يده الحيار يدفعه الى أيهما شاء ، وطيه ثنه للآخر،

ولو كان كل واحد من المدعيين ، يدعي الخيار لنفسه ، فسان نقضا البيع فان الذى في يديه العبد يدفع العبد (١٦) اليهمسسا نصفين ، ولا يغرم لهما (٢) شيئا (٨) .

ولو كانا (٩) أقاما (١٠) البينة على اقراره (١١) بذلسك ، ثم اختارا (١٢) نقض البيع : (1-7.)

⁽١) في ب يطك .

⁽٢) رَجَل ؛ ساقطة من ج ، وفي ه ؛ الرجل ،

⁽٣) آخر: ساقطة من ه.

⁽٤) في جدي الى ه

⁽ه) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٢٠١٠

⁽٦) العبد : ساقطة من ج .

⁽Y) لهما : ساقطة من ج.

⁽٨) فن ها : بشي ه ٠

⁽٩) في ب ،ه ، و ؛ كان .

⁽١٠) في ب: أقام .

⁽١١) في هد : الاقرار .

⁽۱۲) في و : اختار ،

(٣ ردّ (١) العبد اليهما ويضمن لهما قيمة العبد نصفين ،

ولو أنهما لم يقيما البيئة على الاقرار ، وانما (٢) أقاما البينسة على ٣) البيع ، واختارا امضاء (٤) البيع ـ قبل قضاء القاضي للهما ـ (٥) كان عليه الثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضي بالبيع ، وللمشترى الخيار لتفرق الصفقة .

فان قضى القاضي ببينتهما (٦) بالعبد بينهما نصفين فسي وقت خيارهما ، ثم اختارا نقض البيع : فالجواب فيه ،كالجواب فيسسا اذا اختارا نقض البيع قبل قضا القاضي لهما (٢) .

ولو أجاز أحدهما البيع ، قبل أن يقض القاض لهما بالعبسد نصفين ، واختار الآخر نقض البيع : كان الذى في يديه بالخيار، ان شا قبل كل نصف (٨) بنصف النمن ، وان شا ترك (٩) .

رجل ادعى دارا في يد رجل (١٠) ، وأقام البيئة أنه اشتراهـا من ذى اليد بألف ، فقال دو اليد ؛ لم أبع ، ثم أقام دو اليد بينـة أن المدعى قد رد عليه الدار ؛

⁽١) ني أييدنع،

⁽٢) في النسخ الخطية: وانهما .

⁽٣) مگرر في جه

⁽٤) في هـ: نقض ٠

⁽ه) في د يو : يهما .

⁽٦) ببينتهما : ساقطة من ب ، جد ، هد ، وفي و : بينهما ،

⁽۷) نی و : بهما .

⁽٨) في جد: نصفه ٠

⁽٩) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٣٠٤ •

رُدَا في الفتاوى الخانية : ٤٠٨/٢ : رجلين ، والمثبت كما في النسخ الخطية أصوب والله أعلم ،

ذكر في الشهادات (١) وقال أقبل بينة ذي اليد ، وأبطل البيع . وانكاره (٢) البيع (٣) لا يبطل بينته على الرد . سوا كسان المدعى قال في انكاره : لابيع بيننا (٤ أو قال : لم يجر بيننسا بيع ٤) . لأن من (٥) حقه (٦) أن يقول : لم يكن / بيننـــا (- 7 -) ييع لا (٧) أن المدعي (٨) ادعى (٩) هذه (١٠) الدار (١١) مرة ، ثم بدا له فيها فردها (١٢) على (١٣).

قال (١٤) الشيخ الامام المعروف " بخواهر زاده " (١٥) :

- أى شهادات كتاب الأصل لمحمد بن الحسن رحمه الله ، (1) كما يدل لذلك آخر السألة .
 - (7)
 - في و ۽ وانکار . في أ ۽ ج ۽ د ۽ ه ۽ المبيع . (4)
 - ساقطة من : و (1)
 - من: ساقطة من أيب بد به عو . (0)
 - في النسخ الخطية : حجته . (7)
 - في النسخ الخطية: الا . (Y)
 - في أ : اذا ادعى ، **(** \(\)
 - فَي أَ يَجِيهِ يَو يَاكِعِي أَن وَ (9)
 - هنده : ساقطة من ج . وفي ب : هذا . في أ ، ج ، د ، ه : الدارله . (1.)
 - (11)
 - في جد: فرقها . (11)
 - في النسخ الخطية : فعلى . (W)
 - في النسخ الخطية : قول (31)
- عواهر زاده: المشهور بخواهر زاده عنه الاطلاق اثنان. (10)

أحدهما : الامام بدر الدين محمد بن محمود الكردرى ، المتوفى سنة / ٦٥١ / هـ ٠

انما تقبل بيئة المدعى عليه (١) على الرد ، اذا ادعى التوفيق ، وان لم يذكر محمد رحمه الله ذلك (٢) ،

رجل ادى عينا في يد رجل أنه له (٣) ي اشتراه من ذى اليد بألف درهم ، ونقده الثمن ، وأقام البينة على ذلك (٤) . وصاحب اليد يقول : هو عندى وديعة لفلان ولم يظهر عدالة شهود (٥) المدعبي ، حتى حضر (٦) المقر له : فأنه يد فع الى (٢) المقر له (٨) . فأذا ظهرت عدالة شهود المدعي : يقضى له بتلك البينة ، ولا يكسون ذلك قضا على المقر له ، حتى لو أقام المقر له البينة بعد ذلك أنه ملك ، كان أودعه الذي في يديه تقبل بينته ، وهذه المسألة على وجوه ثلاثسة :

وهذا أكثر شهرة من الأول وكان اماما فاضلا ، من عظما ماورا النهر ، له كتب كثيرة منها : المختصر ، والتجنيس ، والمبسوط ، وخواهر زاده ، لقب معناه ابن أخت عالم ، وهو ابن أخت القاض أبي ثابت البخارى ،

والذى يبدوأن القصود هو الثاني ، لأن اللكنسوى قال عنه : " ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره " ، انظر الغوائد البهية : / ١٦٣ ، ٢٤٤ / ،

وتاج التراجم / ٦٢ / ٠

⁼⁼ والثاني: الامام محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين المسين البخارى المتوفى سنة / ٤٨٣ / هـ •

⁽١) عليه: ساقطة من و •

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٨٠٤ •

⁽٣) ساقطة من و ٠

⁽٤) في أ به يدى اليد ،

⁽ه) شهود : ساقطة من حه

⁽٦) حضر: ساقطة من ج.

⁽Y) الى: ساقطة من ج. م

⁽٨) له: ساقطة من أبد بو ٠

أحدها: هذه ٠

والثانية: لوأقام المدعي شاهدا واحدا ، فحضر المقرله والثانية: ثم أقام شاهدا آخر ، وهذه والسألة (١)

الأولى سواء في جميع ماذكرنا .

والثالثة: لولم يقم المدعي شاهدا (٢) ، حتى حضر المقر له ، وصدق الذى في يديه : فائه يو سر بالتسليم الى المقر له ،

فان أقام المدعي شهود ا: قضي له ، ويكون ذلك قضاء على المقر له . حتى لو أقام المقر له البيئة أنه كان أودعه الذى في يديه لا تقبـــل بيئته . (٣) .

رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له ، وأقام المدعى عليه البيئة أن المدعي باع هذه (٤) الدار من فلان الفائب بكذا : قبلت بيئته ، وبطلت بيئة المدعي ، ولا يثبت الشراء في حق الفائب ، الا أن يشهد الشهود (٥) : أن (٦) المدعي باعها من فلان الفائسب ، وقبضها الفائب منه (٢).

دار في يدرجل ، جاء أخوه وادعى أن الدار كانت / لأبيهسا فلان ، مات وتركها ميراثا لهما ، وطلب الشركة ، فقال ذو اليد :

(1-11)

⁽١) في ج: فهذه المسألة .

⁽٢) في هد: شاهدان ٠

⁽٣) انظر الفتاوي الخانية: ٢٠٣/٢ - ٤٠٤

⁽٤) في ها : هذا ،

⁽٥) في النسخ الخطية: الشاهدان •

⁽٦) أن: ساقطة من جه

⁽٧) انظر الفتأوى الخانية : ٢٨/٢ •

لم تكن لأبي . فلما أقام المدعى البينة على ماقال ، أقام ذو اليـــــ البيئة أنه كان اشتراها من أبيه في صحته أو ادعى أن (١) أباه أقسر له بها في صحته : قبلت بينته ، وبطلت بينة المدعى (٢).

ولو كان المدعى عليه _ حين ادعى الأخ _ أجاب وقسال : لم يكن لا بي فيها حق قط . فلما أقام العدعي البينة (٣) ، أقـــام هو (٤) البينة أنه اشتراها منه في صحته لاتقبل. (٥)

دار فی ید رجل ، ادعی رجل (٦) أنه اشتراها منه بألسف درهم (Y) . فقال ذو اليد : لم أبع (A). فلما أقام المدعـــــى البيئة (٩ على ما ادعى ٩) ، أقام دو اليد (١٠) البيئة على أن البدعي رد عليه الدار : تقبل بينته ، ويتقض البيع بينهما (١١). وكذا لوكان قال: لم يجر بيننا بيع ، فلما أقام المدعى البينسة

أن: ساقطة من جه (1)

انظر الفتاوى الخانية : ٢٨٨٢٠ • (1)

في النسخ الخطية: البيئة على ما ادعى • (4)

في أيد يه مو در أخوه. ()

أى لا تقبل بيئة المدعى عليه ، ولا تبطل بيئة المدعى ، (0) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨/٣ ، والفتاوى البزازية : ٥٠٣٠٠

في ب ۽ د ۽ و ب رجل آخر ، **(1)**

درهم: ساقطة من أ ، ب ، ج ، د ، ه . (Y)

⁽ \(\)

في د ۽ لم أبعة . ساقط من أ ، ب ، د ، ه ، و ، (9)

في جا: المدعي عليه، (1.)

وكذلك لوكان المدعى عليه أولا قال: لابيع بيننا . وهذا أظهر (11) من الأول .

انظر الفتاوى الخانية: ٢٨٨٢٠

على الشراء ، أقام هو البيئة أن المدعي رد عليه الدار : تقبــــل بيئته (١) .

ولو ادعى رجل على رجل أنه باع مني هذه الجارية بألف درهم ، وقال ذو اليد : لم أبعها منه قط ، فلما أقام المدعي البيئة على الشراء ، وقضي له بالجارية ، وجد بها اصبعا زائدة (٢) ، وأراد أن يردها على المقضي عليه ، (٣ وقال المقضي عليه ، انه بري (٤) من كل عيب بها ، (٥) لا تقبل بيئته (٦) ،

وعن أبي يوسف رحمه الله: أنها (٢) تقبل (٨).
د ار في يد رجل ادعاها أخوان (٩) وهما بالفان ، أحدهسا
أكبر من الآخر ، ادعيا أنها كانت لأبيهما ، مات وتركها ميراثا لهما ،
وأقاما (١٠) الهيئة ، فقال المدعى عليه في دفع دعواهما : انسسي

⁽١) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨/٣٠

⁽٢) في النسخ الخطية : عيا .

⁽٣) ساقطة من ب ٠

⁽٤) في الفتاوى الخائية: ٢٨/٢ : برى التي ٠

⁽ه) لا ؛ ساقطة من ب ، د ، و ٠

⁽٦) وذلك للتناقض ، إذ البرائة بلا بيع محال ، وقد أنكر البيع • انظر جامع الفصولين : ١٤٠/١ •

⁽۲) أنها : ساقطة من ب ٠

⁽ ٨) في ب ؛ لا تقبل ، والمشبت في النص هو الصواب ،

لا مكان التوفيق بأن بآعها وكيله ولم يعلم به ، فكذا هنا . قال ابن قاضي سماوه : أقول : بل ينبغي أن تقبل بينته فسي هذه المسألة عندنا وفاقا ، خلافا لزفر رحمه الله ، لأنه صار مكذبا شرعا ببيئة المدعي ، فلمق انكاره بالمدم ، شمسم أن المكم بالشرا ، ليس حكما بالبرا ق والايفا ، فلا بد مسسن قبول الدعوى ،

انظر جامع الفصولين : ١٤٠/١ ، والفتاوى الخانية ٢٨٨٢

⁽٩) في د ،و : آخران ه

⁽١٠) في هه ، و : وأقام .

اشتريت هذه اله از من الأكبر ، ومن قلان وصى (١) هذا (٢) الأصفر حين كان صفيرا بكذا ، فأنكر ، وأنكر الوصى أيضا الوصاية ، فأقسام (٢١ ـ ب) المدعى عليه البيئة على اقرار الوصى / أنه باع بحكم الوصاية :

قالوا: لا تقبل هذه البينة ، الا أن يشهد الشهود : أنسسه كان وصيا من جهة أبيه ، أو من جهة أم ، أو من جهة القاض ، بساع لماجة الصفير بمثل الثمن ، لأنا وان عاينا اقراره أنه وص ، لــــم تثبت الوصاية باقراره . (٣)

ادعی دارا فی ید رجل أنها له ، اشتراها من أب(٤) دی اليد ، فقال ذو اليد ماكان لأبي فيها حق . فلما أقام المدعى البينسة على أنه (٥) اشتراها من الميت ، وهو يملكها ، أقام ذو اليد البينسسة أنه كان اشتراها من أبيه ، قبلت بينته . (٦)

ولوقال ذواليد يهذه الدارماكانت لأبي قط ، أولم يكسين له (٢) فيها حق قط . فلما أقام المدعى البيئة على ما ادعاه ، أقسام ذو اليد البيئة أنه اشتراها من أبيه في صحته : لا تقبل بيئته . (٨)

⁽١) في أيو: الوصي ما الوصي ؛ يقال أوصى بولده الى فلان ؛ أى جعله تحسب ولايته وهمايته . انظر طلبة الطلبة / ١٦٩ / ٠

في أيب عجيد عويلهذا. (1)

النظر الفتاوى الخانية : ٢/٢٦ - ٤٤٣ • (4)

أب ؛ ساقطة من أ ، ه . (1)

أنه: ساقطة من و . (0)

انظر الفتاوى الخانية ٢/٤٤٠ • (r)

له: ساقطة من أ ، ب ه د ، ه . (Y)

انظر الفتاوي الخانية: ٢/٤٤٠ • (A)

وان أقام البينة أن أباه أقر في صحته أنها لي : قبلت بينته (۱)
رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا ، فقسال
المدعى عليه : ما اشتريتها منك ، فلما أقام المدعى البينة علسسسى
ما ادعى (۲) ، أقام المدعى عليه البينة أنه اشتراها وكيلي (۳) إسن (٤)
فلان : تسمع (٥) دعواه (٦).

رجل ادعى دارا أنها له ، وأن مورث المدعى عليه كان أحدث يده عليها بغير حق ، ثم مات وتركها في يد وارثه هذا ، وأقام البينة على ما ادعى . فأقام المدعى عليه البينة ، أن مورثه فلان كان اشتراها من المدعي بكذا ، بيما باتا ، وتقابضا ، ثم مات مورثي فورثتها منه ، فادعى المدعي لدفع دعوى المدعى عليه ،أن مورث المدعى عليه ، كان أقر أن البيع الذي جرى بينه وبين المدعي (٢) هذا (٨) كان بيسبع وفا ، اذا رد علي الثن ، يجب علي ردها اليه ، وأقام البينة علسى ذلك ؛

قال الشيخ الامام ظهير الدين العرفيناني (٩):

⁽١) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٤٤٤٠

⁽٢) في النسخ الخطية : ما ادعاه .

⁽٣) في ب ، ه ، و : من وكيل ٠

⁽٤) من : ساقطة من النسخ الخطية .

⁽ه) في الفتاوى الخانية: ٢/١٤٤ : سمع ٠

⁽٦) انظر الفتاري الخانية : ١/٣ ٤٤٠

⁽٧) في ب ؛ المدعى عليه ٠

⁽٨) في ب يهذا اذا.

⁽٩) ظُهير الدين المرفيناني : هو علي بن أبي بكربن عبد الجليل الغرفاني برهان الدين المرفيناني الراشداني توفي سنة / ٩٣ ه / هـ صنف الهداية ، والبداية ، وكفاية المنتهى .

ومختار مجموع النوازل ، والفرائض ، لقي المشايخ وجمع لنفسه مشيخة ، انظر تأج التراجم / ٢ ؟ / وكشف الظنون ٢ / ٢٠٣١

(۲۲ _ أ) لايسمع منه (١) هذا الدفع (٢) / من دعاوى "قاضيخان "(٣)

العيا (٤) شيئا في يد ثالث ، فأقام أحدهما بينة علسسى الشراء الصحيح منه ، والآخر بينة (٥ على الشراء الفاسد (٦) منه : فبيئة ٥) الصحة أولى .

ادعى أنه اشترى هذه الضيعة من فلان منذ خمس سنين ، وأقام بيئة ، فقال دو اليد : ان ذلك الفلان الذى اشتريتها (Y) منسه ، أقر قبل شرائك أنه لا حق لي في هذه الضيعة ، وأقلم بيئة : فهذا دفع .

(۱) في ب ، د : بينة ،

وعند مشايخنا رحمهم الله تعالى ؛ بيع الوفا بمنزلسة البيع الفاسد ، انا اتصل به القبض يملكه المشترى ، وينتقسل ذلك الى ورثته ، فكان المدعي في دعواه الملك لنفسه بعد ذلك مبطلا في دعواه ، فلا تند فع بهذا دعوى المدعى عليه شسرا مورثه من المدعي .

انظر الفتاوى الخانية : ٢/٢٤ •

⁽ ٢) قال في الفتاوى الخانية : لأن بيع الوفا عند مشايخ سعرقنسد بعنزلة الرهن ، فاذا أقام المدعى عليه البيئة أن مورثه اشتراهسا من المدعي ، يجعل كأنه كان رهنا ثم اشتراه بعد الرهسسن فيحكم بالشرا .

⁽٣) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٤٠٠

⁽٤) في ب ، و : ادعى اثنان .

⁽ه) المقد ساقطة من ب.

⁽٦) منه: ساقطة من أ ، ب ، ج ، و ، ه .

⁽٧) في جد : اشتراها ،

ادعى عليه دارا أنها ملكه ، وأثبت (١) بالبيئة ، ثم أقسام المدعى عليه بيئة أن المدعى باعها من زوجته (٢) ، وباعتها هي سي : تسمع (٣) .

باع أرضه من رجل ، ثم باعها من آخر ، فأقام الثاني (٤) على الأول بيئة أنها كانت رهنا عندى وقت شرائك ، فكان باطلا ، فأقام الأول بينة أن (٥) دَينك (٦) كان مقضيا وقت الشراء : لم تسمع،

وقيل: هو دفع، فتسمع، (٢) (٩) ادعى عليه (٨) محدودافي يده ارثا من جهة أبيسه ، فأقام ذو اليد البيئة أنه (١٠) اشتراها من وصية بمثل القيمة ، وأقسام المدعى بيئة : أن قيمته زيادة على ما أثبته ذو اليد :

فقيل: البيئة المشتة للزيادة أولى .

في و: أثبتها . (1)

في جه و زوجتها، (7)

في ب ، د : يسمع . انظر واقعات المغتين / ١٢١/ ٠ (T)

في جد: الثالث . (٤)

أن: ساقطة من أ . (0)

في د ۽ الدين ه (r)

لأن بينة البيع والرهن اذا اجتمعتا ، كانت بينة البيع أولى . (Y) انظر الفتاوي الخانية : ٢/٢ ؟ ٠

في و : دارا محدودا : أي محدد الأبعاد ، (人)

أى : محدد الأبعاد . أنه : ساقطه من : أ . (9)

^(1.)

وقال كثير منهم : المثبتة لقلة القيمة أولى ، من دعـــاوى

ادعى ملكا مطلقا ، وبرهن ، فيرهن ذو اليد أنك اشتريتسسه مني ، ثم أقلناه لايند فع ، ال كل منهما يدعي (١) ملكا مطلقسا ، فبينة الخارج أولى ،

وقيل : ينهفي أن تقبل بينة ذى اليد (٢)

لو الدعى أني اشتريته (٣) من أبيك (٤) ، وبرهن ذو اليسبد أنه ملك أبيه الى موت ، فبينة الشراء أولى " جامع الفصولين " ،

عد في يد رجل ، أقام البيئة على رجلين أنه باع منهما بألفسي درهم ، وأقام أحد الرجلين البيئة ، أنه اشتراه منه بألف درهم ،

(٢٢ ـ ب) ذكر في / " المنتقى " أنه يقض ببيئة الذى العبد فــــي دكر في / " المنتقى " أنه يقض ببيئة الذى العبد فــــي دكر في / " المنتقى " أنه يقض ببيئة الذى العبد فــــي

عبد في يد رجل ،أقام رجل (٥) البيئة أنه عبده ، اشتراه من فلان ، وأنه ولد في ملك بائعه فلان (٦) ، وأقام ذو البد البيئة أنـــه

⁽۱) في أيديه، ويادعي ،

⁽٢) انظر جامع الفصولين: ١٣٨/١٠

⁽٣) ني أيب يجيد يه ها: شريعه ه

⁽٤) في ب ي من أبيك فبرهن وبرهن .

⁽ه) رجل: ساقطة من د ، و .

⁽٦) في هد: بايمه فلان .

عده باشتراه من فلان آخر (۱) بوأنه ولد في ملك بالعسسة فلان (۲) بانه يقضي بالعبد لذى اليد (۹۳ .

دار في يد رجل ،ادعى رجل (3) أنها له ، وأقام البينة ، وأقام البينة ، وأقام الله الذي في يديه البيئة ، أن هذه الدار لفلان الفائب ، اشتراها (٥) من المدعي ، ووكلني بها ، تقبل بيئته ، وتند فسسع عنه الخصومة ، (٦ ولا يلزم الفائب الشرا من هذا المدعي ٦) ،

دار في يد رجل ، أقام رجلان كل واحد منهما البيئة أنسسه اشتراها من ذى البد بكذا ، ونقد الثمن ، وهو ينكر (Y [دعواهسا فان القاضي Y) يقضي بالدار بينهما نصفين $^{(A)}$.

⁽١) آخر : ساقطة من أ بب بد ، هـ ، و .

⁽٢) فلان: ساقطة من أيب، د ، و .

⁽٣) في ج : لأن كل واحد منهما ادعى نتاج بائعه .
لأنه خصم عمن تلقى الملك منه ،ويده يد الملتقى منه ، فكأنسه
حضر ، وبرهن على النتاج ، والمدعى في يده ، فيحكم له بسه ،

أو بمعنى آخر: لأن الولادة في ملك بائمه بمنزلة دعسوى الولادة في ملك ، لأنه تلقى الملك من جهته ، وهناك يقضي له ، فكذا هنا .

انظر واقعات المفتين / ١٧٦ ، ٢٠٥ / والفتاوى البزانية :

⁽٤) رجل: ساقطة من أ ، ب ، ه .

⁽ه) في جد: اشتريبها .

⁽٦) ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و . انظر الفتاوى الخانية : ٣٩٢/٢ .

⁽٧) ساقطة من النسخ الخطية .

^() ولكل واحد منهما أن يأخذ النصف بنصف الشن ، أو يسرد ويرجم بكل الثمن ، فان نقضا البيع ، رجع كل واحد منهما ==

هذا ان لم يوارخا ، أو أرخاوتاريخهما سوا" ، فانه (اليقضي . ()[البنيا

وان أرخا وأحدهما أسبق . فهو أولى . (٢ وان أرخ أحدهما ٢) (٣ وأطلق الآخر، فهوأولى ٣) وان لم يوارخا ، والدار في يد أحدهما ، فصاحب اليد أولى .

(٤) وان أرخ أحدهما ، وللآخريد ، فصاحب اليسسسد أولى ٤) .

وان الدعيا (٥) الشراء كل واحد منهما من رجل آخر ،أنسم اشتراها من فلان آخر ، وهو يملكها ، وأقام الآخر (٦) البيئة أنسب اشتراها من فلان آخر ، وهو يملكها ، فان القاضي يقض بينهما . وان وقتا: فصاحب الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية (٢)

على ذى اليد بجميع الثمن ، ولوقض القاضي بالداربينهما فاختار أحدهما النقض ، والآخر الاجازة بعد تخيير القاضى ، فللذي أجازأن يأخذ النصف بتصف الشن ء وليس لسه أن يأخذ كل الدار . والناقض يرجع عليه بكل الثمن . وأن كسسان ذلك قبل قضا القاضي : كان للذي لم ينقض البيع أن يأخسد الكل بكل الشن . انظر الفتاوى الخانية : ٢/٠٠١ - ٢٠١ .

ساقط من النسخ الخطية . (1)

ساقطة من ب . وفي و : وان لم يوارخاهما . (T)

> ساقطة من ب . ()

الا أن يشهد شهود الآخر ، أن بيمه كان قبل بيع ذى اليه . (3) فيقضى للمو°رخ . انظر الفتاوى الخانية : ٢ / ١٠١ • ساقطة من ب ،ج.

(0)

في ب: ادعى . في أ يب يد يه يو : آخر . (r)

وعن محمد رحمه الله : أنه لا يعتبر التاريخ . (Y) انظر الفتاوي الخانية : ١/١/١٠

وان أرخ أحدهما دون الآخر : يقضي بينهما اتفاقا .

قان كان لأحدهما قبض : فالآخر أولى (١١). من دعساوى

" قاضيخان " .

استحق البيع قبل القبض ، فأقام البائع (٢)أو المستسبرى البيئة أن البائع اشتراء من المستحق ، وقبضه ، تقبل بيئته ،

وان لم يجد بيئة فنقض (٣) القاضي البيع بينهما ، ورد (٤) الشمن على المشترى ، ثم (٥) وجد البائع البيئة : لا ينقض نقضه ،

(٦) / ولوكان الاستحقاق بعد قبض المبيع: نقض النقض (٦) من استحقاق " الوجيز "

ولو قال الهائع: بعتك هذه الجارية ، يهذا (Y) المبسد . وقال المشترى : لابل بألف . وأقاما البيئة: تقبل بيئة البائسيع .

⁽١) فكأن البائمين ادعيا ، ولأحدهما يد ، فانه يقضي للخسارج منهما ، انظر الفتاوى الخانية : ٢/١٠٤ •

⁽٢) في أيبيديه هه و : و ٠

⁽٣) في ب ؛ ينقض ، وفي و ؛ فتنقض ، النقض ؛ هو افساد ما ابرمته من عقد ، النقض ! هو افساد المنير ؛ ٢/٢/٢ وتهذيب الأسماء واللغات ؛ ١٢١/٢

⁽٤) في ب: ويرد .

⁽ه) في ب : ثم لو وجد .

⁽٦) انظر واقعات المفتين / ١٨١/ والفتاوى الخانية: ١/٢٤٠٠

⁽٧) في جد ۽ بهذه.

لأنهما اختلفا في الثمن ، وأنه حق البائع فتكون بينته مظهرة حقسه على غيره . (١)

اشترى عبدين فقبض أحدهما وماتا ، ثم اختلفا في قيمتهما : فالقول للمشترى (٢) . . ولو مات أحدهما بعد قبضهما ، ورد الباقي بعيب ، ثم اختلفا في قيمة الهالك : فالقول للبائسم (٣)، والبينة له أيضا (٤) .

أقام البائع (°) البينة أن البيع هلك في يد المشتسرى ، (٦ وأقام المشترى البينة أنه هلك في يد (Y) البائع ٦) : فالقول للمشترى (٨) ، والبينة للبائع (٩) .

(۱) أو تكون بينته مثبتة الحق له ، والأخرى تنفيه والبينسات للاثبات ، انظر تبيين الحقائق : ٢٠٤/٤ •

(٢) انظر تبيين الحقائق : ٣٠٨/٤ -

- (٣) لأنه هو المنكر ، لأن الثمن كله على المشترى ، وهويد عي أن قيمة الهالك أقل ، والبائع ينكر ، انظر تبيين الحقائسة : ٣١٠ ، والهداية : ٣١٠ ، والهداية : ٣١٠ ، والهداية : ٣١٠ . ١٦٢ ،
- (٤) لأنها أكثر أثباتا ظاهرا ، لاثباتها الزيادة في قيمة الهالك، انظر تبيين المقائق: ١٦٤/٣ ، والهداية: ١٦٤/٣٠
 - (ه) البائع: ساقطة من ب،
 - (٦) ساقطة من ب .
 - (٧) يد : ساقطة من و .
- () لأنه منكر . حيث انه ينكر تعلق الحق في ذمته ، والقول قسول المنكر . انظر المسوط : ٢٩/١٣ ، ١٩٩/١٤ م
- (٩) لأنها تثبت له الحق في ذمة المشترى ، فكانت اكثر اثباتا من بينة المشترى والبينات للاثبات .
 - انظر الميسوط: ٢٩/١٣ ، ٩٩/١٤ ٠

وكذا لو اختلفا في استهلاكه أى : يكون القول للمشترى ، والبيئة للبائع .

ولو كان الخيار لأحدهما ، واختلفا في الاجازة والنقض فسسي المدة ، فالقول لمن له الخيار سوا الدى الفسخ أو الاجازة ، والبينسة بيئة الآخر ،

وان اختلفا بعد مضي العدة : فالقول لعدمي الاجازة أيهسسا

ولو كان الغيار لهما ، واختلفا في النقض والاجازة في العدة ، فالقول لمدعي النقض ، والبينة للآخر ، لأن أحد هما ينفرد بالنقسض ولا ينفرد بالاجازة (١) ، من باب الاختلاف في المبيع من " الوجيز"،

اختلفا في قدر المسلم (٢) فيه ، أو جنسه ، أو صفته ، أو درعانه .

أو اختلفا في رأس المال كذلك . تمالفا وتراد ا (٣) .

وان أقام أحدهما البيئة: قضي له .

وان أقاما (٤) البيئة: قضي لرب السلم.

ولو اختلفا في رأس المال ، (٥ وأقاما البيئة ؛ قضي للسُّلُمُ اليه (٣٣ ـ ب لأن بيئته / تثبت الزيادة في رأس المال ٥).

وفي جميع النسخ الخطية: وأن اختلفا بعد مضي العدة: فالقول لعد عي الاجازة والبيئة لعد عي النقض .

⁽¹⁾ في ب عجد عدد عدم عود بالاجازة وأن اختلفا بمسدد مضي المدة عند فالقول لمدعي الاجازة ،

⁽٢) السلم: هو عقد يوجب الملك في الشن عاجلا ، وفي المســـن آجلا ، انظر التمريفات / ٦٤ / ٠

⁽٣) انظر الفتاوى الخانية : ٢٥/٢ ، قال الطحاوى : تحالفا وترادا ان كان المبيع قائما . انظر مختصر الطحاوى / ٨٢/٠

^(}) في ب وأقام .

⁽ه) ساقط من ه.

وان اختلفا في مضي الأجل في السلم: فالقول للمطــلوب (١٠ ان لم يعض ٠

وان أقاما البيئة : قبلت بيئة المطلوب () . لأنها تشمست زيادة أجل . " من باب الاختلاف في السلم من "الوجيز" (٢)

(١) ساقطة من هـ ٠

(٢) ساقطة من أ ، د ، ه .

في ب ۽ و ۽ منه أيضا .

لم يذكر البغد ادى سألة الاختلاف في جنس أو قسد ر أو صفة المسلم فيه أو في رأس المال بصورة واضحة تامة، ولسندا فاني سأبين المسألة بتمامها وفروعها :

ر _ الاختلاف في جنس المسلم فيه أو قدرة :
اذا اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره ، تحالفــــا
استحسانا ان لم يكن لهما بيئة .

وبيداً بيمين المسلم اليه عند أبي يوسف في أحد قوليه .

وفي قوله الآخر : يبدأ بيمين رب السلم . فان أرادا ، أو أحدهما فسخ العقد ، فسخه القاضي ،

فان ارادا ، او احدهما فسخ العقد ، فسخه العاصي ، وان لم يُردا فسخه : تركهما القاضي رجاء أن يعسبود أحدهما الى تصديق الآخر ، وأيهما نكل قضي عليسه بما ادعى صاحبه ،

وان أقام أحدهما البيئة قضي له .

وان أقاما البينة: فان لم يتفرقا عن مجلس العقد ،

يقضى بمقدين عند محمد ،

وان تفرقا : يقضى بمقد واحد ببيئة رب السلم ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يقضى ببيئة رب السلم على كل حال ،

== ٢ ـ الاختلاف في صفة المسلم فيه :

ادا اختلاف في صفح المسلم فيه : ادا اختلفا ولم يكن لهما بينة : فالقياس أن يتحالفا . وهو المعتمد . فان كان لأحدهما بينسة : فائه يقضى ببينته طالبا كان أو مطلها . وان أقاماها جميعا :

فعلى قولهما: يقض بحقد واحد ببيئة رب السلم، وعلى قول محمد رحمه الله: يقضي بحقدين ، وهو القياس ، وعليه العمل ،

إذا اختلف في جنسه :
 إذا اختلفا ولم يكن لهما بيئة : فالقياس أن لا يتحالفا ، ويكون القول لرب السلم وفي الا ستحسان يتحالفان ،
 وان قامت لأحدهما بيئة قضي بها ،
 وان أقاما جميما .

فعلى قول محمد رحمه الله : يقضي بعقدين . وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف : يقض بعقب . واحد ببيئة المسلم اليه ، وهو الأصح .

انظر مختصر الطحاوى / ۸۲ / وكشف الحقائسى : 109/۲ م المسوط : ۲۹/۱۳ ه والمسوط : ۲۹/۱۳ ه والفتاوى الخانية : ۲۰/۲۲ ٠

كتاب الشغمية (١)

اذا اختلف الشفيع والمشترى في قدر الثمن ؛ فالقول للمشتسرى مع يعينه (٢) ، والبيئة (٣) للشفيع عندهما (٤) .

وعند أبي يوسف رحمه الله : البيئة للمشترى (٥).

(١) جمريف الشفعة:

ر ـ لفة : شفمت الشي شفعا من باب نفع : أى : ضمته الى الفرد .

٢ - شرعا : هي تملك الهقعة جهوا بما قام على المستري ،
 بالشركة والجوار .

انظر المصباح المنير: ١ /٥٧٥ ، والتمريفات/ ٦٧ / ٠

(٢) لأن الشغيع يدعي استحقاق الدار مثلا ، عند نقد الأقسل ، والمشتري ينكره ، والقول للمنكر مع يمينه ،

انظر الدرر والقرر: ۲۱۱/۲ ، والمبسوط : ۹۹/۱۶ .

(٣) البيئة : ساقطة من و ،

(٤) لأن بينته أكثر اثباتا معنى ۽ وان كانت بينة المشترى أكثر اثباتسا صورة ۽ لأن البينات للالزام ۽ وبينة الشغيع طرمة ۽ بخلاف بينسة المشتري ۽ فان بينة الشغيع اذا قبلت ۽ وجب على المشتري تسليم الدار اليه ۽ واذا قبلت بينة المشترى لا يجب على الشغيع شسي ، ، بل يخير بين الأخذ والترك ،

انظر الدرر والفرر: ٢١١/٢ ، والمسوط: ٩٩/١٤ ، وتكملة شرح فتح القدير: ٣٩١/٩ ،

(ه) انظر الفتاوى الخانية: ٣/٩٤٥ •

هذا لو أقاما جميعا البيئة ، أما لو أقام أحدهما البيئة قبلست بيئته ، لأنه نور دعواه بالحجة ، وليس في معارضة حجتمه == ولو هدم المشترى البنا ، فاختلف هو والشفيع في قيمة البنا : فالقول للمشترى سع يمينه (١)، والبيئة له أيضا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، لأنها تثبت زيادة في تسسسن المَرْصَة (٢).

وقال أبو يوسف رحمه الله: على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله: البيئة للشفيع (٣). لا تنها موجبة التسليم على المشترى ، وبيئة المشترى غيسر موجبة شيئا على الشفيع .

ولو قال المشترى : اشتريت البنا ثم العرصة ، قلا شفعة لـــك في البنا وقال الشفيع : لا بل اشتريتها جميعا ، فالقول للشفيع ســـع يمينه على العلم (٤) ،

== سوى مجرد الدعوى من الآخر ، والدعوى لا تعارض الحجة .

وأما لولم يقيما البينة ؛ فذهب المرفيناني في الهداية ، ومعه آخرون ؛ الى أن الشفيع والمشترى لا يتحالفان ، لأن الشفيع ان كان يدعي على المشترى استحقاق الدار ، فالمستسرى لا يدعي عليه شيئا لتخيره بين الترك والأخذ ، ولا نص ههنا ، فلا يتحالفان .

لكن قاضي زاده لم يرتض هذا المذهب ، وأورد عليسه اعتراضات ، وناقش سبب التحالف بوضوح ، فارجع اليه ان شئست المزيد ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٣٩١-٣٩١٠

(١) لاً أن الشفيع يدعي حقا بملك الأرض ، والمشترى ينكر ذلك ، والقول قول المنكر مع يمينه ، انظر المسوط : ١١٢/١٤٠

(٢) انظر المسوط: ١١٣/١٤٠

المُرْضَة : هي البقعة الواسعة التي ليس فيها بناء . انظر المصباح المنير : ٢٨/٢ •

العرصة : ساقطة من ب .

(٣) لأنها ملزمة دون بيئة المشترى . انظر المبسوط: ١١٣/١٤ ·

(٤) استحسانا ، لأن المشترى أقر بالسبب المثبت لحق الشفيـــع = =

والبيئة بيئة المشترى عند أبي يوسف رحمه الله. (١)

وعند محمد رحمه الله : بينة الشفيع أولى (٢).

ولو قال المشترى : أحدثت فيها هذا البنا والشجر والسورع ، وكذبه الشفيع ، فالقول للمشترى (٣) ، وأن أقاما البينة : فبينة الشفيسع أولى . (٤)

دار في يد رجل ، أقام البيئة أن فلانا أودعها اياه ، وأقسسام الشفيع البيئة أنه اشتراها من آخر بألف : قضي له بالشفعة ، لأن ذا اليد انتصب خصا للمدعي بدعوى الفعل عليه ، فلا تند فع الخصومة عنسه باحالة الفعل الى غيره (٥) .

== في الأرض والبناء ، وهو الشراء ، ثم ادعى تغريق الصفقــــة ليسقط به حقه في البناء ، وذلك حادث يدعيه ، فلا يقبل قولــه في ذلك .

وفي القياس: القول للمشترى ، لأنه ينكر ثبوت حسسق الشفيع في البناء ، والقول للمنكر .

انظر المسوط: ١٢٢/١٤ •

(١) لأنه هو المحتاج اليها ، لا ثبات تفريق الصفقة ، واثبات شمي المخلف الظاهر ، انظر المبسوط : ١٧٢/١٤ .

(٣) لأنه يثبت استحقاق جميع الدار ، ولأنا نجمل كأن الأمريسين كانا ، اذ لاتنافي بينهما ، انظر المسوط: ١٧٧/١٤ ٠

(٣) لانكاره الشراء في البناء . انظر المبسوط: ١٧٦/١٤ ٠

(٤) لأنه يتبت حقه في البناء ، بسبب ثبوت حقه فيها ، وهو الشراء . انظر المسوط : ١٧٢/١٤

(٥) وبه قال ابن شبرمة رحمه الله تعالى .

ووجه قوله ؛ أن ذا اليد أثبت ببينته الملك للفائسب ، واثبات الملك للفائب بدون خصم متعذر ، اذ ليس لأحد ولايسة ادخال شي و في ملك غيره بغير رضاه ، ودفع الخصومة بنا علسى اثبات الملك ، والبنا على المتعذر متعذر ،

وذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى : الى أنه لا خصومة بين ذو اليد والشفيع الأن ذا اليد أثبت ببينته أن يده ليسست بيد خصومة ، وكل من كان كذلك ، فهو ليس بخصم ، واليه ذهب المرغيناني وقاضي زاده والبابرتي والزيلعي ، ولم يرتضسوا ماذهب اليه ابن شبرمة ، وردوا عليه فقالوا :

مقتضى البينة شيئان :

أحدهما: ثبوت الملك للفائب ، وهو ليس بخصم فلم يثبت .

وثانيهما: دفع خصومة المدعي ، وهو أن المدعى عليه خصسم فيه ، فيثبت دفع الخصومة في حقه ، وبنا الثاني على الأول منوع لانفكاكه عنه ،

وقال محمد رحمه الله : لا تند فع عنه الخصومة اذا قال الشهود : نعرف المودع بوجهه لا ياسمه ونسيه .

وقال ابن أبي ليلى رحمه الله ؛ تند فع عنه الخصومة بمجسرك قوله ، بمفير بينة ، اذ لا تهمة فيما يقربه على نفسه ،

وذهب أبو يوسف رحمه الله: الى أن الرجل ان كــــان صالحاً. والجواب ماذهب اليه الامام وصاحبه .

وان كان معروفا بالحيل : فلا تنه فع عنه الخصومة ، كما قال ابن شهرمة .

والأس موقوف على اتهام القاضي .

وقد نقل قاضي زاده عن خواهر زاده ؛ أن ماذهب اليسه أبو يوسف استحسان ذهب اليه بعدما ابتلي بالقضاء ، وماقالسه الامام وصاحبه قياس ، لأن البينات حجج متى قامت يجسسب العمل بها ، ولا يجوز ابطالها بمجرد الوهم ،

انظر الهداية : ١٦٧/٣ ، وشرح العناية : ٢٣٩/٨ ، وتبيين الحقائق : ٣١٤ - ٣١٣ ، ==

وجيسز " .

== والدرر والفرر: ۳۲۲-۳۲۳ ، وتكملة شرح فتح القدير: ۲۳۹/۸ - ۲۲۱ ،

قال قاضي زاده : وهذا الاختلاف انما يكون : اذا كانست المين قائمة في يد المدعى عليه ،

أما اذا هلكت : فلا تند فع الخصومة وأن أقام البيئة ،

ومن أراد التوسع فليراجع تكملة شرح فتح القدير: ١٤١/٨٠ وهذه هي مخسسة كتاب الدعوى ، لما فيها من اختسلاف خمسة أثمة .

انظر غنية ذوى الأحكام: ٣٤٣/٢ .

كتساب الاجسارة (١)

اذا ادعى المستأجر أنه استأجرها بعشرة دراهم ، ليركبها الى الله وأقاسا موضع كذا فقال الموجر:/ استأجرتها (٢) بعشرة الى نصفه ، وأقاسا الهيئة : فبيئة المستأجر أولى ، درر المحار، (٣)

اذا هلكت شاة ، فقال رب الفنم ؛ شرطت لك أن ترعسى في غير الموضع الذى هلكت فيه ، وقال الراعي ؛ لا (٤) ، بسل شرطت عليّ الرعي في ذلك الموضع وفالقول لرب الفنم مع يمينه ، وأن أقاما البينة ؛ فبيئة الراعي أولى ، من " تتمة الفتاوى" ،

دار في يد رجل ، ادعاها رجلان ، كل واحد منهما أقسام الهيئة أنها داره ، أجرها للذى في يديه شهرا بعشرة دراهسم ، وأنه سكتها شهرا (٥) ، والذى في يديه ينكر دعواهما ، ويقول :

(١) تعريف الاجارة:

١- لفة : الأجرة الكراء .

٢ _ شرعا : تمليك المنافع بعوض -

انظر المصباح المنير: ١٠/١ ، والتعريفات /٨/ ٠

(٢) في ه : اجرتها .

(٣) دررالبحار: للشيخ محمد بن يوسف بن الياس ، شمس الدين القنوى الروسي ، توفي سنة / ٢٨٨ / هـ جمع فيه المجمع ، وزاد عليه مذهب الامام أحمد ، مع بيان وفاق الأئمة لبعضهم بعضا وخلافهم ،

انظر تاج التراجم /٦٨/ ، والقوائد البهية : /٢٠٢/ ٠

(٤) لا ؛ ساقطة من ؛ هـ ، د .

(٥) شهرا: ساقطة من: أ ، ب ، د ، ه ، و .

الدارلي ، فانهما يأخذان الداربينهما ، ويأخذان منه عشسسرة دراهم ، تكون بينهما استحسانا ،

وفي القياس: يأخذ كل واحد منهما عشرة دراهم (١) مسن دعوى الملك بسبب من دعاوى "قاضيخان".

الدعى (٢ على رجل ٢) أنه أكرهني بالتخويف بحبسس الولي والضرب ، على أن يستأجر منه حانوتا ، (٣ وأقام بيئة ٣) . وأقام المواجر بيئة بأنه كان طائعا : فبيئة الطواعية أولى ، مسسن اكراه " " مشتمل الأحكام " .

سقط أحد مصراعي باب المستأجر ، (؟ فادعاه المواجسر والمستأجر ؟) : فالقول لرب الدار ، وان أقاما البينة فبينسسة المستأجر أولى ، من الوجيز (٥) ،

(آ ولو أقام الآجر البينة أنه سلم المستأجر الى المستأجر ، (٢ يمد ما أجره منه ، وأقام المستأجر البينة أن المستأجر ^{٢)} كان في يد الآجر هذه المدة ، ولم يجب علي الاجسسر : ^{٦)}

⁽١) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٣٠٤ ٠

⁽٢) ساقطة من : ب .

⁽٣) ساقطة من يحد ، هـ .

⁽٤) ساقطة من : ب .

⁽٥) من الوجيز: ساقطة من: حد .

⁽٦) ساقطة من : ب ، د ، و ٠

⁽٧) ساقطة من : ه.

(ا فبيئة الآجر (۱) أولى (۳) من دعوى "الخلاصة " () رجل استأجر دارا أو دابة أوعدا ، ولم يتصرف الستأجر بعد (٤) حتى اختلفا ، فادعى المستأجر أن الأجر خمسة دراهم ، وقال الآجر (٥) عشرة دراهم ، فانهما يتحالفان ، فأيهم الآجر (٢) فكل (٦) لزمه دعوى / الآجر (٢) . وبيدأ بيمين المستأجر فلل الله عنه القاضي المقد بينهما ، وأيهما أقام البينة : قبلت بينته . (١٣ وان أقاما البيئة : يقضي ببيئة الآجر (٨) . لأنهد يثبت حق نفسه (٩) .

(١٠ وكذا لو اختلفا في المدة أو في المسافة ١٠) فقسال المستأجر : آجرتني (١١) شهرين بعشرة دراهم ، وقال الآجر(١٢) لا ، بل شهرا واحدا بعشرة دراهم ، فأيهما أقسام ١٣)

⁽١) ساقطة من : ب ، د ، و .

⁽٢) في حد و الأجير .

⁽٣) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٠٥٠

⁽٤) في حد : يعد القبض ،

⁽ه) في ياد يو يالأجير،

⁽٦) نكل : ساقطة من : أ .

⁽٧) في النسخ الخطية : صاحبه .

⁽٨) في عديد يو : الأجير،

⁽٩) انظر الغتاوى الخانية: ٢٥٨/٢٠

⁽١٠) ساقطة من يأ بب ، ل ، هـ ، و .

⁽۱۱) في د : آجرتك .

⁽١٢) في بيد يو بالأجير.

⁽١٣) في يأ يحيد يو يأقاما .

ساقط من : ه .

(البيئة : قبلت بيئته () . وان أقاما جميعا : قبلت بينسسة المستأجر (٢) .

وان اختلفا في الأجر والمدة جميعا ، أو في الأجر والمسافسة جميعا ، فقال الآجر(٣): آجرتك الى البصرة (٤) بعشرة دراهم ، وقال المستأجر : لا (٥) ، بل الى الكوفة (٦) بخمسة دراهم ، فانهما يتحالفان ، فاذا حلفا يفسخ العقد بينهما ، وأيهما أقام (٢) البينة : قبلت بينته ، وان أقاما : يقضى بالبينتين جميعا ، فيقضل بزيادة الأجر ببينة الآجر (٨) ، ويقضى بزيادة المسافة ببينة المستأجر ، وأيهما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا

انظر معجم البلدان ١ / ٢٥٤ - ١٤٤ ، ومعجم ما استعجم ١ / ١٥٤

⁽١) في ب بينتهما .

ساقط من : ه .

⁽٢) انظر الغتاوى الخانية: ٣٥٨/٢٠

⁽٣) في ب ، د ، و ، الأجير،

⁽٤) في أ ، ب ، ح ، والفتاوى الخانية : ٣٥٨/٢ : القصر • البصرة : بلك معروف بالمراق ، كانت تسمى الدهنا اشتهرت بالنخل ، وأول من غرس النخل فيها أبو بكرة ، وهسي مدينة على الفرات ، فتحها عتبة بن غزوان •

⁽ه) ساقطة من بد ، و .

⁽٦) الكوفة : مصر مشهور بأرض بابل ، من سواد العراق ، يسميها قوم خد العذراء وكانت الكوفة منزل نوح عليه السلام وعو الذي بني مسجدها ، ثم مصّرها سعد بن أبسي وقاص بأمر عمر بن الخطاب ،

انظر معجم البلدان: ١٩٤/- ١٩٤ ، ومعجم ما أستعجم: ١١٤٣/٤ ·

⁽٧) في أ ، ب ، هـ ، و ؛ أقاما ،

⁽٨) في ب ، د ، و ، الأجير ،

هذا أذا أتفقا على أن الأجر كله دراهم ، أو دنانير . فأذاً اختلفا في الجنس ، فقال الآجر (١) : (٢ آجرتك هــذه الدابة الى البصرة ١٦) بدينار . وقال المستأجر : بل الى الكوفسة (٣ بعشرة دراهم ٣) ، (٤ [فانهما يتحالفان] ١ ، (٥ فأيهما نكل : لزمه دعوى الآخر ٥)، وأيهما أقسام (٦) البيئة : قبلت بينته (۲).

وان أقاما البيئة (٨): فانه (٩) يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم ، اذا كانت البصرة (١٠)على النصف (١١) من بغداد (١٢) الى الكوفة ، ويقضى الى البصرة (١٣) بدينار ببينة (١٤) الآجر(١٥)

> في ب، د ، و : الأجير. (1)

ساقطة من ب . (1)

في أ ، ب ، ه ، والفتاوى الخانية ٢ / ١٥٨ : القصر.

ساقطة من ب . **(T)**

ساقطة من النسخ الخطية . ()

ساقطة من : جه ال او ٠ (0)

في ب ، و : أقاما . (Γ)

ساقطة من ب ، حد يد ، و . (Y)

> ساقطة من : ح . **((()**

ساقطة من : د ، و ، (9)

في أ ، ه ، والفتاوى الخانية : ٣٥٨/٣: القصر • (1.)

> ساقطة من : ب • (n)

بفداد : بك في المراق ،أم الدنيا وسيده البلاد في لفظها (17) أربع لفات: بفداد ، وبفداد ، وبفدان ، ومفدان وقيل سبع لفات وهي مدينة السلام، بناها المنصور واختطها المباس.

انظر معجم البلدان: ١/١٥٦ - ٤٦٧

ومعجم ما استعجم: ١/١٦١-٢٦٢٠

في أ ، ه ، والفتاوى الخانية / ٢/٨٥٣: القصر . (14)

سأقطة من : ب ٠ (38)

في د ، و : الأجير. (10) ومن البصرة (١) الى الكوفة بخمسة دراهم ببينة (٢) المستأجر (٣).

ولو دفع الى صباغ ثوبا ، ليصبغه أحمر بالمصغر (١) ، فغمل (٥)، ثم اختلفا في الأجر (٦) ، فقال الصباغ : عملته بدرهم ، وقسال (٢) رب الثوب : بدانقين ، فأيهما أقام البينة قبلت ، وان (٨) أقاما : يو خذ ببينة الصباغ (٩).

(۲۵ - أ) / رجل ركب سغينة رجل من (١٠) ترمذ (١١) الى آمد (١٢)،

(١) في أ ، هـ ، والفتاوى الخانية : ٢ / ٨ ه ٣ : القصر .

(٢) ساقطة من و .

(٣) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٨٥٣٠

ساقطة من: ب .

(}) العصفر: نبات يصبغ به ، منه ريغي ، ومنه برى ، وهو نبت بأرض العرب ، انظر لسان العرب: ١ / ٨١ه ٠

(٥) ساقطة من ب ، وفي ح ، ففعله ،

(٦) في و: الأجره.

(Y) سَاقطة من : ب.

(٨) ساقطة سن : ب .

(٩) وان لم يكن لهما بينة : ينظر الى مازاد الصبغ في قيمة الثوب : فان كان درهما أو أكثر : يو خذ بقول الصباغ ، ويعطى لمه درهم بعد يمينه بالله ماصبغه بدانقين .

وان كان مازاد الصبغ فيه أقل من دانقين : كان القول قسول رب الثوب سع يمينه على ما ادعى الصباغ ،

وان كان يزيد في قيمة الثوب نصف درهم : يعطى للصباغ نصف درهم ، بعد يسينه ماصبغه بدانقين .

وان كان الصبغ سا ينقص الثوب: كان القول قول صاحب الثوب ، انظر الفتاوى الخانية: ٣٦٠/٢ ،

(١٠) ساقطة من : ب.

(١١) تِرْمِد : مثلثة التا . وهي مدينة مشهورة راكبة على نهسسر جيمون من جانبه الشرقي يحيط بها سور ، وأسواقها مغروشة بالآجر ، انظر معجم البلدان : ٢/ ٢٦ - ٢٧ .

(۱۲) آمد : بلد حصين على نشز دجلة محاطة بأكثرة مستديرة بسب كالهلال وفيها عيون وآبار ماواها قريب ، ويحيط بهسا سور ، فتحت سنة عشرين من الهجرة ، انظر معجم البلدان : 1/1 ه ٠

- (١ ثم اختلفا ، فقال صاحب السفينة للراكب : حملتك الى آمد ١)
- (٢ بخمسة دراهم . وقال الراكب ؛ استأجرتني لأحفظ السكان ٢)
 - (٣ الى آمد ٣) بعشرة دراهم ؛ يحلف كل واحد منهما ،
- (؟ وليست البدائة بيمين أحدهما بأولى من الآخر ، وكان للقاضي أن يبدأ بأيهما شاء ، وان أقرع للبدائة كان حسنا ؟) ، فان حلفا : لأأجر لأحدهما على صاحبه .

وان أقاما البينة ؛ كانت البينة (٥) بينة الراكب _ وهــــو الملاح (٦) _ فيقضى له بالأجر على صاحب السفينة ، ولا أجر عليــه لصاحب السفينة (٢).

رجل قال لرجل : اني (۸) أركبتك (۹) بغلا من ترمذ السبى بلخ (۱۰) بعشرة دراهم ، وقال المدعى عليه : لا بل استأجرتنسي لأبلغه الى فلان ببلخ بخمسة دراهم : فانه يحلف كل واحد (۱۱) منهما (۱۲) ، فان حلفا : لا يجب شي .

وان أقاما البيئة : (١٣ كانت البيئة ١٣) بيئة صاحب البغل (١٤) من " قاضيعان " (١٥).

⁽١) ساقط من : أ ، ب ، د ، هه ، و ٠

⁽٢) ساقطة من : د .

⁽٣) ساقطة من: و .

⁽١٠٥) ساقطة من: أبب بد به ه ،و .

⁽٦) في أ بب بر به بو وهو الملاح أولى .

⁽Y) لأنهما لما أقاما البينة ، يجمل كأن الأمرين كانا ، فبطلت اجسارة صاحب السفينة من الراكب ، لأنه لابد للملاح من أن يكون فسي السفينة ، انظر الفتاوى الخانية : ٣٦٢/٢ ٠

⁽٨) انيي: ساقطة من: و ٠

⁽٩) في النسخ الخطية : أركبته ،

⁽۱۰) بلخ : مدينة مشهورة بخراسان وهي من أجلّ مدن خراسان وأذكرها وأكثرها خيرا وأوسعها غلة ، تحمل غلتها الى جميع خوارزم وخراسان وكانت تسمى قديما الاسكندرية .

انظر معجم البلدان : ۲۹۹/۱ - ۱۶۸۰

⁽١١) واحد : ساقطة من د

⁽۱۲) في ه : منهما صاهبه .

⁽١٣) ساقطة من : ب ٠

⁽١٤) لأن حفظ البفل واجب على المستأجر ، فلا تجوز الاجارة على الدال . انظر الفتاوى الخانية : ٣٦٠/٢ ٠

⁽١٥) انظر الفتاوى الخانية: ٣٦٠/٢٠

كتماب الهبسسة (١)

لو زنت امرأة ، أو سرقت ، وقصد (٢) زوجها اتلاف عضو منها ، أو يطلقها (٣) على (٤ مالها ، فطلقها ؛ وقع رجعيا (٥) بلا شيء ، لأنه بمعنى الاكراه .

(٦ ولو أنكر الزوج ٦) ذلك ، فالقول قوله .

وان أقاما البينة: فبينة (Y المرأة أولى Y) . مسسن

" جامع الفتاوى " .

(١) تعريف الهبة :

١- لفة : العطية .

٢ - شرعا: تمليك العين بلا عوض •

انظر المصباح المنير : ١٣٤/ ، والتعريفات/ ١٣٤/

- (٢) في حد: وقصد بها.
 - (٣) في أ : يطلقا .
 - (٤) ساقطة من: ب٠
- (٥) في النسخ الخطية: رجعي ٠
 - (٦) سا قطة من : ب.
 - (٧) ساقطة من : ب ٠
 - (٨) ساقط من: ب٠
- (٩) انظر جامع الفصولين: ١٤١/١٠

ادعى هبة عين وقبضها (ا من ذى اليد ، وادعى آخسسر أن ذا اليد رهنها اياه وقبض ، وبرهنا : فبينة ا) مدعي الرهسسن أولى (۲) . هذا (۳) اذا لم تكن الهبة مشروطة بعوض (٤) .

وان كانت مشروطة: فبينة مدعي المبية (٥) أولى (٦) ، مسن دعاوى (٢) " شرح المجمع ".

(١) ساقطة من ب.

(٢) وهذا استحسان ، والقياس أن الهبة أولى ، لأنها تبـــت الملك ، والرهن لا يثبته فكانت البيئة المثبتة للزيادة أولى ، ووجه الاستحسان : أن المقبوض بحكم الرهن مضون ، وبحكــم الهبة غير مضون ،

وعقد الضمان أولى .

انظر مجمع الأنهر: ٢/٥/٢ ، والبسوط: ١٠/١٧ ٠

- (٣) ساقطة من : ح ٠
- (٤) ساقطة من : ب ٠
- (ه) في حا: البينة ،
- (٦) لكونها في معنى البيع انتها ، فيكون عقد ها عقد زمان يثبت الملك معنى وصورة ، بخلاف الرهن ، فانه لا يثبته الا عند المهلاك معنى لا صورة .

هذا اذا كانت العين في يد ثالث ، اذ لوكانت في الديهما وتاريسخ أيديهما بينهما نصفين الا أن يورخا ، وتاريسخ أحدهما أسبق فيقضى له ،

انظر مجمع الأنهر: ٢٧٦/٢ ، وواقعات المفتين :/١٠٥-٥٠١/ وتكملة شرح فتح القدير: ٨٧/٨٥٠

(٧) ساقطة من : ب ٠

(۱۰ قلت (۱) ودلت المسألة : على أن بينة البيع أولى سن بينة الرهن ، فتأمل :

لو ادعى أحدهما هبة وقبضا (٢) من زيد ، وادعى الآخسر شراء (٣) من زيد ، ولم يوارخا ، أو أرخا سوا : فالشراء أولى (٤) . (٢٥ - ب) (ولو كان العين بيدهما : فهو بينهما ، الا أن يوارخسا ،

وأحدهما أقدم : فهو للأقدم (٥).

والصدقة مع الشراء (٦): كالهبة مع الشراء (٢).
ولو اجتمعت الهبتان: فحكمهما (٨) حكم ما اذا اجتمعه (٩)

والحكم فيه : أن المدعى لوكان بيدهما ، فبرهنا على الشراء من واحد ، ولم يوارخا ، أو أرخا سواء : فهو بينهما ، ولو أرخ أحدهما لا الآخر ، فالموارخ أولى ، ولو أرخا وأحدهما أسبق ، فهو أولى ، ولو في يسد أحدهما ، فهو كدعوى الخارج مع ذى اليد ١٠)

⁽١) أي البغدادي رحمه الله ،

⁽٢) في النسخ الخطية: وقبضه ،

⁽٣) في أ بب بد به بو ي شرام ٠

⁽٤) في النسخ الخطية زيادة . " وان أن أحدهما الا الأخسر ، فالمورخ أولى ، ولو أرخا وأحدهما أقدم فهو أولى " ، وهذه العبارة ساقطة من جامع الفصولين ؛ ١١٣/١ .

⁽ه) انظر جامع الفصولين: ١١٣/١٠

⁽٦) في أيه ; الشرى،

⁽٧) في أ ، هد يالشرى ،

انظر جامع الفصولين : ١١٣/١ •

⁽٨) في أ ، هُ : فحكمه ، وفي حد ؛ فحكمها ،

⁽٩) في حديما اجتمعت،

⁽۱۰) انظر جامع الفصولين: ١١٣/١ · ساقط من: ب، د، و ·

(۹ ولو اجتمعت (۱) الهبة مع القبض ، والصدقمة سمسع القبض ، فهو كما اذا اجتمع شرآان (۲).

ولو اجتمع نكاح وهبة ، أو رهن وصدقة ، فالنكاح أولى (٣) .

أقسول (3)؛ لو اجتمع نكاح وهبة ، يمكن أن يعمل بالبينتين لو استوتا ، بأن تكون منكوحة لذا (0)، وهبة $\sqrt{3}$ وهبة بأن يهب أحسب المنكوحة ، فينبغي أن لا تبطل (7) بيئة الهبة ، حذرا عن تكذيسب الموامن ، وحملا على الصلاح ، (7)

وكذا الصدقة مع النكاح .

وكذا الرهن مع النكاح .

وفي كل هذه الصور ، لو أرخا وأحدهما أقدم ، فهو أولى (٨) .
ولو كان العين بيد أحدهما ، فهو أولى ، الا أن يوارخا وتاريخ
الخارج أسبق ، فهو للخارج ،

ولوكان بيدهما ، فهو بينهما ، الا اذا كان أحدهما أسبسق تاريخا فهو له ملك ٩) .

⁽١) في أ ، ح ، ه : اجتمع ،

⁽٢) أنظر جامع الفصولين: ١١٤/١٠

⁽٣) انظر المصدر السابق .

⁽٤) أي : ابن قاضي سماوه .

⁽ه) في هاد له،

⁽٦) في أ ، حد ، ه ؛ لايطلب ،

⁽γ) انظر جامع الفصولين : ١١٤/١٠

⁽٨) أنظر المصدر السابق .

⁽٩) ملك : ساقطة من أ ، ح ، ه .

ساقط من بب ، د ، ه .

ان الشيوع الطارى و (الايغسد الهبة والصدقة مستقيم ،

أما في الرهن : فلا يستقيم . اذ الشيوع الطارى (ا) يفسده .
فينهفي أن يقضى بالكل لمدعي الشراء (۱) فيما اذا (۱) اجتسم (۲) وشراء . لأن مدعي الرهن / أثبت رهنا فاسد ا بالشيوع ، فترد بينته . فصار كأن مدعى الشراء (٥) انفرد باقامة البينة .

وهكذا جعل " خواهر زاده " الهبة مع الشراء (٦) .

أما المحتمل: فيقضى (٩) بكله ١٨) لمدعي الشراء ياما سرّ في الرهن .

ثم قال (۱۰): والصحيح في الهبة أن يقضى بينهما ، احتمل القسمة أولا : انه الشيوع الطارئ الايفسد (۱۱) الهبة والصد قسسة في الصحيح ، ويفسد الرهن ۱۲) .

قال ابن قاضي سعاوه ۽ ۔۔۔۔۔۔۔

⁽١) ساقطة من: حه ٠

⁽٢) في أيه: الشري،

⁽٣) اذًا: ساقطة من : أ ع حد ه ه .

⁽٤) رهن: ساقطة من: ه.

⁽ه) في أ يه و الشري .

⁽٦) انظر جامع الفصولين : ١١٤/١٠

⁽γ) أى ابن قاضى سماوه ،

⁽٨) ساقطة من : ح ه

⁽٩) في أ ، ح ، ه ؛ فيقضى بينهما .

⁽١٠) أيّ صاحب الذخيرة كما في جامع الفصولين: ١١٤/١٠

⁽۱۱) في حد: يفسد .

⁽۱۲) سأقط من : ب ، د ،و ٠

(١ هذا لوادعيا تلقى الملك من جهة واحدة بسبييسين مختلفين .

فلو الدعياة (٢) من جهة اثنين بسببين مختلفين :

بأن ادعى أحدهما هبة ، والآخر شراء، لوكان العين بيست ثالث ، أوبيد أحدهما : فحكه حكم ما ادعيا ملكا مطلقا ، اذ كسل منهما يثبت الملك المطلق لمملكه ، ثم يثبت الانتقال الى نفسه ، فكسان المسلكين ادعيا ملكا مطلقا ، وبرهنا .

ففي كل موضع ، ذكرنا في دعوى الملك المطلق أنه يقضى بينهما . فکدا هنا (۳).

عين بيده ، برهن آخر أنه شراه من زيد ، وبرهن آخسر أن بكرا وهبه . فهو بينهما .

ولو برهن (٤) على التلقى من واحد : فالشراء (٥) أولسى ، اذا تصادقا أنه لواحد ، فبقى (٦) النزاع في السبق ، فالشـــراء أسبق . لأنه لما لم (٢) يتبين سبق أحد هما (١

أقول : النكاح من جملة الصور المذكورة ، فلا يستقيم فيه أيضا . لائد لا يقبل القسمة . فإن قيل : يمكن الجمع بينهما ، بسأن تكون منكوحة لذا ، وهبة لآخر مثلا .

أقول: هذا مكن ، ولكنه غير ماذكروه ، والكلام فيمسا ذكروه من أن يكون المدعى بينهما بعضه لذا ، وبعضه للآخس .

انظر جامع الفصولين: ١١٤/١ •

ساقطة من : ب يه د ، و ٠ (1)

في أيمانه والاعياد (7)

انظر جامع الفصولين : ١١٤/١ • (4)

في أ يحديه : برهنا . ()

فِي أيه: الشرى، (0)

أ ، ه ؛ فيبقى . (T).

لما لم : ساقطة من حد . (Y) (ا جملا كأنهما وقعامعا ، ولو تقارنا (٢) كان الشراء (٣) أسرع نفاذا من الهية لأنها لا تصح الا بالقبض ، والبيع يصصصح بدونه (٤) .

ولو الدعين رجلان ، وأقام أحدهما البيئة على الهبة (٥) والقبض من رجل ، وأقام آخر البيئة على الصدقة (١) والقبض (٢) من ذلك الرجل ، فهما سوا ان (٨) كان شيئا يحتمل القسمة :

(٩ فمند أبي حنيفة رحمه الله ٩) ؛ لايقضى بشي ٠٠ وقيل ؛ انه يقضى لهما عند الكل٠ (٢٦ - ب) ((داوقال بعضهم ١٠) ؛ لايقضى بشي ٩ ((داعند الكل ١١) ٠

(۱) ساقط من : ب ، د ، و .

(٢) في أ : تعارفا - وفي حد : تعارضا ، وفــــــي جامع الفصولين : ١١٤/١ : تقارن ،

(٣) في أيعا بالشرى ،

(٤) اتَّظر جامع الغصولين : ١١٤/١ •

(٥) الهبة: ساقطة من: ب.

(٦) الصدقة: هي المطية تبتغي بها المثرية من الله تعالى . انظر التعريفات / ٧٠ / .

(٧) القبض: ساقطة من ب .

(٨) ان: ساقطة من ب ٠

(٩) ساقطة من ب وفي حا وعند هما ؛ لا يقضي ٠٠٠٠

(١٠) ساقطة من ؛ ب .

(١١) ساقطة من : حـ ه

انظر الفتاوى الخانية : ٢٠٠/٢ .

ر والرهن أولى من الصدقة والهية () ، في أول فصل في د عوى الملك بسبب من دعاوى " قاضيخان " ،

رجل مات ، وترك مالا ، فادعى بعض الورثة عينا من أعيسان التركة ، أن المورث وهبه (٢) منه في صحته ، وقبضه ، وبقية الورشسة قالوا ؛ كان (٣) ذلك في المرض ، كان القول قول من (٤) يدعسسي المهنة في المرض ،

وان أقاموا البيئة: فبيئة مدعي الهبة في الصحة أولى (٥) . في آخر فصل فيما يتملق بالنكاح من المهر والولد ، من دعـــاوى " قاضيخان " .

⁽١) ساقطة من : أ يب يد يه ، و .

⁽٢) في النسخ الخطية: وهيها .

⁽٣) كان : ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه ، و .

⁽٤) ني يا يب يد يه يو يالقول لمن يدعي ،

⁽ه) انظر الفتاوى الخانية: ٢٠٥/ ، وواقطيات المفتين / ٢٠٦/ ،

(۱) مساسا بالت

أقام الستعير البينة أنه رد العارية ، وأقام العمير البينسة أنها نفقت (٢) بعد ما جاوز العوضع العسى ، فبينة العمير أولى ، (٣ لأنها تثبت الضمان ، والله أعلم بالصواب ٣) ، سسسن الخلاصة • (١) ،

(١) تعريف المارية:

١ لفـة : النبحة ، وسعيت العارية عارية لأنهـــا
 عار على من طلبها ،

٢ - شرعا : تمليك منفعة بلا بدل ،

انظر لسان العرب: ١٥/٥٤ ، والتعريفات/ ٧٨/٠

(٢) في أيد،ه، فقضت،

(٣) ساقطة من : أ ، ب ، ه .

انظر الفتاوى الهندية : ٣٧١/٤ ،

والفتاوى البزازية : ٢١٢/٦ •

وبيئة المستعير تنفى ذلك . والبينات للاثبات .

انظر المبسوط: ١٤٦/١١ •

(٤) كتاب المارية كله ساقط من و د و و

كتاب الوديمــــة (١)

رجل في يديه وديعة لرجل ، فجا وجل وادعى أنه وكيسل المودع في قيض الوديعة ، وكله في ذلك منذ سنة (٢) ، فأقام السندى في يديه الوديعة بينة أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة ، قبلسست بينته (٣).

وكذا لوأقام البينة ، أن شهود الوكيل عبيد ، قبـــل ذلك منه (١) .

رجل (٥) ادعى دارا في يد رجل أنها له ، فقال الدعسى طيه : نصفها لي ، ونصفها وديعة عندى لفلان ، ولم يقم البينة علما الوديعة ، فأقام المدعى عليه البينة ، الوديعة ، فأقام المدعى عليه البينة ، أن نصفها وديعة لفلان عنده : بطل دعوى المدعى في النصف ،

وهل بيطل في الكل ؟

قال يعضهم : ييطل .

قال [المصنف] (٦) رضي الله عنه:

(١) تعريف الوديعة:

الفة ؛ الوديعة فعيلة بمعنى مفعولة ، يقسال أودعت زيدا مالا ؛ دفعته له ليمغظه ،

٢ - شرعا : هي أمانة تركت عند الغير للحفظ قصدا .
 انظر المصباح المنير : ١٣١/ ، والتعريفات / ١٣١ / .

(٢) ني أ مد م ه م و و سند سنة وأقام البينة .

(٣) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٠٤٠٠

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) رجل : ساقطة من أ يب بد ي هـ ، و .

(٦) المصنف : ساقطة من النسخ الخطية .

ولا يمكن أن أبين من هو المصنف ، لأن قاضيخان لسم يذكر شيئا يدل عليه ، ويحتمل أن يكون اسماعيل بن حسال ما صاحب الجامع ، ويأتي في صفحة / ١٥١/ ، انظر الفتاوى الخانية : ٢/٠٤٤ ،

وفيه نظر (١).

وأشار في " الجامع " (٢) الى أنه لا يبطل في الكل (٣) .

رجل ادعى دارا (٤) في يد رجل أنها له ، وأقام المدعى عليه البينة أنها وديمة عنده لفلان ، اند فمت عنه دعوى المدعى ، فسان حضر فلان وسلم المدعى عليه الدار اليه ، فأعاد المدعي الأول دعواه على المقر له ، فأجاب أنها وديمة / عنده لفلان آخر ، تقبل بينته ، وتند فع [عنه] (٥) خصومة المدعي (٢) . من باب ما يبطل دعوى المدعسي قبل القضا من دعاوى " قاضيخان " ،

(t- TY)

ولوقال نواليد ؛ انه في يدى ولم يزد ، فبرهن المدعى عليه أنه له ، ثم برهن نواليد على الايداع ، لا تسمع (Y) .

(١) لأنه لوكان المدعى عليه خصما في النصف دون النصف الآخر ، لقبلت بينته في النصف فكيف وهو خصم في الكل ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣٩٧/٢، وجامع الفصولين: ١٣٠/١٠ الخامع: للشيخ اسماعيل بن حماد بن الامام أبي حنيفة رحمه الله

توفي سنة / ۲۱۲ / ه ، وقد رواه عنه بشرين فيات وظهير الدين الكندى ، وخلف بن أيوب ، والبرغزى ،

انظر كشف الظنون : ١/٥٧٥ ،

وتاج التراجم /١٨/ ، والفوائد البهية / ٢٦ / ٠

(٣) انظر الغتاوي الخانية : ٣/٣) ، والفتاوي البزازية: ٥/٣٣٦

(٤) دارا: ساقطة من: به

(٥) عنه : ساقطة من النسخ الخطية .

(٦) انظر الغتاوي الخانية: ٢/٣٤٠ •

(Y) لائه لا تقبل بيئة الايداع من ذى اليد يهمد بيئة الملسك المطلق . انظر جامع الفصولين : ١٣١/١ .

ولو قال أولا: (ا هو في يدى الا () أنه وديعـــة . تسمم (۲) . " جامع القصولين " .

اذا أقام رب الوديعة البيئة على الايداع ،بعد ما جعد المودع، وأقام المودع بيئة على الضياع ، فهذه المسألة على وجهين :

الأول : أن يجحد المودع ، بأن يقول للمودع : لم تودعني ، وفي هذا الوجه : المودع (٣) ضامن ، وبيئته (٤ على الضياع ٤) مردودة ، سوا شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعده ،

والوجه الثاني : أن لا يجعد الايداع ، وانا يجعد الوديمة ، مأن قال : ليس لك (٥)عندى وديعة ، ثم أقام البينة على الضياع قبل الجعود : فلا ضمان (٦) . " مشتمل الأحكام " .

لوقال المودع : رددت الوديعة اليك ،أوضاعت عندى ، وأنكر (٢) المودع ، وقال : لا بل أتلفتها ، فالقول للمودع مسمع يمينه ، والبيئة بيئته أيضا ، لأن بيئة المالك قامت على نفي الرد ، والبيئة على النفي لا تقبل (٨).

⁽١) ساقطة من : ح.

⁽٢) انظر جامع الفصولين : ١٣٤/١٠

⁽٣) المودع : ساقطة من : أ ، ب ، حد ، ه .

⁽٤) ساقطة من: و ٠

⁽ه) لك : ساقطة من : أ ، ب ، هـ ، و ٠

⁽٦) انظر جاسع القصولين : ٢/٢٥١-

⁽٧) في حد : وأنك •

⁽٨) في حاءو : من الوجيز -

(ا وقيل ؛ بيئة المالك أولى ، لأنه يشت الضمان (٢) . ذكره في ت الفصولين ت ()

(٣) ادعى أحد الخارجين على ذى اليد ، أنك غصبت هذا مني ، والآخر ادعى أني أودعت هذا الشي عندك ، وبرهنا (٤) ، ينصف بينهما لاستوائهما ، فإن المودع أن جحد الوديعة صلاحاً عليها (٥) ، من صدر الشريعة (٦) " من باب دعوى الرجلين" ،

ولو (۲) أقام أحدهما الهيئة على الايداع ($^{\Lambda}$ فيما فسي (9) يد ثالث $_{3}$ / وأقام الآخر الهيئة على الملك المطلق : يقضسى لمدعي الايداع $^{\Lambda}$ ، من باب دعوى الرجلين (10) من دعاوى" الوجيز".

⁽۱) ساقطة من ب به د ه و ۰

⁽٢) انظر جامع الفصولين : ١٤٤/٢ •

⁽٣) في ب ۽ ك ۽ وجيز ادعى -

⁽٤) في ب: وبرهنان ٠

⁽٥) انظر شرح صدر الشريعة على متن الوقاية: ١١٦/٢ .

⁽٦) صدر الشريعة : هو عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعسة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي صاحب شرح الوقاية المعروف بصدر الشريعة ، وهو الا مأم المتغق عليه ، المختلف اليه ، شيخ الفروع والأصول ، عالسسسم المعقول والمنقول ، فقيه أصولي خلافي جدلي ، محمد تمفسر ، نحوى لفوى ، أديب نظار متكلم منطقي ، وشرحه للوقاية من أحسن شروحها ، توفي سنة /٧٤٧/هـ .

وشرحه للوقاية من أحسن شروحها • توفي سنة /٧٤٧/ هـ • انظر الفوائك البهية : / ١٠٩ / •

 ⁽٧) لو: ساقطة من: ب .

⁽٨) ساقطة من ؛ ب .

⁽٩) في: ساقطة من: ه.

⁽١٠) في ب ۽ من باب ترجيح البينات ،

(ا رجل ادعى () دارا في يد رجل أنها له ، اشتراها من ذى اليد بكذا ، ونقد الثمن ، وقيضها ، وأقام البينة أنها الفلان الفائب ، أودعيها : تقبل بينة البدعى عليه ، وتند فصع عنه (٢ [خصومة المدعي ، لأن المدعي ادعى عليه عقد ا تناهاللل الحكامه ، فيقي دعوى الملك ، فاذا أقام البدعي عليه البينة عليل الوديعة ، تند فع عنه] ٢) الخصومة (٣) ، من فصل دعوى الملك بسبب من دعاوى " قاضيخان " ،

⁽١) ساقطة من يأ به.

⁽٢) ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٣) هذا اذا كانت دعوى الشراع مع القيض .

أما لوكانت دعوى الشراء بلاقيض و فلاتنه فع عنه الخصومة و

انظر جامع الفصولين : ١٣٢/٢ •

و انظر الفتاوي الخانية : ٢٠٣/٢ •

كتساب الفصسب (١)

أقام الفاصب (٢) البيئة على رد المفصوب (٣) الى المالك ، وأقام المالك البيئة على أن الغاصب أتلفه : ضمن الفاصب (٤).

أقام المالك البيئة ، أنه مات المغصوب عند الفاصب ، وأقام الفاصب البيئة ، أنه مات عند المالك : فبيئة الفاصب أولى (٥) من غصب " الوجيز " ،

(١) تفريف الفصب:

١ - لفسة ؛ غصب من باب فعل ، يقال ؛ اغتصب الشيء ؛ اذا أخذه قهرا وظلما .

٢ - شرعا : أخذٌ مال متقوم محتوم ، بلا اذن مالكسه ، بلا خفية .

انظر المصباح المنير: ٣٦/٢ه ، والتعريفات / ٨٦ / ٠

(٢) الفاصب : ساقطة من : ب .

(٣) في ب؛ المفصب،

(٤) وكانت بينة صاحبها أولى ، لأنه يثبت سببا حادثا للضمان ، انظر الفتاوى الخانية : ٢٥٤/٣ - ٥٥١ ٠

(ه) وبه قال محمد رحمه الله تعالى ، لأن بينته قامت على اثبسات فعل الرد ، وليس في بينة صاحبها ، اثبات فعل على الغاصب، ولا اثبات سبب الضدان بعد الفصب ،

وقال أبو يوسف رحمه الله ؛ بينة صاحبها أولى • لأنها تثبت سببا حادثا للضمان وهو الذي أفتى به السلطان أبي المظفر صاحب الغتاوي الهندية وغيره •

انظر الفتاوي الخانية : ٣/٥٥٦ ،

والفتاوى الهندية : ٥/ ١٣٩ ، والفتاوى البزازية : ١٧١/٦ -

ولو أقام أحد هما البيئة على الغصب فيما في يد ثالث ، وأقسسام الآخر البيئة على الملك المطلق ، يقضى لندعي الغصب ، من بسساب ترجيح البيئات من دعاوى" الوجيز "،

(ا عد في يد رجل ، أقام رجلان البيئة طيه ، أحدهــــا بفصب ، والآخر بوديعة : فهو بينهما لا ستوائهما في الا ستحقاق (٢) من باب مايدعه الرجلان من " الهداية " ،

ادعى أنها أمته ، وغصبها منه ذو اليد ، فهرهن ذو اليسد أنها كانت أمة فلان وقد حررها (٣) ، وأنا تزوجتها ، فهسسو د فع (٤) ، من الغصل العاشر من "الفصولين " (١) ،

رجل أقام البيئة على رجل (٥)، أنه غصب منه هذه الجاريسة اليوم ، وأقام آخر (٦) البيئة على أن هذا المدعى عليه اغتصب منسسه هذه (٢) الجارية منذ شهر :

(4)

⁽١) ساقط من: به د ه و ٠

⁽٢) لأن المودع لما جحد الوديعة ، صار غاصبا ، فصارت دعسوى الوديعة والغصب سواء ، والتساوى في سبب الاستحقاق ، يوجب التساوى في نفس الاستحقاق ، فيكون العبد بينهمسا نصفين ،

انظر تكلة شرح فتح القدير: ٢٨٠/٨، والهداية ١٧٤/٣ في حد: وديرها .

⁽٤) أنظر جامع الفصولين : ١٤٣/١ •

⁽ه) رجل : ساقطة من : ب •

⁽٦) في ب: الآخر،

⁽٧) هذه: ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه ، و ٠

قال محمد رحمه الله: في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله: هي للذى أقام البينة على الوقت (١) الآخر ، ويضمن المدعى عليمسه قيمتها لصاحب الوقت الأول .

(1-TX)

/ وفي قياس قول أبي يوسف : هي للذى أقام البينة على الوقت الأول ، ولا يضمن للآخر شيئا (٢) . من فصل دعوى المنقول حــــن " قاضيخان " .

وفيه أيضا : رجل غصب من رجل شيئا ، فأقام المفصوب منسه البينة على الفصب ، وعدلت ، فادعى الفاصب أن المفصوب منه أقسر أنه للفاصب (٣) : هل تقبل بينة الفاصب (٤) والفصب في يديه؟ أو يأمره القاضي بتسليم الفصب الى الطوي ، ثم يسأله البينة بعد ذلك على ما ادعى من الاقرار ؟

قال محمد رحمه الله : ان الدعى أن البينة حاضرة ، أقبـــل ببينته ، وأقررت الغصب في يديه (٥) .

ولو كان المفصوب دارا ، فأقام صاحبها (٦) البينة ، أن الفاصب هدم الدار ، وأقام الفاصب البيئة ، أنه ردها على صاحبها (٢) كانت بيئة صاحبها أولى (٨).

(١) في حد على الوقت بفصب .

⁽٢) انظر الفتاوي الخانية: ٣٨٢/٢ ، ٣٣٧/٣٠

⁽٣) في ب: أن الفاصب،

⁽١) في هـ: وأقررت الفصب .

⁽٥) أنظر الغتاوي الخانية : ٣٨٧/٢ ٥ ١٤٨

⁽٦) في حد: صاحب،

⁽٧) في حدد صاحبها سالمة .

⁽A) لأن هدم الدار يتصور بعد الرد ، فيجعل كأن الفاصب ردها ، ثم هدم الدار فكانت بينة صاحبها أولى لأنهـــا تثبت سببا حادثا للضمان ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣/٤٥٣ ، والفتاوى الهندية: ٥/٨١٨

ولو أقام صاحبها البينة أنها انهد من (١) عند الفاصب ، وأقام الفاصب البينة أنه ردها فانهد من (٢) عند صاحبها (٣).

قال أبو يوسف رحمه الله : بيئة صاحبها أولى .

وقال محمد رحمه الله: يقضى ببيئة الغاصب (٤).

اذا قال صاحب الأرض : غصبتها مني مبنية ، وقال ذواليد : غصبتها (٥) غير مبنية ، ثم أحدثت البناء ، وأقاما (٦) البينة ، كانت بينة الغاصب أولى (٢) ، من دعاوى " قاضيخان "،

⁽۱) في أيبيد عدد و يات.

⁽۲) في أيبيد بعدو: فعاتت .

⁽٣) في و: فاصبها .

⁽٤) سبق ذكر مثل هذه السألة والتعليق عليها في صفحة / ٥٥١ /٠

⁽٥) غصبتها : ساقطة من ب ،

⁽٦) في هـ وأقام .

⁽Y) لأنها أكثر اثباتا من بيئة صاحب الأرض ، حيث تثبت حسدوث البناء ، والبيئات للاثبات ،

لكن لولم يقيما البيئة : فالقول لصاحب الأرض ، لأنه ينكر حدوث البنا .

انظر الغتاوي الخانية : ١٦/٢ م والمبسوط : ٩٩/١٤

كتاب الجنايسات (١)

لو جرح رجل انسانا ، ومات المجروح ، فأقام أوليساوه بيئة أنه مات بسبب الجرح ، وأقام الضارب بيئة ، أنه برى وسسات بمد عشرة أيام ، فبيئة أوليا المقتول أولى ،

والأصل في ذلك : أن بيئة الموت من (٢) الجرح ، أولــــن من بيئة الموت بعد البرا (٣) ، من شهاد ات " الدرر والفرر " ،

(؟ ولا يخفى أنه موافق لما ذكره صاحب " القنية " ، فسسي، باب البينتين المتضادتين ،

وطله (٥): بأن بينة الأوليا (٦) مثبتة / ه وبينة الضارب نافية .

لكنه مخالف لما ذكره صاحب " الخلاصة " في آخر كتسساب الدعوى بقوله :

رجل ؟) ادعى على رجل أنه ضرب يطن أمته ، وماتست يضربه ، وقال المدعى عليه في الدفع: انها خرجت الى السوق بعد الضرب ، لا يصح الدفع ،

(١) تعريف الجنايات:

ا لفة : يقال : جنبي جناية : أي أذنب ذنيسا يواخذ به .

٢ ـ شرعا : الجناية : هي كل فعل محظور يتضمسن و فيرها . ضررا على النفس أو فيرها .

انظر المصاح النير: ١٣٦/١ ، والتمريفات: / ٢٢ / ٠

(٢) الموت من : ساقطة من ب ه

(٣) انظر الدرر والفرر: ٣٨٣/٢٠

(ع) ساقط من : ب عده ده و ه

(ه) في حد : وعلم ٠

(٦) في هد: الأول .

ولو أقام البينة أنها صحت بعد الضرب (١) يصح .
ولو أقاما (٢) البينة ، هذا على الصحة ، والآخر (٣) علــــى
الموت بالضرب (٤) : فبينة الصحة أولى .

(° وكذا في "البزازية " °) ، و " مشتمل الأحكام " ، (٦ ويه أفتى الفاضل أبو السعود ٦) .

رجل ادعى على رجل أنه قتل أخاه عبدا ، وأقام البينة ، فادعى القاتل أن للمقتول ابنا ، وأنه قد عفا عنه ، فان القاضي يأسر باحضاره واحضار شهوده (٢) ، فجا القاتل برجل وشا هديسن ، فشهدا (٨) أن هذا الرجل ابن المقتول وأنه قد عفا عنه :

أبو السعود : هو محمد بن مصطفى العماد ، وله سنسسة /۸۹۸ هـ وتربى في حجر العلم والفضل وتفقه علسى والده ولا يزال يخدم العلوم الشرعية حتى اشت اتساعسه وقد تولى القضا و لفترة من الزمن ، وله حاشية على العناية من أول كتاب البيع من الهداية وكان واسع التقرير ، سائغ التحرير ، يلتقط الدر من كلمه ، توفي سنسة :

انظر المقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم / ٠ ٤ ٥- ١٥ ٨ /

⁽١) في أنه ب معد يالايصح .

⁽٢) في ب يحد يده ، و : أقام .

⁽٣) في ب ي وآخر ، وفي د ، وهذا ،

⁽٤) في حدي بالموت بعد الضرب .

⁽٥) ساقطة من : ب ، د ، و ٠

انظر الفتاوى البزازية : ٥/٠٠٠ ٠

⁽٦) ساقط من : ب ، د ، و ٠

انظر رد المحتار: ١٦/١٥٥٠

⁽٧) ني أ ، ه ، : يأمر باحضار شهوده ٠

⁽٨) في ب عد عد عد عو والفتاوي الخانية ٢ / ١ ؟ ؟ فشهد

قال بعضهم : تقبل شهادتهما ، ويثبت النسب ، وان كان الرجل جاحدا ، ويبطل (١) القصاص (٢) ، من باب مايبطل دعوى المدعي قبل القضا ، من دعاوى " قاضيخان " ،

(٣ ادعى أنه قتل أباه يوم كذا به فبرهن خصمه أن أباه كسان ميتا في ذلك اليوم . لا تقبل بينة موته (٤) ، من الفصل العاشر سن " الفصولين " ٣) .

ادعى على رجل أنه أمر صبيا ليضرب حماره ، ويخرجه عن كرمه ، فضربه الصبي حتى مات ، وأقام عليه البينة ، وأقام المدعى عليه بينسة ، أن ذلك الحمار حي ، لا تقبل بيئة المدعى عليه ، لا نها قامت علسسى النفى مقصود ا (٥) ، من باب تهاتر (١) الشهادة من القنية ،

⁽١) في حد أبطل.

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٠٤٠٠ •

⁽٣) ساقط من : ب ، د ، و ،

⁽٤) انظر جامع الفصولين : ١٥٤/١٠

⁽ه) في ها: المقصود .

⁽٦) تهاتر : ساقطة من : ب ، و ٠

كتساب الاقسرار (١)

لو أقر لوارث (٢) ، ثم مات ، فقال المقر له ؛ أقر فسسي الصحة ، وقالت الورثة أقر (٣) في مرضه ، فالقول قول الورثة (٤) ، والبيئة بيئة المقر له (٥) ، من شهاد ات " مشتمل الأحكام "

(٢ - ١) طوع ، والآخسسر) اذا ادعى المقرله (٦ الاقرار عن ٦) طوع ، والآخسسر عن كره . فهيئة الكره أولى (٢) ، من اكراه " مشتمل الأحكام " ،

رجل ادعى في يد رجل متاعا أو دارا أنها له ، وقضيين القاضي له ، فلم يقبضه حتى أقسام الذى في يديسه البينة ، أن المدعسسي أقسر عنك (٨) غير القاضسي أنسسه (٩)

(١) تمريف الاقرار ي

١- لفه : أقرّ بالحق : أي اعترف به .

٢ - شرعا : اخبار يحق لآخر على العقر .

انظر لسان العرب: ٥/٨٨ ، والتعريفات: /١٩/٠

(۲) في ب ، و : بوارث .

(٣) أقر باقطة من ؛ أ عل عه عو ٠

(٤) انظر لسان الحكام /٢٤٨/ وتكملة رد المعتار: ١١٤/٨٠

(ه) وان لم يقم بيئة ، وأراد استحلافهم ، فله ذلك ، انظر لسان الحكام / ٣٤٧ / ٠

(٦) ساقطة من : و ٠

(٧) انظر الأشباه والنظائر / ٨٥٦/٠

(٨) في ب : في ٠ وفي و : عنه٠

(٩) ساقطة من: و٠

لاحق له فيه ، (ا ان شهدوا أنه أقر (Υ بذلك قبل القضا ؛ بطل القضا (Υ) وان شهدوا أنه أقر Υ) به (Υ) بعد القضا ؛ لا يبطل القضا (Υ) ، من فصل تكذيب الشهود من "قاضيخان" .

رجل ادعى على رجل الغا ، (° أ فجحد المدعى عليه ، وأعطاء اياه على الجحود ، أو صالحه من دعواه ، ثم ان المدعي عليه عليه عليه) أقام البيئة (٦ أن المدعي قال قبل أن يقبض مني المال ، أو قال قبل الصلح : ليس لي قبل فلان شي * ، فالصلح وقضا * المسال ماضيان ، وأن أقام البيئة أنه أقريذ لك يمد الصلح وقضا * المال ، يبطل الصلح والقضا * ، وأن كان القاضي) ٦) قض عليه بالمال [بالبيئة] (٢) ثم أقام المدعى عليه البيئة ، أن المدعي أقر قبل القضا * ، أنه ليس لسه على المدعى عليه شي * ، يبطل عنه المال (٨) . من فصل دعوى المنقول ، من دعاوى * قاضيخان * .

⁽١) ساقطة من: و ٠

⁽٢) ساقطة من : أ بب ، ه.

٣) ساقطة من : ب .

⁽٤) لأن الثابت بالبيئة كالثابت عياما ، ولو أنه عاين القاضي اقراره بذلك ، كان الحكم على هذا الوجسه ،

انظر الفتاوى الغانية : ١١/٢ •

⁽ه) ساقطة من النسخ الخطية •

⁽٢) ساقط من النسخ الخطية ،

⁽٧) بالبيئة : ساقطة من النسخ الخطية ،

⁽٨) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٣/٢٠

دار في يد رجل ، ادعى (١) رجل (٢) أنه ورث هـنده (٣) الدار من أبيه ، وأقام (٤ [البينة ، فأقام]٤) دو اليد البينة أن أباه (٥) الميت ، كان أقر أن الدار ليست لي ، أو قال : ماكانت هذه الدار لي ، كان ذلك مبطلا لبينة المدعي ودعواه (٢)، من باب مايبطل دعوى المدعى قبل القضاء ، من بوعاوى " قاضيخان "

رجل (٢) (٨ ادعى ارثاعن أبيه ، وبرهن ، فبرهن خصصه أن أباك أقر أنه ملكي : يسمع الدفع ، فلويرهن المدعي أنك (٩) أقررت أنه ملك أبي : يسمع أيضا (١٠) . وقد تعارض الدفعان، فتقبل بينة الارث بلا معارض (١١).

قلو أرخ المدعى عليه اقرار العورث ، ولم يو من المدعى عليه اقرار العورث ، ولم يو من الفصل الما عليه المدعى المدعى عليه المدعى ع

⁽١) ساقطة من: ب.

⁽٢) في ب: آخر،

⁽٣) فَي ب، و عدا .

⁽٤) سأقطة من النسخ الخطية .

⁽ه) في ب : أبا .

⁽٦) في ب بينة الورثة .

انظر الفتاوى الخانية : ٢٧٧/٢ -

⁽٧) رجل : ساقطة من : أ ، ب ، د ، هـ ، و ،

⁽٨) ساقطة من : ب ، د ، و .

⁽٩) في حد : لذلك .

⁽١٠) في النسخ الخطية : يسمع أيضا ، لأنه كما يصح الدفع ، يصح دفع الدفع ،

⁽١١) انظر جاسم الغصولين: ١/٥٥/١٠

⁽١٢) ساقطة من النسخ الخطية،

⁽٣) انظر جامع الفصولين: ١٥٥/١٠

رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ، وأن صاحب اليد أقسر له به (ا وأقام البينة على ذلك () ، فأقام (٢ المدعى عليسه ٢) البينة ، أن المدعي استوهبه مني (٣) . بطلت بينة المدعي ، وتند فع الخصومة عن ذى اليد ، لأن كل واحد منهما أقام البينة على اقسسرار صاحبه أنه له ، فبطلت البينتان لمكان التعارض ، فتترك العين فسسي يد ذى اليد . (؟)

(٢٩ ـ ب) من باب / ماييطل الدعوى قبل القضاء ، من " قاضيخان " .

ادعی عینا فی ید رجل ، فأقام فوالید بینة علی اقرار الخمارج له بها ، صح ، ولو أقام كل واحد بینة علی اقرار صاحبه له ، شهاترتا (٥) ویقضی لذی الید ، من دعاوی "حامع الفتاوی "(٦)

ال على على رجل ستة دنانير و فقال المدعى عليه : انه أبرأني عن هذه الدعوى و وأقام بيئة و وأقام المدعي بيئة أنه كان أقسسر للي (٢) بستة دنانير بمد ابرائي اياه :

فقيل : تقبل بينة المدعي في د فع (٨) الد فع .

وقيل: لاتقبل ، يمني تصح دعوى (٩) الاقرار ثانيا .

⁽١) ساقطة من ؛ أ ، د ، هـ ، و ٠

⁽٢) ساقطة من: أ الا اله الو .

٣) في ب: عني ٠

⁽٤) انظر الفتاوي الخانية: ١/٢٤٤-٢٤١٠

⁽ه) ساقطة من : ب .

⁽٦) في و: الفصولين .

⁽Y) لَيْس: سأقطة من: و ·

⁽٨) دفع: ساقطة من: ب.

⁽۹) في ب: دعوى دنانير،

وقيل: لايصح (١).

ان ذكر الخصم القبول أو التصديق في الابرا : لا يصح ، والا فيصح ، من باب البيئتين المتضاد تين مسن

" القنية " .

ادعى عليه ضيعة ، وأقام (٢) بينة ، فقبل القضاء العسسى أيضا أن المدعى عليه أقرّ (٣) ينصف هذه الضيعة له (٤). وأقسسام بيئة ، وقضى القاضى له بالنصف ، وسلم اليه ، ثم أقام رجل آخـــر بيئة ، أنى اشتريت جميع هذه الضيعة من المدعى عليه ، قبل اقسراره لك بثلاثة أشهر .

فقي القضاء له (٥) ، أقام ذو اليد د فعا ببيئة ، حاصل أن المدعى عليه أقرّ قبل شرائك بستة أشهر (٦)، أنه لا حق لى فسسى هذه الضيعة : قضى القاضى ببطلان دعوى البيع ، فلا يبطل حكسه في النصف الذي حكم به للمدعي ، ودفعه هذا مسوع .

قال " الباقرحي " (٧) و " خبير الوبري " (٨) : ليسسس بد فع . لا نه يمكن أن لا يكون له

في : حد ، د ، و ؛ لا تصح د عوى الا قرار ثانيا . (1)

في حد : وأقام عليه . (T)

في حد و أقر عليه . (T)

له : ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و . ()

⁽⁰⁾

في ب: و ٠ ني أيد يه يو : بستة ، وهي ساقطة من : ب ٠ (1)

الهاقرحي : هو محمد بن اسماق بن ابراهيم الباقرخي -(Y) _ يفتح الها ، وسكون الرا م حا مهملة _ نسبسة الى قرية بنواحي بفداد . توفي سنة / ٤٨١ / هـ كان من بيت العلم والقضاء والحديث ، صدوقا صحيح الكتاب ، حسن النقل ، جيد الضبط ، من أهـــل المعرفة بالأدب ، وكان ينتحل في الفقه مذ هـــب الطبري . انظر الفوائد الهمية / ١٦٠ / ٠

خبير الويرى : هو محمد بن أبي بكر زين الأئمة الخوارزس ، ==

حق (1) وقت الاقرار (٢) ، ثم يتجدد له الحق ، من باب الد فسع في الدعوى من " القنية " .

وفيه أيضا : ادعى عليه مالا (٣) معلوما ، وأقام المدعى عليسه بيئة ،على اقرار المدعى أنه استوفى من هذا المال (٤ كذا درهما ٤) : (٣٠ أ) / لا تبطل دعواه فيما سوى ذلك ،

رجل ادعى (٥) في يده دارا ، فجا وادعى أنها له ، استراها من أب ذى اليد ، فقال دو اليد ؛ هذه الدار ماكانت لا بسبي قط ، ولم يكن له فيها حق ، فلما أقام المدعى البيئة على ما ادعاه ، أقام دو اليد البيئة (٦) أن أباه أقر في صحته أنها لي ، قبلسست بيئته (٢). من باب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء من "القنية "،

المدعى أنك أقررت بهذا المال (٩) بعد اقرارى (١٠) بالبرائة ٨)؛

⁼⁼ المعروف بخبير الوبرى - بفتح الواو - نسبة الى الوبسسر والصوف - كان عالما مناظرا متكلما ، أخذ الفقه عن أبي بكسر الزرنجرى عن الحلواني ، له كتاب الأضاحي ،

انظر الفوائد البهية / ١٦١/ وتاج التراجم / ٢٧ / ٠

⁽١) حق : ساقطة من : ب ٠

⁽٢) في ب: الأمر.

⁽٣) في ب: الآخر،

⁽٤) سَأَقطة من ؛ أُ يد .

⁽٥) ادعى : ساقطة من : ب عحد عهد .

⁽٦) البيئة: ساقطة من: ب .

^() ولو أقام ذو اليد البينة ، أنه اشتراها من أبيه في صحته ، لا تقبل بينته . انظر الفتاوى الخائية : ٢ / ٤٤٤ ٠

⁽٨) ساقطة من : ب ، د ، و .

⁽٩) المال: ساقطة من ه.

⁽۱۰) في حديد اقرار ٠

(1 هل تتدفع دعوى المدعى (٢) عليه :

أجاب شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله : لايند فع (٣) ولو برهن أنك أقررت بعد دعواك اقرارى بالبراءة ، تقبل .

والفرق : أنه لما قال بعد اقراري بالبرائة تقبل ، وصار مقرا في هذه الحالة ، وكان دعواه اقراره بالمال ، سابقا علسسى اقراره بالبرائة ، (؟ وفي الاقرار يعتبر الأخير ، بخلاف مالوقال بعد دعواك اقرارى بالبرائة ؟) . لأنه لا يقتضى ألا قرار بها .

ونظيرها (٥): ادعى دارا ارتاعن أبيه ، وبرهن خصسه أن أباك أقرّ أنه ملكي ، فبرهن العدعي أن خصمه بعد اقرار أبسسي له ، أقر أنه ملك أبى ، هل يندفع ؟ ،

ينهفي أن يكون على التفصيل (٦) ، من الفصل العاشم

⁽١) ساقط من : ب ، د ، و ،

⁽٢) المدعى : ساقطة من : حد ،

⁽٣) ولا يلزم المدعى عليه بالدين ۽ الا اذا ادعى عليه المدعسسي دينا بسبب حادث ،بعد الابرا العام ، وأنه أقر به ، فانه يلزمه ، انظر تكملة رد المحتار ؛ ٢١٤/٨ .

⁽٤) ساقطة من ؛ أ ، ه .

⁽٥) في حد : ونظيره ٠

⁽٦) سبق ذكر عذه المسألة وتفصيلها في صفحة / ١٦٤ / ٠

كتاب الملـــح (١)

اذا ادعى أحدهما الصلح عن طوع ، وادعى الآخر عن كره ، فيئة مدعى الكره أولى (٢). من شهادات "القنية".

رجل ادعى عينا في تركة ميت ، وأقام البينة ، ثم ان وارشسسا آخر غير الذى أقيمت عليه البيئة ، صالح المدعي على بعض ما ادعى ، بأن ادعى مائة دينار ، والصلح على (٣) عشرين ، فلما طالب ببدل الصلح ، أتى البينة وقال ؛ أقيم البينة أن مورثي أد اك هذا المال ، ودعواك باطلة (٤) ، ولم يقع الصلح صحيحا ،

(°°) . ان كان مدعي الايفاء / غير المصالح : يسمع الدفع (°) . أما لو أراد هذا المصالح أن يقيم البيئة على هذا الدفسم : لا يسمع (٢) . " مشتمل الأحكام " .

(١) تعريف الصلح:

١ ـ لفة: هو التوفيق.

٢ ـ شرعا: هو عقد يرفع النزاع .

انظر المصباح المنير: ٥٠٨/١ ، والتعريفات / ٧٠ /

- (٢) انظر لسان المكام / ٢٤٨ / ٠
 - (٣) على: ساقطة من: ب -
 - (٤) في النسخ الخطية: باطل ،
 - (٥) في و: تسمع الدعوى .
- (٦) في ب ع حد ع د ع و : وتمام هذا ذكرنا في الخزانة . وفي حد : مسألتان بمد هذه ساقطتان من جميع النسسخ الخطية الأخرى .

كتساب الرهسسن (١)

ادا اختلف الراهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاكسه: فالقول للمرتهن (٢) ، والبيئة للراهن (٣) .

قال المرتبن : أخذت (٤) المال ، ورددت الرهن ، وأنكر الراهن الرد ، وأقاما البينة : فالبينة للراهن (٥) ...

(١) تعريف الرعن :

١ ـ لغة : مطلق الحبس .

٢ ـ شرعا: هو حبس الشي "بحق يمكن أخذه منه ،
كالدين ، انظر المصباح المنير: ٢٨٧/١،

والتمريفات / ٦٠ /

- (٣) لأنه بهلاك الرعن ، يصير المرتبئ مستوفيا بقدر قيمته حقه ، وحاصل اختلاف الراهن والمرتبئ في مقدار ماصار مستوفيا ، فالراهن يدعي الزيادة ، والمرتبئ ينكر ، فالقول قللللل المرتبئ مع يميته ، انظر المبسوط : ١٢٦/٢١ ،
 - (٣) لاثباته الزيادة بها . انظر المصدر السابق .
 - (٤) في هدي أخذ .
- (٥) لأن بيئة الرهن تثبت الضمان على العرتهن ، لأن ضمان الرهسن والاستيفاء ، لم يكن ثابتا بالقبض السابق ، لأن قبض الرهسن قبل الهلاك ، كان استيفاء في حق ملك الفير ، وبالهسلاك يصير قبض الاستيفاء في حق ملك الفير ، فلم يكن ضمسان الاستيفاء ثابتا قبل الهلاك ، فكانت بينته مثبتة الضسان ، وبيئة الراهن نافية ، فكانت المثبتة أولى .

انظر البحر الرائق : ٢٦٩/٨ -

قال الراهن ؛ رهنتك هذه العين وقبضتها مني ، والعيسس قائمة في يد المرتهن ، وهو منكر ، أو قال ؛ بل رهنتني عينسسا أخرى ، فالقول والبينة للمرتهن ، ولا تقبل بينمة الراهن (١).

وان كانت العين هالكة : فالبينة للراهن ، اذا كانت قيسسة مايدعيه الراهن (٢) [أكثر](٣) " وجيز " .

الراهن ؛ لم يحكم به لواحد منهما قياسا .

ولو برهن أحد هما أنه أول ، أو أرخا : فهو لأولهما وقتا ، ولو كان بيد أحد هما : فهو أولى ، الا ان برهن الآخر أنسه أول (٥) ، من الفصل الثامن من "الفصولين " ٤) ،

(١) الراهن: ساقط من: حه

لاً ن بيئة المرتهن تثبت الحق لنفسه ، وبيئة الراهسسن تثبت الحق لفيره ، وهو ملك اليه والحبس ، وبيئة من يثبست الحق لنفسه أولى ، ولاً نه لا فائدة من قبول بيئة الراهن ، لاً ن المرتهن رد ذلك ، فان الرهن غير لا ن ،

انظر البحر الرائق: ٢٧٣/٨

- (٢) الراهن: ساقطة من: ه.
- (٣) أكثر: ساقطة من النسخ الخطية .

لأن بينته تثبت الزيادة ، والبينات للاثبات ،

انظر البحر الرائق: ٢٧٣/٨ ، والمبسوط: ٩٩/١٤ ٠

- (٤) ساقط من : ب ، د ، و ،
- (٥) انظر جامع الفصولين: ١١٥/١٠

اذا اختلف الراهن والمرتبن ، فقال الراهن : هلك فسيب يدك ، وقال المرتبن : هلك في يدك بعدما قبضت بحكم الرهن ، فالقول قول الراهن (١) ، والبيئة بيئته أيضا (٢) .

ولو قال المرتبن : هلك في يدك قبل أن أقبضه منك بحكسم الرهن : فالقول للمرتبن (٣) والبيئة بيئة الراهن (٤). " تتسسة الفتوى ".

ولو قال المرتهن : هلك الرهن (٥) عند الراهن قبسل أن أيضه ، كان القول قوله ، والبيئة بيئة الراهن (٦) .

ولو قال المرتهن : رهنتني هذين الثوبين ، وقبضتهما ، وقال الراهن : رهنت أحدهما ، كان القول قول الراهن ، والبينة بينسة المرتهن (٢).

(۱) لأنهما اتفقا على دخول الرهن في الضمان ، والعرتهن يدعسي الهرائة ، والراهن ينكر ، فالقول قوله ، أو لائن المرتهن يدعي عليه استرد ادا عارضا ، وهو ينكر ، فكان القول قوله مع يعينه ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٠٨، والفتاوى الهندية: ٥٠/١٤ ويد الع الصنائع: ٨/٥٠٨، والمسوط: ١٣٣/٢١٠

(٢) لأنها تثبت ايفا الدين ، وبيئة المرتبن تنفي ذلك ، والبيئة المثبتة أولى ، انظر المبسوط : ١٣٣/٢١ ، وبد الم الصد الع المدائع: ٨/٥٠٨٣

(٣) لأن الراهن يدعي د غول الرهن في الضمان ، والمرتهن ينكر ، والقول قول المنكر .

انظر بدائع الصدائع: ٣٨٥٥/٨ ،

والفتاوى الخانية : ٢٠٨/٣ - ٢٠٩ ٠

(٤) لأنها تثبت الضان . انظر بدائع الصنائع : ٨/٥٠٨٠ ٠

(ه) الرهن : ساقطة من : ب •

(٦) هذه السألة كالتي قبلها تعاما .

(٧) انظر الفتاوى الخانية : ٣/٦٠٩٠

ولو رهن عدا فاعورا و الراهن و كانت قيمته يسسوم المقد ألفا ، وذهب بالاعورا و (١) خسمائة - نصف الدين - وقسال المرتبن و كانت قيمته / يوم الرهن خسمائة ، وذهب بالاعورا و (٢) رسم الدين ، كان القول قول الراهن مع يمينه ، لأن الظاهر أنه لا يرهسن بالائف (٣) الا مايساوى ألفا (٤) أو أكثر ، والبينة بينته أيضا (٥) قاضيخان " .

(1-71)

ولو أقام الراهن بينة ، (آ أني رهنت الرهن سليما ،قيمته عشرة ، وأقام المرتهن بينة آ) ، أنك رهنته عندى (Y) معيما (A) قيمته خمسة ، فبينة الراهن أولى ، من باب البينتين المتضاد تيسسن من " القنية " .

(أ ادعيا عينا في يد آخر ۽ فيرهن أحدهما أنه اشتراء (١٠) من زيد ۽ ويرهن الآخر أنه ارتبنه من زيد ۽ ولم يوارخا ۽ أو أرخسسا سواء ، فالشراء (١١) أولى أ) ،

⁽۲،۱) في و يالموار .

⁽٣) في ب : الألف .

⁽٤) في ب: ألفان .

⁽ه) الأنها تثبت زيادة ضمان ، فكانت أولى بالقبول ، انظر بدائع الصدائع : ١٨ / ٣٨٠٥ ، والمبسوط : ١٣٢/٣١ - ١٣٤ .

⁽٦) ساقطة من : أ ، ع .

⁽٧) ني و : عدا ،

⁽٨) في ب: مصيبا ، وفي و: معينا ،

⁽٩) ساقط من : ب ، د ، و ،

⁽١٠) في حد : شراه ه

⁽۱۱) في أيديد: فالشرى،

(1 ولو أرخ أحد همالا الآخر : فالموارخ أولى .

ولو أرخا وأهد هما أقدم : فهو أولى .

ولو كان العين في يد أحد هما ؛ فهو أولى ، الا اذا سبسق تاريخ الخارج : فهو للخارج (٢) ، من الفصل الثامن مسسن " الفصولين " .

اذا أتام ذو اليد البينة على بيع داره من فلان بألف في ربيع ، وأقام فلان البينة أنه ارتهنها منه بخمسمائة في جمادى :

فبينة (٣ البيع أولى ٣) عندهما -

وقال محمد رحمه الله : بيئة الرعمن أولى ، من " درر البحار"

⁽۱) ساقط من: ب ال او و

⁽٢) انظر جامع الفصولين: ١١٣/١٠

⁽٣) ساقطة من : ه .

كتاب المزارعسة (١)

رجل دفع أرضا وبذرا مزارعة جائزة ، فزرعها المزارع (٢)، وأخرجت زرعا (٣) ، فقال المزارع ؛ شرطت لي نصف الخساج ، وقال رب الأرض ؛ شرطت لك الثلث ، كان القول لصاحسب الأرض مع يعينه لأنه ينكر زيادة الأجر ، ولا يتحالفان عندنا ، لأن فائدة (٤) التحالف الفسخ ، وبعد استيفا المنفعة لا يمكن الفسخ ،

وأيهما أقام (٥) البيئة : قبلت ، وأيهما أقام (١) المنابعة المنارع ، (٢) الأنهسسا

وان افام الهيمة المرادة (٨).

وان اختلفا قبل الزرع: تحالفا (۱) وترادا (۱۰) المزارعة ۲)، (۱۱ [وييدأ بيمين المزارع، وأيهما نكل يقضمى عليه] ۱۱).

(١) تعريف المزارعة:

تعريف المرارطة : المرارطة مفاطة : والزرع هو المحرث والانبات والانبات والانبات والانبات .

٢ - شرعا : هي عقد طبي الزرع ببعض الخارج •
 ١نظر المصباح النير : ٢٩٩/١ ، ورد المحتار : ٢٢٤/٦

(٢) في النسخ الخطية : العامل ،

(٣) في هـ : زرعها ٠

(٤) في حد فاية ،

(ه) في حد: أقات.

(٢) البينة: ساقطة من: ب.

(٧) ساقطة من : ب ٠

(٨) انظر الفتاوي المانية : ١٨٥/٣

(٩) في النسخ الخطية: يتحالفان •

(۱۰) في ها، و ؛ ترك ٠

(١١) ساقطة من النسخ الخطية ،

(٢ وأيهما أقام البينة (١ : قبلت . وان أقام البينة (١ : يقضى ببينة المزارع ٢) .

وان كان البذر من قبل / العامل ، وقد أخرجت الأرض زرعا ، وان كان البذر من قبل / العامل مع يمينه ، ولا يتحالفان . واختلفا على هذا الوجه : كان القول قول العامل مع يمينه ، ولا يتحالفان .

وأيهما أقام البينة: قبلت .

وان أقاما البينة : يقضى ببيئة من لابذر منه (٣) . وان اختلفا قبل الزرع : تحالفا وتراد ا (٤) .

رجل دفع الى رجل أرضا ، ليزرعها [المزارع] (٥) ببذره وبقوه ، على أن الخارج بينهما فلما حصل الخارج (٦) ، قال صاحب البذر (٢) : شرطت لك عشرين قفيزا من الخارج (٨ وقال الآخر : بل شرطت لي نصف الخارج ٨) . كان القول قول صاحب البذر (٩) ، والبيئة بيئة الآخر (١٠) .

(١) ساقط من ه . وفي ه : البيئة جميعا يقضي .

(۲) ساقط من: ب.

انظر الفتاوى الخانية: ١٨٦/٣

(٣) في حاد له ٠

(٤) انظَر الفتاوي الخانية: ١٨٦/٣٠

(٥) ساقطة من النسخ الخطية .

(٦) في ب: الخارج بينهما .

(٧) في د ؛ الأرض ،

(٨) سأقط من : ه .

(٩) مع يعينه لأنه منكر ، انظر المبسوط : ٩٢/٢٣ •

(١٠) في ها الخارج ٠

انظّر الفتاوى الخانية: ١٨٦/٣٠

ولاً ن بينة رب الأرض تثبت الاستحقاق له ، فكانت أولى . انظر المسوط : ٩٢/٢٣ ٠ وان لم تخرج الأرض شيئا بعد الزرع ، نقال (ا صاحب المندر : شرطت لك نصف الخارج ، وقال () صاحب الأرض : شرطت لي عشرين قفيزا ، ولي عليك أجر الأرض : كان القول قسول المزارع ، لأن رب الأرض يدعي عليه (؟ أجر الأرض ، وهسرينكر (٢) .

وان أقاما البينة : كانت البيئة بينة المزارع أيضا (٣) .
* قاضيخان " ٤) .

(Y ولو اختلفا في جواز المزارعة وفسادها ، بأن العسسى أحدهما شرط النصف (٥) ، والدعى الآخر أقفزة معلومة : فالقسول لمدعى الفسال قبل المزارعة (٦) .

وبعدها ؛ القول لصاحب البذر ، ادعى الفساد أو الجواز ، والبيئة بيئة مدعي الجواز في الحالين ٢) .

(١) ساقط من ؛ أ ، و .

(٢) ولأن الظاهر يشهد له ، والأصل في المقود الصحة ، وحاجة المزارع الى د فع استحقاق رب الأرض ، والظاهر يكفي لذلك . انظر البسوط: ٣٢/٢٣ ،

(٣) لأن بينته تثبت ماشهد به الشهود ، وهو اشتراط نصف الخارج ، وبينة الآخر لا تثبت ماشهد به الشهود ، وهسوو عشرون قفيزا .

وان أختلفا على هذا الوجه ، قبل أن يزرع : كان القسول قول صاحب الأرض ، وان كان مدعيا فساد العقد ، لأن الآخر يدعي عليه استحقاق منفعة الأرض ، وهو ينكر ، انظر الفتاوى الخانية : ١٨٦/٣ ،

(٤) قاضيعًان : ساقط من ب ه

ساقط من : ه .

(٥) في النسخ الخطية : النفقة .

(٦) مع يمينه . لأنه ينكر وجوب تسليم شي عليه . انظر المبسوط ٢٣/٢٣

(Y) ساقط من : ه . انظر الفتاوى الهندية : ه/٢٧٠ ، ولأنه يثبت == ولو كان البذر من رب الأرض ، فقال : شرطت لك النصف وزيادة عشرة أقفزة ، وقال العامل : النصف ، فالقول للعامل (١)، والبيئة لرب الأرض ، سوا اختلفا قبل الزراعة أو بعد عا (٢) وجيز "

ولو أقام البينة على أرض فيها زرع ، فقضى القاضي بالأرض والزرع ثم ادعى المدعى عليه أن (٣) الزرع له ، وأقام البينة أنه زرعـــــــه ببذره ؛ قبلت ،

ولو الدعى أرضا فيها أشجار ، فأقام البينة فقضي له ، شهم ال المدعى عليه الدعى أنه غرس الأشجار ، وقد كانوا شهدوا بالأرض (٣٢ - أ) لا (٤ غير ؛ تسمع دعواه ، / ولو شهدوا بالأرض ٤) والفرس ؛ أيضا لا ، من دعاوى " جامع الغتاوى " (٥) ،

^{= =} ببينته صحة العقد ، وكونه سببا للاننتحقاق ، فتترجح بينته بينته بذلك ، انظر البسوط : ٩٣/٢٣ ٠

⁽۱) لأنهما اتفقاعلى اشتراط النصف ، ثم الدعى رب الأرض زيالة على ذلك ، والعامل منكر لتلك الزيادة ، ثم أن رب الأرض متعنت في كلامه ، لأنه يقر له بزيادة ليبطل به أصلل الاستحقاق ، لا ليبثبت حقه فيما أقرّ له به ، وقول المتعنت غير مقبول ،

انظر المسوط : ٩٣/٢٣ •

⁽٣) انظر الفتاوى الهندية : ٢٧٠/٥ ، ولأنه يثبت ببينته زيادة الشرط ، وفساد المقد ، بعد ما ظهر باتفاقهما ماهو شسرط الصحة ، وهو اشتراط نصف الخارج ، فالزيادة همنا فسي بينته ، انظر المسوط : ٩٣/٢٣٠

⁽٣) أن: ساقطة من: أ ، ب ، د ، و ٠

⁽٤) ساقطة من: ب٠

⁽ه) في عد ، و : الفصولين . ساقط من : ه .

كتساب المفارسة (١)

(آ ولو قال رب المال : أقرضتك ، وقال المدفوع اليه : لا ، بل (٢) مضاربة : كان القول للمضارب ، لأن رب المسال يدعي عليه الضدان ، بعدما اتفقا أنه أخذ المال باذنه ، والبينسة لرب المال (٣) ، من " قاضيخان " ،

وفي " الوجيز " لوقال رب المال : هو قرض ، والاعسسى القابض (٤) المضاربة ، فان كان بعد ما تصرف : فالقول لرب المال ، والمضارب ضامن .

(٥ [وان كان] ٥) قبل التصرف: فالقول قوله ، ولا ضمان طيه ما أي القابض ما ١٠٠٠ .

(١) تعريف المضاربة ؛

١ - لفسة ؛ مضاربة مقاطة من الضرب بالمال والتقليب .

٢ - شرعا : هي عقد شركة في الربح ، بمال من جانب
 رب المال ، وعمل من جانب المضارب،

انظر تهذيب الأسماء واللفات: ١٨٢/١ ،

ورد ألمحتار: ٥/٥٦٠٠

- (٢) بل ؛ ساقطة من ؛ أ ، ب ، ف ، و .
 - (٣) انظر الفتاوى الخانية: ٣/١٦٥٠
 - (٤) في أ يرب المال .
 - (٥) ساقط من النسخ الخطية .
- (٦) لأنهما تصادقا على أن القبض كان باذن رب المال ،ولم يشبت القرض لانكار القابض . انظر واقعات المفتين / ١٥٨ / ٠ ساقط من : ه .

(۱ ولو اختلفا في قدر ماشرطا من الربح للمضارب (۱) : فالقول لرب المال ، مع يمينه (۲) ، والبيئة للمضارب (۳) .

ولو قال رب المال ؛ دفعت مضاربة في الطعام خاصه ، وقال المضارب ؛ ماسعيت لك تجارة بعينها .

فان كان قبل التصرف: لا يكون للمضارب في العموم (٤). وان اختلفا بعد التصرف: فالقول للمضارب (٥)، والبينسة لرب المال.

وان اتفقا على المضاربة الخاصة ، واختلفا في جنس التجارة : فالقول لرب المأل (٦) ، والبينة للمضارب (٢) .

ولو قال المضارب : أمرتني بالنقد والنسيئة (٨) ، وقـــال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب ، والبينة لمدعي التخصيص .

(١) ساقطة من : أ بد ، و ،

⁽٢) لأن الربح يستحق بالشرط ، وهو يستفاد من جهته . انظر الهداية : ٢١٤/٣ - ...

⁽٣) لكن المرغيناني يرى أن أيهما أقام البينة على ما الدعى من فضل، قبلت . لأن البينات للاثبات . انظر الهداية : ٣١٤/٣ .

⁽٤) والقول لرب المال ، ويجمل انكار رب المال العموم ، نهيا له عن التصرف . انظر الفتاوى الهندية : ٣٣٣/٤ •

⁽٥) مع يمينه استحسانا . انظر الفتاوى الهندية : ١٣٢٣٠٠

⁽٦) لأنه هو الذي يستفاد الاذن من جهته . انظر الدرر والفرر: ٣١٨/٢

⁽٧) لاحتياجه الى نفي الضدان . انظر الدرروالغرر: ٣١٨/٢ .

^() النسيئة : التأخير . يقال نسأته البيع : اذا أخرته في الثمن . انظر المصباح المنير : ٢٢٩/ ، والمغرب : ١٤٩/ ٠

⁽٩) ني ب ،د ،و : انتهى وجيز ، ساقط من : ه ،

(٦ ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح ، فقال المضارب : قسمناه بعد قبض رأس المال ، وأنكر رب المسال (١ قبض رأس المال ، كان القول لرب المال ،

وإن أقاما البينة : كانت البينة بينة المضارب . (٢)

ولوقال رب المال: شرطت لك ثلث الربح الاعشرة ، وقال المضارب: لا بل شرطت لي ثلث الربح: كان القول قــــول رب المال (٣)، وان كان فيه فساد العقد ، لأنه ينكر زيــادة يدعيها المضارب، والبيئة بيئة المضارب، / لأنها قامت على اثبـات الزيادة (٤).

ا ۲۳ - ۳۲)

ولوقال رب المال: شرطت لك نصف الربح ، وقال المضارب: شرطت لي مائة درهم ، أو (٥) لم تشترط لي شيئا ولي أجر المثل: كان القول لرب المال ، لأن المضارب يدعي أجرا في ذمة رب المال، ورب المال ينكر ٢) ،

(١) ساقطة من : ب .

(٢) انظر الفتاوي الخانية : ١٦٤/٣ •

(٣) لأنه أقر له ببعض الثلث ، والمضارب يدعي تمام الثلث ، فسلا يقبل قوله في زيادة شرط الربح .

لكن في المسألة اشكال ؛ وهو أن المضارب يدع وسعة العقد ، ورب المال يدعي فساده ، والأصل أن يكون القول قول مدعي الصحة ، وهو المضارب ،

والجوأب عن هذا الاشكال:

أن دعوى رب المال وان تعلق بها فساد العقب ، لكنه منكر لزيادة يدعيها المضارب ، فيعتبر انكاره ، لأنسم مغيد في الجملة ، انظر بدائع الصدائع : ٣٦٥٨/٨ ٠

- (٤) انظر الفتاوى الخانية: ٣/١٦٤٠٠
 - (ه) في ب: و ٠
 - (٦) سأقط من : هد .
- انظر الفتاوى الخانية : ١٦٤/٣٠

(٦ وان أقاما البيئة : فالبيئة بيئة العضارب ، لأنها قاست على اثبات الدين (١) في ذمة الآخر (٢) ،

ولوقال المضارب؛ أقرضتني (٣) ، وقال رب المال ؛ مضاربة أو بضاعة ؛ كان القول لرب المال (٤) .

وان أقاما البيئة : فالبيئة بيئة المضارب (٥) ، من مضاربـــة * قاضيخان ١٦٠ .

(١) في النسخ الخطية: الأجر •

رُ ٢) في ب ي د ، و ؛ الأجير ، لأن المضارب هو المحتاج الى البيئة ،

انظر المسوط: ٩٠/٢٢ ، والفتاوى الخانية: ١٦٤/٣ .

انظر المستوط : ١٠٢/١، ، والعداوي فقط : ١٠٢/١، وهو فضّل الكاساني فقال :

فان أقام رب المال البيئة على شرط النصف ، وأقسام المضارب البيئة على أنه لم يشترط له شيئا : فالبيئة بينسسة رب المال ، لأنها مشتة للشرط ، وبيئة المضارب نافيسة ، والمشتة أولى .

وان أقام المضارب البيئة ، أنه شرط له مائة درهم : فبينته أولى . لأن البينتين استوتا في اثبات الشرط ، وبينسة المضارب أوجبت حكما زائدا ، وهو ايجاب الأجر على رب المال فكانت أولى ، انظر بدائع الصنائع : ٣٦٥٨/٨ ، والفتاوى المهندية : ٣٢٤/٤ .

(٣) في و : أوصتني ٠

رَعَ) لأَن المضارب يدعي عليه تمليك المال ، وهو ينكر ، والقـــول قول المنكر ،

انظرالهداية: ٣١٤/٣ ، صدائع الصنائع: ٨/٩٥١٣

والفتاوى الخانية: ١٦٥/٣٠ والفتاوى الخانية: ١٦٥/٣٠ والأنها تثبت التمليك . ولأنه لاتنافي بين البينتين ، لجـــواز أن يكون أعطاه بضاعة أو مضاربة ، ثم أقرضه .

انظر بدائع الصنائع: ٣٦٥٩/٨، والفتاوى الهندية: ١٤/٤ ٣٢٤

(٦) ساقط من : ه · الفتاوي الخانية : ٣/٥/٢ · (1 اذا اختلف رب المال مع المضارب ، فقال المضارب : ردبت عليك رأس المال بعدما اقتسمنا (٢)، وأنكر رب المال: (٣ كان القول قول رب المال ٣) .

وان أقاما البينة ، بأن (٤) أقام رب المال البينة (٥) ، علسى أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال ، وأقام المضارب البينسة على ١) اقرار رب المال ، أنه رد (٦) عليه رأس المال ، فهذا(٢) على وجوه :

ان أرخا ، وتاريخ أحد عما أسبق من الآخر : يقضى لآخـــر التاريخين ، (٨ أيهما كان ٨) .

> ساقطة من : هـ ٠ (1)

في ه : اقتسمنا الربح . (7)

ساقطة من : ب . (4)

لأن المضارب يدعي أن ماني يده تصيبه من الربح ، ورب المال يدعى أنه مال مضآربة ، لآئنه لم يرد عليه رأس المال ، فيحلف كل واحد منهما . انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٣/٢ ٠ بأن : ساقطة من : أ ، ب ، د ، و ٠

({ })

البينة : ساقطة من : أ ، ب ، د ، و . (0)

(T)

في أ يب يد يه : فهذه ، وفي و : فهو ٠ (Y)

ساقطة من : أ بب ، د ، ه ، و . (λ)

أمااذاكان تاريخ رب المال سابقا: يصير كأن المضارب لـــم

يرد عليه في ذلك الوقت ، ثم ردّ بعده ،

وأما اذا كان تاريخ المضارب سابقا : فلأن رب المال وان أقرّ ببرا "ته ، الا أن المضارب لما أقرّ بالضمان بعد ذلك ، فقد ردّ اقراره ، وبطلت البراءة ، وهذّا يصلح أصلا فــــي جنس هذه المسألة . انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٣/٢

وان أرخا وتاريخهما سوا ، أو أطلقا : يقضى ببينسة المضارب (١) . من فصل دعوى المنقول ، من دعاوى "قاضيخان "

(١) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٣/٢ ، ١٦٤/٣

كتاب الشركسية (١)

ولو أمر أحد المتفاوضين (٢) رجلين يشتريان عدا لهمسا ، وسمى جنس العبد والشن ، فاشترياه وقد افترق المتفاوضان عسسن الشركة ، فقال الآمر (٣) ؛ اشترياه بعد التفرق (٤ فهولسسي خاصة ، وقال الآخر اشترياه قبل التغرق ٤) ، فهو بيننا ؛ كان القول قول الآمر (٥) ، والبينة بيئة الآخر ان أقاما البينة (٢) ،

وان قال الآمر (Y) ؛ اشترياه قبل الفرقة ، وقال الآخير : اشترياه بعد الفرقة ؛ كان القول قول الذى لم يأمر ، والبينة بينسة الآمر .

ولو كان هذا في شركة المنان (٨) ؛ فهو كذلك (٩) .

(١) تعريف الشركة:

١- لفة : هي الخلطه .

(٢) شركة المفاوضة : هي الشركة التي تتضمن وكالة وكفالة ، ويتساوى فيها الشريكان مالا وتصرفا ودينا .

انظر التمريفات: / ٦٧ / • والمتفاوضان: هما الشريكان شركة مفاوضة ،

(٣)، (٥)، (٧): في و: الآخر،

(٤) ساقط من : ب.

(٦) انظر الفتاوي المانية : ٦١٠/٣ •

() شركة العنان ؛ هي ماتضنت وكالة فقط ، لا كفالة ، وتصح مسع التساوى في المال دون الربح ، وعكسه ، ويبعض المال دون بعض ، ويخلاف الوصف ،

انظر رد المحتار: ٣١١/٤ ، والتعريفات: / ٦٧ /

(٩) انظر الغتاوى الخانية: ٣٠/٣٠

ب شرعا : هي عقد بين المتشاركين في الأصل والربح .
 انظر طلبة الطلبة : / ٩٩/ ، ورد المحتار : ٢٩٩/ ٠

ر بحل الدعى على رجل (1) أن شاركه ، وجحد المدعى عليه ذلك ، والمال في يد الجاحد (٢) فأقام المدعي بينة ، وشهست الشهود أنه (٣) مفاوضة ، وأن عذا المال الذى (٤) في يديسه من شركتهما ، أو قالوا : هو بينهما نصفان ، أو لم يقولوا ذلك (٥) ، ولكنهم شهدوا أنه مفاوضة : فانه يقضى للمدعي بنصفه (٢).

أما اذا شهدوا أنه مفاوضة ، وأن المال بينهما ،أو شهسدوا أن المال من شركتهما ؛ فظا عر (Y) لأن (A) المفاوضة تقتضسسي المساواة في المال .

وأما اذا شهدوا أنه مفاوضة ، ولم يزيدوا على ذلك ، قسسال الشيخ الامام شس الأثمة السرخسي رحمه الله : هذا (٩) والأول سواء . يقضى بالمال بينهما . لأنهم قالوا : هو مفاوضسة ،

⁽١) ساقطة من : ب ، د ، و ٠

⁽٢) فالقول قول الجاحد مع يعينه ، لأن المدعي يدعي العقد ، واستحقاق نصف مافي يده ، وذو اليد منكر ، فعلى المدعسي البينة وعلى المنكر اليعين ، انظر المسوط : ١٨٤/١١ •

⁽٣) في حديد أنها .

⁽٤) الّذي: ساقطة من : أ ،ب ،د ،ه ، و .

⁽ه) في ب: كذلك .

⁽٦) لأن التابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم ، ولأنهما ان قالا ؛
ان المال الذى في يده بينهما نصغان ، أو هو من شركتهما ،
فقد صرحا بالشهادة للمدعي بملك نصف ما في يد ذى اليد ،
انظر المسوط : ١٨٤/١١ - ١٨٥٠

انظر المسوط : ۱۲/۱۲ - ۱۳۵۰ . (۲) في بيد يفيو و : فالظاهر .

⁽٨) في ب يد يهد يأن ،

⁽۹) في و : هنا .

وقضية (١) المغاوضة المساواة في مال الشركة (٢).

واذا قضي بما في يده بينهما ، فلو أن المدعى طيسه أقسسام البينة على أن المال له (٣) ميراث من مورثه ، أو هبة ،أو صدقة سسن غير المقضي عليه (٤) ، وان كان (٥) شهود المدعي [الأول] (١) شهد وا أنه مفاوضة ، وأن المال الذي في يديه (٢) من شركتهما (٨) ، أو شهد وا أنه مفاوضة ، وأن المال الذي في يديه بينهما نصفان : لا تقبل بينة المدعى عليه على الميراث والهبة والصدقة .

وان كان شهود المدعي شهدوا أنه مفاوضة ، ولم يزيدوا علسى ذلك ، ذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه الله فيه خلافا ، فقال : على قول أبى يوسف رحمه الله ؛ لا تقبل بينة المقضي عليه ،

وعلى قول محمد رحمه الله : في هذا الوجه ، تقبل بينة المقضي عليه بالبهة والصدقة وغير ذلك (٩) ،

⁽١) في ب يد يو: وقصة .

⁽۲) انظر البسوط : ۱۸٤/۱۱ - ۱۸۰ والفتاوی الخانیة : ۲۲۰/۳ •

⁽٣) له: ساقطة من: أ ،ب .

⁽٤) في النسخ الخطية : له ٠

⁽ه) كان: سأقطة من : و •

⁽٦) الأول : ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٧) في أ ، حد ، هد ؛ يديه بينهما نصفان ،

⁽۸) في و : تركتهما .

⁽٩) انظر البسوط: ١٨٥/١١ ، ففيه دليل أبي يوسف ومحسد رحمهما الله ، ومناقصة القولين ،

وفيما (١) اذا شهدوا ، أن المال الذي في يديه مستن شركتهما ، أو هو بينهما (٢) ، لا تقبل بينة المدعى عليه ،

ولو (٣) أن المدعى عليه (٤) الدعى عينا (٥) أنه (٦) لمه ولا عينا (٥) أنه (٦) لمه (٣) عصته ، وأقام البينة على المبسة (٣٣) .

ولو (٩) أن رجلا ادعى عبدا في يد رجل يأنه شريك ذى اليد في هذا العبد بوأقام البيئة بوقضى له (١٠) بنصف العبد بفادعى ذواليد بعد ذلك أنه ميراث له من أبيه : لا تقبل بينته بم الأأن يدعي التلقي (١١) من العقضي له (١٢).

واذا مات أحد المتفاوضين ، والمال في يد الباقي (١٣) منهما ، فادعى ورثة الميت المفاوضة ، وجعد الحي ، فأقصصام

⁽۱) في و يوفيهما ،

⁽٢) بينهما: ساقطة من: ب.

⁽٣) ولو : ساقطة من : حرب

⁽٤) عليه: ساقطة من : أ هم .

⁽٥) عينا: ساقطة من: د بووه

⁽٦) ني حاء أنها ٠

⁽٧) في أيديك يفيو: من •

⁽٨) لأن في هذا تقرير القضاء الأول •

انظر الفتاوى الغانية: ٣/ ٦٢١ ، وفيها سألة أخرى يمكنن الحاقها بهذه السألة ،

⁽٩) ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه ، و ٠

⁽١٠) له: ساقطة من : ه.

⁽١١) في ب: تلقي الملك م

⁽۱۲) في حد: عليه ٠

انظر الفتاوي الغانية: ٢٢٠/٣٠

الورثة البيئة ، أن أباهم كان شريكه شركة مفاوضة : لا يقضى للهـمـم بشيء معا في يد الحي (١) ، الا أن يقيعوا البيئة أنه من شركـــــة أبيهم (٢) ، أو يقيعوا البيئة أن العال كان في يد الميت في حياته : تقبل بيئة الوارث (٣) .

ولو كان المال في يد الورثة ، وهم يجحدون الشركة (١) ، فأقام الحي (٥) البينة على شركة المفاوضة ، وأقام ورثة المسسست البينة (٦) ، أن أباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهما : لا تقبل بينة الوارث (٢) ، ويقضى بنصف المال للمدعي في قسول

(١) الحي: ساقطة من: و ٠

نى أيد يعا ياسايه عني الحوي،

لاً نهم شهدوا بعقد قد علمنا أرتفاعه . لا أن المفاوضة تنتقصض بموت أحمد المتعاقدين •

لأنه لاحكم لما شهدوا به في المال ، الذى في يده في الحال ، لأن المفاوضة فيما مضى لا توجب أن يكون ما في يده في الحال من شركتهما . انظر المسوط: ١٨٧/١١ .

- (٢) في أيبي و ده دو: أبيهما .
- (٣) وحينئذ يقضى لهم بنصفه . لأنهم أثبتوا الاستحقاق بالحجة . انظر المبسوط: ١٨٢/١١ ٠
 - (١) في ب؛ التركة ، وعي ساقطة من ؛ و •
 - (٥) الحي : ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه .
 - (٦) في حد؛ وأقام الورثة البينة ،
 - البيئة : ساقطة من : أ بب بد به بو .
- (٧) لأنه جاحد للشركة ، وانها يقيم البيئة على النفي ، وقد أثبست
 المدعى الشركة فيما في أيديهم بالبينة . انظر المسوط: ١٨٧/١١

أبى حنيفة رحمه الله (١) .

وفي قول محمد رحمه الله : تقبل بيئة الوارث على الميراث (٢) . " قاضيخان " (٣) .

(۱) لأن الوارث حين زم أن أباه مات وترك ميراثا ، فقد أقسسر أنه كان في يد أبيه حال قيام الشركة .

انظر المسوط : ١٨٢/١١ •

(٢) لكن السرخسي قال : " والأصح أن عدم قبول بينة الوارث، هو قولهم جميعا ، لأنه بعد الموت قبلت البيئة للحكم ، لا للسبب ، فالسبب قد انتقض بالموت ،

ولهذا يسوى بين ما اذا فسر الشهود أنه من شركتهما ، أو لم يفسروا ذلك ، بخلاف حال الحياة .

انظر المسوط : ١٨٧/١١ •

(٣) انظر الفتاوى الخانية: ٣/٦٢٠- ٢٢١٠

كتاب القسسة (١)

لو اقتسما دارا ، وأخذ كل واحد طائغة (Υ) ، والمحسس أحدهما بيتا في يد الآخر ، أنه (Υ) وقع في قسمته ، وأقاما البينة : فالبينة (Υ) ، ينة (Υ) المدعى (Υ) .

ولو اختلفا في حدّ (٢) وحائط (٨) بين النصيبين (٩) ، فقال كل واحد : هذا نصيبي ، أدخل في نصيب صاحبي ، وأقاصا البينة : قضي لكل واحد منهما بالحد (١٠) الذى في يصصحه صاحبه (١١) من " الوجيز " .

(١) تمريف القسمة:

الفرز الى أجزا . يقال : قسم القسام المال
 ابين الشركا : اذا فرقه بيئهم ، وعين أنصبا هم

٢ - شرعا: تعييز الحقوق ، وافراز الأنصبا .

انظر المصباح المنير: ٢٠٧/٢ أ والتعريفات: /٩٣/ •

- (٢) في جد: حصته .
- (٣) أنه بالقطة من بأب بال هد ، و ،
 - (ع) في أيب يد يه يو : أخذ .
 - (ه) في د : ببينة ٠
 - (٦) الأنه خارج ، والبيئة بيئة الخارج ،
 - انظر الدرر والفرر : ٢٥/٢ •
 - (٧) ني ب: حدود ، وفي ه: حدودها ،
 - (٨) حائط: ساقطة من: ه.
 - (٩) في ب: الصبيين ٠
- (١٠) في ب: بالحدود ، وهي ساقطة من : ه .
- (۱۱) لأن كل واحد منهما يثبت الملك لنفسه ، في جزا بعينه ما فسسي يد صاحبه ، واجتمع في ذلك الجزا ، بينة ذى اليد والخارج ، فيقضى ببينة الخارج ، انظر الفتاوى الخانية : ٣/٥٥/١ .

كتساب الدعوى (١)

اذا تنازع (۱۲ اثنان (۳) في شأة ، وأقاما البينة (٤ عليسى النتاج ٤) : قضي لصاحب اليد (٥) ثم اذا ادعى آخر ، وأقلسام البينة على النتاج : قضي له ، الا ان يعيد صاحب اليد البينة عليسسى النتاج (٦) .

إ ٣٤ أ) / ولو تتازعا في جارية ، وأقام كل واحد منهما بينة ، انها ولدت في ملكه من أمته ؛

(١) تعريف الدعوى:

١ - لغة : مشتقة من الدعاء وهو الطلب،

٢ شرعا : قول يطلب به الانسان اثبات حق على الفير .
 ١نظر المصباح المنير : ١/ ٢٣١ والتعريفات/٥٥ /

(۲) في و ي تنازعا .

(٣) اثنان : ساقطة من و .

(٤) ساقطة من و

(ه) استحسانا ، سوا أقام صاحب اليد بينة على دعواه قبل القضا ، أو بعده .

ووجه الاستحسان: أن بيئة ذى اليد قامت على مالا تدل عليه اليد ، وهو الاولية بالنتاج ، كبيئة الخارج ،

وفي القياس؛ الخارج أولى ، وبه قال ابن ابي ليلى و لان بيئة الخارج اكثر استحقاقا من بيئة ذى اليد ، لان الخارج يثبت بها أولية الملك للنتاج ، واستحقاق الملك الثابت لذى اليد بظاهريده ، وذو اليد يثبت بها استحقاق الملك الثابت للخارج بوجه ما ،

انظر شرح المناية : ٢٦٥/٨٧ - ٢٦٦٠

(٦) انظر الفتاوى الهندية: ١٨٣/٤ •

قضي للذي في يده. (١)

ولو أقام المدعى البينة على الجارية التي عند المدعى عليه ، أنها أمنه ، ولدت في ملكه ، وأقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك ؛ قض بها وبولد ها للمدعى (٢).

> قامت بينة على المال ، وبينة على البراء ، وأرخا : فأن كان تاريخ البراءة سابقا ، يقض بالمال . وان كان لاحقا: يقضى بالبراءة .

وان لم يوارخا ، أو أرخت احد اهما (٣) دون الأخرى ،أو أرخا وتاريخهما سوا : فالبراس أولى (٤) . لأن البراس انها تكتب لتكسون حجة صحيحة ، ولا صحة (٥) لها الا بعد وجوب العال ، والظاهر أنست كان بعد وجوب المال .

(٦ ولو برهن أنه ابن عمه لأبيه وأمه ، فبرهن الدافع أنه ابسسن عمه لامه لا لأبيه ، قَبْل الحكم ^() بالأول : (^() تندفع ^(Y) . وكذا لوبرهن أن الميت أقرأته ابن عمى لأمى لا لأبي ١٨) .

> لائن الولادة في بني آدم ، كالنتاج في البهائم . (1). انظر المسوط: ٦٨/١٧ •

لاُّن أصل الدعوى في الأم ، وليس لواحد منهما فيها معنى النتاج ، (T)فوجب القضاء بها للَّمد عن ، ثم الولد يملك بملك الأم ، ومن ضرورة القضا الأم للمدعى ، القضا الولد له . انظر المسوط: ١٨/١٧

في ب ؛ احدهما وفي أ يج ، و ، ه ، و ؛ احديهما ، ()

انظر واقمات المفتين / ١٧٢ / والفتاوى البزازية : ٥ ٣٨١ ٠ (3) في جد : ولا صحبة ، وفي و : ولا حجة . (0)

سأقط من أ ، ه . (1)

أما بعد الحكم بالأول : فلا تندفع ، لتأكده بالقضا . (Y) انظر الدرر والفرر: ٢/٥٥٦ •

ساقط من أيده. **(A)**

انظر الدرروالفرر : ٢/٥٥/٠

اذا ادعى على آخر مالا معلوما ، فقال المدعى عليه على وجسه الدفع : انك قد أقررت (١) بالبرائة (٢) ، فأقام البينة ، ثم قسسسال المدعي على وجه الدفع أيضا : انك قد أقررت بهذا المال بعد اقسسرارى بالبرائة ، هل تندفع دعوى المدعى عليه ؟

قال شبخ الاسلام برهان الدين ؛ أنه لا تند فع (٣) .

ولو قال: انك (٤) أقررتيمد د عوى (٥) اقرارى بالبراءة (٦)،

وأقام البيئة : تقبل (Y).

* مشتمل الا محكام "

عين في يد ثالث ، أقام أحدهما البينة أنها ملكه منذ عشر سنين ،

⁽١) في ب يأقرت .

⁽٢) في أ يد به على وجه الدفع أيضا ؛ "بالبرا"ة ، فأقام البيئة ، شم قال المدعي على وجه الدفع أيضا ؛ انك قد أقررت " •

⁽٣) في جه: تندفع،

⁽٤) في ب: انك قد أقررت ،

⁽ه) دعوى ؛ ساقطة من و •

⁽٦) بالبرائة: ساقطة من و ٠

⁽γ) في المسألة تفصيل كالاتي:

ان قال المدعى عليه : أبرأني عن هذه الدعوى ، وقبلت الابراء ، أو قال : صدقته في ذلك : لا يصح منه دفع الدفع - يعني دعوى الاقرار ،

وان لم يكن قال : قبلت الابراء : يصح منه د فع الد فع .

انظر الفتاوى الهندية : ١/٤ه •

وأقام الآخر البيئة (ا أنها ملكه () منذ خس سنين : فهي لصاحب الوقت (٢) الأول ، ولو لم يوارخا : فهي بينهما ،

وكذا لوأقاما (٣) البيئة على النتاج (٤) .

(° وان أقام أحدهما البيئة على النتاج °) ، (٦ دون الآخر ً) فصاحب النتاج أولى ، (٢)

وان أقاما البيئة على النتاج ، وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق : فهو لمن كان سنه (٨) موافقا (٩) لبيئته (١٠).

(۳۶-ب) وان كان / شكلا: فهوبينهما (۱۱).

عبد (۱۲) في يد رجل ، أقام آخر البيئة أنه له (۱۳) ، ولد فسي ملكه ، وأقام ذو اليد على مثل ذلك بيئة : يقضى به لذى اليد ، قضاً ملك (۱٤) ، لا قضاً ترك كما قال عيسى بن أبان (۱۵).

⁽١) ساقطة من ب،

⁽٢) في و: القضاء .

⁽٣) في النسخ الخطية : أقام ،

⁽٤) أى وحكم النتاج أنه بينهما أن لم يوارخا .

⁽ه) ساقطة من د ،و ٠

⁽٦) ساقطة من د ٠

⁽γ) انظرالفتاوى الهندية: ٨٣/٤٠

⁽٨) في ب: سبقه ٠

⁽٩) موافقا ؛ ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و ،

⁽١٠) في النسخ الخطية : على بينته .

⁽١١) اذا كانا خارجين ، انظر الفتاوي الهندية : ١٤/٤ - ٨٣ -

⁽١٢) في النسخ الخطية: عين -

⁽١٣) له: ساقطة من أ ، د ، ه .

⁽١٤) ملك: ساقطة من و ٠

⁽ه ١) انظر الفتاوى البزازية : ٥ / ٣٠٠ ==

وكذا لوأقام الخارج بيئة أنه له ، ولد في ملكه منذ سنة ، وأقام ذو اليد أنه له ، ولد في ملكه منذ (السنتين ؛ فهو لذى اليد ()

(٢ ولو أقام المدعي بينة أنه له ۽ ولك (٣) في ملكه ٢)

منذ (٤) خس سنين ، وأقام ذو اليد أنه له ، ولك (٥) في ملكه ، ولم

يوقت ، أو وقت شهود ذى اليد دون شهود المدعي ؛ فهو للخارج ،

فصار الحاصل : أن بيئة الخارج أولى ، الا اذا ادعى ذو اليد النتاج ، فحينئذ (٦) بينت أولى (٢) . " تتمة الفتاوى " .

== عيسى بن أبان : هو عيسى بن أبان بن صدقة القاضي أبو موسى تفقه على محمد بن الحسن . قال الطحاوى : ما في الاسلام قاض أفقه منه ،

كان حسن الحفظ للحديث، توني سلسنة / ٢٢١/هـ ، له كتاب الحج ،

انظر الفوائد البهية / ١٥١ /٠

(۱) ساقطة من ب . لأن ذا اليد برهن على النتاج ، أما لولم يبرهن عليه : فالخارج أولى ، سوا سبق تاريخ ذى اليد اولم يسبق . انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٠٠٠

- (٢) ساقط من به
- (٣) ولك : ساقطة من ج.
- (١) منذ: ساقطة من و ٠
- (ه) ولد : ساقطة من ه.
- (٦) فحينئذ : ساقطة من ب ،و ٠
- (٧) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٠٣٠٠

(٣ وان أقام الماج البينة على ملك مو رخ ، وصاحب اليد بينة على ملك أقدم تاريخا ، كان أولى •

وهذا عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله ، وهو روايسة عن محمد رحمه الله ، وعنه (١) أنه لا تقبل بيئة ذى اليد ، رجع اليه (٢) لأن البينتين قامتا على مطلق الملك ، ولم تتعرضا لجهة الملك ، فكسان التقدم والتأخر سوا ، ٣) .

ولهما ؛ أن البيئة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع ، فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت ، فثبوته لفيره بعده لا يكون الا بالتلقي من جهته ، وبيئة ذى اليد على الدفع مقبولة .

وعلى هذا الخلاف: لو كانت الدار في أيديهما (٤) ([والممنى على (٥) مابينا ٦) .

(١) عنه: ساقطة من : أ بب بد به ه ، و .

(٢) عن قوله الأول الموافق لقول الامام وصاحبه أبي يوسف ، وقال :
لا أقبل من ذى اليد بيئة على تاريخ ولا غيره ، الا للنتاج ومافي
معناه ، لأن التاريخ ليس بسبب لأولية الملك ، بخلاف النتاج •
انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٦٢/٨ •

(٣) ساقط من ؛ ب ، ٠ ، و ٠ لأنه لما لم تتمرض البينتان لجهة الملك ، جاز أن يكون سببه في حق صاحب التاريخ المو عضر ، أقدم في نفس الأمر ، فيكون صاحب التاريخ المو عمر أسبق من الآخر في الملك ، لتقدم سبب ملكه على ملك الآخر ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٢/٨ - ٢٦٣٠ (٤) أى لوكانت الدار في أيديهما : كان صاحب الوقت الأول أولى . في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله .

وعلى قول محمد رحمه الله : لا يعتبر الوقت ، وكأنهما قامتا على مطلق الملك ، فتكون بينهما ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٣/٨٠

(ه) على و ساقطة من أ ،ه.

(٦) ساقطة من ه . رمن قوله : "ولهما "الى قوله : "على مابينا " ساقط من ب ، د ، و

أى ماذكره من دليل للامام وصاحبه ومحمد رهمهم الله .

(۱ ولو أقام الخارج وذو اليد البينة على ملك مطلق (۱) ، ورقت أحد أهما (۲) دون الأخرى (۳) :

فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ؛ الخارج أولى • وقال أبو يوسف ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمهما الله ؛ صاحب الوقت أولى • (٤) لأنه أقدم ، وصاركما في دعوى الشرا • اذا أرخ أحدهما كان صاحب التاريخ أولى (٥)

ولهما (١) أن بينة ذي اليد انها تقبل لتضنها (٢) معنى الدفع، ولهما (١) عنى الدفع، ولهما (٣) معنى الدفع، ولا دفع عهنا (٨) معنى الدفع الشك في / التلقي من جهته $^{(8)}$.

(١) مطلق : ساقطة من ه .

(٢) في النسخ الخطية : وقت أحدهما م

(٣) في حد الآخر،

(٤) هذا المخلاف بين المنفية ، انما يكون في دعوى الملك المطلق بين الخارج وذى اليد ، عند ذكر التأريخ ،

أما لو أقاما البيئة دون ذكر التاريخ : فلا تقبل بيئة ذي الدر التفاقل ما الفراد تكملة شرح فتح القديد • ٢٦٣/٨ •

اليد اتفاقا ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٦٣/٨ ٠ لأنه أثبت انتقال الملك له بالشداء م في وقت لا بنازعه فيه أ

- (٥) لأنه أثبت انتقال الملك له بالشرائي في وقت لا ينازعه فيه أحد ، فكان أولى ، ويجاب عن ذلك ؛ بأن الشرائي معنى حادث ، فاذا لم يوئرخ ، حكم بوقوعه في الحال وكان المقدم أولى منه ، والملك ليس بمعنى حادث ، فلا يحكم بوقوعه في الحال ،
 - إنظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦١/٨ ٢٦٣٠
 - (٦) أى لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله •
 - (٧) في النسخ الخطية : لتضمنه ،
 - (٨) في حد عنا وفي أ ، هد وهذا .
- (٩) لأن ذكر تاريخ أحد هما الايحصل به اليقين بأن الآخر تلقاه من جبته الاحتمال أن الآخر لووقت اكان أقدم تاريخا .

انظر شرح فتح القدير: ١٦٤/٨.

وفيه ايضا مناقشة محمد رحمه الله في مذهبه في هذه المسألة والتي قبلها .

ساقط من ب دد دو و

(ا وعلى هذا لوكانت الدارقي أيديهما (٢) ولوكانت في يد ثالث ، والسألة بحالها (٣) : فهما سوا عند أبى حنيفة رحمه الله .

وقال ابو يوسف رحمه الله : الذي وقت أولى .

وقال محمد رحمه الله : الذي أطلق أولى ، لأنه ادعى (٤) أولية الملك ، بدليل استحقاق الزوائد (٥) ، ورجوع الباعة بعضهما على البعض ،

ولاً بي يوسف رحمه الله : التاريخ يوجب الملك في ذلك بيقين ، والا طلاق يحتمل غير الأولية ، والترجيح بالتيقن (٦) .

ولاً بي حنيفة رحمه الله : أن التأريخ يضامه (١٠) احتمال عسدم التقدم (٨) ، فيسقط اعتباره ، فصار (٩) كما لو أقاما البينة على ملسك مطلق ، يخلاف الشراء ، لا نه أمر (١)

(۱) ساقطین به ده و م

فعندهما: لاعبرة للتاريخ .

وعند أبي يوسف رحمه الله : الدار للموارخ ،

أنظر تكمَّلة شرح فتح القدير: ٢٦٤/٨ •

(٤) في : أ ، هـ : دعوى ،

(٦) في ها باليقين ، يعني أن العمل بالمتيقن راجح على العمل بالمحتمل ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٦٥/٨ ·

(٧) أي يزاحه ، انظر لسان العرب : ٣٥٨/١٢ .

(٨) في حدد اليقين .

(٩) أي حكم السألة .

⁽ ٢) أي : لو كانت في أيديهما وأقاما البينة على الملك المطلق ، فوقتت بيئة الآخر .

⁽٣) أى وقتت بيئة أحد الخارجين في الملك المطلق ، دون الأخرى ، المرا انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٤/٨ ،

⁽٥) كَالْأُولاد والأكساب ، انظر تكبلة شرح فتح القدير : ١٦٥/٨ ٠

ا حادث ، فيضاف الى أقرب الأوقات ، فيترجح جانسب صاحب التاريخ (٢) ، من "الهداية " ١)

رجلان ،أقام كل واحد منهما بيئة على دارأنها في يده ، ولسم يمرف (٣) ذو اليد منهما ، جعل (٤) في يد (٥) كل واحد منهمسا نصف المدعى يه ، فإن أقام أحدهما البيئة تثبت له اليد ، وصسار(٢) هو المدعى عليه ، وإن لم تقم لواحد منهما بيئة : فعلى كل واحد منهما اليمين ، فإن حلفا : توقف هذه الدار الى أن تعرف حقيقة الحال ، فإن نكل أحدهما : لا يقضي للحالف (٢) باليد ، ولكن يمنع المناكل من التعرض لهذه الدار (٨) .

ولو أقام ذو اليد البيئة أنها في يده منذ سنتين (٩) ، وأقسسام الخارج أنها له (١٠) منذ سنة : قضى للخارج •

خارج وذو اليد ، أقاما البينة على ملك (١١) مطلق ، وأرخسا وتأريخهما سوا ، يقضى للخارج (١٢) .

⁽۱) ساقطین بید ،و،

⁽٢) انظر الهداية: ١٧١/٣٠

⁽٣) في حد : يتعرف ٠

⁽٤) في ح : جعلت ،

⁽ه) يد ؛ ساقطة من أ .

⁽٦) نبي بيديد يهد : فصار،

⁽٧) في ب: للحال.

⁽٨) انظر الفتاوى الهندية : ٤/٤ والفتاوى المانية : ٢/١٥٠٠

⁽٩) في ب: سنتان ، وفي و: ستين ،

⁽١٠) له: ساقطة من و م

⁽١١) ملك: ساقطة من د .

⁽ ۱۲) انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٦٢/٨ - ٣٦٣ والفتاوى البزازية:

(۱) صاحبا اليد ،أقام كل واحد منهما البيئة أنها داره : يقضى لكل واحد بما في يد صاحبه (۲) .

ولو أقام أحدهما البينة على الارث ، والآخر على الملك المطلق : يقضى بينهما نصفان (٣) .

وان (١٤) أقام أحد هما البينة على الارث ، والآخر على / التملك مسن مورث ، مدعي الارث بسبب صحيح : قضي بالتمليك (٥)

ادعيا ملكا مطلقا في عين في يد ثالث ، فأرخا وتاريـــــخ أحدهما أسبق : فالأسبق (٦) أولى (٢) .

(١) في حدد خارج صاحباً،

(٢) انظر المسوط : ٣٢/١٧ •

(٣) لأن المورث ينتصب خصمًا عن مورث ، فكأن مورث كان حيا مدعياً للملك ، والآخر خصم عن نفسه في دعوى الملك ـ فاستويا ، فكان المدعى بينهما نصفين ، انظر المبسوط : ١٤/١٤٠

(٤) وان : ساقطة من أ ،ب ،د ،ه ، و ٠

(ه) في حده و بالتمك .

لان الوارث خصم عن مورثه في اثبات الشرا عليه ، وما يثبست شراوه منه في حيات ، لا يصير ميراثسا لوارث بعد موته ، انسسا يخلفه الوارث في ملك قائم عند الموت فكأن بيئة مدعي الشرا ، طاعنة في بيئة مدعي الميراث ، فجعل هو أولى ،

انظر السِّسوط : ١١/١٤ - ٥١٠

(٦) فالاسبق: ساقطة من و ٠

(٧) لأنه أثبت يده في وقت لاينازعه فيه أحد ، فكان أولى ، وبـــه قال الكرخي ، واعتبره متفقا عليه ،

وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أولا ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله آخرا ،

انظر تبيين المقائق : ١٩/٤ •

الا في رواية عن محمد رحمه الله : فانه بينهما . (١)

وان أخ أحد هما ، ولم يوارخ الآخر .

فعند أبي حنيفة رحمه الله : يقضى بينهما ، ولا عبرة بالتاريخ (٢) وعند أبي يوسف رحمه الله : الموارخ أولى (٣) .

وعند محمد رحمه الله : المينهم أولى (٤) .

فان كان العين في يد أحدهما ، ولم يوارخا (٥) ، أو أرخسسا وتاريخهما سواء : فالخارج أولى، فان كان تاريخ أحدهما أسبق : فهسو أولى عندهما . (٦)

وقال محمد رحمه الله: هو بينهما .

وان أرخ أحدهما : ولم يوارخ الآخر ،أو أرخ الخارج سنة ،وشك شهود ذى (Y) اليد في السنة والسنتين

⁽۱) لأنه لا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق ، لأنه دعوى أولية الملك معنى ، حتى يستحق بزوائده المنفصلة ، كالنتاج ، وبهذا القول قال أبو يوسف أولا .

انظر تبيين المقائق: ١٩/٤٠

⁽٢) انظر الفتاوى البزازية: ٥/١٧١٠

⁽٣) انظر الفتاوى الهندية: ٢٣/٤ و ولا يتيقن المسك ولا ن ملك الموارخ متيقن في ذلك الوقت ، ولم يتيقن المسك الآخر ، فكان المتيقن أولى .

انظر تبيين الحقائق: ٣١٩/٤٠

⁽٤) انظر الفتاوى الهندية: ٢٣/٤ وانما كان المبهم أولى ، لأن الهيئة على الملك المطلق ، تدل على الملك من الأصل ، ، انظر تبيين الحقائق: ٢١٩/٤ •

⁽ه) في و: يوارخ ٠

⁽٦) أنظر الفتاوي البزازية: ٥/١٧١٠

⁽ Y) في ب : ^نو ٠

أو (١) أرخ ذواليد سنتين ، وشك شهود الخارج في التاريخ : قضى للخارج عندهما ،

وعند أبي يوسف رحمه الله : صاحب الوقت أولى . (٢) وان كان العين في أيديهما وأرخا وتاريخ (٣) أحدهما أسبق: فعندهما : لأسبقهما تاريخا .

وعنه محمد رحمه الله : هو بينهما .

وكذلك لوادعيا تلقي (٤) الملك من اثنين بالميراث أو بالشراط ٥)
وان ادعيا تلقي الملك من واحد ، والعين في يده : فهوبينهما ،
الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق : فهوله ،

وكذا ان أخ أحدهما ، ولم يو"ن الآخر : فهو للمو"ن بالاجماع (٦) .

وان كان المين في يد أحدهما : يقضى لذى اليد ، الا أن يوارخا وتاريخ أحدهما أسبق : فهو أولى ، (٢)

(٨ وان كان في أيد يهما وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق : فهسو الأسبقهما ٨) .

⁽۱) في أيميد يف: و

ر ٢) لأن صاحب التاريخ السابق أثبت الملك لنفسه ، في وقت لا منسازع (٢) له فيه ، فيثبت ملكه في ذلك الوقت، انظر المبسوط : ٤٣/١٧ •

⁽٣) في ب ءو : فتأريخ ٠

⁽٤) في و : بننفي م

⁽٥) انظرالمبسوط: ٤٣/١٧٠

⁽٦) انظر الفتاوى البزازية: ٥/٣٧٢٠

⁽٧) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٧٣ •

⁽٨) ساقط من أ ، حه ، هـ ، و ٠

دار في يد ثالث ءادعى رجل كل الدار ءوالآخر نصفها ، وأقاما البيئة .

فعند أبي عنيفة رحمه الله : لصاحب الجميع ثلاثة أرباعها ، ولصاحب النصف ربعها (١)

وعندهما: لماحب الجميع ثلثاها ، (٢ ولماحب التمسيف ثلثها ٢) .

وان كانت الدار / في أيديهما ؛ يقض بالكل لصاحب الجميل ^{٣)}
ولو ادعى رجل جميمها ، وآخر طثها ، وآخر تصغها ، وأقاموا
البيئة ؛

فعند أبي حنيفة رحمه الله : لصاحب الجميع سيعة من اثني عشر، ولصاحب الثلثين ١٠٠٤ (٥)

وعند عما ؛ الدار بينهم على ثلاثة عشر ؛ لصاحب الجميع ستة ، ولصاحب النصف ثلاثة (٦)

(١) اعتبارا بطريق المنازعة ، فان صاحب النصف لا ينازع الاخر ، فسي النصف ه فسلم له بلامنازع ، واستوت منازعتهما في النصف الاخر ، فينصف بينهما ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٨٥/٨ - ٢٧٦٠

(٢) ساقطة من : و . اعتبارا بطريق المول والمضاربة ، فصاحب الجميع يضرب بكل حقه سهمين ، وصاحب النصف يضرب بسهم واحد ، فتقسم اثلاثا ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٧٦/٨ .

ومن أراد معرفة أصل ابي حنيفة رحمه الله ءوأصل الصاحبين في هذين الاعتبارين فليراجع : تكملة شرح فتح القدير ٢٧٦/٨

(٣) نصفها على وجه القضاء ، ونصفها لاعلى وجه القضاء ، وهو النصف الذي كان بيده لائه خارج في النصف الاخر ، فيقضي ببينته ، والنصف الذي في يده صاحبه لا يدعيه لان مدعاه النصف ، وهسسو في يده سالم له ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٧٦/٨ ،

(؛) في هد؛ اربع،

(1- 47)

(٥) اعتبارا بطريق المنازعة . انظر الفتاوى الهندية : ١/٤٠

وعندهما : الداربينهم على ثلاثة عشر : لما حب الجميع سنة ، ولما حب النصف ثلاثة . (١٠)

خارج وذو اليد ، أقام كل واحد البيئة على نتاج حيوان في ملكه : قضي لدى اليد (٢) ولا عبرة للتاريخ مع النتاج ، الا (٣) اذا أرخسا وتتين مختلفين ، ووافق سن الدابة تاريخ الخارج ؛ فانه يقضي به (٤) للغارج (٥).

وان وانق تاریخ ذی الید ، أو کان مشکلا ، أو خالفهما : قضی لذی الید (٦) .

خارجان أتاما (٢) البيئة على حيوان في يد الآخر أنه نتج فسي ملكه : يقضى بينهما أرخا أولم يوارخا (٨) ، الا (٩) اذا خالسف السن تاريخ (١٠ أحدهما فيقضى للآخر ١٠٠) ،

(١) اعتبارا بطريق المول والمضاربة، انظر الفتاوى الهندية: ١/١٤

(٢) انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٧٥/٨٠

(٣) في بيو بالا أنه اذا .

(٤) في ب يد ، و: قضي به ،

(ه) وذلك لظهور علاقة الصدق في بينته ، وعلامة الكذب في بينسسة ذى اليد .

انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٧٨/٨٠

· (٧) في أ بب : أقام .

(A) لا ستوائهما في سبب الاستحقاق . انظر المسوط : ١٥/١٧ ، والفتاوى البزازية : ٥/٦/٥٠

(٩) في و: الاأنه.

(١٠) ساقط من ب ه

(ا وأن كان () مشكلا وأو خالفهما ؛ قضي بينهما (٢) ، (٢ من دها وي الوجيز " .

وفي "الفصولين" من الفصل الثامن و

اطلم أن الرجلين اذا ادعيا ((منا) وبرهنا ، فلا يخلو:
اما أن يدعيا ملكا مطلقا ، او ارثا ، أو شرا ، وبكل قسم ثلاثـــة
أقسام ، لأنه اما أن يكون الندعي في يد ثالث ، أو في يديهما ، أو في
يد أحدهما ، وكل وجه على اربعة أقسام ، لأنه اما أن لا يو رخا ،
(٤ أو أرخا ٤) تأريخا وأحدا ، أو أرخا (٥ وتاريخ أحدهمـــا
أسبق ٥) ، أو أرخ أحدهما لا الآخر ، وجعلة ذلك ستة وثلاثـــون
فصلا ٦) .

⁽١) وأن كان يا ساقطة من ب ،

⁽٢) وكذا أذا وقت بينة أحدهما أ ولم توق بينة الآخر دوالد ابسة مشكلة السن أ قض بها بينهما تصفين الأن الذي لم يوقت أثبت ملكة فيها من حين وجدت أ والملك لا يسبق الوجود الأما يكسسن التوقيت مفيدا شيئا في حق من وقته النظر المسوط ١٥/١٧٠ قال ابن البراز الكردري أ قيل هذا مستقيم فينا أذا أشكل سسن الدابة الا فينا أذا خالف التاريخ وقيل مستقيم فيها ا

أَنْظِرَ الغَتَاوِي البِيْزَازِيَةَ : ١٣٧٦،

⁽٣) عيناً ؛ ساقطة من النسخ الخطية ،

⁽٤) ساقطة من أ فه ،

⁽ه) ساقطة من يُأ يُعدن

⁽۲) سأقط من ب دد ، و ،

كم قال ابن نجيم ؛ أقول ؛ أن هذا التقسيم ليس بحاصر ، والصواب أن يقال ؛

ولسم على الما الوادعيا ملكا مطلقات عنوالعين في يد ثالث عوالسم يوارخا عن الريخا واحدا عنوبرهنا على يقضى بينهما علا ستوائهما في الحجة .

وان أرغا وتاريخ أحدهما أسبق : يقضى للأسبق ، لأنه أثبت سبق (١) الملك لنفسه / في زمان لاينازعه فيه غيره ، فيقضى بالملك له . شرلا يقضى بعده لغيره ، الا اذا تلقى الملك منه ، ومن ينازعه لسم يتلق (٢) الملك منه فلا يقضى له به ، ولو أرخ أحدهما لا الآخر :

فعند أبي حنيفة رحمه الله : لا عبرة للتاريخ ، ويقض بينهما ، [انصفين] (٣)

== اذا ادعا عينا ، فاما أن يدعا ملكا مطلقا ، أو ملكا بسبب متحسد قابل للتكرار ، أو غير قابل له ، أو مختلف أحدهما أقوى سسن الآخر ،أو مستويان من واحد ، أو من متعدد ،أو يدعسسي أحدهما الملك المطلق ، والآخر الملك بسبب ،أو احدهمسا ما يتكرر ، والآخر مالا يتكرر ، فهي تسعة ، وكل منهما ؛ اما أن يبرهن ، أو يبرهن احدهما موجح فهي اربعة ، فصارت اثنتين وثلاثين وكل منهما ؛ اما أن يكون المدعى في يد ثالث ،أو في يدهما ، وكل منهما ؛ اما أن يكون المدعى في يد ثالث ،أو في يدهما ، وكل منهما ؛ أما أن يكون المدعى في أو ارخا واستويا ، وكل منهما على اربعة ، اما أن لا يو رخا ، أو أرخا واستويا ، واستويا ، او سبق احدهما ، أو أرخ أحدهما ، فصارت خمسمائة واثني عشر ، انظر البحر الرائق ؛ ٢٣٥/٧ ،

(ه) لم يذكر ابن نجيم رحمه الله الا ثلاثة لكنها الهمة ؛ لأن كل واحد منهما ؛ اما ان يكون خارجا ، أو ذا يد ، أو يكونا خارجين ، أو يكونا ذا يد ، والله أعلم ،

(١) سبق : ساقطة من أ ،هـ .

(٢) في حد: يتعلق،

(٣) ساقط من ب ، د ،و ،

نصفين : ساقطة من النسخ الخطية .

وعند أبي يوسف رحمه الله : يقضى للموارخ ، لأنه أثبت لنفسمه الملك في ذلك الوقت يقينا ، ومن لم يوارخ يثبت في الحال يقينا ، وفسي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ، فلا يعارضه . (٣)

وعند محمد رحمه الله : يقضي لمن أطلق ، لأن دعوى الملسك المطلق (المحلق (الملك المحلق (المحلق (المحلق المواجع يقتصر (المحلق التاريخ ، ولذا يرجع الباعة بعضهم على بعض ، ويستحق الزوائسسسد المتصلة والمنفصلة ، فكان المطلق أسبق تاريخا ، فكان أولى ،

هذا اذا كان المدعى في يد ثالث،

فان كان في يدهما (7)؛ فكذلك الجواب (4) لم يترجح أحدهما على الآخر باليد ، ولم يتحط حاله عن الآخر (4) باليد .

وان كان في يد أحدهما فأرخا سواء (٩)، أو لم يوارخا: فهسو للخارج ، لأن بينته اكثر اثباتا ١)

⁽١) ساقط من ؛ ب ، د ، و ،

⁽٢) في عد : لا يجوز

⁽٣) في بأ به ب فلا معارضة ،

⁽٤) ساقطة من حد

⁽٥) في حد: يقضي ٠

⁽٦) في حد: أيديهما .

⁽٧) في حدد لولم ٠

⁽٨) في النسخ الخطية : ولا ينحط عن حال الآخر ،

⁽٩) في أ يه : فان أرخا سوا .

(١ وان أرخا وأحدهما أسبق ؛ فهو لأسبقهما ،لما مر (٢)

وعن محمد رحمه الله : أنه رجع عن هذا القول ، وقال لا تقبـل بينة ذي اليد على (٣) الوقت ، ولا على غيره ، لأن البينتين قامتا علسي مطلق الملك ، ولم يتعرضا لجهة الملك فاستوى التقدم والتأخر ، فيقضى للخارج •

ولهما: (٤) أن السبق مع التاريخ ، يتضمن معنى الدفع ، فأن الملك اذا ثبت لشخص في وقت ، فثبوته لغيره بعده لايكون الا بالتلقيس منه ، فصارت / بينة ذى اليد بذكر التاريخ متضمنة دفع بينة الخارج ، على معنى أنها لا تصح الا بعد اثبات التلقى من قبله ، وبينته على الدفع مقبولة ،

وعلى هذا ؛ اذا كانت الدار في أيديهما ؛ فصاحب الوقت الأول أولى عند هما •

وعنده (٥) تكون بينهما .

فان أرخ أحدهما لا الا خر:

فعند أبي يوسف رحمه الله : يقض للموارخ لأن بينته أقدم سن المطلق . كما لو ادعى رجلان شرا من واحد ، وأرخ أحد هما لا الآخر: كان الموارخ أولى .

وعند أبي حديقة ومحمد رحمهما الله ي يقض للخارج ، ولا عبرة للوقت ، لأن ١)

> ساقط من ب ، د ، و • (1)

(1- TY)

اشارة الى قوله في صفحة / ٢٠٧ / " لأنه أثبت الملك لنفسه في (7) زمان لا ينازعه فيه عيره ، فيقضي بالملك له ".

في النسخ الخطية : ذي الوقت ، (4)

أَى لا بي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . (٤)

أي عند محمد رحمه الله . (0)

(البينة ذى اليد (٢) انما تقبل (٣) اذا كانت [متضمنة] (٤) معنى الدفع ، لوقوع الشك فسي وجوب التلقي من جهته ، لجواز أن شهود الخارج لو وقتوا لكان أقدم ، فاذا وقع الشك في تضمنه (٥) معنى الدفع ، فلا تقبل مع الشك والاحتمال ،

وان ادعى (٦) كل واحد منهما الارث من أبيه: فلوكان العين (٢) في يد ثالث ، ولم يوارخا ، أو أرخا سواء:

فهو بينهما نصفان ، لا ستوائهما في الحجة .

وان أرخا وأحدهما أسبق : فهو لأسبقهما عند أبي حنيفة وأبسي يوسف رحمهما الله وكان أبو يوسف رحمه الله يقول أولا : يقضى [به] (٨) بينهما نصفين في الارث والملك المطلق (٩) ، ثم رجع الى ماقلنا .

وقال محمد رحمه الله في رواية أبي هفس (١٠)؛ كما قالــــه أبو حنيفة رحمه الله (١)

⁽۱) ساقطة من ب، د ، و ،

⁽٢) اليد : ساقطة من حد ٠

⁽٣) في حد : تقضي ، وفي : أ ، هد ؛ تفضل ،

⁽٤) متضمنة : ساقطة من النسخ الخطية .

⁽ه) في حد: صحة .

⁽٦) ادعى ؛ ساقطة من أ .

⁽γ) في أ ؛ المدعى، وهي ساقطة من حد ، ه ،

⁽٨) به: ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٩) المطلق ؛ ساقطة من حد ٠

⁽۱۰) هو احمد بن حفص ، ابو حفص الكبير البخارى ، وهو الاسلم المشهور : أخذ العلم عن محمد بن الحسن رحمه الله ، وله اختيارات يخالف فيها جمهور الأصحاب ، توفي سنة / ٢٦٤هـ ، انظر الفوائد البهية / ١٨ / وتاج التراجم / ٦ / ،

(١ وقال في رواية أبي سليمان (٢): ولا عبرة للتاريخ في الارث، فيقضى بيئهما نصفين (٢) وان سبق(٤) تاريخ احد هما لأنهما لا يدعيان الملك (الاستداء ، بل لمورثيهما ، ثم يجرانه الى أنفسهما لاً نفسهما (٥) ولا تاريخ لملك المورثين ، فصار كما لو حضر المورثان ومرهنا على الملكك المطلق ، حتى لوكان لملك المورثين تاريخ يقض لأسبقهما ١٦٠٠.

أقول (٢): ينبغي أن يكون حكم هذا ، كحكم دعوى الشـرا من اثنين ، لأن المورثين كبائمين في تلقي الملك منهما : فمسن (٨) لم يعتبر التاريخ في الشراء من البائمين ، ينهفي أن لا يعتبر التاريسخ في الارث أيضا ، فيرد الاشكال على من خالف ، فيشكل التفصي (٩) الا بالحمل على الروايتين ().

ساقط من : ب ، ر ،و • (1)

هو موسى بن سليمان أبو سليمان الجوزجاني . أخذ الفقه عسن (7) محمد ، وكتب مسائل الا صول والأمالي ، وله السير الصفيد والنوادر وغير ذلك . توفى بعد المائتين .

انظر تاج التراجم / ٧٤/ والفوائد البهية /٢١٦ /٠

في هه ينصفان . **(T)**

في وأن كان أسبق . ()

في ه : وان كان أثبت سبق تاريخ أحدهما الملك لأسبقهما . (0)

سأقط من النسخ الخطية . (1)

أى ابن قاضي سماوه • (Y)

في حدي فحين (A)

في حد : النقض ، والتفصي : أي التخليص ، انظر لسان العرب: (9) . 107/10

(اوالحاصل: أن في اعتبار تاريخ التلقي (^{۲)} من البائسعين (_{۲ و}الحاصل: أن في اعتبار تاريخ التلقي (^{۲)} من البائسعين (_{۲ ۲ و}) و كذا الارث ، فلا فسرق (_{۲ ۲ و}) و كذا الارث ، فلا فسرق الحكم ، فلا اشكال حينئذ .

وان أرخ أحدهما لا الآخر: قضي بينهما نصفين [اجماعاً] (٥)، لا أنهما ادعيا تلقي الملك من رجلين ، فلا عبرة للتاريخ .

وقيل: يقضى للموارخ عند أبي يوسف رحمه الله (٦) ولو كان العين في ايديهما: فكذا الجواب، واذا كان العين (٢) في يد أحدهما ، ولم يوارخا (٨)، أو أرضا

سوا ؛ يقضى للخارج ، وان أرخا (٩) وأحدهما أسبق ؛ فهو لأسبقهما ، وعند محمد رحمه الله ؛ للخارج ، لأنه لا عبرة للتاريخ هنا ،

وان أخ أحدهما لا الآخر : فهو للخارج أجماعا .

وقيل : عند أبي يوسف رحمه الله : للعوارخ ١٠٠٠

⁽١) ساقط من : ب ، د ، و .

⁽٢) في هد: التاريخ في التلقي،

⁽٣) الروايات: ساقطة من حه ٠

⁽٤) أي في جامع الفصولين: ١١٥/١ نقلًا عن الذخيرة -

⁽٥) اجماعا : ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٦) في حد يعند أبي هنيفة رحمه الله .

⁽٧) العين : ساقطة من ح .

⁽٨) في حا: يوارخ٠

⁽٩) في حد وتاريخ أحدهما .

وان ادعيا الشراء من واحد ، ولم يوورخا ، أو أرخسا سواء ؛ فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجة ، وان أرخا وأحد هسا أسبق ؛ يقضى لا سبقهما أتفا أبخلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين لأنهسسا يثبتان الملك لهائعهما ، ولا تاريخ لملك الهائعين ، فتاريخه لملك (٢) لا يعتد به ، وصار كأنهما حضرا وبرهنا على الملك بلا تاريخ ، فيكسون بينهما ، أما هنا فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل ، وانسسا اختلفا في التلقي منه ، وهذا الرجل أثبت التلقي لنفسه في وقسست لا ينازعه فيه (٣) صاحبه ، فيقضي له به ، ثم لا يقضي لفيره بعده ، الا اذا تلقى منه ، (٤ أ وهو لا يتلقى منه عنه أ ؛ وان أخ أحدهمسالا الآخر ؛ فهو للمواخ اتفاقا ، لأنه أثبت شراء (٥) لنفسه في زمسان لا ينازعه فيه فيره ، فيقضي له (٦) به ، حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه ، بخلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين ووقت أحدهما لا (٢) الآخسر ، بخلاف مالو ادعيا الشراء من رجلين ووقت أحدهما لا (٢) الآخسر ، فانه يقضي بينهما نصفين ، لأن كل واحد (٨) منهما يحتمسل السبق ، فنه أنه يقضي بينهما نصفين ، لأن كل واحد (٨) منهما يحتمسل السبق ،

⁽١) في النسخ الخطية زيادة عما في جامع الفصولين ، وهذه الزيادة

[&]quot; ولو أرخا لملك مورثهما : يعتبر سبق التاريخ اتفاقا . انظر جامع الفصولين : ١٠٤/١ .

⁽٢) في حد: لملك الفير .

⁽٣) فيه: ساقطة من ح.

⁽٤) ساقط من النسخ الخطية .

⁽٥) في النسخ الخطية: الشراء،

⁽٦) له: ساقطة من أ ، هـ ، وفي حد؛ به: ساقطة .

⁽۲) في هد يدون ٠

⁽٨) في النسخ الخطية : كلا منهما .

⁽٩) في النسخ الخطية : ثم ٠

(λ على سبق مك بائمه ، ولعل ((1) ملك البائع الآخر أسبق ، فلهذا ((7) قضينا ((7) بينهما / وعنا اتفقا علىأن الملك لبائسه واحد ، فاحتاج ((5) كل منهما السى اثبات ((6) سبب الانتقال اليسه لا الى اثبات الملك للبائع ، ((7) سبب الملك في حق من وقت شهسوده أسبق ، فكان هو ((7) بالمدعى أحق ،

وان كان العين في أيديهما : فهو بينهما ، الا اذا أرخصوا

وان كان في يد أحدهما : فهولذى اليد سوا أرخ أو لـــم يو رخ ، الا اذا أرخا وتاريخ الخارج أسبق ، فيقض به للخارج (٨)

(١) في حد : وعدم ٠

(1- TA)

(٢) في هد : فلذا .

(٣) في ها: قضي٠

(٤) في ه فحاجه ، وفي ح : فحجه .

(ه) في حد الاثبات .

(٦) في حد : وهو

(٧) في هـ : جوابا

(٨) ساقط من ب يد ، و . ٠

كذا في الكافي . وفي الذخيرة : " يقضى في الملك المطلسية ببينة الخارج ، لا ببينة ذى اليد عندنا ، لولم يذكر تاريخـــا أو استويا فيه .

ولو كان تاريخ أحدهما أسبق : فهو أولى ، اذ التاريسخ مسرر عند أبي هنيفة في الملك المطلق ، وهو قول أبي يوسسف رحمه الله أولا . ==

ر ۲ فالحاصل (۱) أن الخارج معذى اليد لو ادعيا ملكسا مطلقا ، فالخارج أولى في كل الصور ، الا اذا برهن ذو اليد علسس النتاج ، أو سبق تاريخ ذى اليد ، وكذلك كل سبب للملك لا يتكرر ، لأنه في معنى النتاج ، كَلِبْد وحلب لبن ، ولو كان يتكرر ؛ قضي بسه للخارج ، وهو كبنا وغرس ، ۲)

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله أولا ، وهو قول محمسد رحمه الله آخرا : لاعبرة للتاريخ في الملك المطلق ، فيقضسسى للخارج .

ولو برهن الخارج وذو العد على النكاح مطلقا بلا تاريخ: يقضى ببينة ذى اليد ، فلو قضي للخارج في النكاح ببينته ، ثم برهن ذو اليد ، هل يقضى ببينته ؟ اختلف فيه المشايخ ، وفي مطلق الملك فيما سوى النكاح : لا تقبل بينة ذى اليد على الملك بعد ما قضي عليه وفاقا . هذا لو أرخا في الملك المطلسسة وأحد هما أسبق ،

أما لو أرخ أحد هما فقط:

فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : يقض للخارج ، والحكم به للموارخ رواية عنه ، وهذه الرواية اشارة الى أن التاريخ فسيسب الملك المطلق في حالة الانفراد معتبر عنده ، ولكن الصحيسب حوهو المشهور عن مذهبه _ أنه غير معتبر .

وفي مطلق الملك: لوأرخ أحدهما فقط: يقضى للخارج عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله.

وعند أبي يوسف رحمه الله ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله : يحكم للمو رخ ، سوا و أرخ الخارج أو ذو اليد .

انظر جامع الفصولين : ١٠٥/١ - ١٠٦

- (١) فالحاصل: ساقطة من ح.
- (٢) ساقط من : ب ، د ، و ٠

قال ابن قاضي سماوه : أقول : غعلى هذا ينبغي أن يقضى للخارج في دعوى الشراء لأنه صا يتكرر، انظر جامع الفصولين : ١٠٦/١٠

(ا ولوبرهن الخارجأنه له منذ سنتين ، وبرهن ذو اليسد أنه بيده من ثلاث سنين : فهو للخارج ، لأن ذا (٢) اليد لم يبرهسن على الملك .

وعن أبي حنيفة رحمه الله ؛ أنه لذى اليد ، انتهى (٣)
وفي " الاصلاح والايضاح "(٤) نقلا عن الذخيرة "(٥) ؛ ان برهن
المدعيان ؛ فان كان تاريخ أحدهما سابقا ؛ فهو أحق ، (٦ وان لسم
يكن ، سوا ً لم يو ًرخا ، أو أرخ أحدهما ، أو أرخا ولم يكن أحدهما ٢)
سابقا (٢).

فان كان كل منهما ذايد: فهما متساويان و وكذا ان كان كسل منهما خارجا (٨) في الملك المطلق و وكذا في الملك بسبب و الا اذا تلقيا (٩) من واحد وأرخ أحدهما فقط فانه أحق (١).

⁽۱) ساقط من ب، د ، و ٠

⁽٢) في النسخ الخطية : ذو .

⁽٣) انظر جامع الفصولين : ١٠٦-١٠١٠

⁽٤) الاصلاح والايضاح : للشيخ أحمد بن سليمان الروسي الشهيدر بابن كمال باشا وهو شرح لمتن له يمتساز بالتحقيق والتدقيق ، توفي سنة / ٩٤٠هـ بالتحقيق والتدقيق .

انظر الشقائق النعمانية / ٢٢٦ - ٢٢٨ / والطبقات السنية :

⁽ه) الذُخيرة : وتعرف بالذُخيرة البرهانية وهي للأمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عبر مازه البخسارى المتوفى سنة / ٦١٦ / هد وهي اختصار لكتابــــه المحيط البرهاني ، وفيها مسائل الفتوى معزوة الس الكتب الموثوقة أو الأئمة المعتمدين ،

انظر كشف الظنون : ١/٣/١ •

⁽٦) ساقط من : ه ه

⁽٧) في هـ: أسبق ٠

⁽٨) في حد: خارجين ٠

⁽٩) في حد: تلقى ٠

(ا وان كان أحدهما ذايد ، والآخر خارجا : فالخسارج أحق (٢) في الملك المطلق .

(٣ واذادعيا مع الملك ٣) فعلا ، كما اذا قال : هسسو عهدى ، أعتقته أو دبرته : فذو البد أحق ، بخلاف ما اذا قال كسسل واحد : هو عهدى ، كاتبته : فهما سوا ، لأنهما خارجان ، اذ لا يد على المكاتب ، بخلاف المعتق ، فانه (٤) في يد المولى اذا كسان صغيرا .

ولو قال أحدهما: هو عهدى كاتبته ، وقال الأخر دبرتـــه أو أعتقت : فهذا أولى .

(٣٨٠-ب) / فالضابط : أن كل بينة تكون أكثر اثباتا فهي أحق انتهلي) [روى] (٥) هشام (٦) عن (٢ محمد رحمهما الله في قطار

من اہل (۲) ، على البعير الأول راكب ، وعلى وسطها راكب ، وعلى من اہل (۲) ، غادعى كل واحد القطار كله : فلكل واحد البعيـــر

ود فن في مقبرته . صنف النواد روغيره .

انظر الجواهر المضية : ٢/٥٠٦ ، وتهذيب التهذيب : ٢/١١٠ وميزان الاعتدال : ٢/٠٠٣ ، ولسان الميزان : ٦/٥/٦ ، والفوائد البهية / ٣٢٣ / ٠

⁽۱) ساقط من: به د ه و ۰

⁽٢) في حد : أولى •

⁽٣) ساقط من : أ ،ه .

⁽٤) فانه ؛ ساقطة من حه

⁽ ٥) اضافة على ما في الأصول الخطية يقتضيها السياق •

⁽٦) هشام : هو هشام بن عبيد الله الرازى ، تغقه على أبي يوسك وم

⁽٧) ساقطة من: ب.

⁽٨)(٨)

الذى هو راكبه ، ومابين البعير الأول والأوسط (1 للأول ، ومابيت الأوسط والأخير ، بين الأول والأوسط (1 نصفين (٢) وليس للآخر (٣) الا ماركبه ، فإن قامت لهم البيئة : فعا ركبه كل واحد منهم بين الآخرين (٤ نصفين ، ومابين الأول والأوسط بين الأوسط والأخير ٤) نصفين (٥) ومابين الأوسط والأخير نصفه للأخير ، ونصفه بين الأول والأوسسط والمنافين (٦) . من دعاوى " الوجيز " (٢)

(٨ عبد في يد رجل برهن رجل (٩) على أنه كان لفلان ، اشتراه منه منذ عشرة أيام ، وبرهن ذو البد على أنه كان لآخسسر ، اشتراه منه منذ شهر بكذا (١٠١ أو سماه :

قال الثاني (١١) في قوله الثاني : هو لأسبقهما تاريخا ، وهو ذو اليد ،

وقال محمد رحمه الله في قوله الآخر : هو للمدعي • وعلى قياس قول محمد أولا : هو لذى اليد (١٢ [لأنسسه أسبق ١٢] تاريخا •

وعلى قياس قول الثاني أولا : هو للمدعي ١٠٠٠ - ---ن

⁽١) ساقط من : أ ، ه .

⁽٢) في النسخ الخطية : نصفان .

⁽٣) في أ ، ه : الآخر ،

⁽٤) سأقط من أ ، ه .

⁽٥) في النسخ الخطية : نصفان .

⁽٦) في النسخ الخطية : نصفان •

⁽٧) انظر الفتاوى الهندية : ٩٦/٤

⁽٨) ساقط من : ب ، د ، و ٠

⁽٩) رجل: ساقطة من أ ، ه .

⁽١٠) ساقط من : ه ٠

⁽١١) أي الامام أبو يوسف رحمه الله .

⁽١٢) ساقط من النسخ الخطية ،

(٣ واذا كانت دار في يد رجل ، ادعاها اثنان ، أحدهما جبيعها ، والآخر نصفها ، وأقاما البيئة : فلصا حب الجبيسع علائة أرباعها ، ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله ،اعتبارا بطريق المنازعة ، فان صاحب النصف لاينا زع الآخر في النصف ، فسلم له بلا منازعة ، واستوت منازعهما في النصف الآخر ، فينصف بينهما .

وقالا : هي بينهما أثلاثا ، فاعتبرا طريق المول والمضاربة ، فصاحب الجميع يضرب بكل حقه سهمين ، وصاحب النصف يضرب بسهم واحد ، فتقسم أثلاثا (١)

قال "صاحب الهداية " ولهذه السألة نظائر وأضداد لا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرت (٢) في الزيادات "٣)

⁽۱) انظر الهداية: ۱۷۳/۳ ، وقد سبق ذكر هذه المسألسسة مغصلة في صفحة / ١٤٥ / ٠

⁽٢) في حديث ذكرها . وقد ذكر قاضي زاده في تكيلة شرح فتح القدير: ٢٧٧/٨ نظارتمر وأضداد هذه المسألة ، فارجع اليها ان أردت التوسع.

⁽٣) ساقط من : ب ، د ، و .

الزيادات : لمحمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنسة

الزيادات : لمحمد بن الحسن الشيباني ، المتوفى سنسسة

الزيادات : ١٨٩/ هـ وهو أحد كتب ظاهر الرواية .

انظر كشف الظنون : ٢/٢٢ - ٩٦٣ •

ولو ادعى ألفا ، فقال المدعى عليه : ماكان لك علي شي قط ، فأقام المدعي البيئة على المال ، ثم أقام المدعى عليه البيئة على القضاء ، أو الابراء : قبلت (٦).

وان ادعى الفا ، فقال المدعى عليه : ماكان لك علي شي "
قط ، ولا أعرفك ، فأقام المدعي البينة على المال ، ثم أقام المدعى عليمه
(٢ الهيئة على ٢) القضا أو الابرا . ذكر في "الجامع الصغير " (٨) أنها لا تقبل (٩) .

⁽١) ساقط من : ب ، د ، و ٠

⁽٢) في حادها والجميع كلها ه

⁽٣) ساقط من أ .

⁽٤) له: ساقطة من أ ، ه.

⁽ه) انظرالهداية: ١٧٣/٣

⁽٦) انظر الجامع الصفير / ٩٢ / والفتاوى الخانية : ٢٧٦/٢

⁽Y) ساقط من أيب يد يه يو ·

⁽A) الجامع الصفير: لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة: /۱۸٩/ه، وهو أحد كتب ظاهر الرواية السنة، وهو كتاب مبارك فيه عظمه المشايخ كثيراً .

انظركشف أنظنون : ١١/١ه •

⁽٩) أى بيئة القضاء . وعدم قبولها هو ظا هر الرواية انظر الجامع الصفير / ٩٢ / ، والفتاوى الهندية : ١٥/٥٠٠

وذكر القدورى (۱) عن أصحابنا أنها تقبل · (۲)

ولو أقام المديون بينة على العسار ، وصاحب الدين علـــــى

العسار ، كانت بينة اليشار أولى (۳)

رجل ادعى على رجل أنه أخذ منه ألفا ، ووصف الألسف ، فأقام (٤ المدعى عليه ٤) البيئة (٥) أن المدعي أقرأن هذا المسال المفسر(٦) المسمى ،أخذ منه (٢) فلان آخر ، وأنكر المدعي الأول اقراره :

(۱) القدورى: هو أحبد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان على أبو الحسن بن أبي بكر القدورى ـ بالضم ـ نسبة السى قرية من قرى بغداد ، يقال لها قدورة ، وقيل نسبسة لبيع القدور ـ البغدادى ، صاحب المختصر ، ولسلسنة / ٣٦٢ / ها انتهت اليه رئاسة الحنفية في المراق فعظم قدره وجاهه ، كان حسن العبارة جريئا مديسا لتلاوة القرآن تفقه على الجرجاني ، وروى الحديث ، وصنف المختصر وشرح مختصر الكرخي والتجريسب والتقريب، مات سنة / ٢٨٤ /

(٢) في أ بب به ؛ لاتقبل ، والمثبت هو الصواب، انظـــر الفتاوى الهندية : ٤/٥٥ ، ومتن القدورى / ١٠٨ / ٠

(٣) لأن فيها زيادة علم ، الا ان كان المدعي يدعي اليسار ، والمدعى عليه يقول ؛ أعسرت بعده ، وأقام البيئة ، فانه يحكسم ببيئة الاعسار لأنها تثبت أمرا حادثا ،

انظر واقعات المفتين / ٢٠٧ / ٠

- (٤) ساقطة من هه ه
- (٥) في ه : البينة ثم أن المدعي عليه أقام بينة .
 - (٦) المفسر؛ ساقطة من د ،ها.
 - (٧) في حديد أخذ منه المعسر المسمى،

قال محمد رحمه الله ؛ لا تهطل (ا بهذا دعوى المدعــــي الأول (ا) ، ولا تهطل بينته ، لأن الوقت غير (٢ مذكور فـــــي الشهادتين ٢) ، فيجعل كأن فلانا أخذ أولا ، ثم ردها على المدعي ، ثم أخذها منه المدعى عليه (٣)

ولو ادعى (المدعى عليه أقام البيئة ،أن هذا الرجل أخذ منه ألفا ،
وأقام البيئة (٥) ، ثم ان المدعى عليه أقام البيئة ،أن هذا المدعى أقر
أن فلانا (٦ بن فلان ٦) _ وكيل المدعى عليه _ أخذ منه هـــــذا
المال : كان ذلك ابطالا لدعوى المدعى الأول ، وتكذيبا لبيئته (٢) ،
رجل ادعى عينا في يد انسان ، وأقام البيئة أنها له (٨) ، ثم

لأنه لما أقريقيض الوكيل ، ثم ادعى على الموكل الأخذ ، كان هذا الأخذ الذى يدعي ،عين الأخذ الذى ادعاه على وكيله ، لأن أخذ الوكيل يضاف الى الموكل ، فيجعل كذلك كيلا يلزمنا اثبات أخذ الأجر ، مع امكان حمل الثاني على الأول ، فيكون دعواه الأخذ على الوكيل ، ابراء المدعى عليه من دعوى الأخذ بطريقة الاصالة ، انظر الفتناوى الخانية : ٢/٥٣٧-٣٧٦ ٠

⁽١). ساقطة من ب ·

⁽٢) ساقطة من ب ·

⁽٣) انظر الفتاوى الخانية: ٣٧٥/٢ •

⁽٤) ساقطة من النسخ الخطية .

⁽ه) في و يالمدعي م

⁽٦) ساقطة من أ ، ه .

⁽٧) في أيه: تكذيب البيئة،

⁽٨) له: ساقطة من و م

ان المدعى عليه أقام البيئة ، أن الشهود قد ادعوا هذه العين ، جازت شبهاد تهم ، وبطلت بيئة المدعي (١).

ولو تنازع رجلان في شي ، فأقام أحدهما البينة أنه كان في يده منذ شهر ، وأقام الآخر البينة (٢ أنه كان في يده الساعة ؛ أقره القاضي في يد مدعى الساعة ،

وكذا لوأقام أحدهما البيئة ٢) أنه كان في يده منذ جمعة : جمعله (٣) القاضى في يد مدعي الجمعة (٤).

ر مِد في يد رجل ، أقام البينة أنه [كان] (٥) عده منسنا عشرين سِنة ، وأقام آخر البينة أنه عده ، وكان في يده منذ سنة ، حتسى اغتصبه (٢) ،

اذا تنازع رجل وامرأة ، فأقام الرجل البينة أن الدار داره ، والمرأة أمته ، وأقامت المرأة البينة أن (٨) الدار (٩) لها ، وأن الرجل عبدها (١٠) ، وليست الدار في يديهما ، فالدار بينهما نصفان ،

(ツー ٣٩)

⁽١) انظر الفتاوى الخانية: ٣٧٧/٢٠

⁽٢) ساقط من أ ، ه .

⁽٣) في أ يه : جمل،

⁽٤) انظر الفتاوي الخانية : ٣٨١/٢ -

⁽ه) كان: ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٦) في أيه ؛ اغتصب،

⁽γ) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨١/٢٠

⁽٨) في ب يد ، و ؛ أنها ،

⁽٩) الدار: ساقطة من ب، د ، و ،

⁽۱۰) في ب عده،

فان كانت في يد أحدهما ؛ تترك في يده لتعارض البينتيسن في الدار ، ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ، ولا تقبل بينة أحدهمساعلى صاحبه بالرق ، لمكان التعارض ،

قال مولانا رضي الله عنه (١): وينهفي أذا كانت الدار فسي يد أحدهما أن يقضي (٢) ببينة الخارج ولأنبينة صاحب اليد فسسسي الملك المطلق لاتعارض (٣) بينة الخارج (٤).

وعن محمد رحمه الله : عبد في يد رجل ، أقام رجل البينة أنه عبده ٥ ، ولسد أنه عبده ، ٥ ولد في ملكه ، ثم أقام آخر البينة أنه عبده ولسد في ملكه ، فقضى القاضي به لهما ، ثم أقام ثالث البينة أنه عبده ولسسا في ملكه ، فإن القاضي يقضي به للثالث ، إن لم يعد المقضي لهمسا البينة أنه عبد هما ولد في ملكهما ، فإن أعاد (٦) ذلك أحد هما ؛ قضسي بالنصف للذى أعاد البينة (٢).

⁽١) في النسخ الخطية : قيل ، والقائل هو قاضيخان ،

⁽٢) في النسخ الخطية والفتاوى الخانية: ٣٨٦/٢ : "وينبغسي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما يقضى " •

⁽٣) في بيد ، لايعارضه ،

⁽٤) انظر الفتاوي الخانية: ٣٨٦/٢٠

⁽ه) ساقطة من : أ ، ه .

⁽٦) في النسخ الخطية: ادعى ٠

 ⁽γ) الأنه صاحب يد في النصف ، فلا تقبل فيه بينة الثالث ، لأنسه في دعوى النتاج يقضى ببينة صاحب اليد ، ويقضى بالنصف للثالث ، وليس للذى أعاد البيئة أن يدخل مع الثالث فسي هذا النصف ، لأن القاضي حين قض للأولين بالعبد بينهما، فقد قضى لكل واحد منهما على صاحبه بنصفه ، ولا تقبل البينة من أحدهما فيما صار مقضيا عليه ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٧/٣٠

(٩ من دعوى الملك بسبب "قاضيخان " (١)

بيد بكر شاة ، برهن زيد أنها له ، وولدت في ملكه ، وحكسم له بهها ، ثم برهن عمرو أنها له ، ولدت في ملكه ، يو مر زيد بإعسادة الهيئة . فالا ولى (٢) قامت على غير عمرو (٣) فلم تكن حجة على عمسرو ، فلو أعادها ، فهو أولى ، لا نه ذو اليد ،

وان لم (١) يعد فهي لعمرو المدعي (٥) .

فاذا قضي له ، ثم برهن زيد على النتاج ؛ حكم له بها ، اذ (٦) برهن على شي الوبرهن عليه في الابتدا الكان أحق به ، فكسندا في الانتها الله .

أقول (Y) : فعلى هذا : لو (٨ [برهن بكر على النتاج بعد الحكم لعمرو ، ينبغي أن يحكم لبكر لما مر ، لأنه ذو اليد الأول ، فلو] ٨) برهن بكر على النتاج بعد الحكم الثاني لزيد ينبغي أن يحكم لبكر أيضا ، لأن زيدا خارج بالنسبة الى بكر ، وان كان زيد ذا يسلم بالنسبة الى عمرو ، وسيجيى "تأييده ، ٩)

(۱) بل من دعوى المنقول ، وفيه مسائل النتاج من الفتاوى المانية: • ۲۸٦/۲

(٢) في حد : أذ الأولى .

(٣) في النسخ الخطية: خصم •

(٤) لم: ساقطة من أ ، ه.

(ه) المدعى: ساقطة من حد ٠

(٦) في حدث أو

(γ) أى ابن قاضى سماوه ٠

(٨) ساقط من النسخ الخطية .

(٩) أي في جامع الفصولين : ١٠٧/١ نقلًا عن فتاوى رشيد الدين والذخيرة

ساقط من ب ، د ، و .

(۱ ولو أعاد (۲) المقضي (۳) له بالنتاج بينته : حكم له ، / وان لم يُعد حتى قضى للمدعي ، ثم أعاد :

(1- (.)

ر وان م يعد سعى حدي حد ي قيل . وينتقض الحكم .

وقيل: لا (٤) من الفصل الثامن من "الفصولين" (١)
واذا قضي على الرجل بنتاج أو ملك مطلق (٥) ، ثم أقام هـــو

البينة على النتاج ، أو على التلقي من المدعي ، قبلت بينته (٦).

رجل (٢) أقام البيئة على أن (٨) قاضي بلك كذا قضى لمه بهذه الجارية ، أو هذه الشاة وأقام ذو البد البيئة على النتاج ، يقضى ببيئة المدعي ، ولا يقضى ببيئة ذى البد على النتاج ، خلافا لمحمد رحمه الله لا حتمال أن القاضي قضى للخارج بالنتاج (٩).

ولو أن رجلين ادعيا داية في يد رجل ، أقام أحدهما البينسة على النتاج ، والآخر على الملك ، فصاحب النتاج أولى ، خارجسا

⁽۱) ساقط من به د ه و ۱۰

⁽۲) في يحديف يادعي ٠٠

⁽٣) في حير القضاء .

⁽٤) انظر جامع الفصولين : ١٠٢/١ ؛

⁽ه) مطلق: ساقطة من ه.

⁽٦) انظر جامع الفصولين: ١٠٨/١٠

⁽Y) رجل : ساقطة من ^د

⁽٨) أن: ساقطة من ب عد ، د .

⁽٩) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٧/٢٠

كان أو صاحب يد (١).

ولوادعيا نتاج دابة: يقضى بينها .

فان وقتت كل واحدة من البينتين وقتا ، وسن الدابة يوافسق احدى البينتين ، وهما خارجان أو أحدهما : يقضى للذى وافق له (٢) من الدابة (٣) .

وان كان سن الدابة مشكلا ، فان كانا خارجين : يقضى لهما ،

وان كان أحدهما صاحب يد: يقض له ٠

وان خالف سن الدابة الوقتين . :

في رواية : يقض لهما .

وفي رواية : تبطل البينتان (٤). (٥ من دعوى الملك بسبب من " قاضيخان " (٦)

وفي الاصلاح والايضاح " نقلا عن " الزيلمي " (٥)

(١) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٨/٢٠ وذلك لأن بينة صاحب اليد قامت على أولية الملك ، فلا يثبست الملك للآخر الا بالتلقي من جهة صاحب النتاج ، والفرض أنسه لم يتلق منه ،

انظر تكلة شرح فتح القدير: ٢٦٨/٨٠

- (٢) لهه: ساقطة من و .
- (٣) لأن العال يشهد له ، حيث ظهرت علامة صدق شهوده انظر تكملة شرح فتح القدير: ٢٧٨/٨ •
- (٤) انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٨/٢ وتكملة شرح فتح القديسر : ٢٧٨ - ٢٧٨ ففيه تفصيل طويل .
 - (ه) ساقط من ؛ ب ، د ، و ،
 - (٦) بل في دعوى المنقول وفيه دعوى النتاج من قاضيخان،

(آ ان برهنا على نتاج دابة وأرخا : قضي لعن وافسسسق وقته (۱) سنها (۲) ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة فسسي أيديها ، (٣ أو في يد ثالث لأن المعنسس لا يختلف ،

بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ ، حيث يحكم بها لذى اليد (؟ ان كانت في يد أحد هما ، أو لهما ؟) ان كانست في أيد يهما ،أو في يد ثالث ،

وان أشكل: فلهما (٥)

وان خالف وقتهما ؛ بطلتا ، فتترك الدابة في يد من كانت فسي يده ٦) . انتهى .

(١) في حدد تاريخها .

(٢) لأن علامة الصدق ظهرت فيمن وافق تاريخه سنها ، فترجمت بيئته بذلك وفي الأخرى ظهرت علامة الكذب ، فيجب ردها ، انظر تبيين المقائق : ٤/٤٣٠ •

(٣) ساقطة من : أ ، ب ، د ، ه ، و .

(٤) ساقطة من : ح.

(ه) أى : أن أشكل سن الدابة في موافقة أحد التاريخين : يقضى لهما بها ، لأن أحدهما ليس بأولى من الآخر ، ، وهذااذا كانت الدابة في يد ثالث ، ، وكذا اذا كانت في أيديهما ، وأن كانت في يد أحدهما : قضي بها لصاحب اليد ، لأنه لما أشكل الأمر ، سقط التاريخان ، فصار كأنهما لم يو رخا ،

انظر تبيين المقائق: ٢٢٤/٤ •

(۲) ساقط من : ب ، د ، و ، قال الزيلمي رحمه الله :

والأصح أنهما لأيهطلان ، بل يقضى بها بينهما ان كانسسا خارجين ، أو كانت في أيديهما ، وان كانت في يد أحدهسا : يقضى بها لذى اليد ، لأن اعتبار ذكر الوقت لحقهما ، وحقهما هنا في اسقاط اعتباره ، لأن في اعتباره اسقاط حقهما == (اثم أن بيئة ذى اليد $(\ ^{7} \$ في النتاج $(\ ^{7} \)$ ، انما تترجح على الخارج بيئة الخارج $(\ ^{7} \)$.

أما لوادعى عليه فعلا ؛ فان ادعى ذواليد نتاجا ،وادعى المارج أنه له (٤) غصبه منه ذواليد ، أو آجره ،أو أعاره ،أو أودعه الى (٥) ذى اليد ، وبرهنا ؛ فهو للخارج ،

ويماثل النتاج ماهوفي معناه ، كفزل امرأة (٦) ، قالت : هو لي فزلته (١) ،

يي فلا يمتبر . فصار كأنهما ذكرا النتاج من غير تاريخ ، وفيه صاحب البد أولى ان كانت في يد أحدهما ، والا : فهسي بينهما . كما اذا أشكل في موافقة سنها أحد التاريخين . هكذا ذكره محمد رحمه الله . والأول ذكره الحاكم وهو قسول بعض المشايخ وليس بشي * . انظر تبيين الحقائق : ٢٢٤/٣ وان أردت التوسع فانظر حاشية الشلبي على تبيين الحقائق : ٤/٤٣٣ - ٣٢٥ .

- (۱) ساقط من: ب، د ،و ،
 - (٢) ساقط من أ ، ه .
- (٣) انظر جامع الفصولين: ١٠٧/١٠
- (٤) في النسخ الخطية : له نتج عنده
 - (ه) في يا يهد ياي من .
 - (۲) امرأة بساقطة من هد ،

(آ وغصبته مني (۱) . وقالت صاحبة اليد (۲) : هولي ، غزلته ، ويرهنتا (۳) : حكم ببيئة الخارجة لما مر من دعوى الغمل .

فالحاصل أن بينة ذى اليد على النتاج ، ترجح على بينست الخارج على مطلق الملك ، أو على النتاج ، اذا لم يدع الخارج عليه فعلا ، كرهن وغصب ، ونحوه ،

أما لوادعي الخارج فعلا من ذلك: فبينته أولى (٤)

برهن أن هذه الدابة له ، آجرها من ذى اليد ، أو أعارها ، أو رهنها منه . وبرهن ذو اليد أنها له نتجت عنده : يقض بها لمذى اليد . لأنه يدعي ملك النتاج ، والآخر يدعي نحو اعارة أو اجارة ، والنتاج أسبق من نحو رهن أو اعارة (٥) ، من الفصل الثامن حصن "الفصولين "٦) .

⁽١) غصبته مني : ساقطة من حد .

⁽٢) اليد ؛ ساقطة من حد ،

⁽٣) في حد ۽ ويرهنت ه

⁽٤) انظر جامع الفصولين: ١٠٧/١

⁽ه) وهذا الحكم مغالف لما سبق ، حيث أن الغارج أدعى علسى ذي اليد فعلا ، كرهن ، ومع ذلك حكم لذى اليد ، فدل هذا على أن حكم المسألة محل خلاف بين الحنفية .

⁽٦) انظر جامع الفصولين: ١٠٢/١٠ ساقط من : ب، د، و٠

(ا وكذا اذا ادعى الغارج مع النتاج العتق ،أو أنسه ابنه : فهو أولى .

قال في" الأشباه": " اذا أقام الخارج بينة على النتاج في ملكه، وذو اليد كذلك: قدّ من (٢) بينة ذى اليد ، هكذا أطلق أصحاب المتون .

قلت (٣)؛ الآفي مسألتين ، ذكرهما في مخزانة الأكمل (٣) وذلك في دعوى النسب وهما (١)؛

لوكان النزاع في عبد ، فقال الخارج ؛ أنه ولد في ملكسسي واعتقته (٥) ومرهن ، وقال ذو البد ؛ (٦) ولد في ملكي فقط ، بخلاف ما اندا قال الخارج ؛ دبرته أو كاتبته ؛ فانه لا يقدم ،

الثانية ؛ لوقال الخارج ؛ ولد في ملكي من أمتي هذه ه أو هو ابني (Y) قدّم على ذى اليد (A) انتهى (Y) .

⁽١) ساقط من ب ۽ د ه و ه

⁽٢) قدمت: ساقطة من حد،

⁽٣) أي ابن نجيم صاحب الأشباه والنظائر •

⁽٤) ساقطة من النسخ الخطية .

⁽ه) في النسخ الخطية : ولد في ملكه واعتقه .

⁽٦) في حدياته والد .

⁽Y) في حدي لي ·

⁽٨) انظر الأشباه والنظائر/ ٢٤٧ / ٠

(ا وفي " الوجيز " من باب دعوى النتاج :
وبينة المتق والتدبير والاستيلا مع النتاج ، أولى من بينـــة
النتاج (٢) وحده .

وكذا بينة العتق مع النتاج ، أولى من بينة التدبير أو الاستيلاد مع النتاج ٢) .

وبينة التدبير ، أولى من بينة الكتابة ، انتهى ١)

واذا تنازعا في ثوب ، هو في يد أحدهما ، أقام أحدهمها البينة أنه نسج نصفه :

ولو تنازعا في صوف ، أقام ذو اليد البينة أنه ملكه ، جـــــن من شاة (٢) يملكها (٨ وأقام آخر البيئة أنه ملكه جزه من شاة يملكها ٨) : يقضي به لذى اليد (٩) .

⁽١) ساقط من ب، د، و ٠

⁽٢) ساقط من : ح .

⁽٣) في أ يفرق وفي ه يتصرف و

⁽٤) في أيب ، د عد مرور و نصفان ، وهي ساقطة من حد ،

⁽ه) في أ: يفرق ، وفي ه: يتضرف ،

⁽٦) انظر الفتاوي الخانية: ٣٨٨/٢٠

⁽٧) في ب محدد ،و : شاة هو .

⁽٨) ساقطة من يأ به.

⁽٩) لأن جز الصوف لا يتكرر ، فما جز أولا لا يجز ثانيا • انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٨/٢ •

ولو أقام الخارج البيئة على شاة في يد فيره ،أنها شاته ، وجز هذا (١) الصوف منها ، وأقام ذو اليد البيئة ، أن الشسساة التي (٢) يدعيها له ، وجز الصوف منها : يقضي بالشاة للمدعي (٣)

ولو اختلفا في جبن ، فقال صاحب اليد : هولي صنعتمه من لبن شاتي هذه ، وأقام الخارج البينة على مثل ذلك : فانه يقضمي بالشاة للخارج (٤) .

ولو أن عبدا في يد رجل ، أقام هو البيئة أنه عبده ، ولد فسي ملكه من أمته وعبده ، وأقام خارج البيئة على مثل ذلك : يقضى بالعبسد للذى في يده (٥) ،

ولو أقام ذواليد البيئة على أمة في يده أنها أمته ، ولدت هذا المبد في ملكي (٦) ، وأقام الخارج البيئة (٢) على (٨) أن هسده أمته ، ولدت هذا العبد في ملكي (٩) ، فانه يقضى بالأسسسة للمدعى (١٠) .

⁽١) في أبب عجاها و عقده .

⁽٢) في أيبيد عدو يالذي،

⁽٣) في النسخ الخطية : يقضي للخارج ٠

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٨/٢٠

⁽ه) لأنهما ادعيا النتاج في المبد ، فترجح بينة ذى اليد ، در انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٨/٢٠

⁽٦) في حدي ملكه .

⁽γ) البينة: ساقطة من أ به ، و ٠

⁽A) في حد على ذلك : يقضى للذى في يده ، ولو أقام ذو اليد الهيئة على أمة فسي يده أن هذه .

⁽٩) في حد : ملكه ٠

⁽١٠) لأنها ادعا في الأمة ملكا مطلقا ، فيقضى بها للمدعي ، شم يستحق العبد تهما ، انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٨/٢٠

(۱ من دعاوی " قاضیمان " (۲)

وفي " القصولين " من الفصل الثامن :

برهن الخارج أن هذه أمته ، ولدت هذا القن في ملكي (٣)، وبرهن ذو اليد على مثله : يحكم بها للمدعي ، لأنهما الاعيا في الأسسة ملكا مطلقا ، فيقضى بها للمدعي ، ثم يستحق القمن تهما (٤).

وفيه أيضا (°) ادعى أنه ملكه ، فقال ذو اليد : أود عنيه فلان ،
ولم يبرهن على الايداع حتى قضي للمدعي ، ثم جا المودع وبرهن على النتاج ، ومدعي الملك المطلق برهن على النتاج أيضا : يحكم للمدعيي (() - ب) / لا للمودع ، اذ المدعي ذو اليد ، وقد برهن على النتاج ، فهو له ، ويده في الحال ثابتة بالحكم ، والمودع لم يبرهن على أنه كان لمودع ،
ليثبت يد السابق (٦) ، ليصير (٢) المودع ذا (٨) يد بواسطة ()

(١) ساقط من ب ، د ، و .

انظر جامع الفصولين: ١٠٨/١

- (ه) أيضا ؛ ساقطة من أ ، هـ ،
- (٦) في النسخ الخطية : يده السابقة ،
- (٧) في أ ، ه : لقصر ، وفي ح : يقضمى
 - (٨) في أيد : ذو ، وفي ه : ذى ٠

⁽٢) في النسخ الخطية زيادة : " ولم يتمرض الوله " .

⁽٣) في النسخ الخطية: ملكه ،

⁽٤) في هـ: بمصادقته ٠

٩ يد مودعه ، فلهذا يقض له ، حتى لوبرهن المودع أنـــي أودعته (١) . يقضى بالنتاج للمودع .

(٢ فظهر أن الحكم الأول للمدعي ٢) بمطلق الملك ، كسان حكما على غير خصم ، ولم يكن نافذا (٣) .

وفيه : برهن كل من الخارج وذو اليه على نتاج في ملسك بائمه ؛ حكم لذى اليد ، اذ كل منهما خصم عن بائعه ، فكـــان بالميهما (٤) حضرا وادعيا ملكا بنتاج ، فانه يحكم لذى اليد (٥).

(٦ پرهن أنه له ، ولك في ملكه ، ويرهن ذواليد أنه له ، ولد في ملك بائمه : حكم [به] (٢) لذى اليد ٦) لأنه خصم عمن تلقى الملك منه ، ويده يد المتلقي (٨) منه . فكأنه حضر وبرهـــن على النتاج ، والمدعى في يده ، يحكم له به . كذا هذا . انتهى ٩)

في حد : على ما أودعه ٠ (1)

ساقطة من : حدد هـ . (7)

فدل ذلك على أن دعوى النتاج يعد دعوى الملك تصح (T) انظر جامع الفصولين: ١٠٨/١٠

ني حد ؛ كأنهما •

⁽¹⁾

ني أ ، ه : كذا هذا ، (0)

وقد علق ابن قاضي سماوه على هذه المسألة فقال: م ول هذا على أن بائع البائع كذلك ، وكذلك واهب البائع ، وبائع البائع وان كثر " انظر جامع الفصولين : ١٠٨/١٠

ساقط من : ح . (7)

به : ساقطة من النسخ الخطية (Y)

في حد و الملك المطلق • (A)

انظر جامع الفصولين : ١٠٨/١٠ (9)

ساقط من ب ، د ، و .

اذا اختصم رجلان في أرض فيها زرع ، وأقام كل واحد منهسا الهيئة أن الأرض والزرع له ، هو الذي زرعها ، فانه يقضي بها للمدعي (١)

ولو أن عدا في يد رجل ، أقام رجل البينة (٢) أنه عده ، ولا في ملكه ، ولم يذكر الشهود أمه (٣) ، وأقام ذو البد البينة أنسسه عبده ، ولد من أمت هذه : (٥ فانه يقضي بالعبد للذى فسسسي بديه (٤) .

عبد في يد رجل ، أقام رجل البيئة أنه ه عده ، (آوك في ملكه من أمته هذه ، وعبده آ هذا . وأقام رجل آخر البيئة علسى مثل ذلك ، فانه يقضى بالعبد بين الخارجين نصفين (Y) .

ولو اختصم ذو اليد وخارج في مصحف ، فأقام كل واحد منهسا البينة أنه مصحفه كتب في ملكه : فانه يقضى به للمدعي (٨)

(١) لأن دعواهما دعوى الملك المطلق، انظر الفتاوي الخانية ٢٨٨/٢

(٢) في النسخ الخطية: أقام بينة .

(٣) أمه: ساقطة من ب بحد عد عو ه

(٤) لأنهما استويا في دعوى النتاج في العبد ، وفي بينة صاحب اليد زيادة اثبات ، وهو النسب ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٨/٢٠

(ه) ساقط من : ب ب

(٦) ساقط من أ ، ب ، ه .

(Y) الأنهما استويا في دعوى النتاج ، وهما خارجان ، ويكون الابن من الأمتين والعبدين جميما ، انظر الغتاوى الخانية : ٢٨٩/٢ •

(٨) لأن الكتابة ما يتكرر ، ويكتب ثم يمحى ثم يكتب .

انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٩/٢ •

ولو ادعى د جاجا في يد رجل أنه له (١) ، خرج في ملكه ، وأقام ذو اليد البيئة على مثل ذلك : فأنه يقضي به لذى اليد (٢).

ر جا) رجلان تنازعا في دار ، كل واحد منهما / يدعي أنها له ، وفي يده ، وأقاما البيئة : يجمل القاضي الدار في أيديهما (٣) .

دار في يد رجل ، أقام رجل البيئة أنه اشتراها من فلان غيسر ذى اليد بألف درهم ، وهو يملكها ، ونقده (١) الثمن ، وأقام آخسر البيئة أن فلانا آخر (٥) وهبها (٦) منه وقبضها ، وأقام آخر البيئة (٢) أنه ورثها من أبيه ؛ فأن القاضي يقضي بينهم أرباعا .

(١) له: ساقطة من به و ٠

(٢) انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٩/٢٠

(٣) الأنهما تساويا في اثبات اليد ، فصار كما لو تساويا في اثبسات
 الملك ،

وقال بعضهم: اذا قال المدعي: ملكي وفي يدى ، لاتسسع دعواه . لأنه لا يدعى حقا على غيره .

قال محمد رحمه الله : وان أقام أحدهما البينة أنها في يده : يقضي له باليد ، ويصير هو مدعى عليه ، والآخر مدعيا ، وان لم تقم لواحد منهما بينة : قاليمين ، لأن كل واحد منهما مقسر بتوجه الخصومة عليه ، لما ادعى اليد لنفسه ،

انظر الفتاوي الخانية: ٣٩١/٢٠

(٤) في أ بب به د ونقد ،

(ه) في د و الآخر و

(٦) في ه: رهنها منه ،

(٧) البيئة : ساقطة من حد .

وان ادعوا ذلك من رجل واحد : يقضى للمشترى ، وترجح (١) .

قال في قياس قول أبي حنيفة رحمة الله : يقضى بالدار أرباعا . لأن الذي يدعي (٥) الشراء لنفسه وللشريك الفائسب ، لا يكون خصما عن شريكه ، فكان هو مدعيا النصف ، والمدعي الآخسسر يدعى الكل (٦) ,

ولو كان مدعي الشركة ، أقام البيئة أن الدار (٢) كانت لا بيه ، مات وتركها ميراثا له ولا خيه الفائب ، فان القاضي يقضي للذى يدعي الكل لنفسه بنصف الدار ، ويقضي بالنصف للميت ، فيد فع الربع الى الا بــــن الحاضر ، ويدع (٨) الربع في يد المدعى عليه ، حتى يحضر الغائب، فاذا حضر الغائب : أخذ الربع بغير بيئة ، (٩) .

⁽١) في أ يه ي ورجح ٠

⁽٢) انظر الفتاوي الخانية: ٢/٠٠٠٠ ٠

⁽٣) في ي ب ، ح ، و ؛ اشتراها ،

⁽٤) ني پ عدي دو.

⁽ه) في و يدعيها ،

⁽٦) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٠٤٠

⁽٧) في بب عدم بو: الدار التي ٠

⁽٨) في ب: ويد فع وفي د ؛ ويودع ٠

⁽٩) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٢٠ ٠

دار في يد رجل ، أقام أخوه الهيئة أنها كانت دار أبيسه ، مات وتركها ميراثا له ولا خيه ذى اليد ، لا وارث له غيرهما ، وأقام رجل أجنبي الهيئة أنها داره ، والذى في يديه الداريجحد دعواهما ويقول: الدار لي لم أرثها من أبي ، فان القاضي يقضي بثلاثة أرباع الدار (١) للأجنبي ، وبالربع للابن المدعي ، ولا شي الذى اليد (٢).

(4 - 5 7)

(٣ رجلان ادعیا ٣) دارا في ید رجل ، / أقام أحدهسا البینة أن هذه الدار كانت دار فلان ، مات منذ سنتین وتركها میراثا له ، وأقام آخر البینة أن فلانا مات منذ سنة واحدة ، وتركها میراثا له ، والذى في یدیه ینكر دعواهما ویدعی لنفسه ،

قال محمد رحمه الله : هي (٤) بينهما نصفان ، ولا يعتبسر التاريخ في الموت (٥) .

ولو أقام أحدهما البيئة أن هذه الدار ، كانت لفلان البيت (٦) منذ ثلاث سنين ، ثم مات وتركها ميراثات له ، وأقام آخر البيئة ، أن هذه الدار كانت لفلان البيت - غير الأول - منذ سنتين ، مات وتركها ميراثاله: فهي (٢) في هذا الوجه ، للذى أقام البيئة على ثلاث سنين ، لأنه - - - وقتوا الملك (٨) ،

⁽١) الدار: ساقطة من ب ع حد ع،و ٠

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٢٠٤٠

⁽٣) ساقطة من أيه ما

⁽٤) هي : ساقطة من ب ٠

⁽٥) انظر الفتاوى الخانية : ٢٠٣/٢ •

⁽٦) الميت: ساقطة من أ ، ح ، ه .

⁽٧) في النسخ الخطية : وهي ٠

⁽٨) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٣٠٤ •

رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له ، وأقام الذي في يديسه الدار (١) البينة ، أن فلانا (٢) الفائب كان ادعى هذه الدار ، واستحقها من يده ، ود فعها القاضي الى المستحق ، ثم انه (٣) آجرها الذي هو فيها : لا تقبل بينة ذي اليد على هذا (٤) .

ولو ادعى شيئا لأبيه ، وأقام البيئة أن هذا الشي ولأبيه ، مات وتركه ميرانا له (٥) وأن أباه مات (٦) يوم كذا (٢) من شهسسر كذا (٨ من سنة كذا ٨) . وأقامت امرأة البيئة ، أن أباه تزوجها يسوم كذا من شهر كذا ، من سنة كذا ، وأنه مات بعد ذلك بيوم ، بعسد اليوم الذي وقت الابن ، أراد بذلك ؛ أن المرأة أقامت البينة علــــى النكاح ، بعد ما أثبت الابن موته بيوم ، فان القاضي يقضي لكل واحد منهما ، يقضى للمرأة بالنكاح والصداق والميراث ، وللابن بالميراث،

وكذا لو أقامت امرأة أخرى بيئة ، أنه كان تزوجها بعد نكاح الأولى (٩) بيوم : (١٠ يقض بنكاحها أيضا مع نكاح الأولى ١٠)، ويقضى لهما بالميراث مع الابن .

الدار ؛ ساقطة من ب ، د ، و . ني ب ، و ؛ أنه لفلان . (1)

⁽⁷⁾

انه ؛ ساقطة من أ ، د ، ه ه . (4)

لأنه أقر أن يده كانت يد خصومة قبل الاستحقاق ، وهو ليسس (3) بخصم في اثبات الاستحقاق. انظر الفتاوي الخانية: ٢٠٦/٢ •

له : ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و . (0)

مات ؛ ساقطة من أ ،ب ، ه. . (7)

في أ ، ب ، ه ؛ كذلك ، (Y)

ساقطة من د . (A) 1

في ب و الأول . (9)

ساقط من و ه (1-)

ولا يشبه هذا: ما اذا ادعى الابن أن فلانا قتل أباه ، (٣ ي _ أ) وأقام البيئة ، وأرخوا (١) للقتل (٢) / أنه قتله في يوم كذا من (٣) شهر كذا من سنة كذا ، ثم (٤) أقامت امرأة (٥) البينة أنه تزوجها في يوم كذا يبعد ذلك اليوم (٦) ، فانه لايقضى ببينة العرأة هنا (٢) لأن وقت القتل يدخل في القضاء ، (٨ ووقت الموت لا يدخل فـــــى القضاء ٨) . وتمام الدليل يطلب من آخر فصل في دعوى الملك بسبب، من د عاوي * قاضيخان * (٩) .

(۱۲ ادعی قنا (۱۰) ، وقال ذوالید ؛ هو ملکی وحررته، فائه يقضى ببينة ذى (١١)اليد اتفاقة . كذا في دعوى الوقف مسسن الفصولين * • ١٢)

في أ بره ؛ وأرخا . (1)

في النسخ الخطية : القتل. (7)

^(4)

في و : في • في أ يب يد يه يو : و • ({ })

في النسخ الخطية : العرأة (0)

في أيد، و: بيوم، وفي ها ذلك اليوم بيوم، (T)

في بيحديد يه يو يهذا . (Y)

ساقطة من د . **(\(\)**

وتمام الدليل هو: أن المقتول يستحق حقا على القاتل ، اسا (9) القصاص ، واما الدية ، فاذا قضي بقتله ، وبوجوب الدية أو القصاص في ذلك الوقت ، لا تقبل البيئة على النكاح بمده ، بخلاف الموت: فأن الميت بموته لا يستحق شيئا على أحد مفاذا لم يدخل وقت المسوت في القضا المدم تعلق الحكم به ، يبطل التاريخ انظر الفتاوي الخانية: ٢ / ٢٠٤٠

في النسخ الخطية: وقفا . (1-)

في هـ : دو . (11)

ساقط من ب ، د ، و ٠ (11)

انظر جامع الفصولين: ١٧٤/١٠

(۱ اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير : قدّم ذو اليد ، الا في مسألتين :

الأولى ؛ لو برهن الخارج على أنه ابنه من امرأة هذا ، وهما حران ، والحارج ، وأقام ذو اليد أنه ابنه ، ولم ينسبه الى امه ؛ فهو للخارج ،

الثانية : لوكان ذواليد ذميا ، والخارج مسلما ، فبرهن الذمي بشهود من الكفار ، وبرهن الخارج : (٢ قسستم الخارج ٢) سوا ، برهن يمسلمين أو يكافرين (٣) . ولو برهن الكافر بمسلمين : قدّم على المسلم مطلقا (١) من " الأشباه " ١)

ولو ادعى [رجل] (٥) على رجل ، أنه قتل أباه عمد ا بالسيف، منذ عشرين سنة ، وأنه وارثه ، لا وارث له غيره ، وجائت امرأة معهـــا ولد ، وأقامت البينة أن والد هذا تزوجها منذ خس عشرة (٢) سنة ، وأن هذا ولده منها ، ووارثه مع ابنه هذا ،

⁽١) ساقط من به ده وه

[·] ع : ع · ع · (٢)

⁽٣) في النسخ الخطية: الكفار،

⁽٤) انظر الأشباه والنظائر / ٣٤٧ / ٠

⁽ه) رجل: ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٦) في : ب ، ح ، د ، و : خمسة عشرة ،

قال أبو حنيفة رحمه الله ؛ استحسن في هذا أن أجيز بينسة المرأة ، وأثبت نسب (١) الولد ، ولا أبطل (٢) بينة الابن علمسسى القتل ،

ولو أقامت المرأة (٣) البينة على النكاح ، ولم تأت بولسد ، فالبينة بينة الابن ، وله الميرات دون المرأة ، ويقتل القاتل (٤) .

ثلاثة نفر ادعوا نتاج دابة ، فأقام كل واحد منهم البينسسة أنها دابته (0) ولد تها (1) دابتي (1) هذه ، و (1) الدابسة معروفة له ؛ فأنه يقض بالنتاج بينهم (1) .

رجل مات ، وترك ابنين ، فادعى أحدهما أن لأبيهما على وخذا (١٠) الرجل ألف درهم ، من ثمن مبيع ، وادعى الآخر أنه كسان (٣٠ ـ ب) من قرض ، / وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى : فأنه يقضى لكسل واحد منهما بخمسمائة ، ليس (١١) لأحدهما أن يشسارك صاحب فيما قيض (١٢) .

⁽١) في و: أنسب.

⁽٢) في ب: ولا تبطل .

 ⁽٣) المرأة: ساقطة من أبحد به.

⁽٤) وانما ذلك في النسب خاصة ، وهذا قول أبي يوسف ومحسسه رحمهما الله ، انظر الفتاوى الخانية : ٢٠٨/٢ •

⁽ه) دابتة: ساقطة من ب ، حد ، و .

⁽٦) في النسخ الخطية : ولدته ،

⁽Y) دابتي : ساقطة من ه ٠

⁽٨) و: ساقطة من و ٠

⁽٩) انظر الفتاوى الخانية : ١٣/٢ •

⁽١٠) هذا: ساقطة من و .

⁽١١) ليس: ساقطة من ب .

⁽١٢) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٥١٥ •

دار في يد رجل ، وعلوها في يد آخر ، وطريق العلوفي ساحة الدار ، ادعى كل واحد منهما ساحة الدار : فان الدار مسمع الساحة يكون لصاحب السفل ، والعلو وطريقه لصاحب العلو (١) .

فان أقاما البينة : يقضى لكل واحد منهما بما في يد الآخر ، ترجيما للخارج على ذى اليد ، فيما في (٢) يد (٣) ذى اليد (٤).

(٥ [رقيقة (٦) لا سنفذ لها ٥ المنها دور لخسسة ، مرورهم في الزقيقة (٢) ، فرفع أحدهم (٨) سقفها ، وادعى أن السقف له ، وادعى كل واحد منهم أنه له ؛

فان كان طريق السقف الى ملك أحدهم أو (٩) مشفــــول بمتاعه : كان له في الحكم ، ويكون القول قوله مع يمينه .

(١) لأن الساحة والسفل في يد صاحب السفل ، فانه هو السندى

أما الملو وطريقه فهو في يد صاحب الملو ، فيكون ذلك له ،

- (٢) في ؛ ساقطة من و ٠
- (٣) يد ؛ ساقطة من ؛ د ، و ٠
- (٤) انظر الفتاوى المانية : ٢/٩/٤
 - (ه) ساقط من النسخ الخطية .
- (٦) زقيقه: تصفير موانث لزقاق على لغة أهل الحجاز ، والزقاق دري السكة ، نافذة كانت أو غير نافذة .

انظر المصباح المنير: ٣٠١/١ .

- (γ) في النسخ الخطية: الرابعة ،
- (٨) في يأ بب به بو يأحدهما .
 - (٩) في ب ؛ و ٠

وان لم يكن طريق السقف إلى ملك أحدهم ،أو (١) هو مشغول بمتاعه ، فهو لهم جميعا ، ولكل واحد منهم أن يحلّف الآخر على نصيب عند عدم البيئة ،

وأيهم أقام البيئة : فهوله .

وان أقاموا جميعا : يقضى لهم : لكل واحد منهم بما في يد غيره (٢)

جبة في يد ثلاثة نفر ، أحدهم يدعي بطانتها ، والثانيسي قطنها ، والثانات كلها ، وأقام كل واحد منهم البينة على ما الدعن : فانسه يقضى بجميعها (٣) لمدعي الكل ، ويضعن هو لمدعي البطانة (٤ [نصف قيمة البطانة] ٤) ، ولعد في القطن نصف القطن .

أما انه يقضى لمدعي الكل بالظهارة (٥): لأنه يدعيها ، ولا يدعيها غيره ، فيقضى (٦) له ، ثم مدعي الكل مع مدعي (٢) البطانة يدعيان البطانة ، ولا يدعيها غيرهما ، والبطانة في أيديهما : فيقضصى لكل واحد منهما بنصفها الذى في يد صاحبه ، ترجيحا لبينة الخارج على بيئة ذى اليد ،

واذا قضى ليدعي البطائة بالنصف ، صار كأن مدعي الكــل

⁽۱) في و: وق^ل •

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية: ١٩/٢ •

⁽٣) في ب: حسيما ، وفي د : جسمها ،

⁽٤) ساقط من النسخ الخطية •

⁽م) في ب عد عد و و بالبطانة .

⁽٦) في أ ، ح ، ه : فتعطى ، وفي ب ،و : فيعطى ،

وفي د : فتقضى .

⁽Y) مدعى : ساقطة من أ ، ب ، ، ه ، و · .

غصب منه نصف البطانة ، وجعلها بطانة لجبته (١)، فيضمن نصـــف قيمتها .

وهكذا في القطن ، (٢ الا أن في القطن ^{٢)} يضمن المثل، (٢ إلا أن في القطن ^{٢)} يضمن المثل، (٢ إلى أن في البطانة يضمن القيمة ^(٣) .

رجلان في يد كل واحد منهما شاة ، أقام كل واحد منهما الهيئة أن الشاة التي في (٣ يد صاحبه شاته ، ولدت من شاته التي في ٣) يده :

فان كانتا مشكلتين ؛ ذكر في "الأصل " (٤) أنه يقضى لكسل واحد منهما بالشاة التي في (٥ يد الآخر ٥)

ر آ وعن أبي يوسف رحمه الله ؛ أنه يقضى لكل واحد منهسا . (٢) . بالشاة التي في ٦) يده ، قضاء ترك لاقضاء استحقاق (٢) .

رجسل العلى دارا في يد رجل ، فأقام البدعي عليسه البيئة ،أن البدعي قال قبل الدعوى ، هذه الدارليست لي ،أوقال:

(١) في أيد يد يد يو يجبته .

(٢) سأقطة من ب

(٣) ساقطة من أ ، د .

(٤) الأصل: لمحمد بن الحسن الشيباني .

(ه) ساقط من : ه.

في أ يه : آخر .

لأنهما استويا في دعوى النتاج ، فتعارضت البينتان في ذلك ، فلا تعتبر دعوى النتاج ، فيجمل كأنهما ادعيا ملكا مطلقا ، فيقضى بكل شاة ببيئة الخارج .

انظر الفتاوى الخانية : ٣٨٢/٢٠

(٦) ساقطة من : ح ، ه .

(Y) لأنه لأوجه للقضاء لكل واحد منهما بالنتاج ، لمك و (Y) الاستحالة ، والقضاء بغير النتاج قضاء بغير دعوى فتبط للاستحالة ، والقضاء بغير النتاج قضاء بغير دعوى فتبط المنتان ضرورة ،

انظر الفتاوى الخانية: ٣٨٢/٢٠

ماكانت هذه الدار لي ، تبطل بينة المدعي (١) .

عد في يد رجل ، ادعاه رجلان ، أقام كل واحد منهما البينسة أنه له ، أودعه الذى في يديه ، والمدعى عليه يجحد دعواهما ، ويقول : هو لي ، فلم (٢) يقض القاضي بشهود المدعيين ، حتى صدق ذو اليد أحدهما ، فانه يدفع العبد الى (٣) المقر له ، فان عدلسست اليد أحدهما ، فانه يدفع العبد الى (٣) المقر له ، فان عدلسست البينتان : قضى به للمدعيين (٤) (لم بن دعاوى "قاضيخان "

عد في يد رجل ، أقام المبد البيئة أنه حر ، وقال ذو اليد : انه عبد فلان أودعنيه ، أو آجرنيه ، فبيئة ذو (٥) اليد أولى (٦) .

بخلاف ما اذا أقام العبد البيئة (Y) على مولاه أنه حر الأصل ، وأقام هو البيئة أنه عبده : فبيئة العبد أولى ^(X) .

- (ه) في هو: ناي.
- (٦) انظر الفتاوى البزازية: ٥/٣٦٣٠
 - (Y) البيئة : ساقطة من ح ·
- (A) انظر الفتاوى البزازية: ه ٣٦٣٠٠ ساقطة : من ب ، د ، و ٠

⁽١) ويكون ذلك دفما لدعواه. انظر الفتاوى الخانية: ٢ / ٣٧٠٠ •

⁽٢) في و: ثم ٠

⁽٣) الى ؛ ساقطة من ب ، و .

⁽٤) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٢٤٠٠

(° لأن المولى يصلح عصما لاثبات بينة العبد في الحرية ، وأما همنا : فالمودع ليس بخص ، لكن يحال (١) بين العبد وبين ذى اليد (٢) .

الوكيل بنقل المرأة ، اذا أقامت المرأة البينة على الطلقسات الثلاث لا تقبل ، لكن يحال بينهما وبين الوكيل استحسانا . كذا هنا .

ولو قال العبد ؛ انه أعتقني فلان ،وذو اليد لم يقم البينسة على الايداع والا جارة ؛ لا يحال (٣) بينه وبين العبد ، لأنه أقسسر بالرق ، ثم ادعى العتق (٤) ،

ولو قال ، أنا حر الأصل ، كان القول قوله بحكم الأصل ٥) .

⁽١) في حاياك.

⁽٢) في النسخ الخطية: ذى اليد أصل المسألة .
انظر الفتاوى البزازية: ٣٦٣/٥
وفي الفتاوى البندية: ٤/٥٥: يحال بينهما استحسانما ،
وفى القياس: لايحال،

⁽٣) في حد الايخالف ،

⁽٤) وصورة السألة كما في الفتاوى البزائية : ٣٦٣/٠ ولو قال العبد اعتقني فلان ، وذو اليد : انه مودع فلان هذا عنده ، لا يحال بينه وبين المودع ، لا نه أقر بالرق ، وكذا ان لم يهرهن المودع على الوديمة منه ، لا يحال لاعترافهما بكونه ملكا للفائب ،

⁽ه) انظر الفتاوى البزازية: ه/٣٦٣ ، والفتاوى الهندية: ١٠/٥ ما قط من ؛ ب ، د ، و .

(٢ ؛ - ب) (٦ ولو أقام ذو اليد البيئة / على الايداع دون الملك للفائب، وأقام المبد البيئة على الحرية : لا تقبل (١)

بخلاف ما لو أقام العبد البيئة أن فلانا أعتقه بيمني الذي أودعه ، لم (٢) يند فع عنه خصومة العبد ، لأنه أقربالرق على نفسه (٣)

غلام في يد رجل ، قال ؛ أنا حر ، وقال الذى في يديسه ؛ هو عدى ؛ ان كان لا يعبّر (٤) ؛ فالقول قول ذى اليد ، وهو كالمتاع، وان كان بالغا ، أو صغيرا يعبّر (٥) ؛ فالقول قول الغلام ٢) .

(١) انظر الفتاوى الهندية: ١٠٥٠ •

(٢) في حديد أنه •

- (٣) وتقبل بيئة الايداع ، وتبطل بيئة العبد ، ولا يحال بيسسن المودع وبين العبد قياسا ، ويحال استحسانا ، ويواخذ سن العبد كفيل بنفسه استيثاقا ، حتى لا يهرب ، فاذا حضسر الفائب ، وأعاد البيئة عتق والا فهو عهد ،
 - انظر الفتا وى الهندية : ١٠٠٥
 - (٤) في حد الايمتبر .
 - (٥) في حد: يعتبره
- (٦) انظر الجامع الصغير / ٩٠ ١٩ / ٠
 وانما كان القول قول الفلام ، لأنه صاحبيد ، ولأن الأصلل أن يكون لكل انسان يد على نفسه ، ابانة لمعنى الكرامة ، ان كونه في يد غيره دليل الاهانة ، ومع قيام يده على نفسه ، لا تثبت يد الفير عليه ، للتنافي بين اليدين ، الا اذا سقط اعتباريده شرعا ، لعدم الأهلية مثلا ، بأن كان صفيرا فحينئذ تعتبريد الفيرعليه ، انظر تكملة شرح فتح القدير : ٢٨٣/٨ ٠ ساقط من : ب ، د ، و .

(Y ولو أقام البيئة ، هذا على الرق ، وهذا على الحرية: فيئة الفلام أولى (١) ، هذا في الأقضية (٢).

ويجوز أن يكون القول قوله ، والبينة بينته ، كالمودع اذا قال : ربيت الوديعة ،كان القول قوله ، ولو أقام البينة : فالبينة بينته (٣) .

وكذا الرجل: قال للظئر: أرضمت ولدى لبن بقر ، وقالت: لا (٤) بل بليني ، فالقول قولها ، ولو أقاما البيئة : فالبيئة بيئتها (٥) .

ومسألة أخرى في الجامع الصفير " •

اذا قال ربالسلم: أجلتك شهرا وقد مض ، وقال السلم اليه: لم يعض ، انما أخذت منك السلم الساعة: فالقول قـــول المطلوب ، (٦ وعلى الطالب البيئة ، ولو أقاما البيئة : فالبينسسة بيئة المطلوب ٦) أيضا ٢) .

⁽١) انظر الفتاوي المندية: ١ ١ ٩٤٠

⁽٢) أىمن كتاب الأقضية في الجامع الصفير / ٩٠ - ٩١ / ٠

⁽٣) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٦٣ ، وبدائع الصنبائع: ٣٩٩٢/٨

⁽٤) لا: ساقطة من : هـ ،

⁽٥) انظر الفتاوى البزازية : ٣٦٣/٥ ، وقد سبقت في صفحـــة /٨٥ / مسألة مشابهة لها فانظرها .

⁽٦) ساقط من ؛ حـ ه

⁽٧) ساقط من : ب ، د ، و ،

وقد عزا الهفدادى رحمه الله هذه المسائل الثلاث الى الجامع الصفير ، ولكني لم أجد فيه سوى جزا من المسألة الأولسى ، وقد ورد في الصفحة السابقة ،

(ا وفي " الكافي " (٢) ؛ اذا بعث الزوج اليها ثوبا ، فقالت ؛ هذا هدية ، وقال الزوج ؛ هو من الكسوة ، فالقول قـــول الزوج (٣) ، والبينة بينتها ، فان أقاما البيئة ؛ فالبينة بينتها أيضا (٤)

أمة في يد رجل ، قالت ؛ أنا أم ولد لفلان ، أو مد برتسه ، أو مكاتبته أو أعتقني ، فقال ذو البد ؛ انها ملكي ، فالقول قول ذى البد ، وقال أبو يوسف رحمه الله ؛ القول قول الأمة ،

(° ولوصد قبا °) المقر له في أنها أمة (٦) له ، وكذبها في الاستيلاد أو العتق : فالقول قول ذي اليد (٢).

ولو قال نواليد: اشتريتها من فلان وقالت الأمة: اعتقنسي و الله و ا

(۱) ساقط من : ب ، د ، و ،

(٢) الكافي : للحاكم الشهيد محمد بن محمد الحنفي المتوفى سنة / ٣٣٤ / هـ . جمع فيه كتب ظاهر الرواية لمحمد بن الحسن ، وهو كتاب معتمد في المذهب ، شرحه السرخسي في المبسوط . انظر كشف الظنون : ١٣٧٨ ٠

(٣) لأن الملك أعرف بجهة التمليك . انظر الفتاوى البزازية: ٥ / ٣٦٤

(٤) في هـ: فينتها أولى .

انظر الفتاوي البزازية : ٥ / ٣٦٤ •

(ه) ساقطة من : أ ، ه .

(٦) في هـ: أم وك له ٠

(γ) انظر الفتاوى البزازية : ه/٣٦٤

(٨) في هد: وأقاما .

(٩) لأن كل واحد من البينتين موجب للحق بنفسه ، والعتق أقوى ، فانه لا يحتمل النقض بعد وقوعه ، ولأن العبد بالعتق يصير قابضا لنفسه ، انظر المبسوط : ٦١/١٧ •

(١٠) يد ؛ ساقطة من ؛ حد ،

(١ قيض معاين (٢) . من "الخلاصة" .

أثبت بنوة المم بذكر الأسامي الى الجد ، فيرهن خصمه (٣) أنه أقر أنه (٤) فلان بن فسلان آخر : يندفع المدعى ،

وكذا يندفع لو برهن أنه ادعى على آخر أنه ابن عمه ، وذكــر اسم أبيه وجده ، وحكم بنسبه من (٥) ذلك الرجل .

ولو برهن أن أبا الميت فلان بن فلان (٦) ، غير ما أثبت من المدعي ، لا يند فع [المدعى (٢) ، اذ البينتان للاثبات لا للنفي ، ولأنه ليس بخصم في اثبات اسم الجد ، فلا تقبل على الاثبات ولا (٨) على النفى (٩) ، من الفصل العاشر من "الفصولين " (١)

- (۱) ساقط من: ب ، د ، و .
- (٢) انظر الفتاوى البزازية : ٥/٣٦٣
 - (٣) في حاء الخصم -
- (٤) في أ مد: أنه ابن فلان بن فلان ٠
 - (ه) في ه : ببينته .
 - (٦) بن فلان : ساقطة من حد .
- (γ) المدعى : ساقطة من النسخ الخطية .
 - (٨) لا: ساقطة من حد ٠
- (٩) قال ابن قاضي سماوه : ينبغي أن يكون في الحكم تفصيل ، فان الفلط في اسم الفائب يمنع صحة الدعوى ، بخسسلاف الحاضر : فان الفلط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى ، وينبغسي أن لا تبطل الدعوى مطلقا ،

انظر جامع الفصولين: ١٥١/١ ، ١٥٣٠

رجل ادعى دارا في يد رجل أنها له ، وأقام البينة ، وأقسام المدعى عليه البيئة أنها لفلان الفائب ، اشتراها (١) من المدعسي ، ووكلني بها : تقبل بينته (٢) ، وتند فع عنه الخصومة ، ولا يقضى بالشرا على الغائب (٣ [من هذا المدعي]) ،

رجل ادعى ارثا عن سبت ، وزم أنه ابن م السبت لأبيه ، وأقام المينة على النسب ، وذكر الشهود اسم أبيه (؟ وجده واسم ؟) السبت وجده كما هو الرسم ، والمدعى عليه أقام البيئة أن جد (٥) السبت كان فلانا ، غير ما أثبته المدعى ؛ لا تقبل بيئة المدعى عليسه ؛ (٦ لا أن البيئات للاثبات لا للنفي ، وبيئة المدعى (٢ عليه قاسست على النفي ، وبيئة المدعى (٢ المدعى آ) ،

(٩ وكذا لوادعى (١٠) ميرانا عن أبيه ، فأقام المدعسسى عليه البينة أن أبا المدعي رجل آخر ، غير الذى يدعيه المدعي : لا تقبل بينة المدعى عليه ٩) ٠

⁽١) في حد: اشتريها .

⁽٢) في النسخ الخطية : تقبل بينته ويجمل وكيلا .

⁽٣) ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٤) ساقطة من ؛ و ٠

⁽ه) جد : ساقطة من ب ، د ، وفي حد : جده ،

⁽٦) ساقط من: بهد، و ٠

⁽٧) ساقط من : ح .

⁽٨) في أيه وهذا .

⁽٩) ساقط من ؛ ب ٠

⁽۱۰) في حديو يادعي جده.

ولو ادعى ميراثا عن رجل ، وذكر أنه ابن م الميت لأبيسه ، وذكر الأسامي (١) الى الجد الأعلى (٢) ، فأقام المدعى عليه بينسة أن أبا (٣) المدعي (٤) هذا ، كان يقول في حياته ؛ أنا أخو فسلان لأمه لا لأبيه (٥) ؛ لا تقبل بيئة المدعى عليه ، الا اذا أقام المدعس عليه الدا أن قاضيسا قضى باثبات (١) نسب أبيه من فلان آخر ، غير الذى ادعاه المدعي (٢) ، من دعاوى "قاضيخان " .

(A وقال " المولى خسرو " في فصل الاستشرا " مسسن " الدرر والفرر " :

(٥٥ - ب) ادعى العصوبة ، وبين النسب ، وبرهن الخصم أن النسب (٥٥ - ب) بخلافه ، ان قضي بالأول لم يقض به ، والا تساقطا للتعارض ، وعسدم الأولوبة .

برعن أنه ابن عه لأبيه وأمه ، وبرهن الدافع أنه ابن عسسه لأمه نقط ، أو على اقرار الميت بأنه ابن عمه لأمه نقط ، كان دفعا ١) .

⁽١) في و: الأب.

⁽٢) في يب بحد ، و : الأعلى ، فأقام المدعى عليه البينة أن أبا المدعى لرجل آخر ،

⁽٣) في د : أب .

⁽٤) في د و المدعي لرجل آخر ، فأقام البينة أن أب المدعي -

⁽ه) في ب؛ لأمه ولأبيه .

⁽٦) في أ يب يحد يد يو: بشوت ، وفي د : بشات ،

⁽γ) انظر الفتاوى الخائية: ٢/٩٤٤٠

⁽٨) ساقط من ب ، د ، و ،

⁽٩) النسب، ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و .

(Y قبل القضا بالأول لا بعده ، لتأكده بالقضا ، بخلاف الأول ، انتهى (١) .

ولا يخفى أنه عدل في المسألتين عن الصواب ، كما لا يخفسس على أولى الألباب ، حيث خالف ما قرره " قاضيخان " في " فتاواه " (٢) وفى " فصول العمادى " (٣) "

ادعى كرما في يد رجل ميرانا عن جده أبي أمه ، وقال ؛ أنسا محمد ، واسم أبي حرة (٤) ، وأبوها محمد بن الحرث بن سادع (٥) ، فأقام المدعى عليه بيئة ، أن المدعى كان زم قبل هذا ، أنه ابن عائشسسة بنت على بن الحسين ؛

فأجاب شيخ الاسلام : عطا عن حمزة (٦) ؛ انه دفسيع للدعواء . كمن ادعى عينا في يد انسان ميراثا عن أبيه ، ثم ادعاها ميراثا عن أبيه ، ثم ادعاها ميراثا عن أبه ٢) .

⁽١) انظر الدرر والفرر: ٢/٥٥٧٠

⁽٢) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٩٤٩ •

 ⁽٣) قصول العمادى : للشيخ جمال الدين بن عماد الدين الحنفي .
 رتبها على اربعين قصلا في المعاملات .

وقيل هي لأبي الفتح عد الرحيم بن أبي بكربن عد الجليسل المرغيناني السمرقندى . انظر كشف الظنون : ٢٢٠/٢ .

⁽٤) في النسخ الخطية : خيره -

⁽ه) في يأ يهد يتنازع، وفي حديثنازعا ،

⁽٦) عطا بن حمزة : هو عطا بن حمزة السغدى . كان فاضلا عارفا بالمذهب بحرا متبحرا ءاماما في الفروع والأصول ، ترد الفتاوى عليه من أقطار الأرض . أخذ عنه جماعة منهم النسفي ، انظرر الفوائد البهية / ١١٦ / ، والجواهر المضية : ٣٤٨/١ .

⁽٧) انظر جامع الفصولين ۽ ١٥٢/١٠

ساقطة من ب ، د ، و .

(ا وكان شمس الاسلام " الاوزجندى " يغتي في جنس (٢) هذه المسائل أنه لا (٣) تند فع دعوى الطوعي ، ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه ، وتابعه في ذلك بعض مشايخ زمانه ، وبه كان يغتي " عليه على المرغيناني " ، وهو الصواب عندنا (٤) .

قال صاحب "الذخيرة "(٥) ؛ لأ نها لوقبلت ، اما أن تقيل على اثبات اسم جد (٦) المدعي ، وانه ليس بخصم فيه ، أو لنفسي ما ادعاه من الميراث ، وهي على النفي مقبولة ، انتهى (٢)

أقول (٨) ؛ لمل "المولى خسرو" أخذ ماذهب اليه (٩) من جواب " عطا" بن حمزة " لكنه قصر حيث لم يتمرض للخلاف ، مسع أنه المرضى عند الأكلير.

⁽١) ساقط من : ب مد مو ٠

⁽٢) في جنس ؛ ساقطة من حده

⁽٣) لا : ساقطة من ح .

⁽٤) انظر الفتاوى الهندية : ١/٣٥ (نقلا عن الفصول العمادية)

⁽٥) في حد: الظاهر لأنها ،

⁽٦) في هـ ۽ الجه ،

⁽Y) هذا قول صاحب الفصول العمادية ، كما أشار ابن قاضي سماوه انظر جامع الفصولين : ١٥٢/١٠

⁽٨) أي البقدادي رحمه الله ٠

⁽٩) في حد : في ٠

(ا وفي " الفصولين " عن " جامع الفتاوى " ؛ برهسن على أنه ابن عم الميت وذكر النسب ، فهرهن خصه أن جد الميت فلان ، غير مابينه المدعي ، لو لم يقض بالأول ، لا يقضى بشي " للتعارض (٢) ، ولو قضي بالأول ، لا يقضي بالثاني ،

ولو برهن أنه ابن عبه لأبيه وأبه (٣)، / فبرهن الدافع أنه ابن عبه لأبيه وأبه لأبيه قبل الحكم بالأول ؛ يندفع .

وكذا لويرهن أن الميت ، أقر أنه ابن عبي لاً بي ^(؟) لا لاً بي (ه) .

وفيه عن "مجموع النوازل (٦)؛ ادعى ارتا عن جده أبي أمه ، فقال ا

(١) ساقط من : ب ، د ، و ،

(٢) في النسخ الخطية : للتناقض .

(٣) في حد : ولاً مه .

(٤) لأمن ؛ ساقطة من أ ، ح .

(٥) انظر جامع الفصولين: ١٥٢/١٠

(٦) مجموع النوازل : هو مجموع النوازل والحوادت والواقعات :
للشيخ احمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي المتوفى في حدود سنة / ٥٥٥ / ه جمع فيه فتاوى السعرقندى وأبي بكرين فضل وأبي حفص الكبير .
وفيه خمسة عشر فصلا . انظر كشف الظنون : ١٦٠٦/٢ .

(اأنا محمد ، واسم أمي حرة ، وأبوها (٢) زيد بن بكربن سعد ، فبرهن الدافع أنه زم قبل هذا أنه ابن عائشة بنت علي بن الحسن (٣) :

قيل: يند فع . واختاره "السفسي " .

وقيل لايند فع ، وبه أفتى الأوزجندى " ، و " ظهر الديسسن المرغينانى " ،

قال صاحب الذخيرة (٤): هذا هو الصواب عندنا ، انتهى (٥)

أقول (٦) ؛ لاشك أن ماذكره " مولانا خسرو" مطابق لسا في "جامع الفتاوى " فما أدرى أنه قلبه مع علمه بالخلاف ، ظنا منه بأنه الحق ، أم قلده غافلا عن ذلك ، والله أعلم ١)

ادعی علیه دینا ، فقال لیس لك ، أو ماكان لك علي (Y) شی و قط ، فلما برهن المدعی (A) برهن علی قضائه أو ابراه (A) .

(1) ساقط من : ب ، د ، و .
 في النسخ الخطية : وأبي .

(٢) في حدد حسين ، وفي هدد الحسين ،
 في حدد قال في الوجيز ،
 سبق ذكر مثل هذه المسألة في صفحة / ٢٥٥ / ،
 أي البغدادي رحمه الله ،

في النسخ الخطية ؛ ليس أولم يكن له علي ، في ؛ أ يب يد يد عو ؛ المدعى عليه ، في و ؛ امرأته ، تقبل (١) : ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيئ : لا تقبل (٢) .

(٣) وقال أبو يوسف رحمه الله : تقبل لو وفق (٢) ، بأن (٥) قال (٦) : لم يكن بيننا معاملة ، الا أن شهودى سمعوا منه (٢) أنه (٨) أبرأني (٩) . " جامع الفصولين " ٠

نصرائي مات ، فأقام مسلم ونصرائي بيئة نصرائية (۱۰) علسسى دين لهما (۱۱) على الميت ، يبدأ بدين المسلم عندهما . وقال أبو يوسف رحمه الله : يتقاسمان (۱۲).

(١) عند الامام وصاحبيه ، لا مكان التوفيق . خلافا لزفر رحمه الله ، لوجود التناقض . انظر جامع الفصولين : ١٢٨/١ .

(٢) أى لايقبل منه المخرج في الدين، انظر جامع الفصولين: ١٤١/١

(٣) في ب: ولوقال ٠

(٤) في النسخ الخطية: وقت ،

(ه) في أيب يه: أن

ر ۲) قال : ساقطة من و ·

(٨) في النسخ الخطية : أني •

(٩) انظر جامع الفصولين : ١٢٨/١ ، ١٤١٠

(١٠) نصرانية : ساقطة من ب ، و •

(١١) في أيبيديه عويله.

(۱۲) في أ بب بد به بو: يتخاصان .

ولو أقام كل واحد بينة نصرانية ، على عبد في يد (١) نصراني حي : فهو للمسلم .

وعن أبى يوسف رحمه الله : يكون بينهما نصفان .

كافر مات وله أبنان ، مسلم وكافر ، فأقام المسلم بينة مسلمسة أو كافرة ، على أنه مات مسلما ، وأقام الكافر بينة على موته كافرا : يقضى بالارث للمسلم ، ويصلى عليه (٢) ، كالمولود بين مسلم وكافر ، يحكسم باسلامه (٣) ، من باب شهادة أهل الذمة من "الوجيز" ،

برهن أنه له ، فبرهن خصمه أن شهوده ادعوه : تبطل بينسة المدعى . " جامع القصولين " (٤) .

(٢ ۽ ـ ب) مجهول النسب ، / أقام آخر البينة أنه ابنه من هذه العرأة ، وأقام ذو البد بيئة أنه ابنه ، ولم ينسبه الى أم : قضي للخارج (٥)

⁽۱) في أ بد به يده .

⁽٢) عليه : ساقطة من أ ، ب ، د ، ه . ه

⁽٣) والقول قول السلم لولم يكن لهما بيئة ، لأنه يخبر بأمر ديني ، وهو وجوب الصلاة عليه ، ودفئه في مقابر المسلمين ، والدعا اله بالخير ، وخبر الواحد في أمور الدين حجة ، فترجح جانب المسلم بهذا السبب ، لأنه بمنزلة شهادة الظاهر له .

انظر المسوط: ٢٩/١٧ •

⁽٤) انظر جامع الفصولين : ١٥٠/١٠

⁽ه) انظر الفتاوى الهندية: ١٢٦/٤ •

غلام احتلم (۱) ، أقام بيئة على رجل وامرأة أنه ابنهما (۲)، وأقام رجل آخر وامرأة (۳) البيئة أن الفلام ابنهما : فبيئة الفلام أولى، ويثبت نسبه من اللذين العاهما (٤) ، من باب دعوى نسب المجهسول من " الوجيز " .

(° ولو برهنا على نسب ولد كان بينهما ، وأى بينة سبقت ، وقضي بها ، لم تقبل الأخرى (٦) . كذا في كتاب القضاء من "الأشباه" ٥) برهن على (٢) أنه مات (٨) وترك هذا ميراثا لأمي (٩) ، (٥٠ [وماتت أمي أ١٠ وتركته لي ، وحكم له ، وبرهن خصمه أن أسسك التي تدعي ارتها ، ماتت قبل فلان الذي تدعي أنه مات أولا :

⁽١) احتلم: أدرك وبلغ مبلغ الرجال انظر المصباح المنير ١٧٩/

⁽۲) في أ ، د ، ه ؛ ابنها ،

⁽٣) في أيب يد يه يو وامرأته .

⁽٤) في أ بب بد به بو بالذين ، وفي حد : الذي ،

⁽ه) في حدي وان ٠

ساقط من : ب ، د ، و .

⁽٢) انظر الأشباه والنظائر : ٢٣٩٠

⁽٧) على ؛ ساقطة من ب، د ، و ،

⁽ ٨) في حد: مات أمي وترك .

⁽٩) في حد: لأبي ٠

⁽١٠) ساقطة من النسخ الخطية.

قيل ؛ تندفع ،

وقيل ؛ لا ، لأن زمان الموت لا يدخل تحت الحكم (١) ، " جامع الفصولين " (٢)

دابة بيد (٣) رجل ، فبرهن الخارج أنها له ، آجرهـــا من ذى اليد ، أو أعارها منه ، وبرهن ذو اليد أنها له نتجت عنده (٤) من دابته : يقضى (٥) بها لذى اليد (٦) ، لأنه يدعــي ملــك النتاج (٢) ، والآخر يدعي نحو اجارة أو اعارة ، والنتاج أسبق مـــن نحو اجارة واعارة .

ولوبرهن الخارج على نتاج داية (٨) ، فحكم له بها ، ثـــم برهن دو اليد على نتاج عنده : يحكم له ، بخلاف الملك المطلق (٩).

(١) فلا تثبت بينة خصمه موت فلانة قبل موت فلان .

انظر جامع الفصولين: ١/٥٥/١٠

(٢) انظر جامع الفصولين: ١/٥٥١٠

(٣) في به حد ، هد : في يد .

(٤) في حد: عنه .

(ه) في هد : يفتى .

(٦) والقضاء بها لذي اليد استحسان،

وفي القياس: يقضى بنها للخارج . وهو قول ابن أبي ليلى . ووجهه أن مقصود كل واحد منهما اثبات الملك ، حتى لا يصيـر خصما الا بدعوى الملك لنفسه . انظر المبسوط: ٦٣/١٧ .

(٧) في و: النكاح.

. (٨) دابة: ساقطة من و ٠

() أى بخلاف مالوبرهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ، ثم برهن نو اليد على الملك المطلق : لا تقبل ، انظر جامع الفصولين : ١٠٧/١ ، وانظر المبسوط : ١٩/١٧ ، وتكملة شرح فتسسح القدير : ٢٦٧/٨ ،

وذكر يمض الفتاوى : لو أقام الخارج وصاحب اليد بينسسة بالنتاج ، فقض القاضي لذى اليد ، أو لم يقض حتى قال الخارج : الك مبطل في دعوى النتاج ، لأنك أقررت أنك بحت هذه الدابة ، ثم اشتريتها من فلان (١) : يسمع هذا الدفع وبينته ، لأنه اذا باع ثم اشترى ، فهذا ملك حادث ، فبطل دعوى (٢) النتاج ونحوه .

وذكر في بعض آخر: ادعى الخارج النتاج (٣)، فقسسال المدعى عليه (٤): انك مبطل في هذه الدعوى ، لأنك أقررت أنسسك اشتريتها من فلان ، فهذا دفع لدعوى المدعي (٥) .

ولو ادعى / أرضا فيها بنا " وأقام البيئة ، فقضى (٦) له ، ثم ان المقضي عليه ادعى أنه أحدث البنا " (٢) ، وقد كانوا شهسسدوا بالأرض (٨ لاغير : تسمع دعواه ، ولو شهدوا بالأرض ^{٨)}والبنا " : أيضا لا ، من دعاوى " جامع الفتاوى " (٩) .

⁽۱) في هـ : ثم اشتراها منه .

⁽۲) في حديو ؛ كدعوى .

⁽٣) النتاج: ساقطة من ه.

⁽٤) في النسخ الخطية : ذو اليد .

⁽ه) انظر الفتاوى الهندية: ١/٧ه •

⁽٦) في هد: يقضى٠

⁽٧) البناء: ساقطة من ه.

ساقطة من و ٠

⁽٩) في ب عد ءو يجامع الفصولين •

ادعاه ارثا (١) عن أبيه ، وبرهن ، فيرهن خصمه أن أبسساك أقرأته ملكي : يسمع الدفع ،

فلو برهن المدعي أنك أقررت أنه ملك أبي : يسمع أيضا . وقد تعارض الدفعان ، فتقبل بينة الارث بلا تعارض (٢) فلو أرخ المدعى عليه اقرار المورث (٣) ، ولم يو"رخ المدعي (٤ [اقسرار المدعى عليه] ٤) : تقبل (٥) بينة المدعي (٦) . " جامع الفصولين"

رجل ادعى على ورثة رجل أنه ابن الميت ، وهو ابن اثنين وعشرين سنة ، وأقام عليه بيئة ، فأقامت الورثة بيئة (٢) أن سن المدعي ثمانيسسة عشر (٨) سنة (٩) .

- ا (١) في حدد وارثا .
- (۲) في أيب يات يعاد يو يصارض ٠
- (٣) في أيب عديو بالميت ، وفي ها يو بالموت ،
 - (٤) ساقط من النسخ الخطية .
 - (ه) في أيد يه ؛ أقبل،
 - (٦) في أ : المدعى عليه .
 - انظر جامع الفصولين : ١٥٥/١٠
 - (Y) بينة: ساقطة من ح.
 - (٨) في حد: وعشرين٠
 - (٩) سنة: ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و ٠
- (١٠) في ب: صحيح ، من باب التهاتر في الشهادة من القنية ،

(ا ادعى على رجل أنه أمر صبيا ليضرب حماره ، ويخرجسه عن كرمه ، فضربه (٢) الصبي حتى مات ، (٣ وأقام عليه بينة ٣) ، وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك الحمار حيّ : لا تقبل بينته ، لأنهسا قامت على النفي مقصودا ، من باب التهاتر في الشهادة من "القنية" ()

مات عن زوجة (٤) وأولاد من زوجة أخرى ، وادعى الأولاد أنها كانت (٥ حراما قبل موته بستة (١) أشهر ، وأقاموا البينة ، وأقامت المرأة بيئة أنها كانت ٥) حلالا وقت الموت : فشهود المرأة أولى

له كثيف (Y) في طريق العامة ، فزعم غيره أنه محدث ، وزعم صاحبه أنه قديم ، وأقاما البينة : فالبيئة بيئة (٨) من يدعي أنه محدث .

ادعى عليه (٩) ثورا أنه نتج (١٠) من بقرته المعلوكه له ، فحكم ، وسلم اليه ، وأراد ذو اليد الرجوع على بائعه بالثمن ، فأقسام بائعه بيئة على أن هذا الثور نتج عندى ، من بقرتي المعلوكة بمحضر

⁽١) ساقط من : ب بد ، و ،

⁽٢) في أ ، ه : فضرب ،

⁽٣) ساقطة من أ ، ه .

⁽٤) في حاء زوجته ٠

⁽ه) ساقط من و ٠

⁽٦) في ب: لستة .

⁽٧) الكنيف: الحظيرة ، وقيل المرحاض، انظر المصباح المنير: ٢٠/٧٥ ، وطلبة الطلبة / ١٢٠/٠

⁽٨) في حد ب فبيئة ، وهي ساقطة من و ،

⁽٩) عليه: ساقطة من: أ ، د ، ح ، ه .

⁽۱۰) في ب: نتج عندي .

منه ومن المستحق ؛ فبينة البائع أولى ، وبه أفش " السائلي " (١) ، وقال ؛ لأن ذا البد تلقسى الملك من جهة البائع ، / فكأن ذا (٢) البد أتامها ، فكأن أولى .

أد في حمارا أنه ملكي ، غاب (٣) عني منذ ثنانية أشهسر ، وقال ذو اليد : اشتريته منذ سبعة عشر شهرا ، وأقاما البينة : فبينسة المدعى أولى ، من باب البينتين المتضادتين من " القنية " ،

(؟ ادعى أن هذا العبد لي ، غاب عني منذ شهر ، وقال ذو اليد : لي منذ سنة : يقضى للمدعي ، ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه ، لأن ماذكره المدعي تاريخ غيبة العبد عن يده ، لا تاريخ ملكه ، فكلمان دعواه في الملك المطلق خاليا عن التاريخ ، وصاحب اليد ذكر التاريخ ، لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة رحمه الله ، فكانست دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك ـ كدعوى الخارج ـ فيقضى ببينة الخارج (٥) . " من الدرر والفرر " ؟)

⁽۱) السائلي: هو سيف السايلي ، ورد ذكره في القنية . قيل انه يلقب بالحافظ .

انظر الجواهر المضيية: ٣١٤/٢ ، ٣٧٤ •

⁽٢) في ب بمكان ذى اليد ، وفي حد : فكأن ذو اليد ،

⁽٣) غاب: ساقطة من و٠

⁽٤) ساقطة من : ب يه ،و ،

⁽ه) انظراك رر والفرر: ٢/٥٦٠٠

(۲ ادعى أنه اشتراه (۱) من ذى اليد ، ونقد ثنسه ، فيرهن ذو اليد أنه وديعة فلان ؛ لا تندفع ، لأنه ادعى على ذى اليسد فعلا ، وهو وجوب (۲) تسليم البيع. (۳) هذا لو ادعى الشراء (٤) بلا قيض ،

فلو ادعى شراء مع قبض ، وشهدا كذلك ـ والمسألة بحالها ـ هل تندفع ؟

ذكر" أبو الهيم "(٥) عن القضاة الثلاثة "أبي حازم (٦) و" أبي سعيف البردعي " (٢) .

(١) في أيه : شراه -

(٢) في هه ۽ يوجب ،

(٣) قال ابن قاضي سماوه: أقول: فيه تسامح، لأن الفعل هسو التسليم، لا وجوبه ولكن مثله متحمل في عباراتهم، وأيضلل ينبغي أن يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والا يلزم أن يكون خصما ما انظر جامع الفصولين: ١٣٢/١٠

(٤) في أ وهد : الشرى ،

(ه) أبو الهيثم: هو عتبة بن مصند بن حاتم بن خيثة بن الحسسن ابن عوف بن حنظلة النيسابورى الامام القاضي الشهـــور بكنيته ، استاذ الفقها والقضاة عديم النظير في الفقــه والفتوى ، مات سنة / ٢٠٤ / هــــــ انظر الجواهر المضية : ٣٤٢/١ .

(٦) أبو حازم: هو عبد الحميد بن عبد العزيز، القاضي ابوحازم اصله من البصرة ، أخذ العلم عن البكير، وتفقه عليه الطحاوى، وفي قضاء الشام والكوفة والكرخ، مات سنة / ٢٩٢ / وصدف المحاضر والسجلات، وأد ب القاضي، وألغرائض، وكان ورعا، عالما بمذهبب أبي حنيفة، وجامعا لكثير من العليم، انظر الغوائد البهية / ٨٦ / وتاج التراجم / ٥٥ / ٠

(y) ساقط من ب ، د ، و ==

تند فع م الأن دعوى الشراء (٢) مع قبضه دعوى مطلق الملك ، ألا ترى أن اعلامه لم يكن شرطا (٣) لصحة البيئة ، حتى لو قال لغيره : بعت ملك الأنا ، وسلمته : تقبل ، ولو كان القن مجهولا .

وقال غيرهم (٤) من مشايخنا : لا تند فع ، اذ الغمل (٥)المذكور وهو الشراء ، بقي معتبرا ، فلم تصرد عوى مطلق الملك ، ولذ الايحكم للمدعي بالزوائد المنفصلة ، ولا يرجع الباعة بعضهم على بعض ، ولو جعمل (٢٨ - أ) بمنزلة دعوى / مطلق الملك ، كان (٦) الأسمسر بخلافه ٢)

__ أبو سعيد البردعي : اختلف في اسمه :

فقال اللكتوى: هو أحمد بن الحسين ، القاضي أبو سعيد البردعي وقيل : هو حسن بن أحمد البردعي ، ابو سعيد الحنفي، والبردعي نسبة الى بردعة بلد في أذ ربيجان انتبت اليه مشيخة بغداد وأخذ العلم عن اسماعيل بن حماد وغيره ، وتفقه عليه الكرخي والد باسوالطبرى ، مات سنة / ٣١٧ / هذ في وقعة القرامطة ، انظر الفوائد البهية / ١٩ / ،

(۱) أبوطاهر الدباس: هو محمد بن محمد بن سفيان ، أبوطاهسر الدباس الفقيه امام أهل الرأى بالمراق، أخذ عن أبسي حازم ،ولي القضاء بالشام وخرج منها الى مكة فمات بها . والدباس نسبة الى بيع الدبس، انظر الفوائد البهية /۱۸۷/

⁽٢) في أيه : الشرى .

⁽٣) شرطا ؛ ساقطة من حد .

⁽٤) في حد: وقال غير هوالا ع

⁽ه) في حدي القبض و

⁽٦) في أيه: لكان، وفي حد؛ فكان،

⁽γ) انظر جامع الفصولين : ۱۳۲/۱ • ساقطة من ب، د ، و •

ا وكذا لوبرهن المدعي أن ذا اليد رهنه منه ، أو آجسره ، أو وهبه له ، أو تصدق به عليه ، وأنه تبضه ، وبرهن ذو اليد أن فلانسا أودعه :

لاتند فع عنه الخصومة . وهو الصحيح والظاهر من المذهب . من الفصل العاشر من "الفصولين " ()

أقر المتصرف أن هذه (٢) الأرض لفلان الفائسب ، فجأ وجل فزرعها ، وقال : الأرض أرضي (٣) ، ثم جا (٤) المقسر له يدعيها (٥) : فالزرع (٦) لذى اليد (٧) .

ولو أقاما (٨) البيئة : فالمقر له أولى .

- (۱) انظر جامع الفصولين : ۱۳۲/۱ ساقط من : ب ، د ، و •
 - (٢) هذه: ساقطة من ح.
 - (٣) أرضي : ساقطة من ب .
 - (٤) في حديث شرجاء هذه .
 - (ه) في هد: عينا ما .
- (٦) في ب، د ، و ؛ فالزارع وفي هـ ؛ لو زرع ٠
- (٧) في حديد لذى ، وفي أيب يه عدد عويذواليد ،
 - (٨) في أ ، د ، هـ : أقام .

ادعى (١) اجارة (٢) دار أن أباه بناها منذ ستين سنة (٣)، وادعاها ذو اليد كذلك ، وأقاما البينة : فهذا القدر لا يكفي فسسي الدعوى (٤) ، حتى يقول : مأت أبي وتركها ميراثا لي (٥) ، ولسوقالا ذلك (٦) وأقاما البينة : فبينة ذي اليد أولى .

ادعى عليه ضيعة ارثا عن جده (٢) ، وأقام بيئة ، فقـــال ذواليد ؛ كان لجدته ابن غائب ، ولم يعلم حياته ولا موته ، ولــــم تحض (٨ مدة (٩) يحكم ٨) فيها بموته ، وأقام بيئة ؛ لا تسمـــع دعواه (١٠) ، وهو فضولي (١١) في اثبات ملك الغير .

اختلف الورثة في تاريخ موت الأقارب ، وأقاموا البينة : فبينــــة من يدعى زيادة الارث أولى ،

⁽۱) في و: ادعى عليه.

⁽۲) نبي يب يو يعمارة يوني د يجاره دارا .

⁽٣) في ڪ ۽ سنتين ،

⁽٤) الدعوى يساقطة من و ٠

⁽ه) لي ؛ ساقطة من أ ، د .

⁽٦) ذلك : ساقطة من أ ، ه .

⁽٧) في ب ه حد : من جدته .

⁽٨) ساقطة من و ٠

⁽٩) في أيد عف ءو يبعدة -

⁽١٠) دعواه : ساقطة من : ب ، د .

⁽١١) الفصولي: هو من لم يكن وليا ولا أصيلا ولا وكيلا في المقد . انظر التمريفات / ٨٩ / ٠

ادعى أنه م الميت ووارثه ، لا وارث له غيره ، (ا وادعى آخسر أنه أخوه لا وارث له غيره ا) ، (٢ وادعى ثالث أنه ابنه لا وارث لسمه غيره ٢) ، وأقاموا البيئة عند الحاكم (٣) جميعا : يقض بنسب الكل ، وان (٤) كان الميراث (٥) للابن لاغير ،

أمة ولدت عند المشترى ، فقال البائع : هو ولدى ولدته لا قسل من ستة أشهر من وقت البيع ، وقال المشترى : دعواك باطلة ، لأنهسسا ولدت لأكثر من ستة أشهر : فالقول للمشترى (٦).

أما اذا قال المشترى ؛ لم يكن الملوق عندك ، والبائع يقول ؛ كان / عندى ؛ فالقول له .

فان أقام (Y) أحدها بينة : يقضى له .

وان أقاما البينة :

فعند أبي يوسف رحمه الله : بينة المشترى أولى ، لا ثباتها صحمة البيع،

⁽١) ساقط من : د ،و ،

⁽٢) ساقط من: و٠

^{. (}٣) في ب بالحكم .

⁽٤) ان: ساقطة من د .

⁽ه) في حد: الميراث كله .

⁽٦) انظر الفتاوى الهندية: ١١٧/٤ وانما كان القول للمشترى ، لأن البائع يدعي انتقاض البيع، والمشترى ينكر،

انظر تكملة شرح فتح القدير : ١٩٥/٨ •

⁽Y) في ب! أقاما .

وعند محمد رحمه الله : بيئة البائع أولى ، لا ثباتها الحرية (١) من دعاوى "القنية" .

في غير مجلس القضاء: انه ملكي : يصير دفعا (٢) . لأنه سبق منه مايمنع صحة دعوى الرهن .

(٣) ادعى ملكا مطلقا ، (٤ وبرعن ، فبرعن ذو اليد أنسك شريته مني ، ثم أقلناه : لا يند فع ، اذ كل منهما ادعى ملكا مطلقسا ٤) : فبينة الخارج أولى ٥)

وقد علق قاضي زاده على قول " فبينة الخارج أولى " فقال: "المتبادر من قولهم: ان بينة الخارج أولى في الملك المطلق ، أن لذى اليد أيضا بينة ، وأن من حقه اقامتها على الملك المطلق أيضا ، الا أن الخارج أولى بالقبول لكون بينته أكثر اثباتا ، لكن التحقيق يقتضي ؛ أن لا يكون لذى اليد بينة شرعية في الملك المطلق، وأن لا يكون من حقه اقامتها على الملك المطلق أصلا ، لأنه مدعسى عليه محض ، وليس على المدعى عليه غير اليمين ،

انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٧٥/٨٠ ما انظر من ب، د ، و .

⁽۱) انظر الفتاوى الهندية : ۱۱۷/۱ ، وتكملة شرح فتح القدير : ۱۱۷/۸ مرح ۲۹۱۰ م

⁽۲) في أيب يد يفيو ي خصا . .

⁽٣) في حيلوادعي.

⁽٤) ساقط من: ه.

⁽٥) انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٧٤/٨٠

(١ وقيل ينبغي (١ رَّأَن تقبل بينة] ١) ذي اليد (٢) . وتمامه في "الذخيرة " .

برهنا على الشراء من واحد ، وتاريخ الخارج أقدم ، فبرهسسن ذو اليد أن المبيع كان رهنا في تاريخك عند فسلان ، ولم يرض بشرائك فجاز شرائي ، لكونه بعد فك الرهن ؛ لا يدصح هذا الدفع (٣) ، اذلاحق لذى اليد في ذلك الرهن (٤) ، اذا المرتهن لم يدع ، فكيف تصح دعوى الرهن ،

ولوادعى أني اشتريته (٥) من أبيك ، وبرعن ذواليد أنهم الله أبيه الى موته : فبينة الشراء أولى . (٦)

ادعى دارا (() ميراثا عن أبيه ، فقال ذواليد ؛ كان ملكسا لفلان الآخر ، وباعه مني ؛ لا يسمع ، لأن الدار لو كان بيد بائمسه ، وبرهن أنه ملكي ، لا تند فع دعوى المدعى ، فكذا من يتلقى الملك منه ()

⁽١) . ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٢) في ح: ذبه.

انظر جامع الفصولين: ١٣٨/١٠

⁽٣) انظر الفتاوى البزازية: ٥/٦٧٠٠

⁽٤) الرهن : ساقطة من ح .

⁽ه) في أ : شريته .

⁽٦) انظر جامع الفصولين : ١٤٣/١ •

⁽٧) في أ ،ه: شيئا .

⁽ A) انظر جامع الفصولين : ١ / ٥٠ ١ • ساقط من : ب ، د ، و •

(الدعى (٢ أنه أقرضه ألف درهم في يوم كذا ، في مكسسان كذا ، فيرهن خصمه ٢) أنه كان في ذلك اليوم (٣) في (٤) مكسسسان آخر ، (٥ غير ذلك المكان ٥) ، فانه لايقبل (٢) . ، من الغصل الماشر من "الغصولين " ()

- (١) ساقط من : ب ، د ، و ،
 - (٢) ساقطة من : ح .
 - (٣) اليوم: ساقطة من ح.
 - (٤) في يساقطة من أ .
 - (٥) ساقطة من ه.
- (٦) في النسخ الخطية ؛ لاتقبل ولايكون دفعا . انظر جامع الفصولين : ١٥٢/١ .

كتاب الشهادات (۱)

شاهدان شهدا على رجل بقول أو فعل (٢) ، يلزمه بذلــك اجارة أو كتابة أو بيما أو قصاصا أو مالا أو طلاقا أو عتاقا في موضح وصفاه (٣) أو في يوم سمياه ، فأقام المشهود عليه بينة أنه (٤) لم يكن في ذلك (٥ الموضع (٦) ، ولا في ذلك ٥) / اليوم : لم تقبل منسه (1- (9)

(١) تعريف الشهادة:

١ ـ لغة : يقال : شهدت الشي اطلعت عليسه وعاينته .

٣ - شرعا: اخبار بحق للفيرعلى الفير .

انظر المصباح النير: ١/٤/١ ، وشرح الوقاية لصـــدر

الشريعة: ٢٥/٢٠

في ب ۽ يفمل . (7) في و ال با عد د بد وضعاه .

> في أ يب يو : أن . ()

> > ساقطة من هه. (0)

(7)

الموضع: ساقطة من حد . (1)

البينة طي ذلك .

وكذا كل بينة قامت (٢) أن فلانا لم يقل ، (٣ لم يفعل ٣) لم (٤) يقر ، فهذا كله من التهاتر (٥) ، من باب الدفع في الدعسوى من "القنية" ،

شهد اثنان أن زوج فلانة قتل ، أو مات ، وشهد آخران أنسسه حي : كانت شهادة الموت والقتل أولى (٦).

اذا أخبر المرأة عدل بموت زوجها الغائب ، وأخبرها اثنسان بحياته ؛ ان كان الذى أخبر بالموت ، أخبر (٢) بمعاينة السوت ، أو أخبر أنه شهد جنازته ؛ حل لها أن تتزوج آخر ،

وان كان اللذان أخبرا (٨) بحياته أرخا (٩) بتاريخ لاحق : قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل : شهاد تهما أولى من

⁽١) انظر جامع الفصولين : ١٧٢/١ •

⁽٢) في ب ب أقات .

⁽٣) ساقطة من ب .

⁽٤) في ب و أو لم يقر .

⁽ه) في ب: الشهادة .

⁽٦) انظر الفتاوى الخانية : ٢/٤٨٤ •

⁽٧) في حدي أخبرها .

⁽٨) اخبرا: ساقطة من أ .

⁽٩) في النسخ الخطية : جاء .

شهادات " قاضيخان " (١)

اذا عدّ ل (٢) الشاهد وأحد (٣) ، وجرحه (٤) آخر :

(٥ فالجرح أولى عندهما (٦) .

وعند محمد رحمه الله _ أعاد المسألة _ فاذا (Y) جرحــــه واحد ه) ، وعدّله اثنان : فالتعديل أولى (A) .

وان عدّ له جماعة ، وجرحه اثنان : فالجرح أولى (٩) : من كتاب المد الة والتزكية من "الوجيز" ،

. (۱) انظر الفتاوى الخانية: ۲/۶۸۶ •

(٢) المدالة: هي الاحتراز عما يخل بالعرومة عادة ظاهرا . انظر المصباح المنير: ٢١/٢ .

(٣) واحد : ساقطة من أ يحد ده . ه

(٤) الجرح: هنو اظهار ما ترد يه شهادة الشاهد . أنظر المصباح العثير: ١١٧/١٠

(ه) ساقط من هه.

(٦) لأنه اعتمد على دليل غير ظاهر الحال فكان أولى • انظر واقمات المفتين / ٥٠٥ / والفتاوى الخانية: ٢ / ٦٣ ؟ •

(٧) في حديد يو: فان.

() لأن قول الاثنين حجة مطلقة في الأحكام ، بخلاف قول الواحد . انظر واقعات المفتين / ٢٠٥ / والفتاوى الخانية : ٢٦٣/٣ •

(٩) لأن قول الاثنين يساوى قول الجماعة، نفس مراجع التعليق السابق.

(٩ اذا أقام المدعي البينة على المدالة ، فأقام المدعى عليه البيئة (١) على جرح مجرد (٢) _ كما لو أقام (٣) البينة أن المدعي استأجرهم _ فبيئة المدالة أولى (٤) من "صدر الشريعة " (٥)

اذا اجتمعت بينة البيع ، وبينة الرهن : فبينة البيع أولى ، وقال " المولى خسرو" في الدعوى من " الدرر والفرر " : بينة البيسع ولو بوجه اولى من الرهن (٦) .

وان أقام أحد المدعيين شاهدين ، والآخر أربعة : فهما سوا . لا ن شهادة كل شاهدين علق تامة (٢) ، والترجيح لا يقع بكثرة العلل ، بل بقوة فيها (٨) على ماعرف ٩) .

⁽١) البيئة : ساقطة من حه

⁽٢) الجرح المجرد : هو الذي لا يتضمن حق الله تعالى أو حسق المهد كقول مشهود عليه بأن الشهود من الغساق أو أن عاد تهم أكل الربا ، انظر شرح مجلة الأحكام : ٤٠٢/٤ ، وكشف الحقائق : ٨٢/٢ .

⁽٣) في حد: أقام المدعى عليه .

⁽٤) لأن الشهادة على جرح مجرد لا تسمع فلا يحكم بمقتضاها . انظر تكملة رد المحتار: ٧٩/٧ .

⁽ه) انظر شرح الوقاية : ١٨٢/٢

⁽٦) انظرالدرر والفرر: ٣٤٦/٢ •

⁽٧) لوصولها الى حد النصاب الكامل . "

انظر تكملة شرح فتح القدير: ١٢٥/٨٠

⁽٨) في حد: فوقها ٠

⁽٩) انظر الهداية: ١٧٣/٣٠ أى في علم أصول الفقه . يشير بذلك الى ما قاله الأصوليون ==

(١ هذه من الدعوى من "الهدأية " ١)

ولو اجمعت بينة النكاح وبينة الطلاق ، أو بينة الملك وبينة المتق : فبيئة الطلاق والعتاق أولى (٢) ، من شهادات "الوجيز" .

اذا اجتمعت بينة الرق وبيئة حرية (٣) الأصل (٤): فبينسة الحرية (٥) أولى (٦).

== بأنه لا ترجح احدى الشهاد تين المتعارضتين ، بعد استكسال نصابها بزيادة لاحداهما في العدد على الأخرى ، خلافـــا للرواية فان المواتر في الشهادة هو وجود النصاب ، والروايــة يناط الحكم فيها بكل واحد ، فاعتبرت فيها زيادة عدد الرواة ، انظر تيسير التحرير : ١٦٩/٣ - ١٧٠ ، ومجمع الأنهــر : ٢٨٠/٣ ، وتكملة شرح فتح القدير : ٢٧٥/٨ ،

- (١) ساقط من : ب ، د ، و ،
- (٢) سبق الكلام على ترجيح بينة الطلاق أوبينة النكاح في صفحـــة ؛ / ٢٦ / . انظر تكملة رد المحتار : ٢/٤٠٥ ٠
 - (٣) في أيحادها دو: الحرية،
 - (٤) الأصل ؛ ساقطة من ه.
 - (٥) في د: فبينة حرية الأصل.
- (٦) لأن الأصل في دار الاسلام هو الحرية ، فمن ادعى أنه حرالاً صل، وأقام بينة ولا تقبل بينته ، اذ القول له ، فلا حاجة الى البينة ، لكن لو ادعى احد عليه الرق ، وأقام البينة ، فالآن تقبل بينته على حرية الأصل ، دفعا لبينة الرق ،

انظر جامع الفصولين : ٣١٨/٣ ، وواقعات المفتين : /٢٠٥/ ، والفوائك السمية : ٣٣٢/٢ ،

" مشتمل الأحكام "

(۱ لو أقام ذو اليد بينة على بيعداره (۲) من فلان بألسف في ربيع ، وأقام فلان (۳) البينة ،أنه ارتهنها منه بخمسمائسة فسي جمادي ؛

(٩ ٤ - ب) فبيئة البيع / أولى عند هما .

وقال محمد رحمه الله : بيئة الرهن أولى من " درر البحار "

و" المجمع " -

شهدا أنه أقرضه يوم كذا ،أو وضع (٤) شيئا في مكان كذا ،
فبرهن المدعى عليه أنه لم يكن في ذلك الميوم في ذلك المكان (٥) المذى
ذكره الأولان (٦) ، وكان في مكان كذا (٢) ؛ لا تقبل ، لأنها قامست
على النغي ، لأن قولهما : [كان] (٨) في مكان كذا ، نفى معنى (٩) ولسو
كان اثباتا (١٠) صورة ، أذ الغرض نفي ماقامت (١)

⁽١) سأقط من : ب، د ، و ٠

⁽۲) في حديداره

⁽٣) في حد : الآخس .

⁽٤) في أيد : أوضع ، وفي ه : ووضع ٠

⁽ه) المكان: ساقطة من حده

⁽٢) الأولان: ساقطة من أ ، هـ ،

⁽٧) كذا: ساقطة من أ.

⁽٨) كان ي ساقطة من النسخ الخطية .

⁽٩) في هـ: معين ٠

⁽١٠) ني هـ : کانا باتا ،

(ا عليه البيئة [الأولى] (٢) . من الفصل الثاني عشر مسسسن "الفصولين " ١)

أقام البينة عند القاضي ، أن (٣) له على هذا ألف درهسم ، لا شيء له عليه غيرها ، ثم أقام أيضا بينة ، أن (٤) له عليه مائسسسة دينار ، ليس له (٥) عليه غيرها .

قال أبو يوسف رحمه الله : يلزمه المالان ،

وذكر هشام وابن رستم (٦) عن محمد رحمهم الله : أنه لا يلزمه شي * من أقرار " الوجيز " .

- (١) ساقط من : ب، د ، و ،
- (٢) الأولى : ساقطة من النسخ الخطية .
 - انظر جامع الفصولين : ١٧٢/١
 - (٣) في يأي سيعد يأنه .
 - (٤) في أيحيد يهيو وأنه،
- (٥) له: ساقطة من أ ، ب ، د ، ه ، و .
- (٦) ابن رستم : هو ابراهیم بن رستم ابو بکر العروزی ، تفقه علسی محمد وروی عنه أئمة الحدیث کتب عن محمد النواد ر ونسبته الی مرو

انظر الفوائد البهية / ٩/ وتاج التراجم / ٣/ ٠

كتاب السيأدون (١)

لو أقر المأذون بدين كان عليه ، _ وهو محجور _ (٢ مسن غصب ٢) ، أو وديعة أو عارية استهلكها ، أو مضارية ، فان كذبه رب المال ، وقال ؛ هذا كله في حال اذنك ، لم يصدق العبد فسي شي منه ، ولزمه كله للحال (٤) .

وان صدقه لزمه (٥) الغصب خاصة ، ويتأخر ماسواه الى حال (٦)عتقه ،

وعند أبي يوسف رحمه الله : يوخذ به للحال ، صدقه فسي الاضافة أم كذبه (Y) .

(١) تعريف الاذن:

١ ـ لفة ؛ يقال أذنت له في كذا ؛ أى أطلقت له فعله .
٢ ـ شرعا ؛ هو فك الحجر ، واطلاق التصرف لمن كـان
معنوعا شرعا ،

والمأذون هو من جازت تصرفاته شرعا .

انظر المصباح المنير: ١٥/١ ، والتعريفات: ١١/٠

- (٢) ساقطة من : و .
- (٣) لأنه حين أقركان محجورا عن الاقرار ، واقراره ليس بحجة فسي حق المولى ، ولكنه حجسة في حق المولى ، ولكنه حجسة في حق نفسه ، انظر المسوط : ٥٨٣/٢٥
 - (٤) في حد: لزم ٠
 - (ه) حال : ساقطة من أ بح بعه
 - ۱۲) انظر المسوط: ٥٦/١٨-٢٨.

وكذلك الصبي المأذون ، والمعتوم : يلزمه الفصب (١) في التصديق (٢) ، وكله في التكذيب .

وان أقام العبد والصبي البينة ، أنهما فعلا (" قبل الاذن ، وأقام المقر له البينة ، أنهمافعلا ") بعد الاذن ، فبينة المقر (٤) أولى (٥) . " وجيز".

(١) في : ب ، و: النصف.

(٢) واعترض على الحكم في الصبي والمعتوه ، فقيل :

ان الحكم على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله صحيح ، لكن على قياس قول محمد رحمه الله غير مسلم به ، لأن محمد ا يضيف الا قرار ، الى الحالة التي كانت وقت الا قرار ، فالصبي والمعتوه ينكران وجوب الضمان عليهما أصلا ، باضافة الا قرار السب حالة الحجر ، فينبغي أن لا يجب المال عليهما عند محسسد رحمه الله ، وان كذبهما المقر له في الاضافة .

وأجاب السرخسى عن هذا الاعتراض فقال:

الأصح أن محمد ارحمه الله ، لا يعتبر هذا أصلا في مسألة الصبي والمعتوه ، لأنهما أقرابها يجب رده لو كان معلوما حسال قيام عينه ، لأن ما أخذاه وديعة مثلا ، يجب رده مادام قائسا بعينه ، فلا يخرج اقراره بالاضافة الى المالة حين الاقرار ، عن أن يكون ملتزما من الأصل ، انظر المبسوط : ٨٢/٢٥

- (٣) ساقط من د .
- فعلا: ساقطة من ه.
 - (}) في و: المقرك.
- (ه) لأنه في بينته الزام المال ، والبينات لذلك شرعت ، ولا نه أثبت بقاء العين في يدهما ، بعدما أذن لهما ، فلهذا يكون القول قوله ، والبينة بينته أيضا . انظر البسوط : ٥٢/٢٥ .

كتسباب الحجسسر (١)

ولو حجر عليه بعد صلاحه ، فاختلف هو مع الشترى ، فقال هو : اشتريته مني حال الحجر ، وقال المشترى : لا بــــل حال (٢) صلاحك : فالقول للمحجور ، لأن الشراء حادث فيحـــال الى أقرب الأوقات ،

وان أقاما البيئة : فبيئة المشترى (٣) أولى ، من باب الدعاوى من " القنية " ،

(١) تعريف الحجر:

١ ـ لفية : المنع من التصرف ،

٢ - شرعا : منع نفاذ تصرف قولي لا فعلي ، لصفـــر ،

ورق ، وجنون .

انظر المصباح المنير: ١٤٧/١،

والتعريفات : / ٢٤ / ٠

(٢) في و: حال المجر صلاحك .

(٣) المشترى : ساقطة من ه .

(1 كتاب السرقـة ١)

ولو أقام الخارج بينة ، أن هذا المتاع سرق مني منذ شهر ، ونصف ، وأقام ذو اليد بينة ، أنه ملك فلان ، ورثه من أبيه قبل هسسذا بسنة ، ثم اشتريته منه :

فهذا دفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . مسسن باب البينتين المتضادتين من " القنية " .

ر ادعى عليه حمارا أنه ملكه ، سرق منه منذ شهرين ، وأقسام بينة ، فأقام ذو اليد بينة ، أن هذا الحمار ملكه ، وفي يده منذ سنة ، وحين زم (٢) أنه سرق منه ، كان في يده ؛ لا تند فع بها (٣) بينة المدعي ، من دعاوى " القنية " .

(١) تعريف السرقة:

١ - لفة : هي أخذ الشي و من الفير على وجه الخفية .

٧ - شرعا ؛ أخذ النصاب من الحرز على استخفاء

انظر شرح فتح القدير: ٥/١٥٥ ، وطلبة الطلبة:

· / Y7 /

سأقط من ه.

(۲) نی ب بد به بو برم .

(٣) بها ؛ ساقطة من و ٠

كتساب الوكالسسة (١)

رجل في يده وديعة لرجل ، فجا و رجل (٢) وادعى أنه وكيل السود ع في قبض الوديعة ، وكله في ذلك منذ سنة ، وأقام البينة ، فأقام (٣) الذى في يديه الوديعة ، أن الموكل أخرجه من هذه الوكالة : قبلست بينته (٤) .

وكذلك لو أقام البينة أن شهود الوكيل عبيد : قبل ذلك منه (٥)
رجل في يديه دار ، ادعاها رجل بوكالة رجل ، فأنكر المدعسى
عليه دعواه الملك والوكالة ، (٦ [فأقام الوكيل] ٦) (٢ بينة علسسى
الوكالة ٢) ، فأقام المدعى عليه البيئة على اقرار الموكل ،أن شهود
الوكيل شهود زور ، أو استأجرهم : بطلت (٨) شهادة شهود (٩)
المدعى .

(١) تمريف الوكالة:

1 - لفسة : التفويض ، يقال : وكلته اليه : أى فوضته اليه . ٢ - شرعا : اقامة الفير مقام نفسه في التصرف .

انظر المصباح المنير: ٣٨٣/٢ ومجمع الأنهر: ٢٣١/٢٠

- (٢) رجل ؛ ساقطة من ؛ ب،د .
 - (٣) فأقام وساقطة من و .
 - (٤) بينته: ساقطة من ه.
- (ه) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٠٤٠
 - (٦) ساقطة من النسخ الخطية .
 - (٧) ساقطة من ه.
 - (٨) في و: يطلب.
 - (٩) شهود: ساقطة من و .

فان شهدوا (۱) بذلك على اقرار الشاهدين ؛ (۲ لا تبطــــل شهاد تهم (۳) ، الا اذا شهدوا على اقرار الشاهدين ۲) أنهمــا محدودان في القذف ، أو أنهما شريكان فيما شهدا (٤) على المدعــى عليه ، فحينئذ تبطل شهادتهما (٥) ، من دعاوى " قاضيخــان "

- (١) في النسخ الخطية : وأن شهد .
 - (۲) مكررة في ب .
 - (٣) في حا: شهادتهما .
 - (٤) في النسخ الخطية : شهدوا .
- (ه) انظر الفتاوى الخانية: ٢/٠٤٠ •

(ا خاتمة الكتساب ()

المفتي في زماننا من أصحابنا ، اذا (٢) استفتي في (٣) مسألة ، وسئل عن واقعة : ان كانت المسألة مروية عن أصحابنا ، فسي الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم : فانه يعيل اليهم ، ويفتي بقولهم ، ولا يخالفهم (٤) ،

لان الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ، ولا يعدوهم ، واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ، ولا ينظر الى قول من خالفهم ، ولا تقبل حجته ، لأنهم عرفوا الأدلة ، وميزوا (٦) بين ماصح وثبت ، وبين ضده ، وهم أبـــو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى .

وان كانت السألة مختلفا (Y) فيها بين أصحابنا . يأخذ أولا بقول أبي حنيفة رحمه الله ، (لا ثم بقول أبي يوسف رحمه الله) ثم بقول محمد رحمه الله (P ثم بقول P) غيرهم من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ، ثم بأقاويل المشايخ من بعدهم .

⁽١) ساقطة من ه ، والكتاب : ساقطة من ب ، د ، و ٠

⁽٢) اذا ، ساقطة من ب ،

⁽٣) في النسخ الخطية : عن •

⁽٤) في حدد ولا يخالف.

⁽٥) في ب يقينا ، وفي يح ، هـ : متقيا ، وفي و : متيقنا ،

⁽٦) في و: وحيزوا .

⁽γ) في أ بب بحد به به و ب مختلف،

⁽٨) ساقطة من هـ.

⁽٩) ساقط من هه .

(الله فان كان مع أبي حنيفة رحمه الله أحد صاحبيه ؛ يو خذ بقولهما ، لوفور الشرائط ، واستجماع أدلة الصواب فيهما الله

وان كان أبو هنيفة رهمه الله في (٢) جانب ، وصاحباه في جانب :
(٥٠ - ب) فان كان اختلافهم (٣) / اختلاف (٤) عصر (٥) وزمان ،كالقضاء الله في بظاهر العدالة : يأخذ بقول صاحبيه لتفير أحوال الناس .

وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما: يختار قولهما ، لا جتمساع المتأخرين على ذلك .

وفيما سوى ذلك .

وقال عبد الله بن المارك (١٠): يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله لاغير .

- - (٢) في ب ي من ب
 - (٣) اختلافهم: ساقطة من ه. .
 - (٤) اختلاف: ساقطة من و .
 - (ه) عصر: ساقطة من ه.
 - (٦) في أ : يخير ، وفي ه : سيتخير ،
 - (Y) في حادو و المجتهدين .
 - (٨) في ب يافتي ، وفي يحد ياقتضى ، وفي و يأمضى ،
 - (٩) انظر الفتاوى الخانية: ١/٦ وجامع الفصولين: ١/٥١٠
- (١٠) عبد الله بن المبارك: هو ابوعبد الرحمن المروزى مولى بني حنظلة، وكان من الربانيين في العلم الموصوفين بالحفظ من المذكورين ==

وفي " شرح الطحاوى " (١) : الفقيه اذا لم يكن مجتهدا ، لا يأخذ الا بقول أبي حنيفة ، ولا يجوز أن يأخذ بقولهما الا في المزارعة والمعاملة .

وتكلموا في المجتهد : (٢)

قال بعضهم : من سئل عن عشر مسائل مثلا ، فيصيب في الشانية ، ويخطى الباقي : فهو مجتهد .

وقال بعضهم: لابد للاجتهاد من حفظ المبسوط ، ومعرفسة الناسخ (٤) والمنسوخ والمحكم (٥) والمواول (٦) ، والعلم بعسادات الناس.

وان كانت المسألة في غير ظاهر : فان كانت توافق أصول (Y) أصحابنا : يعمل بها .

== بالزهد . ولد سنة / ١١٩ / هـ ، وتوفي سنة / ١٨١ / هـ . جمع الحديث والفقه والعربية ، ووصف بأفقه الناس ، وكانسست كتبه التي حدث بها عشرين ألفا أو واحدا وعشرين ألفا ، وقد مه ابن معين على أصحاب سفيان . انظر تاريخ بفداد : ١٦٤/١٠ . (١) شرح الطحاوى شرحان :

ر) سرح التحدول : المعدول الرحان : شرح على الجامع الصفير . وآخر على الجامع الصفير . ويحتمل أن يكون أحد شروح مختصر الطحاوى ، وقد ذكر الشيح أبو الوفاء الأففائي شروح المختصر في مقدمته .

انظر مختصر الطّحاوى / ه / والجواهر المضية: ١٠٢/١ - ١٠٥٥) المجتهد : هو من بذل وسعه وطاقته في طلب أمر .

(٢) المجتهد : هو من بدل وسعه وطاق
 انظر المصباح المنير : ١٣٢/١ .

(٣) في أ: ويخذن

(٤) النسخ : هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطـــاب المتقدم ، على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ، انظر كشف الأسرار : ٣/٥٥١ .

(٥) المحكم: هو الممتنع من احتمال التأويل ، ومن أن يرد عليسه النسخ والتبديل ، انظر كشف الاسرار: ١/١٥ ،

(٦) التأويل: هو صرف اللفط عن معناه الظاهر الى معنى يحتمله ، اذا كان المحتمل الذي يرأه موافقا للكتاب والسنة ، انظر التعريفات / ٣٨ / ٠

وان كانت المسألة في غير ظاهر:

فان كانت توافق أصول (١) أصحابنا : يعمل بها .

وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا ، واتفق فيها المتأخـــرون

على شيء يعمل به .

وان اختلفوا يجتهد (٢) ويفتي بما هو صواب عنده (٣)

(١) أصول : ساقطة من أ ، ح ، ه .

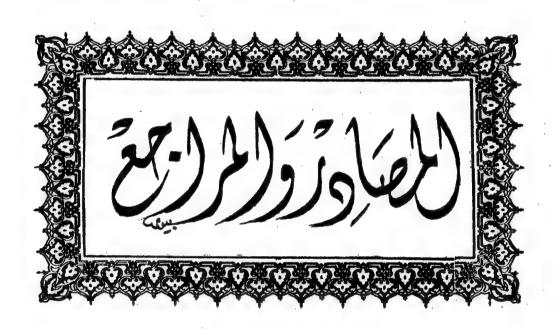
(۲) في ب بو بيجتهدوا .

(٣) هذا ان كان المفتى مجتهدا .

فان كان مقلدا غير سجتهد : يأخذ يقول من هو أفقه الناس عنده ، ويضيف الجواب اليه ، وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر : يرجم اليه بالكتاب ، ويثبت في الجواب ، ولا يجازف ، خوفا من الا فترا على الله تمالى ، بتحريم الحلال وضده ، والله الموفسق للصواب .

انظر الفتاوى الخانية: ٣/١٠

والحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات وتنزل البركات وقد وقع الفراغ من تحرير هذه الرسالة الشريفة - غرنا الله بأنفاس صاحبها ، أعني به : ذو البها في الدنيا والدين مولانا أبو محمد الشيخ غائم رحمه الله وأبقاه وحقه بأعطافه المنيفة ، وأرضاه - يسوم الثلاثا ، غرة شهر جمادى الأولى ، لسنة خسس وعشرين وألف مسسن الهجرة النبوية في مدينة دار الساعر - بغداد - وبعد كتبت في دار المحمية القسطنطينية على يد أضعف العباد وأحوجهم الى غفرانه : محمد درويش محمد . "محب قديم حضرة عولانا قدس سره العزيز ".



- م أحكام القرآن : لحجة الاسلام الامام أبي بكر احمد بن علي الرازي الجماص .
 - تحقيق : محمد الصادق قمحاوى ـ طبعة دار المصحف ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة .
- أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي تحقيق على محمد البجاوى طبعة الحلبي الطبعـــة الثالثة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م القاهرة .
- الاختيار لتعليل المختار: تأليف عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي .
 - مطابع الشعب طبعة الدارة المعاهد الأزهرية :
 - · 1977 / 1787
- م أدب القضائ: (الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات): لشهاب الدين أبي اسحاق ابراهيم بن عبد الله المعسروف بابن أبي الدم الحموى الشافعي .
 - تحقیق الدکتور محمد مصطفی الزهیلی ـ مطبعة زید بـسن عابت ـ د مشق ـ ۱۳۹۵هـ / ۱۹۷۵م ۰
- أساس البلاغة ؛ لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشرى . مركز تحقيق التراث ؛ مطبعة دار الكتب الطبعة الثانيسة . ١٩٧٢ م القاهرة .
- ما الكتب المتم لكشف الظنون: للشيخ عد اللطيف بن محمد رياض زاده .
 - تحقيق محمد التويجي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ه ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ ٠
- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة التعمان ؛ للشيخ زين العابدين المابدين ابن ابراهيم بن نجيم .
- الأصل لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني:
 تحقيق أبو الوفا الأنظاني : مطبعة دائرة المعارف العثمانية
 بحيد رآباد -الهند -الطبعة الأولى: ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦

_ أصول المحاكمات الشرعية والمدنية : تأليف الدكتور محمد مصطفى الزحيلي .

مطابع مواسسة الوحدة بدمشق : ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م

الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين .

تأليف خير الدين الزركلي ـ الطبعة الثالثة ـ بيروت ـ ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م ٠

- الأم: للامام محمد بن ادريس الشافعي ، تصحيح محمد زهرى النجار مكتبة الكليات الأزهرية ما الطبعة الاولسى : 1781 هـ / 1971 م
 - ـ الامام أبو حنيفة : للشيخ محمد ابو زهرة .

طبعة دار الفكر العربي ـ الطبعة الثانية ٢٦ ٣١هـ / ٩٤٧م

- س الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام المبجل احمد بن حنبل ، للشيخ علا الدين أبي الحسن علي بسن سليمان المرد اوى الحنبلي .
- صححه وحققه محمد حامد الفقي _ مطبعة السنة المحمدية _ القاهرة _ الطبعة الأولى : ١٣٧٦ه/ ٥ / ١٩٥٦م .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوى) للشمسيخ ناصر الدين أبي سميد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازى البيضاوى . طبعة مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت .
- ـ البحر الرائق : شرح كنز الدقائق : للملامة زين الدين بــن در المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة علا الدين أبي بكسر ابن مسعود الكاساني ـ قدم له وأخرج أحاديثه : احمد مختار عثمان .

الناشر: زكريا على الله على علم عليمة الماصمة - القاهرة -

- ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد للامام القاضي أبو الوليد محمد بن احمد بن رشد القرطبي الأندلسي . طبعة دار الفكر ـ مكتبة الخانجي .
 - من المتقى في شرح الملتقى : لمحمد علا الدين الامام . داراحيا التراث المربى للنشر والتوزيع .
- م يفية الوعاة في طبقات اللفويين والنحاة ؛ للحافظ جلال الديسسن مود الرحمن السيوطي .
 - تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ـ الطبعة الاولى ـ طبعة الحلبى : ١٩٦٤ هـ / ١٩٦٤م .
- بلغة السالك لأُقرب المسالك: للشيخ احمد الصاوى (حاشمية الصاوى) المكتبة التجارية بمصر.
 - تاج التراجم في طبقات المنفية للشيخ أبي العدل زين الديسن قاسم بن قطلوبفا -
 - مطبعة العاني _ بفداد _ ١٩٦٢م ،
 - تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد مرتضى الزميدى . المطبعة الخيرية - الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.
- التاج والاكليل : لمختصر خليل ، لأبي عبد الله محمد بن يوسسف العبدرى الشهير بالموّاق (حاشية على مواهب الجليل) مكتبة النجاح طرابلس ليبيا .
- تاريخ بفداد للمافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادى . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .
 - تاريخ الأدب العربي: (كارل بروكلمان) نقله الى العربيسة:
 الدكتور عبد العليم النجار جامعة الدول العربية الطبعة الرابعة دار المعارف القاهرة.
 - تبصرة الحكام (حاشية على فتح العلي المسالك) للقاضسي:
 برهان الدين ابرأسيم بن علي بن أبي القاسم بن محسسد
 ابن فرحون المالكي المدنى الطبعة الأخيرة .

- ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ؛ للعلامة فخر الدين عشسان ابن علي الزيلمي الحنفي ـ
 - طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للعلامة أبي العلسسى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى . تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ـ الطبعة الثانية ـ
- مطبعة المدنى _ القاهرة _ ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣م •
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلافة:
 للاستاذ الطاهر احمد الزاوى الطبعة الثانية -طبعة الحلبي ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠م ٠
- _ تسهيل الوصول الى علم الأصول للاستاذ محمد عبد الرحمسسن المحلاوى الحنفي القاضي _ طبعة الحلبي _ ١٣٤١هـ ،
- تعليقات السيد البكرى على فتح الممين (حاشية على اعانسسة الطالبين) . طبعة الحلبي ،
- التعليق المفني على الدارقطني: (حاشية على سنن الدارقطني)
 للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى،
 تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني،
 - طبعة دارالمحاسن بالقاهرة ١٩٦٦هـ/ ١٩٦٦م٠
- تغسير ابن كثير (تفسير القرآن المظيم) للحافظ ابن كثيسر عماد الدين أبي الفدا السماعيل بن كثير القرشسسي الدمشقي تحقيق : عبد العزيز غنيم ومحمد احسد عاشور ومحمد ابراهيم البنا ، طبعة الشعب القاهرة ،
- تفسير الطبرى (جامع البيان عن تأويل أى القرآن) : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى .
 - تحقيق : محمود محمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر ، طبعة دار المعارف بمصر ما الطبعة الاولى ،

- تفسير السار (تفسير القرآن الحكيم) للشيخ محمد رشيد رضا ، مطبعة المنار بمصر الطبعة الاولى ١٣٤٦ هـ ،
 - تكملة رد المحتار (حاشية قرة عيون الأخيار تكملة رد المحتار على
 الدر المختار شرح تنوير الأبصار) للشيخ محمصد
 علا الدين أفتدى نجل ابن عابدين .

الطبعة الثانية ـ طبعة الحلبي ١٣٨٦هـ / ٢٦٩ ١م٠

- م تكملة شرح فتح القدير (نتاج الأفكار في كشف الرموز والأسرار) لشمس الدين احمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندى قاضى عسكر رومللي م
 - طبعة المحليق .. الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ/١٩٢٠م .
- تكملة المجموع (التكملة الثانية) للاستان محمد حسين المقبي . مطبعة الامام بمصراء الناشر زكريا على يوسف .
 - التنبيه في الفقه على مذهب الا مام الشافعي للشيخ أبي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازى الفيروز أبادى . طبعة الحلبي الطبعة الأخيرة ١٣٧٠هـ/ ١٥٩ م
 - ـ التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع للشيخ علا الدين أبسي الحسن على بن سليمان المرد اوى . المطبعة السلفية ـ القاهرة .
 - تنوير الأبصار وجامع البحار: للشيخ محمد بن عبد الله بن شهاب الدين احمد بن تعرتاش الحنفي .

راجمه احد علما و الأزهر - المطبعة العامرة - مصر ،

- تهذیب الأسماء واللفات للامام أبي زكریا محیی الدین بسست شرف النووی _ عني بنشره ادارة الطباعة المنیریة _
 دار الكتب العلمية بيروت .
- ي تهذيب التهذيب لشيخ الاسلام احمد بن علي بن حجرالمسقلاني . طبعة د افرة المعرب النظامية ـ حيد رآباد ـ الهند ـ الطنيعة الأولى ١٣٢٥ ه .

- م تهذیب الفروق (حاشیة علی الفروق) للمالم الفاضل محمد بسن علی بن حسین م طبعة دار المعرفة م بیروت .
 - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن احمد الأزهرى ـ تحقيسق عدد السلام هارون ، راجعه محمد علي النجار .

 الموسسة المصرية العامة للتأليف والأنبا والنشر ـ مصر 1976 م .
- تيسير التحرير للعلامة محمد أمين المعروف بأمير بال شاه الحسيني الحنفي طبعة الحلبي ،
- الجامع الصفير: (حاشية على كتاب الخراج) للامام أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم المطبعة السلفية القاهرة ٢٩٩٦ هـ
 - م جامع الفصولين ؛ للشيخ محمود بن اسماعيل الشهير بابن قاضي سماوه الحنفي .

الطبعة الاولى - المطبعة الأزهرية - سنة ١٣٠٠ هجرية.

- م جواهر الاكليل: شرح مفتصر الشيخ خليل للشيخ صالح عد السميم الآبي الأزهرى . طبعة دار احيا الكتب المربية ما الحلبي ،
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ؛ للشيخ محيى الدين أبسسي محمد عبد القادر ابن أبي الوفاء محمد بن محمد بسسن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي . الطبعة الاولى طبعة د ائرة العمارف النظامية حيدر أباد البند .
- الجوهر النقي : للعلامة علا الدين بن علي بن عثمان الماردينسي الشهير (بابن التركماني) (حاشية على السنن الكبسرى للبيهقي) الطبعة الاولى طبعة دائرة المسسارف النظامية حيدر أباد الهند ١٣٤٤ ه.

م حاشية الدررعلى الفرر: للشيخ أبي سعيد محمد بن مصطفسى ابن عثمان الخادس.

المطبعة العشانية (دارالسعادة) بتركيا سنة ١٣١٠ هـ

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين الشيخ محمد
 عرفة الدسوقي دار الفكر بيروت المكتبة التجارية الكبرى -
 - ب حاشية الشلبي على تبيين المقائق للشيخ الشلبي : طبعة دار المعرفة _ بيروت _ الطبعة الثانية .
 - ح حاشية الصاوى (بلغة السالك لأقرب المسالك) حاشية علمى الشرح الصفير للشيخ أحمد الصاوى .

في الدراسة ؛ طبعة المطبعة الأدبية بمصر .

في التحقيق : طبعة الحلبي .

- ماشية المدوى على كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيمسمد القيرواني: للشيخ على الصعيدى المدوى . طبع المطبعة الحسينية المصرية بالقاهرة .
 - حاشية الشيخ على العدوى على الخرشي . دار الفكر ـ بيروت .
- حاشية قليوبي وعبيرة على منهاج الطالبين للامامين شهاب الديسن
 القليوبي والشيخ عبيرة .
 طبعة الحلبي _ القاهرة .
- حاشية المقنع (لا يعرف كاتبها ، وهي بخط الشيخ سليسان
 ابن الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب)

المطبعة السلفية _ القاهرة _ الطبعة الثالثة .

ــ الخرشي على مختصر سيدى خليل: دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية،

- الدرر والفرر (الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام) للشسيخ القاضي محمد بن فراموز الشهير بعنلا خسرو الحنفي ، طبع في دار السعادة بتركيا في مطبعة أحمد كامل ، سنة ٩ ٢٣٢ هجرية ،
 - م رد البحتار: (حاشية رد المحتار على الدر المختار شمسرح تنوير الأبصار) .
 - للشيخ المحقق محد أمين الشهور بابن عابدين الطبعة الثانية: ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م طبعة الحلبي •
- م روضة الطالبين للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقي .
 المكتب الاسلامي للطباعة والنشر: ١٣٨٦ هـ .
- السراج الوهاج على متن المنهاج للعلامة الشيخ محمد الزهرى الغمراوى .
 - طيمة الحلبي : ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣م.
 - ـ سنن ابن ماجه ؛ للحافظ ابي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ؛ تحقيق ؛ محمد فواد عبد الباتي ـ طبعة الحلبي ؛ ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م ٠
 - سنن أبي داود ؛ للامام الحافظ ابي داود سليمان بن الأشمث ابن اسحاق الأردى السجستاني ، وهليه تعليق ؛ الاستاذ احمد سعد علي ، الطبعة الأولى ١٣٧١ه / ٩٥٢ هـ / ٩٥٢ م طبعة الحلبي ،
 - . سنن الترمدى (الجامع الصحيح) لأبي عيسى محمد بن عيسى ابن عيسى ابن سورة .
 - تحقيق محمد فوال عبد الباقي ـ طبعة الحلبي : الطبعة الاولى : ١٩٣٧هـ / ١٩٣٧م •

- سنن الدارقطني: للامام الكبير علي بن عمر الدارقطني:
 تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني طبع دار
 المحاسن للطباعة القاهرة: ١٣٨٦ه / ١٩٦٦م،
- السنين الكيرى للبيبقي الامام أبي يكر احمد بن الحسين بن علي :
 طبعة دائرة المعارف النظامية بحيد ر أباد دالهند ـ
 الطبعة الاولى ـ ٢٣٤ هـ .
 - مذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح مد الحيى بن المماد الحنيلي .
 - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- مرح ابن القيم علي سنن ابي داود (حاشية على عون المعبود)
 تحقيق : عد الرحين محمد عثان ، الناشر محسست
 عد المحسن مالمكتبة السلفية مالمدنية مالطيمة الثانية
 - م شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لمحمد زيد الأبياني:
 مكتبة النهضة مسيروت .
- م شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه : للشيخ سعد الدين مسمود بن عمر التفتازاني الشافعي : طبعة الحلبي ،
- م شرح صدر الشريعة على متن الوقاية للامام عبيد الله بن مسعسود المريعة .
- طبع بالمطبعة الأدبية الطبعة الأولى ١٣١٨ هجرية.
 - م الشرح الصغير على أقرب المسالك الى مذهب الامام مالك : لأبي البركات احمد بن محمد بن أحمد الدردير : طبعة الملبي .
- مرح المناية على الهداية للامام اكمل الدين محمد بن محمسود البابرتي (حاشية على شرح فتح القدير) . طبعة الحلبي مالطبعة الأولى: ١٣٨٩ هـ /١٩٧٠م

- . شرح فتح القدير على الهداية للامام كمال الدين محمد بن عد الواحد السيواسي ثم السكندرى المعروف بابن الهمام طبعة الحلبي ـ الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ /١٩٧٠م •
- مرح (منتهى الارادات): لتقي الدين محمد بن أحمد الفتوحسسي الحنبلي المصير الشهيد بابن النجار:

تعقيق : عد الفنى عد الخالق - مكتبة دار العربية - القاهرة .

شرح مجلة الأحكام (دور الحكام شرح مجلة الأحكام): تأليف على حيدر تعريب فهمي الحسيني،

ەرىك قىي ھىدار تىرىپ قىمى ئىسى

مكتبة النهضة - بيروت ،

. الشقائق النصانية في علما الدولة العشانية ؛ لأحمد بن مصطفسى ابن خليل الشهيربطاش كبرى زاده .

دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م

- شرح النووى على صحيح مسلم للامام أبي زكريا محيى الدين بي شرف النووى مصيح مسلم للامام أبي زكريا محيى الدين بي شرف النووى مصيح طبعة دار احيا * التراث العربي مسيروت مسلم الطبعة الأولى: ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٩ م ٠
- الشهاب في توضيح الكتاب (التعليقات المفيدة على متن القدورى)
 تأليف عد الله مصطفى المرافي ، وعد القادر يوسف طبعة الحلبي- الطبعة الأولى- ١٣٦٨ه / ١٩٤٨م
- . الصحاح في اللغة والعلوم ؛ اعداد نديم مرعشلي وأسا مة مرعشليي تقديم الشيخ عبد الله العلايلي .. دار العضارة العربية .. بيروت،
- صحيح البخارى : لأبي يد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بسسن المفيرة بن برد زية البخارى الجعفي :

طبعة الحلبي: ١٣٢٧ هـ ه

- صحيح مسلم: للامام ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ،

تحقيق : محمد فؤاد عد الباقي .

طبعة الحلبي _ الطبعة الأولى _ ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥م٠

- _ الطبقات السنية في تراجم الحنفية : لتقي الدين بن عد القادر الطبقات التميى الدارى الفرى المصرى الحنفي .
- تحقيق : عد الفتاح محمد الحلو ـ طبعة المجلس الأعلى للشواون الاسلامية ـ القاهرة ـ ، ١٩٧٠ هـ / ١٩٧٠ م •
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية للامام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي (ابن قيم الجوزية) قسدم له محمد محيى الدين عبد الحميد وصححه أحسست عبد الحليم العسكرى .
 - طبعة الموسسات العربية للطباعة والنشر القاهرة -
 - الطريقة المرضية في الاجراءات الشرعية على مذهب المالكية : تأليف معدد العزيز جعيط ـ مطبعة الادارة بتونس،
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية : للشيخ نجم الدين بسن حفص النسفى مكتبة المثنى بفداد ١٣١٩ هجرية .
 - المدة : شرح الممدة لبها الدين عد الرحمن بن ابراهـــــم المقدسي - الطبعة السلفية - القاهرة .
 - _ المقد المنظوم في ذكر أفاصل الروم لا بن خلكان احمد بن محمد المطبعة الميمنية ـ القاهرة . ١٣١٠ هجرية .
- عدة المحققين (ادرار الشروق على أنوار الفروق) (حاشهة على الفروق) للسراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله الانصارى المعروف : يابن الشاط .

د ار المفرقة للطباعة والنشر - بيروت .

تحقيق عبد الرحمن محمد عشان ، الناشر محمد عبد المحسن المكتبة السلفية مالمدنية مالطبعة الثانية ٨٨ ٣٨٨ (٥-١٩٦٨)

عنية ذوى الأحكام في بفية درر الحكام (حاشية على درر الحكام)
للشيخ أبي الاخلاص حسن بن عباد بن الوفائسسسي
الشرنبلالي الحنفي .

طبع في دار السمادة بتركيا في مطبعة احمد كاسل سنة ١٣٢٩ هجرية ،

ما الفتاوى البزارية المسماة بالجامع الوجيز للشيخ محمد بن شبهاب المعروف بأبن البزاز الكردى .

المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ما الطبعة الثانية :

بار المصرفة للطباعة والنشر - بيروت .

- الفتاوى الخانية للامام فخر الدين حسن بن منصور الا وزجندى الفرغاني :

المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ما الطبعة الثانيسة . ١٣١٠ هجرية ما دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت ،

محمد بن عبد العزيز .

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبع - الطبع الثانية ١٩٧٤م .

- الفتاوى الهندية وللعلامة الشيخ نظام وجماعة من علما والهند و المطبعة الكبرى الأميرية بهولاق والطبعة الثانية ١٣١٠هـ دار المعرفة للطباعة والنشر و بيروت و
 - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:
 للشيخ محمد بن علي الشوكاني .
 الناشر: محفوظ العلى بيروت .
- ت فتح المعين : للعلامة زين الدين الطبيارى (حاشية على اعانسة الطانبين ـ طبعة الحلبي .
- الفرق بين الفرق : لصدر الاسلام عبد القاهر بن طاهر بن محسد البغد ادى الاسفرائيني التبيعي . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت

- الفسروق : للامام شهاب الدين أبي العباس الصنها جسسي المشهور بالقرافي .

د ار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

س الفهرست لابن النديم: مكتبة خياط بيروت .

.. الفوائد اليهية في تراجم الحنفية للعلامة أبي الحسنات محسبه عيد الحي اللكنوى الهندى .

د ار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .

العوائد السعة في شرع الوالة المنية المثن محرب مسه الم الوالي المعاهدة الأخر مية الكبرى بيولا ف مصر الطبعد الأولى / ماء ١٠/٩

س فواتح الرحبوت بشرح مسلم الثبوت في أصول الفقه للعلامسة عد العلى محمد بن نظام الدين الانصاري .

المطبعة الأميرية ببولاق ـ الطبعة الاولى ١٣٢٢ هجرية

ب فيض القدير شرح الجامع الصغير للعلامة محمد المدعسسو بعيد الرؤوف المناوى .

العطيمة التجارية الكبرى - القاهرة - الطيمة الأولى - ١٩٣٨ م - ١٩٣٨ م -

م قواعد الأحكام في مصالح الأنام : للمحدث أبي محمد عز الدين عدد المزيزين عبد السلام السلمي .

راجمه طه عد الرؤوف سعد .

مكتبة الكليات الأزهرية ـ دار الشرق للطباعة ـ

القاهرة _ طبعة جديدة : ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨م

م القواعد في الفقه الاسلامي : للحافظ أبي الفرج عبد الرحسسين ابن رجب الحنبلي .

تحقيق طه عبد الرؤوف سعد .

مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .. الطبعة الاولى ..

· - 1977 / - 1797

- . قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية للشيخ محمد بسن أحمد بن جزى الفرناطي المالكي . دار العلم للملايين ـ بيروت ـ طبعة جديدة منقصة بروت ـ المعمد ال
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: للشيخ ابي عبريوسف ابن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبي تحقيق الدكتور محمد محمد أحيد ولد ماديسسك الموريتاني •

مكتبة الرباض الحديثة - الرباض - الطبعة الأولسسى: ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨م

- كشاف اصطلاحات الفنون (موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلامية)
 للشيخ المولوى محمد أعلى بن علي التهانوى .
 مكتبة خياط بيروت ١٩٦٦م .
- ـ كشاف القناع عن متن الاقناع للشيخ منصور بن يونس بن الريس الريس السهوتي .

مطبعة الحكومة بمكة _ ١٣٩٤ ه .

_ كشف الحقائق شرح كنز الدقائق للامام الشيخ عبد الحكيسم الأنفائي :

طبع بالمطبعة الأدبية بالقاهرة ـ الطبعة الاولى ١٣١٨ هجرية .

- كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى -للامام علا الدين عبد المزيزين احمد البخارى . دار الكتاب المربي - بيروت - طبعة جديدة : ١٣٩٤هـ / ١٣٩٤م
- س كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الأريب مصطفسى ابن عد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب حلبي . منشورات مكتبة المثنى سيفداد .

- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار للامام تقي الدين أبي بكر
 ابن محمد الحسيني الحصني الدمشقي الشافعي .
 طبعة الحلبي .
- الكليات ؛ (معجم في المصطلحات والغروق اللغوية) الأبسسي الهواء أيوب بن موسى الحسيني الكفوى .

تحقيق ۽ د . عدنان درويش ومحمد المصري .

منشورات وزارة الثقافة عدمشق عده ١٩٧٥م

ـ لسان الحكام في معرفة الأحكام للشيخ الامام أبي الوليد ابراهيم ابن أبي الغضل المعروف بابسسن الشحنة الحنفى .

طبعة الحلبي _ الطبعة الثانية ١٩٧٣هـ/ ١٩٧٣م

ـ لسان المرب ؛ للملامة ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي .

دار صادر ودار بيروت ـ بيروت ١٣٧٤هـ/٥٥٩م

لسان الميزان للحافظ شهاب الدين ابي الفضل احمد بن علي ابن حجر العسقلاني .

مواسسة الأعلى للمطبوعات - بيروت - الطبعة الثانية - 1940 هـ / 1941 م

ـ اللاكي الدرية في الفوائد الخيسرية على جامع الفصولين:
(حاشية على جامع الفصولين) للامام نجم الدين الرملي
الطبعة الاولى ـ المطبعة الازهرية ١٣٠٠ هجرية

ـ اللباب في شرح الكتاب للشيخ عدد الفني الفنيس الدمشقسي . الميد اني الحنفي .

تحقيق معمد معيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة محمد على صبيح القاهرة .

الطبعة الرابعة : ١٣٨١ هـ / ١٩٦١م

. المسوط لشمس الدين السرخسى:

· دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثالثة الثالثة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ ع •

من القدورى في الفقه على مذهب الامام أبي حنيفة :
للعلامة ابي الحسين احمد بن محمد القدورى البغدادى
مطبعة الحلسي مالطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ/٥٩٩م

مجلة الاحكام المدلية : تأليف لجنة من الملما * المحققي - والفقها * المدققين .

مطبعة الجوائب _ قسطنطينية _ الطبعة الثانية ٢٩٨هـ

- . مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للفقيه عد الله بن الشسيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد افندى .
 - دار احياء التراث المربي ـبيروت .
 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر البيشي مد د ار الكتاب مد بيروت ما الطبعة الثانية مد ١٩٦٧
 - المجموع شرح المهذب للعلامة ابي زكريا محيى اله ين بن شرف النووى .

الناشر: زكريا على يوسف مطبعة الامام القاهرة.
المحرر في الفقه للشيخ مجد الدين أبي البركات:
مطبعة السئة المحمدية: ١٩٥٠/هـ/١٩٥٠

مختصر الطحاوى ؛ للفقيه ابي جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى الحنفي .

تعقيق ابو الوفا الأفغائي: عنيت بنشره لجنة احيساً المعارف النعمانية بحيدر أباد -الهند ،

مطبعة دارالكتاب العربى ـ القاهرة / ١٣٧٠ ه.

- المدونة : للامام مالك بن أنس امام المدينة الطبعة الأولى مطبعة السمادة بمصر .
- م المستصفى من علم الأصول لحجة الاسلام ابي حامد محمد بن محمد بن محمد الفزالي ،

المطبعة الأسرية ببولاق مصر _ الطبعة الاولى ١٣٢٢ هـ

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للعلامة احمد بن محمد المصباح المنير في غريب المقرى الفيوسي •

طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ /٩٧٨ ام

م المصنف للحافظ أبي بكرعد الرزاق بن همام الصنسماني : تحقيق حبيب الرحمن الأعظس .

طبعة المجلس العلمي ـ الطبعة الاولى ـ

· 1977 / - 1897

المكتب الاسلامي ـ بيروت .

- المعتبد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب المعتبد في المعتزلي .

تحقيق محمد حميد الله ومحمد بكر وحسن حنفي .

المعهد العلمي الغرنسي للدراسات العربية ـ دمشق ـ المعهد العلمي الغرنسي الدراسات العربية ـ دمشق ـ المعهد العربية

معجم البلدان : للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بسن عبد الله الحبوى الروبي البغدادى .

د ار صادر ، ودار بیروت ـ بیروت .

معجم ما استعجم من أسما البلاد والمواضع وللفقيه أبي عبيد ، عد المريز البكرى الأند لسي ،

تحقيق مصطفى السقا _ مطبعة لجنة التأليف والترجمسة والنشر _ القاهرة _ الطبعة الاولى: ١٣٦٤ هـ/٥١٩٥م

معجم مقاييس اللغة لابي هسين احمد بن فارس بن زكريا : تحقيق عبد السلام محمد هارون .

طبعة الحلبي ـ الطبعة الثانية ٢٨٦٩هـ/ ٢٩٩٩م

- معجم المولفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، تأليف عبر رضا كمالة ، و معجم المولفين تراجم المربي معروت ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧م ٠
 - . المعجم الوسيط: قام باخراجه ابراهيم مصطفى واحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد على النجار.

وأشرف على طبعه عد السلام هارون _ مطبوعات مجمع اللغة العربية _ دار احيا * التراث العربي _ بيروت .

معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام للامام علا الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي .

مطبعة الحلبي -الطبعة الثانية: ٣٩٣هـ /٣٧٣ (م

- المفرّب في ترتيب المعرب: للامام أبي الفتح ناصر بن عد السيد بن علي المطرزى الفقيه الحنفي الخوارزمي ، دارالكتاب العربي ـ بيروت
 - المغني للامام موفق الدين ابو محمد عبد الله بن أحمد بن محمسد ابن قدامة .

تحقيق : طه محمد الزيني ،

مطبعة الفجالة الجديدة. الناشر - مكتبة القاهرة :

1871 ª / AFPL

- مغني المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج : للشيخ محمد الشربيني الخطيب ـ المكتبة الاسلامية،
 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: تأليف احمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة . تحقيق : كامل كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور ـ

د ار الكتب الحديثة _ القاهرة _ مطبعة الاستقلال الكبرى .

المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المصروف
 بالراغب الأصبهائي •

تحقیق محمد سعید کیلانی .

طبعة دار المعرفة ـ بيروت .

- . المقنع في فقه امام السنة احمد بن حنبل الشيباني: للامام موفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسي . البطبعة الثالثة .
 - المهذب: للامام ابي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف
 الغيروز أبادى الشيرازى طبعة الحلبي .
- و مواهب الجليل لشرح مغتصر خليل ؛ لابي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب مكتبة النجاح عد طرابلس ليبيا ،
 - م الموطأ: للامام المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه . تحقيق محمد فواك عبد الباقي .

طبعة الحلمي : ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١م

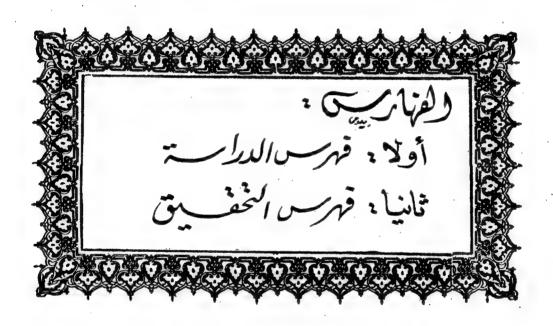
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لابي عدد الله محمد بن أحمد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي .
 - تعقيق: على محمد البجاوى.. طبعة الحلبي ... الطبعة الاولى ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م
 - _ نتاج الأفكار : (تكملة شرح فتح القدير) .
- محمد عبد الله بن يوسف الزيلمي الحنفي . محمد عبد الله بن يوسف الزيلمي الحنفي . مطبعة دار المأمون _ بمصر _ الطبعة الاولى _

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨م - سلسلة مطبوعات المجلسس

العلى - بالهند .

- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج للشيخ شمس الله بن محمد بسن أبي المهاس احمد بن حمزة بن شهاب الله بن الرملسي المتوفي المصرى الانصارى الشهير بالشافعي الصغير طبعة الحلبى ـ الطبعة الاخيرة ١٩٦٨هم ١٩٦٧م

- الهداية ؛ شرح بداية المبتدى ؛ لشيخ الاسلام ابي الحسين على بن أبي بكر بن عد الجليل الراشد اني المرغيناني الناشر المكتبة الاسلامية .
- مدية العارفين (أسماء الموافين وآثار المصنفين) تأليسف و السماعيل باشا الهفدادي .
- منشورات مكتبة المثنى ميغداد مطبع في استانبول : سنة ١٩٥١م
 - واقعات المغتين للامام عبد القادر بن يوسف الشهير بقدرى افتدى العنفي .
 - المطبعة الميرية ببولاق مصر الطبعة الاولى -
 - وسائل الاثبات : تأليف الدكتور محمد مصطفى الزحيلي طبعة دار البيان دمشق ١٩٨١م •



أولا _ فهرس الدراســة :

١ ـ الفهرس العام :

العوضـــوع			الصفحيسة
الدراسية			
انتاميد			. 4
ألمق مسة			٥
القسم الأول :	في ا	لموالف والكتاب	٦
القسم الثاني :	في	البيئات وتعارضها	TY
تمهيد في حقية	ة الهم	ئة	79
الفصل الأول	*	الا قرأر	۳.
الفصل الثاني	:	الشهادة	0 {
الغصل ألثالث	:	اليبيئ	3.4
الفصل الرابع	:	النكسول	97
الفصل الخأس	:	تمارض البينات وطرق ترجم	1 • •

٢ _ الفهرس التفصيلسي

الصفحـــة	الموضــــوع
	Hammer & 31
٣	انتاحية
٥	المقاد مسنة
٦	القسم الأول : في الموالف والكتاب
Y	التمريف بالبوالف
٩	آثاره الملبية
1 •	التمريف بالكتاب
1 •	طريقة الكتاب ومنهجه
7 (توثيق الكتاب
16	مغطوطات الكتاب :
1 8	النسخة الأولى
10	النسخة الثانية
17	النسخة الثالثة
14	النسخة الرابعة
1 Y	النسخة الخاسة
19	النسخة السادسة
19	النسخة السأيمة
	صور من مخطوطات الكتاب
7.1	نظرات في منهج وخصائص الكتاب
7 4	منهجى في التحقيق
* *	القسم الثاني و في البينات وتعارضها
7 9	تسهيد في حقيقة البينة
7 9	تمريف البيئة لغة وشرعا
۳.	الفصل الأول ؛ الاقرار
۳1	السحث الأمل و تعميف الاقبار لفة وشروا

لصفحة	الموضــــوع الموضــــوع
7 7 7 7	السحث الثاني: مشروعية الا قرار وحجيته السحث الثالث: حكم الا قرار
T Y	البحث الرابع : من يعتبر اقراره اقرار الصب ي المأذون
£ 1	اقرار السكران
۲ 3	اقرار المفلس
٣3	اقرار المريض لغير وارث
٤ ه	اقرار المريض لوارث
£ A	اقرار العبد
01	المحث الخامس: الرجوع عن الاقرار
96	الغصل الثاني : الشهادة
00	المحث الأول : تعريف الشهادة لغة وشرعا
50	المحث الثاني: مشروعية الشهادة وحجيتها
٥,٨	البحث الثالث: حكم الشهادة:
٨٥	حكم تحمل الشهادة
٥ ٩	حكم أدا • الشهادة
11	حكم القضاء بالشهادة
7.5	البحث الرابع: من تقبل شهادته
7.5	شروط الأدا دون التحمل:
' ' '''''	الا سلام
77	البلوغ
79	الحرية
Y •	شروط تحمل وأداء الشهادة:
٧.	العقل
Y •	الحفظ
Y)	المدالة
Υŧ	اليصر
77	ונאנ _ק

.

مفمــة	العوضيسوع
Y 9	السحث الخامس: الرجوع عن الشهادة
Y٩	الرجوع قبل القضاء
٨.	الرجوع بسعد القضاء
X &	الفصل الثالث ؛ اليسين ؛
人。	البحث الأول : تمريف اليمين لفة وشرعا
Г٨	المحث الثاني: مشروعية اليمين وأدلة حجيتها
٨٨	المحث الثالث: من يقبل يمينه
٨٨	الا سلام
٨٩	التكليف
٨٩	الاختيار
9)	البحث الرابع : أقسام اليمين
9.1	القسم الأول: يمين المدعى عليه
9 8	القسمالتاني: يمين المدعي
9 8	القسمالتالث: يمين الشهود
97	الفصل الرابسع : النكول :
9 Y	السحث الأول : تعريف النكول
٩,٨	السحث الثاني: الحكم بالنكول.
1 • •	الفصل الخاس : ثعارض البيئات وطرق ترجيحها
1,+1	السحث الأول: تعارض البينات
1 • 1	المطلب الأول : تعريف التعارض لغة وشرعا
1 • ٣	المطلب الثاني: شروط التعارض
1.0	السحث الثاني ؛ ترجيح البينات
1 - 7	المطلب الأول: تعريف الترجيح لغة وشرعا
) • Y	المطلب الثاني: طرق الترجيح
) • Y	القاعدة الأوبي: الترجيح بزيادة العدالة

الصفحسة	الموضـــــوع
1 - 9	القاعدة الثانية: الترجيح بقوة الحجة
117	القاعدة الثالثة: الترجيح بزيادة المدد
110	القاعدة الرابعة ؛ الترجيح باليد
14.	القاعدة الخامسة: الترجيح بذكر التاريخ
771	القاعدة السادسة: الترجيح بسبق التاريخ
371	القاعدة السابعة: الترجيح بذكرسبب الملك
170	القاعدة الثامنة : الاثبات يرجح على النفي
177	السحث الثالث: بين الجمع والترجيح
	المطلب الا ول : موقف القاضي من البينات
) YA -	المتمارضة
1	المطلب الثاني: تعذر الجمع والترجيح بين
۱۳۰	البيئات المتعارضة
3 T T 3 T T	الفرع الأول : القسمة تعريفها لغة وشرعا شروطها
1 4 4	حكمها
1 4 4	أنواعها
188	مشروعيتها
170	صور لا ستعمالا تها
1 TY	الفرع الثاني ؛ القرعة
1 T Y	تمريفها
144	مشروعيتها
1 € •	متی تستعمل
1 8 1	هل يلزم اليمين معها
188	الفرع الثالث: التوقف
188	المحث الرابع والقواعد الكلية لترجيح البينات

ثانيا ـ فهرس التحقيق

أ _ فهرس الأعلام المترجم لها :

```
ابن رستم : (۲۸۱)
               ابويكر محمد بن الفضل: (٢٦) - ٢٧٦ •
                           ٣ ـ أبوحان : ( ٢٦٧ )٠
                            ٤ ـ أبوحفص : (٢١٠)٠
                                    ه ـ أبو حنيفة:
   - 99 - Y0 - YE - Y1 - TY- (9)
   - 19Y - 1A9 - 10Y - 18Y - 1T.
   - T.Y - T.E - T.T - 199 - 19A
   - TTA - TIS - TIT - TIO - TOS
   - TA9 - TAA - TA0 - TT7 - FA7
                          أبو السعود : (١٦٠)٠
                     أبو سميد البردعي: ( ٢٦٧ ) •
                          ابو سليمان : ( ۲۱۱ )٠
                       ابوطاهر الدباس: (٢٦٨)٠
                        ابوالقضل الكرمائي : ( ٧٦ ) .
                           ابوالهيش: ( ۲۲۷ )٠
                                               -11
  ابویوسف : (۱۲) - ۲۳ - ۲۱ - ۲۱ - ۸۵ - ۲۱ -
                                               -17
-18. - 189 - 117 - 11. - 1.8 -99
  - 19Y - 1AY - 10A - 10Y - 1T1
  - T.A - T.T - T.T - 199 - 19A
   - 701 - 787 - 717 - 710 - 707
  POT - VAT - 147 - 1A7 - 7A7 -
```

· ۲ / / - ۲ / o

```
الباقرحي : (١٦٦)٠
                      البقالسي : ( ٤٩ )- ٥٢ -
                       خبير ألوبرى: (١٦٦)٠
                                            - 10
                 ٦١ - خواهرزاده : (١١٢) - ١٤٥٠
              ۱۷ - الزيلمي : (۳۲) - ۹۱ - ۹۱ - ۲۲۷ •
                          السائلي : (٢٦٦) .
                                           - 1A
                ١٩ - السرخسي : (٣) - ١٨٦ - ١٨٨ ٠
    شيخ الاسلام برهان الدين : ( ٩٥ ) - ١٦٨ - ١٩٤ ٠
                                            - 7.
                 صدر الشريمة : ( ١٥٣ ) - ٢٧٨ ٠
                                           - 11
ظهير الدين المرفيناني (١١٨) - ٢١٩ - ٢٥٦ - ٨٥٦ ٠
                                           - 77
                   عبد الله بن البارك: ( ٢٨٩ ) •
                                            - 77
           عطاء بن حمزة : ( ٥٥٥ ) - ٢٥٦ - ٢٥٨ ٠
                                            - 18
             على السفدى: (٦) ) - ٥٠ - ٨٥٢ ٠
                                            - 10
                                           - 77
                         عبر الحافظ: (١٠٢)
                عيسى بن أبان : ١٩٥ - (١٩٦)٠
                                           - YY
              ۲۸ - قاضیخان : (۲۷) - ۲۰۱ - ۲۸۸
                         القدورى : ( ٢٣١ ) •
                                            - 19
سحل : (۱٤) - ١٤ - ٥٧ - ٥٨ - ٢٩ - ٩٩ -
 - 10Y - 1T1 - 1T. - 11T- 1.1
 - 19Y - 19. - 1AY - 1YE - 10A
 - Y.X - Y.T - Y.Y - 199 - 19X
 - TIX - TIY - TIT - TI - T.9
 - 777 - 777 - 777 - 777
 - 747 - 747 - 747 - 147 - 147 -
      ٣١ - المولىخسرو: ( ٣٣ ) - ٢٥٦ - ٨٥٦ - ٢٢٨ ٠
                           الناطفي: ( ٦٣ ) .
                      ٣٣ - هشام: ( ٢١٧ ) - ٢٨١ -
```

ب ـ فهرس الكتب المترجم لها

```
الأشباه والنظائر: ( ٦٨ ) - ٢٣١ - ٢٤٢ - ٢٦١ ٠
                           الأصل ( ٥٦ ) - ٢٤٦ .
                                                  - 1
               الاصلاح والايضاح: ( ٢١٦ ) - ٢٢٧ .
      البزانية : ٥٦ - ( ٥٧ ) - ١٦٠ - ١٦٠ - ٢١٨٠
تتمة الفتوى : (۳۰) - ۱۲۸ - ۱۳۸ - ۱۳۲ - ۱۹۲ - ۱۹۲
                             الجامع: (١٥١) ٠
                                                  - 1
                  الجامع الصغير ( ٢٢٠ ) - ٢٥٠ •
   جأمع الفتاوى : ( ٤٢ ) - ٢١ - ٧٠ - ٨٨ - ٥٨ -
                                                  - A
 - 144 - 170 - 181 - 1.4 - 1.7
                · 777 - 704 - 704
        · ١١ - ٨٧ - ٨٥ - (١٥) - ١٠ الحقائق : ١٠ - ١٥ - ١٩ ٠
               خزانة : (۱۲) - ۳۳ - ۵۵ - ۲۳۱ ٠
الخلاصة: (٣٤) - ٥٥ - ٢٦ - ١٣١ - ١٤٩ - ١٥٩-
                              . 707
                   درر البحار: ( ۱۳۶ ) - ۱۷۶ •
  درر وغرر : (۳۳) - ۲۰ - ۲۰ - ۲۲ - ۲۹ - ۸۳ -
                                                - 17
  0 -1 - POI - 307 - 107 - 107 -
                             * TYA
         الذخيرة : (٢١٦) - ٢٥٦ - ٨٥٨ - ٢٧٣٠
                                                - 18
                           الزيادات: (۲۱۹).
                     ٣١ - شرح درر البحار (٩) - ٢٨٠ -
                         شرح الطحاوي ( ۲۹۰ ) .
                                                - 1Y
           - شرح المجمع ( ۶۲ ) - ۱۶۲ - ۱۷۶ - ۲۸۰
                                                 - 11
                      العناية شرح الهداية (١٠٠) •
                                                 - 19
                          فتاوی الدیناری ( ۹۲ )۰
                                                - 7 .
```

```
الغوائك : ( ه ٩ ) ٠
                                             -. 7 1
                       فصول العمادي ( ٢٥٥ ) ه
 الفصولين : (١٩) - ١٤ - ٨١ - ٥٣ - ٩٥ - ٢١ - ١٨
                                             - 44
 - 171-11 - 47 - 47 - A4-AY
 - 107 - 107 - 107 - 187 - 181
- 178 - 171 - 17A - 178 - 171
 -TET - TTE - TTT - TTT - T.T
 - TTT - TT - TOT - TOT
       • TA1 - TYE - TT9 - TTE
قاضيفان : (١٦) - ٢٣ - ٢٥ - ٢٦ - ١٥ - ٥٤ -
A - - Y1 - Y1 - 11 - 10 - 0Y - 00
 - 170 - 17E - 119 - 97 - 97 - AY
- 10Y - 108 - 101 - 18A- 18.
- 170 - 176 - 177 - 171 - 10A
 - 116 - 117 - 174 - 174 - 174
 - TE1 - TTE - TTY - TTO - 19.
       307 - 007 - YYY - TAT .
القنية : ( ٣ ) ) - ( ٥ - ٧٧ - ٨٣ - ١٠٢ - ١٢١ -
 - 119 - 117 - 177 - 171 - 109
 - 177 - 177 - 177 - 177 - 177 -
                  3 A 7 - 0 A 7 .
                            الكانى: (٥١١)
                                            - 77
              المسوط: (٣) - ٨٧ - ٢٩٠
                     مجموع النوازل: (۲۵۲) ٠
مشتل الأحكام ( ٢٦ ) ~ ( ٧٩ - ٧٩ - ٧٩ - ١٣٥ -
     · 11. - 198 - 177 - 170 - 107
```

ھ ۔ فہسرس الہلدان

۱ - آمد : (۱۳۹) - ۱۱۰ ، ۱۳۹ ،

د ... فهرس المصطلحات البعرف يبها

```
الاجارة : (١٣٤)
        الأجل الفاسد: (٧٤)
      (177)
               احتلم :
                   الأذن
       : (747)
                    الاقالة
· ) * 1 - ( A · ) :
       : (756)
                    الاقرار
                   البيع
        (YE) :
        البيع البات : (۲۵)
        البيع الغاسد: (٢٤)
                  بيع الوفاء
 11A - (Y9)
                             -1 •
                  التدبير
       (38)
                             -) )
               التفصي :
       (111)
                             -17
                  الجرح
      (YYY)
                             -14
               الجرحالمجرده
       (XYX)
                            -1 €
               الجنايات :
      (109)
                            -10
      (387)
                  العجسر
                            -17
      (191)
                 الد عوي
                            -1 Y
                 الرضاع
        (AC)
                            -11
                   الرهن
      (1Y+)
                            -19
                رواج النقد
      (1.8)
                            -7.
      (337)
                    زقيقة
              7
                            -71
                   الزمن
        (oY)
              :
                            -77
                   السرقة
      ( 4 % 0 )
                            -77
                   السلم
(F71) ~ Y71·
                            -Y E
                   السوم
       ( / Y 7 )
                            -70
```

```
الشرط الفاسد
                      ( YE )
                                :
                                                    - 17
                                         الشركسة
                    ( 140 )
                                :
                                                    - TY
                                     شركة المنان
                    ( ) ( )
                                                   - 71
                                :
                                     شركة المفاوضة
- 79
                                :
                   · (179)
                                         الشفعة
                                                   - 7.
                                        الشهادة
                     (TYO)
                                                   - "1
                                         الشهوة
                      (11)
                                                   - ""
                                         الصد قة
                     (1EY)
                                                   - ""
                     (179)
                                          الصلح
                                                   - 45
                                        الطــلاق
                     ( (0)
                                                   - 40
                                           الظئر
                      ( 0 )
                                                   - 47
                                      ظاهر الرواية
        . 177 - 97 - (Yo)
                                :
                                                   - 44
                    (189)
                                         المارية
                                :
                                                   - "1
                    (1.7)
                                         العتبة
                                                   - 49
                                        المدالة
                    (TYY)
                                                   - { .
                                         العرصة
                    ( 14. )
                                                   - []
                    ( 149 )
                                         المصفر
                                                   - . . .
                                        الفصب
                    (100)
                                                   - 24
                                         الفضولى
                    ( TY - )
                                                   - {{
                                         القسمة
                   (191)
                                                   - 80
                                         الكتابة
                    ( 77 )
                                                   - 17
                                       كساب النقد
                    (1-6)
                                :
                                                   - EY
                                         الكنيف
                   ( 077 )
                                                   - EA
                                         المأذون
                   ( TAT )
                                                   - {9
                                         المؤول
                   ( 19. )
                                          المتعة
                      (0)
                               .
                                                   - 01
                                       المتفاوضان
             · 144 - (140)
                                                   - 01
```

(۲۹۰)	:	المجتهد	- 04
(*9 *)	:	المحكم	- 08
(01)	:	مرض الموت	- 00
()YD)	:	المزارعة	ro -
(11)	:	الس	- oY
(1.1)	:	المشاع	- oA
(179)	:	المضاربة	- 09
(Y)	:	المهر الظاهر	- 7.
(۲۹+)	:	الفسخ	- 71
(14.)	:	النسيئة	77
(36)	•	النفقية	- 77
(371)-171.	:	النقض	- 78
(7)	*	النكاح	- 70
(07)	:	النكول	- 11
· (YEY)	:	الهبسة	- TY
(10+)	:	الود يعة	AF -
(11Y)	:	الوصدي	- 19
(79)	:	الوقف	- Y -
771 - (787)	:	الوكالة	- Y1

هـــ فهرس الموضوعـــات

			التحقيق
· Y	· ·		كتاب النكاح
٤٥			كتاب الطلاق
٥٤			باب النفقة
٨٥		ā.	كتاب الرضاع
7.9			كتاب الوقف
YE			كتاب البيع
179			كتاب الشفعة
376			كتاب الاجارة
181			كتاب الهبة
189			كتاب المارية
:10+			كتاب الوديمة
100			كتاب الغصب
109			كتاب الجنايات
771			كتاب الاقرار
179			كتاب الصلح
14.			كتاب الرهن
140			كتاب المزارعة
- 1 Y 9	•		كتاب المضاربة
140			كتاب الشركة
191			كتاب القسمة
194			كتاب الدعوي
TYO			كتاب الشهادات

كتاب المأذون	7.4.7
كتاب الحجر	* Y.A. E
كتاب السرقة	440
كتاب الوكالة	7.4.7
خاتمة الكتاب	***
المصادر والمراجع	797
الفهارس	418